

جَهْلُ الْمَقْلَبِ

لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُرْعَشِيِّ
الْمُقَلَّبِ بِسَبِّ أَجْقَلِي زَادَهُ

ت ١١٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

د. سالم قدوري الحمد



جَهَنَّمُ الْمَقْلَبُ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠١/٦/١١٦٩

٩٢٤،١

محمد حمد ، سالم قدوري
جهد المقل / سالم قدوري . — عمان :
المؤلف ، ٢٠٠١ .
(٣٦٨ ص .
ر.ا. : ٢٠٠١/٦/١١٦٩ .
المواصفات : / اللغة العربية // تراجم //

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية



دارعمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البترول - عكاوة الحجازي
تلفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٢٦٩١ عمان ١١١٩٣ الأردن
E-mail: dar_ammam@hotmail.com

جَهْلُ الْمُفْلِكِ

لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُرْعَشِيِّ

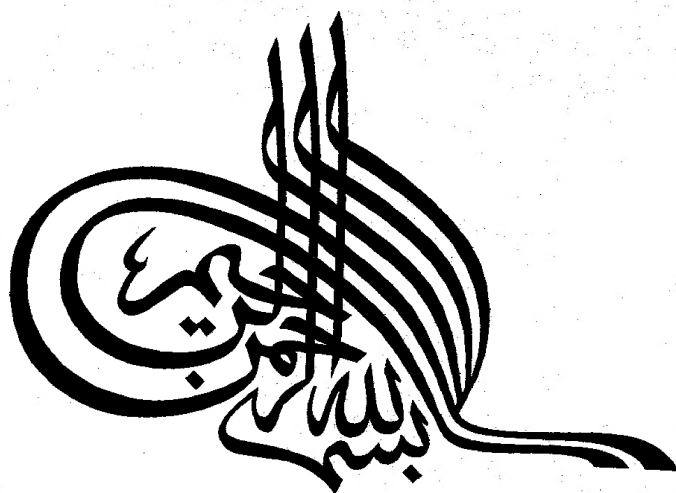
الْمُلَقَّبِ بِسَيِّدِ جَيْلِ زَادَةَ

ت ١١٥٠ هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

أَلَدُّ كُور

سَيِّدُ الْقُدُورِيِّ الْحَمْدُ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، ﷺ، وعلى آله وأصحابه.

تعاني مكتبتنا العربية نقصاً كبيراً في الدراسات الصوتية، فلا يزال هذا اللون من الدراسات يتعثر في بلادنا تعثراً واضحاً، في الوقت الذي قطع فيه أشواطاً بعيدة عند الأوربيين، فتعددت عندهم أقسامه ومناهجه وأساليبه وميادينه.

إنَّ الدراسات الصوتية كانت مزدهرة عند علماء المسلمين، متمثلة بعلم التجويد الذي نشط التأليف فيه منذ أن أُستقل في القرن الخامس الهجري، ومخطوطاته الكثيرة التي تملأ خزائن المكتبات في العالم خير شاهد على ذلك، وما يزال معظمها ينتظر مَنْ ينفض عنها غبار الزمن، وتحققنا لكتاب «جهد المقل» ما هو إلا مساهمة متواضعة بما يجب علينا القيام به اتجاه هذا الكم الهائل من المخطوطات، وعسى أن يكون له مكان متميز في المكتبة الصوتية.

وقد وقع اختياري على كتاب «جهد المقل» دراسة وتحقيقاً، لأهمية هذا الكتاب، لما ضمّه من آراء وتحليلات دقيقة للعديد من الظواهر الصوتية، ولما تمتع به مؤلفه من ثقافة واسعة، وفهم عميق لحقيقة الصوت، فالواقع إنَّ تحليلات المرعشي مؤلف هذا الكتاب تنمُّ عن تصور يتلاءم تماماً مع ما توصل إليه العلماء في العصر الحديث، فرغم اعتماده وسائل يسيرة إلا أن نتائجه كانت مذهلة، فاستقر رأبي على تسجيله ليكون موضوعاً لرسالتي.

الرسالة تقوم على قسمين: الأول لدراسة المؤلف والكتاب مع وصف النسخ الخطية، والقسم الثاني خاص بالنص المحقق.

وتوزع القسم الأول على ثلاثة فصول، كان الأول منها للمؤلف، فمحمد المرعشي عاش في القرن الثاني عشر الهجري، والراجح أنه تركي الأصل، ويتقن التركية ويؤلف بها إضافة لإتقانه العربية، فمعظم مؤلفاته كانت بالعربية.

وتناولت في هذا الفصل الحديث عن حياته وثقافته ومصادرها، فالمرعشي قام بأكثر من رحلة علمية، واجتهد في تحصيل العلم والمعرفة، وكان لهذا الجهد ثمرة تمثلت بالمؤلفات الكثيرة التي خلفها لنا هذا العالم الجليل، وفي مختلف ألوان المعرفة، وفصلنا القول فيها في موضعها.

وكان للمرعشي نشاط آخر وهو التدريس في مدارس بلدته وغيرها، حيث قام بالتدريس في المدرسة الشعبانية في مدينة حلب، وهذه المهنة أحبها المرعشي حباً شديداً، ومن مظاهر حبه لها نقده لأساليب التعليم في بلاده، كما جاء في كتابه «ترتيب العلوم».

أمّا الفصل الثاني من الدراسة فخاص بدراسة الكتاب والتعرف على موضوعه، ومصادره التي اعتمد عليها المرعشي في كتابه «جهد المقل»، والكشف عن المنهج الذي سار عليه، ومقوماته وسماته التي اتسم بها كأخذه بالطريقة الوصفية في عرضه الأفكار والظواهر، مع الأمانة والصبر.

وكان لدراسة آراء الكتاب وأفكاره حصة في هذا الفصل، فالكتاب زاخر بالأفكار والتحليلات الصوتية، رغم صغر حجمه، وأفكاره وآراؤه جاءت مطابقة لأفكار وآراء المحدثين في أكثر من مسألة وقضية، رغم الاختلاف الكبير بين وسائله ووسائلهم، فهو لا يملك إلا موهبته في تذوق الأصوات ثم تحديد مخارجها وصفاتها، أمّا المحدثون فلهم وسائل كثيرة كالمختبرات وغيرها.

أمّا الفصل الثالث من الدراسة فهو خاص بالحديث عن مخطوطات الكتاب، والمنهج الذي اتبعناه في تحقيقه.

وأتممتُ البحثُ على صورة أتمنى أن تكون مقبولة، ومحقةً لقواعد التحقيق العلمي، وتقاليده المتبعة عند المحققين، رغم الصعوبات والمعوقات الكثيرة التي واجهتني فيه، بدءاً بقلّة المصادر التي تتحدث عن المؤلف وما يتعلق بنشأته وحياته، وبدلاً من أن يكون تأخره عاملاً لوفرة المعلومات عنه، كان عاملاً لقلتها وندرتها، فحاولت الاستفادة من كل إشارة وملاحظة أينما ذُكرت، فالمرعشي عاش في بلدة غير مشهورة كمركز من مراكز الثقافة والتجارة كبغداد والقاهرة ودمشق وإستانبول، فيمكن أن يكون هذا سبباً في قلّة المعلومات عنه.

وكان للحصار^(١) أثر ملموس في الرسالة، يتمثل في عدم القدرة على السفر، أو على الأقل طلب المخطوطات والمصادر التي يحتاجها البحث من الخارج، وانسحب الحصار على ما في داخل القطر أيضاً، حيث بقيتُ أتشبّثُ للحصول على نسخة خطية لـ «جهد المقل» محفوظة بمركز صدام للمخطوطات ما يقارب ستة أشهر بعد وقف إطلاق النار، لأنّ المسؤولين عن هذا المركز وغيره كانوا حريصين على المحافظة على المخطوطات، فقاموا بنقلها إلى أماكن أكثر أماناً، خشية أن ينال منها الأعداء، فنقلها وإعادتها احتاج إلى زمن ليس بالقليل.

وعسى أن يكون هذا الكتاب فاتحة خير لدراسة هذه الحقبة من الزمن، حيث عاش فيها عدد كبير من العلماء الذين خدموا العربية والقرآن الكريم، وبإهمالنا لها نكون قد حرمانا أنفسنا من علم غزير، حيث بقيت مراكز العلم والمعرفة تؤدي رسالتها لخدمة الإسلام والعربية حتى في أصعب الظروف، وما وصّفنا لها بأنّها فترة مظلمة إلاّ استجابة لأفكار تسعى إلى قطع تواصل الأمة الفكري.

وفي الختام أتوجه بالشكر إلى أستاذي الدكتور حاتم صالح الضامن لقبوله

(١) تعرض العراق لحصار ظالم من قبل قوات التحالف بزعماء أمريكا منذ أحداث الثاني من آب عام ١٩٩٠، ولحد الآن.

الإشراف على رسالتي، وما أبداه من ملاحظات وتوجيهات كان لها أثر حسن على الرسالة، كما أتوجه بالشكر إلى أخي الدكتور غانم قدوري حمدٍ لما قدمه لي من مصادر مهمة، وأشكر الأستاذ مدحت إبراهيم عزيز لترجمته قسماً من النصوص عن اللغة التركية، وأشكر كل من أسدى لي خدمة من أمناء مكاتبات ومراكز للمخطوطات والموظفين فيها لإتمام هذا البحث، والله ولي التوفيق.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

المؤلف حياته وثقافته

لم تسعفنا المصادر التي ذكرت المرعشي بالمعلومات والأخبار التي تمكن من خلالها التعرف على هذه الشخصية العلمية الكبيرة، فكل ما وجدناه عبارة عن ترجمات مختصرة، ولمحات يذكرها المؤلف نفسه في مؤلفاته، وإشارات في فهارس المخطوطات، وكلها مجتمعة لا تشكل مادة كافية للوقوف على ما يتعلق بجوانب حياته المختلفة، وقد حاولت الاستفادة من كل معلومة لها علاقة بالمرعشي، أملاً في الكشف عن شخصيته ومنزلته بين أبناء زمانه.

١- حياته:

تجمع المصادر على أنَّ اسمه محمد بن أبي بكر المرعشي والملقب بساجقلي زاده^(١). وساجقلي: لفظة تركية معناها ذو هذب^(٢)، وزاده: هي لفظة تركية أيضاً ومن معانيها: الأصيل^(٣)، وهو لقبٌ لكثير من العلماء.

أمَّا المرعشي فهو نسبة إلى بلدته مرعش «بالفتح ثم السكون والعين مهملة مفتوحة، وشين معجمة، مدينة في الثغور بين الشام وبلاد الروم، لها سوران

(١) «عثماني مؤلف لري» (١ / ٤٣٤)، «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٢)، «معجم المفسرين» (٢ / ٥٠٥)، علماً أنَّ المرعشي يذكر اسمه ولقبه في بداية كتبه، فقد اعتاد أنَّ يُصدرها بقوله: يقول البائس الفقير محمد المرعشي الملحق بساجقلي زاده.

(٢) «المعجم العربي التركي» (٤ / ٣٧).

(٣) «المعجم العربي التركي» (٤ / ٥٦٥).

وخندق، وفي وسطها حصن عليه سور يعرف بالمرواني، بناه مروان بن محمد، ثم أحدث الرشيد بعده سائر المدينة، وبها ريض يعرف بالهارونية، وهو مما يلي باب الحدث^(١)، والمدينة كانت عامرة على عهد المرعشي، والحركة الثقافية فيها مزدهرة، وتميزت في هذه الفترة بكثرة جوامعها ومدارسها، وتعرفت على بعضها من الملاحظات التي ذكرها الدكتور طه محسن عن بعض المخطوطات التي ذكرها ضمن الفهرس الذي عمله لمخطوطات الأستاذ محرم جلبي المرعشي، والمنشور في مجلة المورد في العدد الرابع من المجلد الرابع لسنة ١٩٧٥م، وهذه المعلومات مأخوذة مما يذيل به الناسخ النسخة، كأن يكتب اسمه وتاريخ النسخ ومكانه، ففي بعضها إشارة إلى أنها كُتبت في المدرسة الفلانية أو الجامع الفلاني مع تاريخ نسخها، والمدارس هي:

١ - مدرسة جفور أوبة في مرعش، ذُكرت هذه المدرسة في آخر مخطوطة كتاب «شمائل النبي ﷺ»، (كُتبت في مدرسة جفور أوبة في مرعش)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١١).

٢ - مدرسة دروب قيو، ذُكرت في آخر مخطوطة كتاب «ملتقى الأبحر»، (كتبه علي بن أحمد... بمرعش في مدرسة دروب قيو في قبة لبنان)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣٠٧).

٣ - مدرسة سيد علي، ذُكرت في نهاية مخطوطة كتاب «أذكار وأدعية»، (كُتبت في بلدة مرعش في مدرسة سيد علي جلبي سنة ١١٤٣هـ)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١٠).

٤ - مدرسة شريقان، ذُكرت في نهاية مخطوطة كتاب «سراج المصلي»، (كُتبت في مدينة مرعش في مدرسة شريقان سنة ١٠٨٠هـ)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣٠٩).

(١) «معجم البلدان» (٥ / ١٠٧).

٥ - مدرسة عجيمة، ذُكرت في نهاية مخطوطة كتاب «حاشية الخطاني على المختصر»، (كتبه ولي بن همت بن سليمان في بلدة مرعش في مدرسة عجيمة سنة ١٠٩٦هـ)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١١).

٦ - مدرسة قاضي محمود، ذُكرت في نهاية مخطوطة كتاب «الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم»، (كتبه أحمد بن الحاج أحمد... في مدرسة قاضي محمود من مدارس مرعش سنة ١١٣٤هـ)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١٥).

٧ - مدرسة قبابا شبيه، ذُكرت في نهاية مخطوطة كتاب «البستان» في الحديث، (كتبه عثمان بن سليمان... في سنة خمس وتسعين وألف في ديار مرعش المحمية في مدرسة قبابا شبيه)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣٠٨).

٨ - مدرسة قرة خطيب، ذكرت في نهاية مخطوطة كتاب «طبقات المجتهدين»، (كتبه أحمد بن الحاج أحمد... في بلدة مرعش في مدرسة قرة خطيب سنة ١١٢٩هـ)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١٥).

وفيه جوامع عامرة بالطلاب، وتعرفت على اثنين منها:

١ - الجامع الكبير، جاء في نهاية مخطوطة كتاب المرعشي «تسهيل الفرائض»، (كتبه محمد بن محمود في مدينة مرعش في الجامع الكبير سنة ١١٥٠هـ)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١٥)، ويمكن أن يكون هو الجامع الذي كان المرعشي إماماً له^(١).

٢ - جامع عجيمة، جاء في نهاية مخطوطة كتاب «ملتقى الأبحر»، (كتبه عثمان بن إسماعيل بن عثمان في مدينة مرعش في جامع عجيمة)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣٠٧).

وذُكرت إضافة لما قلناه في وصف المدينة وما فيها من مدارس وجوامع،

(١) «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٢).

أسماء لأماكن يمكن أن تكون أسماء لأحيائها، كباب الحدث وعجيمة وقبة لبنان، وهذا يوحي أن المدينة كانت كبيرة وواسعة.

فالمرعشي وُلِدَ ودرس في هذه المدينة العامرة كما سيأتي، ولقد وجد المرعشي في بلده ما يحقق رغباته في التعلم والتعليم، فكانت حياته موزعة بين التدريس والتأليف.

وعاش المرعشي في بيئة علمية، فبلده هذا شأنها من كثرة المدارس ودور العلم، والجو السياسي الذي كان مخيماً على الدولة العثمانية آنذاك يُعْنَى بالعلم والمعرفة، فالراجح أنه عاش في عهد السلطان مصطفى خان الثاني الذي كانت ولادته في سنة ١٠٧٤هـ ووفاته في سنة ١١٤٩هـ، والسلطان محمود خان الأول، المولود سنة ١١٠٨، ووفاته سنة ١١٦٨هـ.

وفي عهد السلطان مصطفى تم «إدخال المطبعة في بلاده وتأسيس دار طباعة في الآستانة العلية»^(١)، وفي عهد السلطان محمود تم «تأسيس أربع كتيخانات ألحقها بجوامع أيا صُوفيا ومحمد الفاتح والوالده وغُلَطَه سَراي»^(٢)، ففي زمانه هناك من يُعْنَى بالعلم والمعرفة.

وذكرنا هذه الملاحظات هنا، لنعطي صورة للمدينة التي عاش فيها هذا العالم الجليل، وحركتها العلمية، أمّا تكوينه الثقافي فسيأتي الحديث عنه.

والراجح أن ولادته كانت في أواخر الربع الثالث أو أوائل الرابع من القرن الحادي عشر الهجري، وليس هناك ما يدلنا على تاريخ ولادته دلالة أكيدة، فالمصادر أحجمت عن ذكرها، وهذا الذي ذكرناه توصلنا إليه من إشارة ذكرها المرعشي في كتابه «حاشية على حاشيتي الخيالي» وقول أحمد وهي قوله: «لَمَّا وليت تدريس الشعبانية بحلب المحروسة في سنة قريب من تمام ألف ومئة بعد

(١) «تاريخ الدولة العلية» (١٤٧).

(٢) «تاريخ الدولة العلية» (١٥١).

الهجرة النبوية»، يُفهم من هذا القول أنَّ عمره يقرب من خمس وعشرين سنة أو ثلاثين سنة، فالإنسان لا يكون مؤهلاً للقيام بمهمة مثل التدريس إلاَّ وسيَّته ما يقرب من الذي ذكرناه، أمَّا مكانها فالراجح أنَّها كانت بمرعش.

وأسرته هي الأخرى لا نعرف شيئاً عنها، ولا عن مركزها الاجتماعي والثقافي، غير أنَّنا نستطيع أن نقول: إنَّه كان متزوجاً وله أبناء، هذا ما يمكن فهمه من العبارة التي صدر بها رسالته الولدية وهي: «هذه رسالة في فن المناظرة عمَلْتُها لك يا ولد ولأمثالك المبتدئين»^(١)، وقال جرجي زيدان معلقاً على الرسالة الولدية: «رسالة في فن المناظرة كتبها لابنه»^(٢)، واستنتاج زيدان قائم على ما ذكره المرعشي نفسه، ويفهم منها أيضاً أنَّ المرعشي كان مهتماً بتعليم أبنائه، وسلك في ذلك منهجاً متدرجاً، فالرسالة الولدية هي رسالة موجزة، فقد ضمت المبادئ الأساسية لفن المناظرة، حتى لا يرهق الطلاب وتضيع عليهم الفائدة.

وتنقطع أخبار ولده عند هذه الإشارة فلا نعرف شيئاً عن حياته التالية، وما أصبح عليه، إن كان له ولد، فكل الذي قلناه بهذا الخصوص مبني على ما ذكره في أوَّل الرسالة، وهو مجرد ظن، فإذا لم يكن عنده ولد فالخطاب عام لطلابه.

توفي المرعشي بمرعش في سنة ١١٥٠هـ، ودفن في مقبرتها^(٣)، وذكر محمد طاهر بورسالي أنَّ المرعشي «انتقل إلى الدار الآخرة سنة ١١٤٥هـ، وقد دفن في الجهة القبليَّة من مقبرة مدينته مرعش»^(٤)، والذي ذُكر في السجل العثماني أنَّه مدفون في اسكدار أثر ضعيف كما يقول محمد طاهر بورسالي^(٥).

(١) «الرسالة الولدية» (١٠٠ ظ).

(٢) «تاريخ آداب اللغة العربية» (٣ / ٣٥١).

(٣) «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٢)، و«معجم المؤلفين» (٢ / ٥٠٥).

(٤) «عثمانلي مؤلفري» (١ / ٤٣٤).

(٥) «عثمانلي مؤلفري» (١ / ٤٣٤).

وبهذا تكون حياة هذا العالم الجليل قد انتهت بعد عمر قضاءه في التأليف والتدريس .

٢- تكوينه العلمي:

بدأ المرعشي تعليمه في مدارس بلدته و «أنهى دراسته الأولية على يد علماء مدينته»^(١)، لكن المرعشي كان طموحاً محباً للعلم والمعرفة، فتاقت نفسه إلى مواصلة الدراسة، فقام برحلتين دراسيتين، والراجح أن الأولى كانت إلى دار الخلافة في استانبول، فبعد أن أنهى دراسته في بلدته «واصل دراسته على يد مؤلف تفسير «تبيان» محمد والأستاذ حمزة، وداوم في دروس هذين المؤلفين، وأنهى دراسته وعاد إلى مدينته»^(٢)، وصاحب التفسير هو «محمد بن محمود الشهير بدباغ زاده مفتي الإسلام الروحي الحنفي تولى المشيخة مرتين»^(٣)، وأضاف الزركلي أن المشيخة هي مشيخة الدولة العثمانية^(٤)، فمتولي هذه المشيخة يكون مكانه في عاصمة الدولة على الأكثر، وعاصمة الدولة آنذاك هي استانبول، والتوجه إلى استانبول أمرٌ مقبول فهي عاصمة الدولة سياسياً وفكرياً، ومثل هذه الأماكن تجذب الطلاب إليها لأنها موئل العلماء والمكتبات .

وعاد المرعشي من هذه الرحلة العلمية إلى بلدته، إلا أن نفسه لم تهدأ، فما يزال مشغولاً بالمعرفة، فعقد العزم على القيام برحلة جديدة، وكانت الجهة التي قصدتها هي الشام، يقول محمد طاهر بورسالي: «وبعد مدة قصيرة سافر إلى الشام ودرس الحديث والتفسير والتصوف وتشرف بالحصول على شرف الدراسات العليا، وحصل إجازة الخلافة من أستاذه المشهور عبد الغني النابلسي

(١) «عثمانلي مؤلفلري» (١ / ٤٣٤).

(٢) «عثمانلي مؤلفلري» (١ / ٤٣٤).

(٣) «هدية العارفين» (٢ / ٣٠٧).

(٤) «الأعلام» (٧ / ٨٩).

بعد أن صرف جهوداً كبيرة في دراسته^(١)، وبعد أن أنهى دراسته في دمشق «عاد إلى مدينته مرعش، فكان من جهة يحضر حلقات الدراسة ومن جهة يُدرّس الطلبة، ومن جهة كان يكتب ويؤلف آثاراً مهمة حتى أواخر حياته»^(٢).

وبلغ عدد شيوخه الذين استطعنا التعرف عليهم أربعة شيوخ، ومن المناسب أن نُعرّف بهم تعريفاً موجزاً، وهم:

١ — حسن المرعشي، ذكره المرعشي في كتابه «بيان جهد المقل» حيث قال: «هو الشيخ حسن المرعشي، كانت قراءته سهلة، رحمة الله عليه، عذبة تامة من غير تكلف، وكان عربيّ اللحن، أخبر أنه سافر إلى دمشق المحروسة وأخذ القرآن من مشافهة الشيخ عبد الباقي الدمشقي»^(٣)، فالظاهر أن المرعشي كان قد درس التجويد على يد هذا الشيخ في بلدته مرعش، ويُفهم من هذا القول أن شيخه كان يتكلم التركية والعربية، وكذلك ساجقلي زاده، فقد ألف بالتركية إضافة إلى العربية، وذكّر المرعشي في كتاب «عثمانلي مؤلفلري» يؤيد هذا الادعاء، لأن الكتاب خاص بمن ألف بالتركية.

وعبد الباقي هذا هو «عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهري الدمشقي تقي الدين، فقيه حنبلي من العلماء، تعلم في الأزهر وعاد إلى دمشق فتوفي فيها سنة ١٠٧١ هـ»^(٤).

٢ — حمزة أفندي الدارندي، جاء في فهرس الخزانة التيمورية أنها تضم «رسالة لحمزة أفندي الدارندي أستاذ ساجقلي في قول الإمام أبي حنيفة في «الفقه الأكبر»: الله تعالى واحد لا من طريق العدد»^(٥).

(١) «عثمانلي مؤلفلري» (١ / ٤٣٤).

(٢) «عثمانلي مؤلفلري» (١ / ٤٣٤).

(٣) «بيان جهد المقل» (٢٦ ظ).

(٤) «خلاصة الأثر» (٢ / ٢٨٣).

(٥) «فهرس الخزانة التيمورية» (٤ / ٤٩).

٣ - عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي الأستاذ صاحب المصنفات الشهيرة (ت ١١٤٣هـ)^(١)، أخذ عنه التصوف .

٤ - محمد ابن الشيخ محمود الشهير بدباغ زاده مفتي الإسلام الرومي الحنفي، تولى المشيخة مرتين ثم عُزِلَ، وتوفي سنة ١١١٤هـ، وله: «تبيان في تفسير القرآن» تركي، و «ترتيب الجمل في شرح التركيب الجليل» للتفتازاني في النحو^(٢).

بعد هذه الرحلة الدراسية الطويلة والمضنية أصبح المرعشي عالماً متمكناً يُلقِي دروساً ويؤلِّف كتباً في مختلف العلوم والفنون، «فهو فقيه مفسر ومشارك في بعض العلوم»^(٣)، ونظرة سريعة على مؤلفاته تعطينا فكرة واضحة عن نشاط المرعشي الكبير .

٣- اتجاهه الفكري:

أتقن المرعشي معارف كثيرة ومتنوعة موزعة بين علوم عقلية وعلوم شرعية، مثل المناظرة وعلم الكلام والمنطق والفقه والتجويد والقراءات والمعارف العامة، كل هذه المعارف تمثلت في فكر هذا العالم الجليل، حيث ترك في كل منها مؤلفاً أو أكثر، وكان للمرعشي في كثير من العلوم منهج متوازن وإن أبدى اهتماماً في دراسة فن المناظرة والمنطق، مستنداً إلى أنَّ هذين الفنين لهما أهمية كبيرة في الاحتراز عن الخطأ في التفكير، أمَّا المنطق «فهو قوانين يُعرَف بها صحيح الفكر وفاسده فهو يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر»^(٤)، وأمَّا علم المناظرة فهو قوانين يميز بها الموجه من الأبحاث من غير الموجه»^(٥).

(١) «سلك الدرر» (٣ / ٣٠).

(٢) «هدية العارفين» (٢ / ٣٠٧).

(٣) «معجم المفسرين» (٢ / ٥٠٥).

(٤) «ترتيب العلوم» (٦٥).

(٥) «ترتيب العلوم» (٦٧).

وفي هذه الفترة نجد المرعشي مهتماً بدراسة الفلسفة، وكانت حصيلة هذه الدراسة كتاباً سمّاه: «نشر الطوالع»، إلّا أنّ هذا الاتجاه أصابه فتور ثم عزوف، إلى أنّ وصل هذا التحول إلى نبذ وذمّ، فيقول في كتابه «ترتيب العلوم»: «وأقول: كما هجر الغزالي الكلام كذلك هجرته وتبرأت منه وثبتت إلى الله الذي يقبل التوبة من عباده ويعفو عن السيئات، وأسأل الله أن لا يحشرني يوم القيامة مع المتكلمين، وهذا القول مني بعد اشتغالي بالكلام، وتألفي فيه «نشر الطوالع»، والآن أتمنى أن أجمع نسخه المنتشرة، وأحرقها بالنار لئلا يبقى مني أثر في الكلام، لكنني لا أقدر على ذلك»^(١).

وعلم الكلام الذي هجره وتبرأ منه هو الفلسفة الباحثة في الإلهيات والطبيعيات، أمّا الذي يسمّى بعلم أصول الدين فهو يأخذ به ويعتمد عليه، حيث يقول: «وأما علم الكلام ويُسَمَّى أيضاً علم أصول الدين فهو علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبهة عنها، ويُعرَف: بأنّه علم يُبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام، وقوله: «قانون الإسلام» يخرج الفلسفة الإلاهية والطبيعية»^(٢)، فالذي رفضه وحذّر منه هو علم الكلام الممزوج بالفلسفة^(٣) بالمعنى الذي ذكرناه.

بعد أن هجر الفلسفة سلك سلوكاً جديداً يعتمد على المجاهدة وإذلال النَّفْس، وكأنّه يتوسم خطى الغزالي، فكما أنّ أبا حامد اتجه نحو التصوف بعد أن هجر الفلسفة، نجد المرعشي يسافر إلى دمشق ويلتقي بالشيخ عبد الغني النابلسي ويتصوف على يده^(٤)، ويحصل على إجازة الخلافة^(٥) منه.

(١) «ترتيب العلوم» (١٣١).

(٢) «ترتيب العلوم» (٧٠).

(٣) «ترتيب العلوم» (٧٣).

(٤) «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٢)، «الأعلام» (٦ / ٦٠)، «معجم المفسرين» (٢ / ٥٠٥).

(٥) «عثمانلي مؤلفري» (١ / ٤٣٤).

فأصبح المرعشي صوفياً حائزاً على درجة عالية من درجاتهم، ونلمس اهتمام المرعشي بهذا الاتجاه وتمسكه به من خلال ما كتبه، حيث كتب رسالة في رقص الذكر جاء فيها: «الذِّكْرُ لا يحرم الرقص، إذ ليس للذكر مدخلٌ في تحريره، لكنَّ الأدب في الذكر السكينة»^(١)، ودافع عن المتصوفة حيث يقول: «فليحترز صاحب الذهن القاصر عن إطالة اللسان إلى الأكابر»^(٢)، واهتم بالعلم اللدني وكتب عنه في ترتيب العلوم عدة فصول^(٣)، وهو غير علم التصوف^(٤)، ويحدد علاقة علم التصوف بالعلم اللدني بقوله: «وبالجملة إنَّ علم التصوف ليس عين العلم اللدني ولا بعض أقسامه بل تعبير عن بعض أقسامه»^(٥).

فالمرعشي لم يُصِرَّ على ما كان عليه عندما أيقن أنَّه على خطأ، فبدأ البحث عن الطريق الصحيح الذي ينجيه ويوصله إلى سعادة الدارين، فاطمأنت نفسه إلى التصوف، فأصبح من كبار الصوفية.

٤ - نشاطه العلمي:

كان للمرعشي في الحياة الثقافية نشاط متنوع، حيث يقضي يومه ما بين دراسة وتدريس وتأليف، هذا ما أخبر به محمد طاهر بursalحي حيث يقول: «عاد إلى مدينته مرعش فكان من جهة يَحْضُرُ حلقات الدراسة، ومن جهة يدرِّس الطلبة بالعلوم المختلفة، ومن جهة كان يكتب ويؤلف آثاراً مهمة حتى أواخر حياته»^(٦).

وانطلق هذا النشاط كله من جامع بلده حيث كان إماماً له^(٧)، وتولى

(١) «رسالة رقص الذكر» (٤٠ ظ).

(٢) «ترتيب العلوم» (٩٧).

(٣) (ص ٩٢ - ٩٧).

(٤) «ترتيب العلوم» (٩٤).

(٥) «ترتيب العلوم» (٩٤).

(٦) «عثمانلي مؤلفلري» (١ / ٤٣٤).

(٧) «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٢)، «معجم المفسرين» (٢ / ٥٠٥).

تدريس الطلبة فيه أو في مدرسة مُلحقة به، وكانت له حلقة يعقدها لتدريس الطلاب مختلف العلوم، وحفظت لنا الكتب إشارات يمكن أن نتعرف من خلالها على قسم من تلاميذه الذين كانوا يتلقون العلم والمعرفة على يديه^(١) وهم:

١ - حسين بن حيدر البرتزي المرعشي المتوفى في حدود سنة ١١٧٦هـ، صنف «جامع الكنوز» و«نفائس التقرير في تقرير القوانين»^(٢)، و«تقرير القوانين» للمرعشي، وترجيحنا أنه من تلاميذ المرعشي قائم على قرب وفاته من وفاة شيخه، وكونه من مرعش بلد شيخه، وشرحه لكتابه يمكن أن يكون دليلاً آخر على دعوانا.

٢ - عبد الرحمن بن علي العينتابي المتوفى بعد سنة ١١٦٨هـ، صنف «سوغ المآل في شرح نظم الآل»^(٣)، ذكره المرعشي نفسه في مقدمة حاشيته على حاشيتي الخيالي وقول أحمد على «العقائد النسفية»، وأشار إلى أن هذه الحاشية عبارة عن مسودات حررها المرعشي، وطلب من تلميذه هذا أن يحررها وفعل، وعرضها عليه فاستحسنها.

٣ - محمد بن عمر الدارندي الرومي الحنفي تلميذ ساجقلي زاده المتوفى سنة ١١٥٢هـ صنف من الكتب: «حاشية على شرح الحسينية»، و«رسالة على تفسير البيضاوي» عند قوله تعالى: ﴿طه . ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾ [طه: ١ - ٢] بسط فيها القول، ورسالة متعلقة بأدعية السفر والجهاد عند غزوة علم العجم للسلطان أحمد العثماني، و«شرح الحسينية في الآداب»^(٤).

ويتمثل نشاطه العلمي بالتدريس والتأليف، حيث تولّى التدريس خارج بلدته، فذكر أنه قام برحلة إلى حلب للتدريس بمدرستها الشعبانية^(٥)، ثم عاد إلى

(١) «الأعلام» (٦ / ٦٠).

(٢) «هدية العارفين» (١ / ٣٢٧).

(٣) «هدية العارفين» (١ / ٥٥٣).

(٤) «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٤).

(٥) «حاشية على حاشيتي الخيالي وقول أحمد» (١ ظ).

بلدته ليواصل عمله إماماً للجامع ومدرساً يلتف حوله الطلاب، أمّا التأليف فقد ترك تراثاً غنياً بالمعارف والفنون، وسنفصل القول فيه .

وأودُّ هنا أن أعرض لنظريته في التعليم، إن صح التعبير، والتي تمثل نظرة جديدة وناقدة لمناهج التعليم السائدة في عصره آنذاك، فقد قدم المرعشي نظرية متكاملة في التعليم تناول فيها الكتاب والمعلم والطالب، بنظرة نقدية لكل السليبيات في التعليم .

فالكتاب أصبح ثقيلاً بسبب كثرة الحواشي والشروح حيث يقول: «فأنشأوا شروحاً لها، وأدرجوا فيها تلك الفوائد ومتوناً طويلة، وجعلوا للشروح حواشي دقيقة حتى صار لبعض المتون حاشية على حاشية على شروحه، ونظم أصحابها كثيراً من تلك المتون والشروح والحواشي في سلك المذكرة، فثقل الحمل وطالت المسافة حين قلَّ الزاد وهزلت الراحلة»^(١)، فهو يرفض هذا اللون من المؤلفات ويقترح أن يكون الكتاب المنهجي محققاً للأغراض التي أُلِّف من أجلها .

ويجعل مراتب الحصول على المعرفة ثلاث مراتب: اقتصار واقتصاد واستقصاء، ويوضح المرعشي المَعْنَى بهذه المصطلحات مع ذكر أمثلة لكل مرتبة من هذه المراتب حيث يقول: «فالاقتصار في التفسير ما يبلغ ضعف القرآن، أي مثله في المقدار كـ «الوجيز» للوحداني، والاقتصاد ما يبلغ أضعاف قواعد القرآن كـ «الوسيط» للواحي أيضاً، وما وراء ذلك استقصاء»^(٢)، فالتدرج مهم في الكتب التي تخصص للتدريس، فكل مرحلة لها ما يناسبها من الكتب .

ويؤكد أن يبدأ الطالب بدراسة أصول العلم الذي يدرسه، والمرعشي نفسه يأخذ بهذا الرأي في مؤلفاته، فيجعل ما يُخَصَّص للمبتدئين مختصراً وحاوياً

(١) «ترتيب العلوم» (١٠) .

(٢) «ترتيب العلوم» (١٢٨) .

لأصول ذلك العلم والفن، فعمل رسالته المسماة بـ «الولدية» على هذا الأساس، وصرح في نهايتها أنَّ من أراد المزيد فعليه بكتابنا «تقرير القوانين»، والحال نفسه مع مؤلفه «تسهيل الفرائض»؛ فقد وضع له شرحاً سماه «الأسهل» وقال عنهما: «ليقرب تناولها من المبتدئين»^(١).

ودعا المعلم أنَّ ينهج أسلوباً سديداً في عرض المادة للطلبة ليضمن فهمها من الطلبة مراعيًا مستواهم العلمي، حيث يقول: «ومنها أنَّ بعض المدرسين يقرر على الطالب المبتدئ الأسئلة والأجوبة الدقيقة، ويذكر قواعد الفنون بشيء من المناسبة، والطالب المبتدئ لا يفهم أكثرها، وتمر أكثر الكلمات على أذنيه كأصوات الرحي، ويأخذه النعاس ويذهب نشاطه، ويكِلُّ ذهنه، والقدر الذي يفهمه يُنسى أغلبه قبل أن يقوم من مجلس الدرس»^(٢).

وتقع على الطلاب أمور عليهم الأخذ بها والامثال لها، ونكتفي بذكر أمر واحد من هذه الأمور الكثيرة التي تقع على الطلاب، فالواحد منهم مُطالبٌ بتعلم ما يميل إليه طبعه، وهذه قضية مهمة ولها أثرها في التعليم، فإذا أخذ بما يحبه ويميل إليه فسيبدع فيه، وهذا أمر تقع مسؤوليته على المعلم، حيث يقول: «وينبغي للطالب أن يقصد التبحر فيما يليق بطبعه من العلوم المهمة، وقلماً يتنبه الطالب على ما يليق بطبعه فينبغي للأستاذ أن ينبهه على ذلك، كما روي أن محمد بن إسماعيل البخاري، رحمه الله، بدأ بكتاب الصلاة على محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة، رحمهما الله، فقال له محمد بن الحسن: اذهب وتعلم الحديث لَمَّا رأى أنَّ ذلك العلم أليق بطبعه، فطلبه، فصار مقدماً على جميع أئمة الحديث»^(٣).

وكتابه «ترتيب العلوم» يمثل خطة وافية لعملية التعليم، سواء ما يتعلق منها

(١) «ترتيب العلوم» (٨٤).

(٢) «ترتيب العلوم» (١١٦).

(٣) «ترتيب العلوم» (١١٨).

بالكتاب أم بالمعلم أم بالطالب، فضلاً عن أمور كثيرة تتعلق بالعملية التعليمية، وما هي العلوم التي علينا تعلمها وما حكمها الشرعي.

وفي ختام حديثنا عن هذا الموضوع لا بُدَّ من الإشارة إلى قضية تتعلق بما يبدأ به المعلم أولاً، حيث يقول: «وينبغي لمعلم الأداء أن يبدأ بتعليم ألفاظ حروف الهجاء، بأن يقول: أَلَف بَاء تاء ثاء إلى آخرها»^(١).

ومارس المرعشي نَظَمَ الشعر على نطاق محدود، وباللغتين العربية والتركية، فذكر هو نفسه شيئاً من شعره في نهاية كتابه «ترتيب العلوم»^(٢)، وله كتاب بعنوان: «أبيات وحكايات على لسان الحشرات»، وله نسخة خطية عند الأستاذ محرم جليبي، وعلّق عليها صاحب «الفهرس» بقوله: «... نظمها بالتركية محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده»^(٣).

٥ - مؤلفاته:

كانت حياة المرعشي حافلة بالنشاط العلمي حتى أواخر حياته، وما خَلَفَهُ لنا من مؤلفات شاهدٌ حَقٌّ على نشاطه واهتمامه، حيث دون كثيراً من الكتب والرسائل، توزعت ما بين حاشية وشرح وكتاب أصيل أَلَفَهُ من حُرِّ لفظه، وفي علوم مختلفة، الفقه والتجويد والقراءات والمناظرة والكلام والمنطق والعقائد والتفسير، وكل هذه العلوم كان ملماً بها و متمكناً منها، وله فيها رسالة أو كتاب، وقائمة مؤلفاته طويلة، أذكرها مرتبة على حروف الهجاء:

— «أبيات وحكايات على لسان الحشرات»^(٤)، نظمها بالتركية، كُتِبَ سنة

(١) «جهد المقل» (٦٢ و).

(٢) ينظر: «ترتيب العلوم» (١٥٧).

(٣) فهرس مخطوطات محرم جليبي (٣١١).

(٤) عنوان الكتاب المذكور في الفهرس هو: أبيات وحكايات على لسان الحشرات والجسر، فوجود لفظة: الجسر لا مكان لها في العنوان فلم أثبتها، ويمكن أن تكون البشر وليس الجسر.

١١٦٨هـ، وله نسخة خطية عند الأستاذ محرم جلبي، (فهرس مخطوطات محرم جلبي ٣١١).

— «بُغْيَةُ المرتاد لتصحيح الأضداد»، له نسخة خطية في المكتبة السليمانية باستانبول برقم (٥٣ / ٣)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

— «بيان جهد المقل»، له نسخ خطية كثيرة منها نسخة خطية محفوظة في الخزانة العامة في الرباط برقم (٢٨١٢)، وفي دار الكتب الشعبية برقم (٢٤٦٣) وفي التيمورية برقم (١٢٤ / مجاميع) وغيرها كثير، ويحتفظ مركز صدام للمخطوطات بقطعة من الكتاب محفوظة تحت رقم (١١٠٦٨ / ٦).

— «تحرير التقرير في المناظرة»، ذكره محمد طاهر بورسالي، «عثمانلي مؤلفري» (١ / ٤٣٤)، والبغدادى «هدية العارفين» (٢ / ٣٢٢).

— «تحقيق الإيمان»، أشار إليه المرعشي بقوله في نهاية رسالة «الإيمان» له: «... وقد بسطناه في رسالة تحقيق الإيمان»، ولم نقف عليه.

— «ترتيب العلوم»، مطبوع بالرونيو في مركز إحياء التراث العلمي العربي التابع لجامعة بغداد، وتحقيق نجلاء قاسم عباس، واعتمدت في تحقيقه على نسخة واحدة كما ورد في مقدمة التحقيق^(١)، وللكتاب نسخ خطية منتشرة في العالم؛ ففي القاهرة نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣ مجاميع ق)، (فهرس مكتبة قوله ٢ / ٢٥٤)، وفي استانبول نسخة خطية في مكتبة كوبرلي برقم (٣٤٦ مجاميع)، (فهرس مكتبة كوبرلي ٢ / ٦١٩)، ونسخة في مكتبة سليم آغا برقم (٩٠٠)، وفي مكتبة لاله لي برقم ١٧٢٥، وفي مكتبة سروالي برقم (٢٧٥) كلها في تركيا، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨)، ونسخة أخرى في الرباط برقم (٢٤٣٠ك)، «الأعلام» (٦ / ٦٠)، وفي الخزانة العلمية الصبيحية نسخة خطية برقم (٦٦) من الكتاب، وعنوانه: «رسالة في تعداد الفنون

(١) «ترتيب العلوم» (٦).

وحقائق العلوم أو ترتيب العلوم»، (فهرس الخزانة ٦٠٠).

— «تسهيل الفرائض»، له نسخة خطية في القاهرة برقم (٥٥٥ / ١)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨)، ويحتفظ الأستاذ محرم جلبي بنسخة مخطوطة منه في مجموع برقم (١٧٧ / د)^(١)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي، المورد، ج ٤، العدد الرابع لسنة ١٩٧٥، ص ٣٠٢)، والكتاب مذكور في كتاب «عثمانلي مؤلفري» (٣ / ٤٣٤)، والمرعشي نفسه أشار إليه في كتابه «ترتيب العلوم» (٨٤) بقوله: «والبائس الفقير مرتب في هذا الباب، يعني الميراث، رسالة سماها: تسهيل الفرائض»، وعمل له شرحاً سماه: «الأسهل».

— تعليق على إيساغوجي لأثير الدين الأبهري^(٢)، له نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٣٩٦٥ ج) من ١ — ٨، (فهرس دار الكتب المصرية ١ / ١٦٤).

— تعليقه على «تعريف الإمكان العام في التعريفات»^(٣)، وله نسخة خطية في مكتبة كوبرلي في استانبول برقم (٧٢٠ مجموع أ ٤٦ فقط)، (فهرس مكتبة كوبرلي ٣ / ٣٦٠).

— تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى...﴾ إلى قوله: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ١٥ - ٤٢]، وفي الخزانة التيمورية نسخة خطية برقم (١٧٣ مجاميع، ص ١)، وعُلّق عليه صاحب الفهرس بقوله: هو تعليق للعلامة المرعشي المعروف بساجقلي زاده على «تفسير البيضاوي»^(٤) لهذه الآيات،

(١) الأرقام التي أثبتتها من هذا الفهرس هي الأرقام التي وضعها صاحب الفهرس كأرقام متسلسلة للمخطوطات.

(٢) أثير الدين المفضل بن عمر المفضل الأبهري، منطقي مشغل بالحكمة والطبيعات وله مؤلفات منها الإيساغوجي، ت ٦٦٣ هـ. «هدية العارفين» (٢ / ٤٦٩).

(٣) «كتاب التعريفات» للسيد الشريف الجرجاني.

(٤) عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ناصر الدين البيضاوي، من تصانيفه: «أنوار التنزيل =

— «تقرير القوانين المتداولة في علم المناظرة»، مطبوع في الأستانة سنة ١٣١٢هـ في (١٢٨ ص)، (معجم المطبوعات العربية والمعربة ٩٩٥)، وهي طبعة مفقودة لا نعرف عنها شيئاً، وللكتاب نسخ خطية كثيرة منتشرة في مكتبات العالم، في مركز صدام للمخطوطات نسخة برقم (٩٦٠٢ / ١)، ونسخة أخرى برقم (٣٤٢٤٧)، وفي مكتبة الأوقاف ببغداد نسخة برقم (٩٩٩١ / ٢) (مجاميع)، (فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف - بغداد ٤ / ١٥)، ونسخة في مكتبة التربية الإسلامية - مخطوطات الزهاوي، غير مرقمة، (المورد ج ٦، العدد الثاني سنة ١٩٧٧)، وفي دار الكتب المصرية نسخة برقم (١٦ مجاميع ق)، وأخرى برقم (٢٣ مجاميع ق)، (فهرس مكتبة قوله ٢ / ٣٠٤)، وذكر بروكلمان عدة نسخ خطية للكتاب منها نسخة خطية في برلين برقم (١١ / ١) وأخرى برقم (٢٥١) وأخرى برقم (٢٦٠)، ونسخة في مكتبة لا له لي برقم (٢٩٢٦ / ٣٠) وفي مكتبة سليم أغا برقم (١٠٧٣ / ١) وفي مكتبة سروالي برقم (٢٧٥)، وغيرها كثير. (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨)، وللكتاب شرح بعنوان: «جامع الكنوز ونفائس التقرير في شرح تقرير القوانين» لعبد الرحمن بن عبد الكريم الآمدي القنوي المتوفى سنة ١١٩٠هـ. (هدية العارفين ١ / ٣٢٧).

— «تهذيب القراءات العشر»، له نسخة خطية في المكتبة التيمورية برقم (٣١٩ / تفسير / تيمور)، (فهرس الخزانة التيمورية ١ / ٢٧٦)، ونسخة أخرى محفوظة في مكتبة الحرمين بمكة برقم (٢٦)، (معجم مصنفات القرآن الكريم ٤ / ٤٩)، وفي مكتبة لا له لي في تركيا نسخة برقم (٢٥١٥)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨)، وفي مكتبة لينن غراد نسخة برقم (١٧٧٦ B)، (فهرس لينن غراد ٣٧٠)، والكتاب ذكره محمد طاهر بursal (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)،

= وأسرار التأويل»، والمُسَمَّى بـ «تفسير البيضاوي»، (ت ٦٨٥هـ). «البداية والنهاية» (٣٠٩ / ١٣).

والبغدادي (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «توضيح زبدة المناظرة»، ذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادي (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «جامع الكنوز» ذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادي (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «حاشية على حاشيتي الخيالي»^(١)، وقول أحمد^(٢) على شرح العقائد النسفية^(٣)، له نسخة خطية في مكتبة الأوقاف في الموصل برقم (١٣ / ١٩)، (فهرس مخطوطات الموصل ٦ / ٢١٧)، ونسخة أخرى محفوظة في مكتبة كوبرلي برقم (٢١١)، (فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ٣ / ٩٤)، وذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١١٤٥)، وقال عنها: «... وعلى حاشية الخيالي وحاشية المولى الشهير بقول أحمد... وللمولى العالم محمد المرعشي المعروف بساجقلي زاده المتوفى سنة ١١٥٠ حاشية على الثلاثة، أعني الشرح وحاشية الخيالي وقول أحمد، وذكرها أيضاً محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «حاشية على شرح ديباجة الطريقة المحمدية»^(٤)، ذكره محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

(١) هو أحمد بن موسى الخيالي، له مصنفات، منها: «حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية»، (ت ٨٨٦هـ). «شذرات الذهب» (٧ / ٣٤٤)، «الأعلام» (١ / ٢٦٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن حضر العمري المعروف بقول أحمد له: «شرح درر البحار للقوني في الفروع»، و «شرح رسالة الاستعارة» لأبي القاسم الليثي، و «السرائر المستقيم في تبين القرآن الكريم في التفسير»، (ت ٧٨٥). «هدية العارفين» (١ / ١١٥).

(٣) «النسفية» كتاب في العقائد، وهو من مصنفات عمر بن محمد بن أحمد النسفي السمرقندي، (ت ٥٣٧هـ).

(٤) لمحمد البروكوي (فهرس الخزانة التيمورية ٤ / ٤٩).

— حاشية على شرح رسالة الآداب^(١) لطاش كبري زاده، ذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «حاشية على شرح السعد^(٢) للعقائد النسفية»، ذكره البغدادى، (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢)، وكحالة (معجم المؤلفين ٩ / ١١٨).

— «حاشية على شرح ميتالي»، ذكره محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «حاشية لتفسير الكشاف على سورة البقرة»، ذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «رسالة الإرادة الجزئية»، لها نسخة خطية في مكتبة سليم بتركيا برقم (١١ / ٦٤٨)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

— «رسالة التغني والحن»، لها نسخة خطية في الخزانة التيمورية برقم (١٧٣ / ٤ مجاميع)، (فهرس الخزانة التيمورية ٢ / ٢٥٦)، وأشار إليه المرعشي في كتابه «ترتيب العلوم» بقوله (ص ٤٧): «وقد فصلنا ذلك في رسالتنا في «بيان التغني»».

— «رسالة الجواب»، لها نسخة خطية في مركز صدام للمخطوطات برقم (١٠٨٢٨ / ٢)، وجاء في مقدمتها: «... لما أنشأت رسالة «ترتيب العلوم» واشتهرت بعض الاشتهار رأيت رسالة للمولى الفاضل أحمد المعروف بالعلمي، أنشأها للرد على بعض مقالاتنا في بيان العلم اللدني فيها، وذكر أنه أنشأها لئلا يغتر ضعفاء الطلبة بكلام رجل مرعشي فيؤدي بهم إلى الطغيان، وقال: كتبتها

(١) رسالة في البحث والمناظرة.

(٢) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، له مصنفات عدة منها «شرح العقائد النسفية»، ت ٧٩١هـ. «شذرات الذهب» (٦ / ٣١٩).

عجالة، أقول: فكأنه لم يتأمل كلامنا، وكتب اعتراضاته في رسالته في أوائل النظر، لكنني تأملت في رسالته وكتبت أجوبة اعتراضاته ليظهر الصواب لأولي الألباب، وسميتها رسالة الجواب»^(١)، وسمي العلمي رسالته رسالة «الإفهام في الإلهام»، ولها نسخة خطية في مركز صدام للمخطوطات برقم (١٠٨٢٨ / ١)، وقد وهم جرجي زيدان بقوله: «وعليه، أي على «ترتيب العلوم»، بنى معاصره الأعلمي كتاب «الإفهام في الإلهام»»^(٢).

— «رسالة ذكر ما قبل الدرس وبعده»، لها نسخة خطية في مكتبة (١٢ / Alex Fun ١٦٥)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٧).

— «رسالة سلامة القلوب في إثبات المطلوب» (في المنطق)، لها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ ج]، (ضمن مجموعة من ورقة ٥٩ - ٦٠)، (فهرس دار الكتب المصرية ١ / ٤٦٢).

— «الرسالة العدلية»، ذكرها بروكلمان (٢ / ٤٨٦)، وذكرها بروسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «رسالة الفرح والسرور في والدي الرسول»، لها نسخ خطية كثيرة، منها: نسخة في المكتبة القادرية برقم (١٤٤٢ / ١٢ ق ٥٨ - ٦٧)، (فهرس الآثار الخطية في المكتبة القادرية ٥ / ١٤٧)، ونسخة في الخزانة التيمورية برقم (٤٨٨) وعنوانها: «رسالة السرور والفرح في نجاة الأبوين الشريفين»، (فهرس الخزانة التيمورية ٤ / ٥٠)، ونسخة في المكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (٣٠٨٥ / ٦ مجموع ج)، (المكتبة البلدية فهرس فنون متنوعة ٦٧)، وذكر بروكلمان رسالتين الأولى بعنوان: «رسالة الفرح والسرور»، ولها نسختان خطيتان في الموصل برقم (١٢٨، ١٠٩ / ١٢)، والثانية بعنوان: «رسالة فيما

(١) «رسالة الجواب» (١ ظ).

(٢) «تاريخ آداب اللغة العربية» (٣ / ٣٥١).

يتعلق بوالدي النبي»، ولها نسخة في القاهرة برقم (١ / ١٨٠)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨)، وأظنها رسالة واحدة وما ذكره بروكلمان هو نسخ لها، وباطلاعنا على النسخ الخطية نستطيع تحديد كونهما رسالتان أو رسالة واحدة.

— «رسالة في الآيات المتشابهات»، ذكرها محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادي (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢)، وعادل نويهض (معجم المفسرين ٢ / ٥٠٥).

— «رسالة في إباحة قتل الكلاب»، لها نسخة خطية في مكتبة كوبرلي برقم (٣٤٦ / ١٠ مجموع)، (فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ٢ / ٦١٩)، وذكرها بورسالي بعنوان: «رسالة في إتلاف الكلاب المضرة»، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «رسالة في تجديد الإيمان»، لها نسخ خطية في مكتبة كوبرلي برقم (٧١٠)، (فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ٣ / ٣٤٧)، وفي المكتبة القادرية برقم (١٤٦٠ / ٥ مجموع)، وجاءت فيه بعنوان: «رسالة في الإيمان»، وذكر المرعشي أنه كتبها لمعاصره عبد المنان الخربودي، (فهرس الآثار الخطية في المكتبة القادرية ٥ / ٥٤)، وعند الأستاذ محرم جلبي نسخة برقم (١٧٣ع)، (فهرس مخطوطات محرم جلبي، المورد، ج ٤، العدد ٤ / ٣١٥).

— «رسالة في تفصيل مسائل ذوي الأرحام»، لها نسخة خطية في مكتبة (eb) برقم (١٤٣)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٦).

— «رسالة في التنزيهات في تأييد الآيات المتشابهات»، وجواباً لسنبل زاده عن رده عليه، بهذا العنوان ذكرها البغدادي، (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢)، أمّا بروكلمان فسمّاها: «رسالة التنزيهات» وذكر أنّ لها نسخة خطية في مكتبة توحيد برقم (١٧)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٦).

— «رسالة في الدعوات الماثورة»، لها نسخة خطية في مكتبة كوبرلي برقم (١٢٧، ٧٣ ورقة)، (فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ٢ / ٤٦٤).

— «رسالة في ذم الدخان»، ولها نسخة خطية في برلين برقم (٣٣٣ / ٥) وفي القاهرة برقم (٩٨)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٧)، وذكرها جرجي زيدان، (تاريخ آداب اللغة العربية ٣ / ٣٥١).

— «رسالة في رقص الذكر»، ولها نسخة خطية في المكتبة القادرية برقم (١٤٦٠ / ٨)، (فهرس الآثار الخطية في المكتبة القادرية ٥ / ٢٥٥).

— «رسالة في عذاب القبر»، ولها نسخة خطية في مكتبة كوبرلي برقم (٢٠٩ مجموعة، من ١٨٧ - ٩٢)، (فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ٣ / ٩٣).

— «رسالة في علم البلاغة»، لها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ ج]، (ضمن مجموعة، من ورقة ٢٥ - ٣١)، (فهرس دار الكتب المصرية ١ / ٤٠٢).

— «رسالة في علم الكلام»، لها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٢١٦٠٦ ب)، (ضمن مجموعة، من ورقة ٢٧ - ٢٨)، (فهرس دار الكتب المصرية ١ / ٤٠٥).

— «رسالة في الفتوى»، ذكرها محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «رسالة في كيفية أداء الضاد»، ولها نسخة خطية في مركز صدام للمخطوطات برقم (١١٠٦٨ / ٦)، ونسخة في الخزانة العامة للكتب والوثائق في المغرب برقم (٢٨١٥)، (فهرس الخزانة العامة ق ١، ج ١ / ٢٠)، وهناك رسالة في نفس الخزانة بعنوان: «رسالة في مخرج الضاد» برقم (٢٨١٤)، (ضمن مجموع، من ص ١٦ - ١٨)، (فهرس الخزانة العامة، ق ١، ج ١ / ٢٠)، ويمكن أن تكون جزءاً من «رسالة كيفية أداء الضاد»، وللأزميري رسالة بعنوان: «رسالة في الرد على محمد المرعشي في الضاد»، ولها نسخة خطية في الخزانة التيمورية برقم (٢٣١)، (فهرس الخزانة التيمورية ١ / ٢٥٦).

— «رسالة في مخارج الحروف»، ولها نسخة خطية في الخزانة التيمورية

برقم (١٧٣ / ٣ مجموع)، (فهرس الخزانة التيمورية ٢ / ٢٥٧)، والأستاذ محرم جلبني يحتفظ بنسخة برقم (١٧٧ / ز مجموع)، وعنوانها: «رسالة في تلفظ الحروف ومخارجها»، (فهرس مخطوطات محرم جلبني، المورد، ج ٤، العدد ٤ / ٣١٥).

— «رسالة في مخالفة الظاهر»، لها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ ج]، (ضمن مجموعة، من ورقة ٣٩ - ٤٠)، (فهرس دار الكتب المصرية ١ / ٤١٧).

— «رسالة في المعاني»، لها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ ج]، (ضمن مجموعة، من ورقة ٣٥ - ٣٧)، (فهرس دار الكتب المصرية ١ / ٤١٩).

— «رسالة في وجوده تعالى وقيامه بذاته»، لها نسخة خطية في الخزانة التيمورية برقم (٢٩٧ مجاميع) خط (١٧)، (فهرس الخزانة التيمورية ٤ / ٥٠).

— «رسالة في وقوف لازمه»، ولها نسخة خطية في الخزانة التيمورية برقم (١٢٤ مجاميع)، (فهرس الخزانة التيمورية ١ / ٢٦٩).

— «الرسالة الولدية»، ذكر الزركلي أنَّها مطبوعة (الأعلام ٦ / ٦٠)، وجاء في معجم المطبوعات أنَّها مطبوعة مع شرح لها في مطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩هـ، (معجم المطبوعات العربية والمعربة ٩٩٥، ١٠)، ولها نسخ خطية كثيرة، ففي مركز صدام للمخطوطات أكثر من نسخة، منها نسخة برقم (٣٤٠٧١ / ٣)، ونسخة برقم (٤٣٥٠ / ٢)، وفي المجمع العلمي العراقي نسخة برقم (١٦٥٥ / ٦)، ونسخة في المكتبة الظاهرية، وأُطلق عليها «متن الساجقية الصغرى» برقم (٥٠٤٢ عام)، (فهرس مخطوطات الظاهرية - قسم البحث وآداب المناظرة ٢١٢).

ولهذه الرسالة شروح وحواشٍ، منها:

١ — حاشية الساجقية نفسه عليها، ولها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية

برقم (٦٢١٤ عام)، وعلق عليها صاحب الفهرس بقوله: وهي حواشٍ بالقول، علقها على أطراف الرسالة ثم جمعها، (فهرس مخطوطات الظاهرية - قسم البحث و آداب المناظرة ٢١٢)، ونسخة في مكتبة الأوقاف في بغداد برقم [١ / ٩٩٩١ مجاميع]، ونسخة أخرى في المكتبة المركزية لجامعة البصرة برقم (٤٥٠ / ٦ مجموع)، (فهرس مخطوطات المكتبة المركزية لجامعة البصرة، المورد، ج ٩، العدد ١ سنة ١٩٨٠).

٢ - شرح حاضر التبريزي، وله نسخة خطية في القاهرة برقم (١ / ٢٢٥)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨)^(١).

٣ - شرح خليل بن محمد القنوي الأقويراني، وفي مكتبة الأوقاف في الموصل نسخة خطية من هذا الشرح برقم (١٣ / ٩٩ مجموع)، (فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ٦ / ٢١٧).

٤ - شرح عبد الوهاب بن حسين الأمدي، فرغ من كتابته سنة ١١٩٠^(٢)، وهو مطبوع في الآستانة سنة ١٢٦١هـ، وفي المطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩هـ، وله نسخ خطية منها: نسخة في المكتبة السليمانية برقم (١٠٥٨ / ٢)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

٥ - شرح العلامة حسين بن حيدر البرتزي المرعشي من علماء القرن

(١) ذكر البغدادي شروحاً وحواشٍ لـ «الولدية» من غير أن يذكر شيئاً يؤكد لنا أنها للمرعشي (ساجلي زاده)، فهناك رسالة اسمها «الولدية» لإسماعيل حقي ابن الشيخ مصطفى الاستانبولي (ت ١١٣٧هـ)، وله حاشية على «الولدية». «هدية العارفين» (١ / ٢١٩). ولوحيد بن عبد الله الأدرنوي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ رسالة بعنوان: «الفوائد الوحيدة على الولدية». «هدية العارفين» (١ / ٧٧٣). ولعبد الرحمن بن عبد الكريم القنوي الأمدي المتوفى سنة ١١٩٠هـ رسالة بعنوان: «شرح الولدية في المنطق». «هدية العارفين» (١ / ٥٥٣).

(٢) «هدية العارفين» (١ / ٦٤٣).

الثاني عشر سماه: «جامع الكنوز ونفائس التقرير»، له نسخة خطية في مكتبة قوله برقم (١٦ / ٢ق)، ونسخة أخرى برقم (١٧ق)، (فهرس مكتبة قوله ٢ / ٢٩٥).

٦ — شرح ملا عمر زاده محمد بن حسين البهنسي الحجابي، وهو مطبوع في الآستانة سنة ١٢٦١هـ، وفي المطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩هـ، (معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ١٠)، وله نسخة خطية في المكتبة الظاهرية برقم (٦١١٤ عام)، قال عنه صاحب الفهرس: إنّه شرح ممزوج، (فهرس مخطوطات الظاهرية، قسم البحث وآداب المناظرة ٢١٢)، ونسخة أخرى في بيروت برقم (٤١٦)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

وسبق أنّ ذكرنا شرحاً لتقرير القوانين، وأطلق عليه مؤلفه «جامع الكنوز ونفائس التقرير في شرح تقرير القوانين»، وذكرنا أيضاً أنّ للمرعشي كتاباً بعنوان: «جامع الكنز»، وهذا مشكل، فهل الشرح للولديه أو لتقرير القوانين؟ وما علاقة «جامع الكنوز» بهما؟ لو قلنا: إنّ للمرعشي كتاباً بهذا العنوان فعلاً، فكيف نفسر نسبة هذا الشرح إلى أحدهما؟ علينا أن نذكر أنّ الولدية هي مختصر لـ «تقرير القوانين» كما قال المرعشي نفسه في نهاية الرسالة حيث يقول: «ومن أراد الاستقصاء فعليه برسالتنا المعمولة لتقرير قوانين المناظرة»^(١)، وهذا أمر يمكن أن يكون سبباً لمثل هذا الخلط، وأظنّ أنّ البغدادي قد وهم في جعله «جامع الكنوز ونفائس التقرير» شرحاً لـ «تقرير القوانين»، وفي دار الكتب نسختان خطيتان لهذا الكتاب، الأولى برقم (١٦ق) (فهرس مكتبة قوله ٢ / ٢٩٥)، وذكر صاحب الفهرس أنّ هذا الكتاب هو شرح لـ «الولدية»، ويمكن أن تكون للعلاقة القائمة بين «الولدية» و «تقرير القوانين» سبباً لمثل هذا اللبس.

— «رشحة النصح من الحديث الصحيح»، له نسخة خطية في برلين برقم (١٨٦٧)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٦).

(١) «الرسالة الولدية» (ق ١١٥ و- ظ).

— «زبدة المناظرة»، له نسخة خطية في القاهرة برقم (٢٦٥)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٧)، وذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادي (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «سلسيل المعاني»، ذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادي (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «شرح الرسالة السمرقندية»^(١)، له نسخة خطية في مكتبة (S) برقم (٢٥٩)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

— «شرح الرسالة القياسية في المنطق» لموسى الكليم البهلواني المتوفى سنة ١١١٣هـ، ذكر الزركلي أنه مطبوع، (الأعلام ٦ / ٦٠)، وفي المكتبة الأزهرية نسخة ضمن مجموعة في مجلد طبع الأستانة سنة ١٢٨١هـ، رقمها (١٥٨٧) حسنين باشا ٦٠٤٥، (فهرس المكتبة الأزهرية ٧ / ٣٣٩).

— «شرح سلامة القلوب في إثبات المطلوب» (في المنطق)، له نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ج]، (ضمن مجموعة، من ورقة ٥٠ - ٥٤).

— «شرح عندليب من الآداب»، له نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ج] (ضمن مجموعة، من ورقة ١٠٠ - ١٠٣)، (فهرس دار الكتب المصرية ٢ / ٥٠).

— «صبحة القادر في مدح الملك القادر»، ذكره محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، وسماه البغدادي: «سبحة القدير في مدح الملك القدير»، (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «العرائس في المنطق»، ذكره محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي

(١) «الرسالة السمرقندية في البحث وطرق المناظرة» لمحمد بن أشرف السمرقندي، ت في حدود سنة ٦٠٠هـ.

مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «عصمة الأذهان في علم الميزان»، له نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ ج] (ضمن مجموعة، من ورقة ٥٤ - ٥٩)، (فهرس دار الكتب المصرية ٢ / ١٢٦)، ذكره محمد طاهر بورسالى (عثمانلى مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «عندليب المناظرة»، ذكره محمد طاهر بورسالى (عثمانلى مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

— «عندليب من الآداب»، له نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم [٣٩٦٥ ج]، (ضمن مجموعة من ورقة ٩٩ - ١٠٠)، (فهرس دار الكتب المصرية ٢ / ١٤٤).

— «عين الحياة في بيان المناسبات في سورة الفاتحة»، ذكره محمد طاهر بورسالى (عثمانلى مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢)، وله نسخة خطية في المكتبة الظاهرية برقم (٥٣٥١) وعنوانها: «بيان نبذة من مناسبات سورة الفاتحة» (فهرس مخطوطات الظاهرية / علوم القرآن ٣٣٩).

— «غاية البرهان في بيان أعظم آية في القرآن في تفسير آية الكرسي»، ذكره محمد طاهر بورسالى (عثمانلى مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢)، وكحالة (معجم المؤلفين ٩ / ١١٨)، وعادل نويهض (معجم المفسرين ٢ / ٥٠٥).

— «القول المفيد»، وله نسخة خطية في القاهرة برقم (٢٠٣ / ١)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

— «مجموعة أذكار وأدعية»، وله نسخة خطية عند السيد محرم جلبى برقم (١٤٣/ب)، قال عنه صاحب الفهرس: جمعها، أي المرعشى، من كتاب «الحصن الحصين» لابن الجزري ومن «أذكار النووي» و «المصابيح» وغيرها، (فهرس مخطوطات محرم جلبى، المورد، ج ٤، العدد ٤ / ٣١٠).

— «نشر الطوابع في علم الكلام»، وله نسخة خطية عند السيد محرم جلبي برقم (١٧١ / أ مجموع)، وجاء في الفهرس: «طوابع» بدل «طوابع»، وهو تصنيف، (فهرس مخطوطات محرم جلبي، المورد، ج ٤، العدد ٤ / ٣١٥)، وذكر له بروكلمان عدة نسخ خطية (بروكلمان ٢ / ٤٨٧).

وعلق عليه الزركلي بأن «نشر الطوابع» هو شرح لطوابع البيضاوي (الأعلام ٦ / ٦٠)، وذكره المرعشي في كتابه «ترتيب العلوم» (ص ١٣١) وقال عنه: «والآن أتمنى أن أجمع نسخه وأحرقها بالنار، لئلا يبقى مني أثر في الكلام لكني لا أقدر على ذلك»، وذكره محمد طاهر بورسالي (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤).

— «نصائح»، ذكر له بروكلمان نسخة خطية برقم (eb٤٠٣١)، (بروكلمان ٢ / ٤٨٦).

— «نهر النجاة في تفصيل عين الحياة»، ذكره محمد طاهر بورسالي، (عثمانلي مؤلفري ١ / ٤٣٤)، والبغدادى (هدية العارفين ٢ / ٣٢٢).

الفصل الثاني الكتاب

١- موضوعه:

التجويد هو الموضوع الرئيس لكتاب «جهد المقل»، حيث يقول: «لكن أفاضل زماننا في أمثال ديارنا لم يمدّوا أيديهم إلى كتبه، أيّ التجويد، ولم يدارسوه، فأسقطوه من سلك المذاكرة ونسوه... فعملت فيه رسالة محتوية على عامة مسائله، بعبارة سهلة خالية من مسامحات المصنفين، رجاء أن ينشر لها صدور الناظرين، ويميل إليها قلوب الطالبين»^(١).

وللعلاقة المتينة بين علم التجويد وعلم القراءة، جاءت كتب التجويد محتوية على موضوعات من القراءة من باب التتميم كما سماه المرعشي، وكذلك كتب القراءات حين نجد لموضوعات التجويد مكاناً فيها، وضمّ الكتاب كذلك موضوعاً مغايراً لموضوع علم التجويد وهو علم الوقف والابتداء، يقول المرعشي: «وهذا في مستقل مغاير لفن التجويد»^(٢)، وقد اعتذر عن ذلك بقوله: «لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءاً من كتب التجويد»^(٣)، وذكر علماء التجويد لمباحث الوقف والابتداء يمكن تفسيره برغبتهم في دفع خطأ عن قارئ القرآن وهو يقرؤه لأنّ «التجويد لا يتحصل القرآن إلاّ بمعرفة الوقف

(١) «جهد المقل» (١ ظ).

(٢) «جهد المقل» (٤٥ و).

(٣) «جهد المقل» (٤٥ و).

ومواضع القطع على الكلم» كما يقول الداني^(١).

وبعد الانتهاء من مناقشته للموضوعات السابقة ختم الكتاب بخاتمة قصيرة موجزة خصصها لتحذير القارئ من مسائل عدة، وكأنَّه يُذَكِّر القارئ مرة أخرى خشية أن يكون قد فاته شيء مما ذكره.

وبعد ذلك ألحق المرعشي موضوعات أخرى، وهي تشبه الملاحق، فشرع بالحديث عن بعض الحروف، ثم خصص بعض الفصول لما يجب على المعلم والمتعلم، وقام بدراسة سورة الفاتحة دراسة تطبيقية، وفي ضوء ما جاء في «جهد المقل»، جاءت هذه الدراسة مشتملة على أربعة أبحاث، وألحق بالكتاب رسالة أخرى، وهي رسالة الياءات، نزولاً عند رغبة بعض إخوانه فيقول عنها: «... حرضني بعض إخواني على أن أختتمها ببحث الياء لكثرة وقوعها في القرآن، وكثيراً ما يشبه أمرها على القارئ والمقرء»^(٢)، ويقول: «وأما بحث الياءات فهي رسالة ألحققتها بهذه الرسالة»^(٣).

ولإعطاء فكرة أوضح عن موضوعات الكتاب، وجدت من المناسب أن أذكر موضوعات الكتاب التي تضمنها، فالكتاب مبني على «مقدمة ومقصد وخاتمة»^(٤).

«أما المقدمة ففيها خمسة فصول وتتمة»^(٥)، وفصولها في ماهية علم التجويد وموضوعه وحكمه، وفي بيان اللحن، وفي ذكر أسماء أئمة القراءات ورواتهم، وفي بيان الاسنان، وفي مسائل يتوقف عليها بيان المخارج، أما التتمة فتتعلق بالمخرج والاعتماد»^(٦).

(١) «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٧٦).

(٢) «جهد المقل» (٦٥ ظ).

(٣) «بيان جهد المقل» (٣ و).

(٤) «جهد المقل» (٢ و).

(٥) «جهد المقل» (٢ و).

(٦) «جهد المقل» (من ٢ و- ٧ و).

«أما المقصد ففيه أحد عشر بحثاً»^(١)، وهذه الأبحاث في مخارج الحروف وفي الصفات، وفي بيان مواضع تفخيم الراء واللام وترقيقهما، وفي الإدغام، وفي المد والقصر، وفي همز الوصل وهمز القطع، وفي اجتماع الهمزتين، وفي الإمالة، وفي بيان هاء (هم) وميم الجمع مطلقاً، وفي هاء الكناية وفي الوقف والابتداء، هذه هي أبحاث المقصد^(٢).

«وأما الخاتمة فهي في التنبيهات والتحذيرات»، ولم تأخذ من الكتاب إلا جزءاً صغيراً لا يتجاوز صفحة واحدة.

أما الملاحق فشملت أكثر من موضوع، فبعد فراغه من الخاتمة قال: «ولنذكر من الحروف وما ينبغي التنبيه عليه»^(٣)، والحروف التي ذكرها هي: الهمزة والهاء والعين المهملة والحاء المهملة والخاء المعجمة والغين المعجمة والقاف والكاف والجيم والشين المعجمة والياء المثناة الفوقية والضاد المعجمة واللام والنون والراء والطاء والذال المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاي والسين المهملة والصاد المهملة والظاء المعجمة، وختمها بقوله: «ثم أقول: والذال المعجمة إلى آخر الحروف مرققات...»^(٤).

وذكر بعد ذلك فصلاً في مؤهلات معلم الأداء، وفصلاً آخر في كيف يبدأ المعلم بالتعليم؟ ثم دراسة تطبيقية لما جاء في «جهد المقل» من أحكام وآراء في التجويد طبقها على سورة الفاتحة من خلال أربعة أبحاث، ثم فصلاً في بيان معنى التلاوة والقراءة ثم وصايا عن التجويد^(٥)، وأخيراً رسالة الياءات.

(١) «جهد المقل» (٧و).

(٢) «جهد المقل» من (٧و-٥٦ظ).

(٣) «جهد المقل» (٥٧و).

(٤) «جهد المقل» من (٥٧و-٦١ظ).

(٥) «جهد المقل» من (٦١ظ-٦٥ظ).

إنَّ كتاب «جهد المقل» قائم على منهج متين، فالمرعشي من المشتغلين بالمناظرة وآداب البحث، وله في هذا الفن أكثر من كتاب كـ «الوالدية» و «تحرير القوانين»، وفن المناظرة هو «قوانين يميز بها الموجه من الأبحاث من غير الموجه، وموضوعه الأبحاث لأنَّه يبحث فيه عن أعراضها، وهي كونها موجهة وغير موجهة»^(١)، وقال أيضاً: «إنَّ علم المناظرة علم يقتدر به على معرفة الصواب»^(٢)، والمناظرة في العرف: «هي المدافعة ليظهر الحق، أعني دفع السائل قول المعلل ودفع المعلل قول السائل، وفن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده»^(٣).

وجاء في أوَّل الكتاب ذِكْرُ لمنهجه، وأنَّه قائم على مقدمة ومقصد وخاتمة، وأنَّ الكتاب خالٍ من مسامحات المصنفين، ولكي يفي بوعده هذا فالمرعشي لم يكن ناسخاً فحسب بل كان ناقدًا محللاً لجميع النصوص والأفكار التي أودعها «جهد المقل».

ولمنهجه سماتٌ منها: أنَّه وجد في الطريقة الوصفية خير معين له لإعطاء الظاهرة الصوتية حدوداً واضحة، ومنها: الدقة وهي صفة طاغية على الكتاب، وبمراجعة سريعة لمخارج الحروف يمكن أنَّ يقف المرء على هذه الصفة، فالمرعشي يقلب القضية ويعيدها، ويذكر كل ما يتعلق بها، ليدفع عن كتابه المسامحات، ومنها: الأمانة، فالمرعشي حريص على نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها، وما جاء منسوباً إلى غير أصحابه، فهو وهم وقع فيه نتيجة لتشابه الأسماء، وتبيَّهت على ذلك في موضعه.

و «جهد المقل» كتاب في الصوت، وهو من العلوم الدقيقة التي تتطلب

(١) «ترتيب العلوم» (٦٧).

(٢) «ترتيب العلوم» (٦٩).

(٣) «الرسالة الولدية» (١٠٠ ظ).

خبرة وذكاء في صياغة عباراته وانتقاء الألفاظ المعبرة عن ذلك، فضلاً عما لهما من أثر في تحقيق المنهج الوصفي، وقد بيّن المرعشي عدّة أمور في مقدمة الكتاب لكي يمنع وقوع أيّ خلط يؤدي إلى غموض، فبيّن دلالة علم التجويد وعلم القراءات ونوع العلاقة بينهما، وبيّن علاقة التجويد بالصرف وأنّه جزء منه، وحدد نوع القراءة التي اعتمد عليها في كتابه، وقد اعتنى المرعشي فضلاً عن ذلك بالتقسيمات وصياغة العبارة، لكي يحقق المنهج الذي اعتمد عليه في كتابه.

ولكي يحقق المرعشي ما توخاه من كتابه «جهد المقل» في عرض مسائل علم التجويد عرضاً خالياً من العيوب، فلا بُدّ من التعرف على آراء غيره من العلماء في مسأله والموازنة بينها، فكان أميناً في نقله للنصوص، فمن منهجه أن يبدأ النص بقال فلان، وبعد أن ينتهي منه يختمه بالفعل (انتهى)، وفي حالة نقله نصاً بطريق غير مباشر يصرّح بذلك، ففي فصل الضاد الضعيفة مثلاً، ينقل عن السيرافي بوساطة الرضي حيث يقول: «قال الرضي: قال السيرافي: إنّها في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد...»^(١)، ويقول: «أقول لأنّ الإخفاء هنا كما قاله، أيّ على القاريء، نقلاً عن اليميني: اذهب ذات النون والتنوين من اللفظ...»^(٢).

وخصّ المرعشي بعض مصادره بمختصرات تعفيه من تكرار ذكره لأسماء أصحابها، مثل «المنح الفكرية» لعلي القاري و«شرح الشافية» للجاربردي، و«الحواشي المفهمة في شرح المقدمة» لابن أبن الجزري، ففي حالة نقله نصاً من المنح الفكرية فإنّه يكتفي بـ (قال)، أو من «شرح الشافية» فإنّه يكتفي بـ (ذكر)، أو من «الحواشي المفهمة» فإنّه يكتفي بـ «قال البعض»، وعندما يكون الرأي خاصاً به فإنّه يكتفي بـ (قلت أو أقول أو لعلّ)، وقد صرّح المرعشي بذلك في مقدمة الكتاب بقوله: «فمتى قلت: قال بلا ذكر فاعل أو ظرف فالقائل على

(١) «جهد المقل» (٢١و).

(٢) «جهد المقل» (٣١و).

القاري، ومتى قلت: ذكر بلا ذكر فاعل فالذاكر الجاربردي، ومرادي من البعض المعرفة بلام ابن أبي الجزري، وما صدرته بقلت أو أقول أو لعلّ خالياً من النقل عن الغير فهو ما ورد على قلبي^(١)، وأحياناً ينقل النص بمعناه ويذكر في نهاية النص عبارة مصدرة بلفظة (كذا) نحو «كذا قال»^(٢)، و«كذا قاله أبو شامة»^(٣)، و«كذا في الرعاية»^(٤)، و«كذا في التمهيد»^(٥)، و«كذا في التيسير»^(٦)، و«كذا في كتاب أبي شامة»^(٧)، أو بلفظة (كما) نحو: «كما أشار إليه فيما قال»^(٨)، و«كما ذكر»^(٩)، و«كما أشار إليه فيما قال»^(١٠)، و«كما يشهد به ما ذكر»^(١١)، و«كما صرح به في الرعاية»^(١٢)، و«كما في التيسير»^(١٣)، و«كما صرح به أبو شامة»^(١٤)، و«كما أشار إليه الداني»^(١٥)، و«كما صرح به

(١) «جهد المقل» (٢و).

(٢) «جهد المقل» (٤و-٥، ٨و، ١٠و، ١٨و، ٢٢و، ٢٣و، ٢٩و، ٣٣ظ، ٣٦وظ، ٥١ظ، ٦٠ظ، ٦٥ظ).

(٣) «جهد المقل» (٥٥و).

(٤) «جهد المقل» (١٧و، ٣٢ظ، ٣٣ظ).

(٥) «جهد المقل» (١٧ظ).

(٦) «جهد المقل» (٢٢و، ٢٩ظ).

(٧) «جهد المقل» (٤٣و).

(٨) «جهد المقل» (٥٥ظ).

(٩) «جهد المقل» (٥و، ١٠و).

(١٠) «جهد المقل» (٥٥ظ).

(١١) «جهد المقل» (٨ظ).

(١٢) «جهد المقل» (٢ظ، ٤و).

(١٣) «جهد المقل» (٥٨ظ).

(١٤) «جهد المقل» (٢ظ).

(١٥) «جهد المقل» (٤٨ظ).

المقنع»^(١)، و «كما في بعض الرسائل»^(٢)، وإمّا مصدرية بلفظة (كل) نحو: «كل ذلك مأخوذ مما قال»^(٣)، و «كل ذلك من «الرعاية»»^(٤)، و «كل ذلك خلاصة ما في «التمهيد» وما ذكره البعض وما قال»^(٥)، أو يذكر عقب النص عبارة: «نقلًا عن الجعبري»^(٦)، و «نقلًا عن «الرعاية»»^(٧)، أو عبارة «هذا ما ذكره علي القاري ملخصاً»^(٨)، أو عبارة «انتهى ما ذكر ملخصاً»^(٩)، و «انتهى ملخصاً»^(١٠)، و «انتهى موضحاً»^(١١)، و «انتهى مختصراً»^(١٢)، وبهذا نكون قد انتهينا من سمات منهج المرعشي العامة والكيفية التي تعامل بها مع النصوص.

وقد نظم المرعشي مادته العلمية تنظيمًا يحقق له الهدف الذي أُلّف من أجله كتاب «جهد المقل»، فهو لم يلتزم بصورة ثابتة سواءً في البداية أم في النهاية، فالبداية جاءت أكثر من صورة، فمرة ببيان المعنى اللغوي والاصطلاحي، ومرة بنصّ لواحد من العلماء، ومرة بذكر تعريف الظاهرة حيث يقول مثلاً: «التجويد في اللغة: التحسين، وفي الاصطلاح: علم يبحث فيه عن مخارج الحروف وصفاتها»^(١٣)، وقال: «ومنها: القلقلة وهي في اللغة شدة

-
- (١) «جهد المقل» (٧٠و).
 - (٢) «جهد المقل» (٢٤و).
 - (٣) «جهد المقل» (١٥ظ).
 - (٤) «جهد المقل» (١١ظ).
 - (٥) «جهد المقل» (٣و).
 - (٦) «جهد المقل» (٣٣ظ).
 - (٧) «جهد المقل» (٣٣ظ).
 - (٨) «جهد المقل» (٣٥ظ).
 - (٩) «جهد المقل» (٤٠و).
 - (١٠) «جهد المقل» (٥٤ظ).
 - (١١) «جهد المقل» (٥٤و).
 - (١٢) «جهد المقل» (٢٤و).
 - (١٣) «جهد المقل» (٢ظ).

الصياح... وهي في الاصطلاح... صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط»^(١)، وقال: «ذكر أنَّ الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في الشيء... وفي الاصطلاح: أنَّ تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما، على أنَّ يصيرا حرفاً واحداً مغايراً لهما بهيأته»^(٢)، وقال: «المُدُّ في اللغة: التطويل مطلقاً، والقصر: الحبس والمنع مطلقاً»^(٣)، وذكره نصاً من النصوص هي صورة أخرى لاستفتاحه الموضوع كقوله: «قال في «الصحاح»: أَلَفُ الوصل لا تكون إلَّا زائدة وأَلَفُ القطع قد تكون زائدة... وقد تكون أصلية»^(٤)، و«قال أبو شامة: هاء الكناية في عُرِفَ القراء: عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكور الغائب»^(٥)، و«قال السيوطي: الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالباً مراداً بها الوقف»^(٦)، و«قال شارح «المنية»: وأمَّا الوقف في غير موضعه، والابتداء من غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة...»^(٧)، وذكرُ التعريف أوَّلاً هي صورة أخرى لبدايته الموضوع، ففي بحث الإمالة جاء التعريف مصدراً به البحث حيث يقول: «وهي جعل أَلَفٍ كالياء وجعل الفتحة التي قبلها كالكسرة»^(٨)، وهناك صور أخرى يمكن معرفتها من خلال قراءة الكتاب لأنَّ تعددها يطول فيفقد الموضوع هدفه.

وبعد أنَّ يستقر رأيه على ما يبدأ به موضوعه، يشرع بمناقشة الآراء

(١) «جهد المقل» (١٣ و).

(٢) «جهد المقل» (٢٤ و).

(٣) «جهد المقل» (٣٤ و).

(٤) «جهد المقل» (٣٨ ظ).

(٥) «جهد المقل» (٤٣ ظ).

(٦) «جهد المقل» (٤٤ ظ).

(٧) «جهد المقل» (٥٢ ظ).

(٨) «جهد المقل» (٤١ و).

وَالْأَفْكَارَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ لَهُ خُطَّةٌ ثَابِتَةٌ أَيْضاً، وَبِمَعْنَى آخَرٍ إِنَّ الْمَرْعَشِيَّ يَنْوَعُ فِي طَرِيقَةِ مُعَالَجَتِهِ لِلْمَوْضُوعَاتِ، وَمِنْ الْمُنَاسِبِ أَنْ أَذْكَرَ نَصّاً مِنْ كِتَابِهِ، لِيَتَضَحَّ الْأَمْرُ أَكْثَرَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْهَمَ فِي تَحْدِيدِ سِمَاتِ ذَلِكَ الْمَنْهَجِ الَّذِي أَتْبَعَهُ الْمَرْعَشِيُّ فِي عَرْضِ مَادَّتِهِ، وَاخْتَرْتُ إِحْدَى الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَحْثِ الصِّفَاتِ وَهِيَ الشَّدَّةُ وَالرَّخَاوَةُ، يَقُولُ الْمَرْعَشِيُّ: «قَالَ: الشَّدَّةُ فِي اللُّغَةِ: الْقُوَّةُ، وَالرَّخَاوَةُ: اللَّيْنُ، وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَعْضُ، فَالشَّدَّةُ: احْتِبَاسُ صَوْتِ النَّفْسِ لِكَمَالِ قُوَّةِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْمَخْرَجِ، وَحُرُوفُهَا ثَمَانِيَةٌ يَجْمَعُهَا (أَجْدَكَ قَطَبَتْ)، وَالرَّخَاوَةُ: جَرِي الصَّوْتِ لَضَعْفِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْمَخْرَجِ مَعَ نَفْسٍ قَلِيلٍ وَهُوَ فِي الرِّخْوِ الْمَجْهُورِ، أَوْ كَثِيرٍ وَهُوَ فِي الرِّخْوِ الْمَهْمُوسِ . . . وَأَمَّا التَّوَسُّطُ بَيْنَ الشَّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ فَهُوَ عَدَمُ كَمَالِ احْتِبَاسِ الصَّوْتِ وَعَدَمُ كَمَالِ جَرِيهِ، وَحُرُوفُهُ خَمْسَةٌ يَجْمَعُهَا: (لَنْ عَمَر) وَتَسْمَى الْحُرُوفُ الْبَيْنِيَّةُ. انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ الْبَعْضُ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الْمَوَاقِفِ»: إِنَّ الْحُرُوفَ الشَّدِيدَةَ آتِيَةٌ لَا تَوْجَدُ إِلَّا فِي أَنْ حَبَسَ النَّفْسُ، وَمَا عَدَاهَا زَمَانِيَّةٌ يَجْرِي فِيهِ الصَّوْتُ زَمَاناً. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَمَا عَدَاهَا مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْجُرْيَانِ، إِذْ حُرُوفُ الرِّخْوِ أَمُّ جُرْيَاناً مِنَ الْحُرُوفِ الْبَيْنِيَّةِ، وَحُرُوفُ الْمَدِّ أَطُولُ زَمَاناً مِنْ سَائِرِ حُرُوفِ الرِّخْوِ.

ذَكَرَ أَنَّ جُرْيَانَ الصَّوْتِ وَعَدَمَ جُرْيَانِهِ عِنْدَ إِسْكَانِ الْحَرْفِ أَبْيَنُ مِنْهُمَا عِنْدَ تَحْرِيكِهِ . . .

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّاً مِنَ الْحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ وَالرَّخْوَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَجْهُورٍ وَمَهْمُوسٍ . . .

وَضَهَرَ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ كُلَّاً مِنَ الْمَجْهُورَةِ وَالْمَهْمُوسَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى شَدِيدٍ وَرَخْوٍ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَجْهُورَةِ قِسْمٌ آخَرُ، وَهِيَ الْبَيْنِيَّةُ^(١)، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: أَنَّ الْمَرْعَشِيَّ سَارَ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ فِي كُلِّ جُزْئِيَّةٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْكِتَابِ، وَلَا يَعْنِي هَذَا

(١) «جَهْدُ الْمُقْلِ» (١١ ظ - ١٢ و).

أَنَّ المرعشي جعل من هذه الصورة قالباً لا يخرج عنه، لكن الصورة العامة لمنهجه جاءت على هذه الهيئة.

ورأي المرعشي يأتي مصوراً بـ (أقول أو قلت أو لعل)، وقد أشرنا إلى ذلك، وهي ليست الصورة الوحيدة التي عبّر بها المرعشي عن رأيه، فأحياناً يصوره بـ (أعلم)، وذلك عندما يريد أن يطرح رأياً مستخلصاً من أفكار وآراء كثيرة.

ويضطر أحياناً إلى توضيح أو تقييد لبعض النصوص لأن تركها كما هي قد يُفهم معنى غير المقصود، مثل تعليقه على قول علي القاري:

«ثم إن كل حرف مساو لمخرجه، أي لمقدار مخرجه، لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلا حروف المدّ فإنّها دون مخرجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المدّ إلى انقطاع الصوت. انتهى»^(١)، فالمرعشي وجد في قوله: «دون مخرجها» غموضاً وإبهاماً فأراد أن يوضحه حيث قال: «قوله: دون مخرجها، بمعنى متقاصرة عن مخرجها»^(٢)، وعن قول علي القاري: «... وإن بقي بعضه، أي الحرف، بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموساً»، يقول: «وقوله: بلا صوت، يعني بلا صوت جهري مع مبدأ الحرف»^(٣)، ونجد المرعشي يتدخل في صيغة النص فيقترح تغيير ما يراه مناسباً، فمثلاً يقترح تغيير لفظة: «المدغمتين» بلفظة «مشددتين» الواردة في قول للجعبري حيث يقول: «قول الجعبري: (المدغمتين) أولى أن يُقال بدله: (أو مشددتين) ليشمل المشددتين بلا إدغام»^(٤)، ويقترح الشيء نفسه في قول الداني: «ويستحبون لمن انقطع نفسه

(١) «جهد المقل» (٦و).

(٢) «جهد المقل» (٦و).

(٣) «جهد المقل» (١١ظ)، ويمكن أن نجد مثل هذا في الأوراق: (١٤ظ، ١٨ظ، ١٩و،

٢٤و، ٤٩و-ظ، ٥١و).

(٤) «جهد المقل» (١٩و).

عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعد . . . وقوله : «إلى ما قبله» الظاهر أن يقول بدله (إليه) فتأمل»^(١)، وعن نصّ كان قد نقله من «شرح الدر اليتيم»، وهو : «لا يقاس حكم السكت على حكم الوقف»^(٢)، يقول : «لعلّ الصواب أن يُقال : يقاس حكم السكت على حكم الوقف . . .»^(٣).

وكثيراً ما يختم الموضوع برأي قائم على تحليل لأفكار واتجاهات وآراء عدد من العلماء، مصدراً بلفظة : (وبالجملة)، ويعني بها : والخلاصة، مثل قوله : «وبالجملة إنَّ قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق»^(٤)، ويقول : «وبالجملة إن مراتب الحروف على أربع مراتب . . .»^(٥).

٣- مصادرہ:

ذكر المرعشي المصادر التي اعتمد عليها في كتابه «جهد المقل»، وهي : «الرعاية»، و «المنح الفكرية»، و «التمهيد»، و «الحواشي المفهمة»، و «التيسير»، و «النشر»، و «إبراز المعاني»، و «كنز المعاني»، و شرحا «الشافية» للرضي والجاربردي، و «الإتقان»، ويلاحظ عليها أن المرعشي اعتمد على كتب التجويد والقراءات والصرف وعلوم القرآن، هذه هي المصادر الأساسية لـ «جهد المقل»، يضاف إليها مصادر أخرى نقل عنها المرعشي مباشرة أو بصورة غير مباشرة وهي كثيرة، أذكرها مرتبة وفق حروف الهجاء مع بعض الملاحظات حول كل مصدر إن وجدت .

وقبل أن نفصل القول في المصادر أودُّ الإشارة إلى ملاحظتين حولها،

(١) «جهد المقل» (٥١ ظ).

(٢) «شرح الدر اليتيم» (ق ٢٦ ظ)، «جهد المقل» (٥٦ ظ).

(٣) «جهد المقل» (٥٦ ظ).

(٤) «جهد المقل» (١٦ و).

(٥) «جهد المقل» (١٧ ظ)، ومثل هذا مذكور في الأوراق : (٣٠ ظ، ٣١ ظ، ٤٠ و، ٤٦ و، ٥٢ و).

وتتلخص بـ:

١ — الغالب على أسلوب المرعشي الذي أتبعه في نقل النصوص، هو اعتماد المعنى في نقله، وله في ذلك أساليب، فصلنا القول فيها عند حديثنا عن منهج الكتاب.

٢ — إن المصادر المباشرة وغير المباشرة التي اعتمد عليها، ومن غير المذكورة في أول الكتاب، له في ذكرها مذهبان، فهو إما أن يذكر المؤلف أو يذكر الكتاب.

وتحديد المصادر التي ذُكرت بأسماء مؤلفيها يحتاج إلى معرفة آثار صاحب النص، فإذا وُفّقنا في العثور على ذلك النص في أثرٍ من آثار ذلك المؤلف، عندها نستطيع تحديد ذلك المصدر، أمّا في حالة عدم العثور على النص في ما تيسر لنا من آثاره، فنحاول البحث في مصادر أخرى عسى أن نوفق في نسبة النص إلى أصله، فإذا ما حصل ذلك نكون قد حددنا المصدر الذي اعتمد عليه المرعشي، كما فعلنا في تعرفنا على كتاب «الإيضاح» للأهوازي، فالنص المطلوب غير وارد في كتابه «الوجيز»، ودلّنا على مصدره المرادي حيث أشار إلى أن رأي الأهوازي المطلوب مذكور في كتابه «الإيضاح»^(١)، أمّا إذا تعذر علينا معرفة الكتاب الذي أخذ عنه، فإنّني أُشير إلى ذلك، وحاولت تخريجه من مصادر أخرى ذكرته.

ومصادره هي:

— «إبراز المعاني من حرز الأمانى» للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، ت ٦٦٥هـ، ذُكر أربعاً وأربعين مرة.

— «الإتقان في علوم القرآن» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، ت ٩١١هـ، ذُكر ثلاثاً وثلاثين مرة.

— «الإنباء في تجويد القرآن» لأبي الأصبع عبد العزيز بن علي بن محمد

(١) ينظر: «المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد» (٦٨).

المعروف بابن الطحان، ت ٥٦٠هـ، ذُكرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن طريق النشر.

— «الإيضاح» للحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، ت ٤٤٦هـ، ذُكرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن طريق «المنح الفكرية» و «الحواشي المفهمة».

— «الإيضاح في شرح المفصل» لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، ت ٦٤٦هـ، ذُكرَ مرتين.

— «الإيضاح في الوقف والابتداء» لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، ت ٣٢٨هـ، ذُكرَ ثلاث مرات.

— «التبيان في عدّ آي القرآن» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت ٤٤٤هـ، ذُكرَ مرة واحدة.

— «تحرير التيسير في قراءات الأئمة العشرة» لأبي الخير محمد بن محمد ابن محمد الجزري، ت ٨٣٣هـ، ذُكرَ مرة واحدة.

— «التذكرة في القراءات» لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، ت ٣٩٩هـ، ذُكرَ ثلاث مرات.

— «تفسير المدارك» لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ت ٧١٠هـ، ذُكرَ مرتين.

— «التلخيص في القرآن العزيز» لموفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن الكواشي، ت ٦٨٠هـ، ذُكرَ مرتين.

— «التمهيد في علم التجويد» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، ت ٨٣٣هـ، ذُكرَ ثمان عشرة مرة.

— «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت ٤٤٤هـ، ذُكرَ أربع عشرة مرة.

— «الجامع المصنف في شعب الإيمان» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن

علي البيهقي، ت ٤٥٨هـ، ذُكرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح الفكرية».

— «جامع الوقوف والآي» لأبي جعفر محمد بن طيفور السجاوندي، ت ٥٦٠هـ، ذكر ثلاث مرات.

— «الجواهر المضية على المقدمة الجزرية» لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الوفائي، ت ١٠٢٠هـ، ذُكرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح الفكرية».

— «حاشية العصام على الجامي» للملا عصام عبد الملك بن جمال الدين العصامي الإسفراييني، ت ١٠٣٧هـ، ذُكرَ مرة واحدة.

— «حاشية الكشف»، لم أصل إلى مؤلفها، فإني اطلعت على عدة حواشٍ لـ «الكشاف» من غير أن نجد فيها النص المطلوب، وذُكرت مرة واحدة.

— «حرز الأمانى ووجه التهاني (الشاطبية)» لأبي القاسم القاسم بن فيره الشاطبي، ت ٥٩٠هـ، ذُكرت إحدى عشرة مرة.

— «الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية» للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ت ٩٠٥هـ، ذُكرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح الفكرية».

— «الحواشي المفهمة في شرح المقدمة» لشهاب الدين أحمد بن محمد ابن محمد الجزري، ت ٨٣٥هـ، ذُكرَ إحدى عشرة مرة.

— «خلاصة الأبحاث في شرح القراءات الثلاث» لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، ت ٧٣٢هـ، ذُكرَ مرة واحدة ولم أطلع عليه، فهو ما زال مخطوطاً ونسخه غير متوفرة في العراق، والموجود في العراق أصل المنظومة، ففي مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب نسخة برقم (١٠٠٢ / ١) وعنوانها: «نهج الدماثة في قراءة الثلاثة» للجعبري أيضاً.

— «الخلاصة»، لم أقف عليه، ويفهم من كلام المرعشي في «جهد المقل»
أنَّ الكتاب في الوقف حيث يقول: «... لكنَّه خلاف ما ذهب إليه أرباب
الوقوف كالسجاوندي وصاحب «الخلاصة»»^(١)، فالمرعشي ينقل عنه عن كتاب
«المنح الفكرية».

— «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» للشيخ زكريا بن محمد
الأنصاري، ت ٩٠٦هـ، ذُكر مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح الفكرية».

— «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لأبي محمد مكّي بن أبي
طالب، ت ٤٣٧هـ، ذُكر مئة وسبع مرات.

— «روح المريد شرح منظومة العقد الفريد»، كلاهما لمحمد بن محمود
ابن محمد السمرقندي، ت ٧٨٠هـ، ذُكر مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح
الفكرية».

— «سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي» (شرح الشاطبية)
لابن القاص علي بن عثمان بن محمد، ت ٨٠١هـ، ذُكر مرتين.

— «شرح الجزرية» لعصام الدين أحمد بن مصطفى الشهربطاش كبري
زاده، ت ٩٦٨هـ، ذُكر أربع مرات، ويذكره المرعشي، يقال: الرومي أو قال
بعض الشارحين.

— «شرح الدر اليتيم» للشيخ أحمد فائز الرومي، ت ٩٨١هـ، ذُكر أربع
عشرة مرة، والمرعشي عبر عنه بـ «وفي بعض الرسائل»، والنصوص المذكورة
وجدتها في هذا الشرح فترجح عندي أنَّه المصدر المعتمد.

— «شرح الشافية» للجاربردي أحمد بن الحسن التبريزي، ت ٧٤٦هـ، ذُكر
ستاً وعشرين مرة.

— «شرح الشافية» للرضي محمد بن الحسن الاستربادي، ت نحو ٦٨٦هـ،

(١) «المنح الفكرية» (٥٢)، و «جهد المقل» (٤٩) و.

ذُكِرَ تسع مرات .

— «شرح فتح القدير» للإمام محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي، ت ٦٨١هـ، ذُكِرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح الفكرية» .

— «شرح كتاب سيويه» لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت ٣٦٨هـ، ذُكِرَ مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «شرح الرضي للشافية» .

— «شرح المواقف» للشريف علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦هـ، ذُكِرَ مرتان .

— «شرح الواضحة في تجويد الفاتحة» للمرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم، ت ٧٤٩هـ، ذُكِرَ ثلاث مرات، والواضحة منظومة للجعبري .

— «الصحاح» لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٩٣هـ، ذُكِرَ أربع مرات .

— «عقيلة أتراب القصائد» لأبي القاسم القاسم بن فيره الشاطبي، ت ٥٩٠هـ، ذُكِرَت مرة واحدة .

— «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، ذُكِرَ أربع مرات .

— «غنية المتملي في منية المصلي» لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، ت ٩٥٦هـ، ذُكِرَ مرة واحدة .

— «فتح الوصيد في شرح القصيد» لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، ت ٦٤٣هـ، ذُكِرَ ثلاث مرات، ينقل عنه عن «المنح الفكرية» و «الحواشي المفهمة»، و «إبراز المعاني»، من غير تحديد المصدر الذي ينقل عنه، ولمَّا كان للسخاوي أكثر من مؤلَّف ومنها «شرح الشاطبية» رجحت أنَّ يكون هو الكتاب المعني، علماً أنَّه تلميذ الشاطبي .

— «الفوائد الضيائية في شرح الكافية» لعبد الرحمن بن أحمد بن محمد

الجامي، ت ٨٩٨هـ، ذكر مرتين.

— «الكافية» لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، ذُكر مرة واحدة.

— «الكتاب» لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسبيويه، ت ١٨٠هـ، ذُكر أربع مرات، ينقل عنه مباشرة وعن كتاب «شرح الشافية» للجاربردي.

— «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري محمد بن عمر، ت ٥٣٨هـ، ذُكر مرتين.

— «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، ت ٧٣٢هـ، ذكر ثمان مرات، وللكتاب نسخ خطية كثيرة في العراق وكلها ناقصة من الآخر، ففي مركز صدام للمخطوطات نسخة برقم (٢٢٩١) وفي مكتبة الأوقاف في بغداد نسخة برقم (٢٢٣٢)، ونسخة في مكتبة الأوقاف في الموصل برقم (٢٥ / ٢)، المدرسة المحمدية، التجويد والقراءات)، ونسخة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب - جامعة بغداد برقم (٢٢٢).

— «متن الجزرية» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، ت ٨٣٣هـ، ذُكر ست عشرة مرة.

— «المقتضب» لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت ٢٨٥هـ، ذُكر مرتين.

— «المكتفى في الوقف والابتداء» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت ٤٤٤هـ، ذُكر أربعاً وعشرين مرة.

— «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت ٤٤٤هـ، ذُكر ثلاث مرات.

— «المنح الفكرية» لعلي بن سلطان محمد القاري، ت ١٠١٤هـ، ذُكر مئة

وسبع مرات .

— «منية المصلي» لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري، ت ٧٠٥هـ،
ذُكر مرة واحدة .

— «الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع» لأبي العباس أحمد بن عمار
المهدوي، ت ٤٤٠هـ، ذُكر مرة واحدة، ينقل عنه عن كتاب «المنح الفكرية» .
— «النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد
الجزري، ت ٨٣٣هـ، ذُكر تسع عشرة مرة .

— «نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين» لعلي بن عثمان بن
محمد الشهير بابن القاصح، ت ٨٠١هـ، ذُكر مرة واحدة، وله نسخة مخطوطة
في مركز صدام للمخطوطات برقم (٦٩٠ / ٤ مجموع)، والنص المذكور في
«جهد المقل» يمكن أن نلمح معناه في هذا الكتاب، وعبارة المرعشي تقول:
«قال الجعبري وابن القاصح: خرج بقيد الميم (طس) تلك في النمل فإنَّ النون
مخفاة لكل»، وللجعبري كتاب باسم: «إتمام التبيين في أحكام النون الساكنة
والتنوين»، ولا نعرف له مكاناً، واطلاع المرعشي عليه وارد، فنقل منه النص،
وعطف عليه ابن القاصح، وباطلاعنا على كتاب الجعبري يمكننا التأكد مما
قلناه .

ومن مصادر المرعشي الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، وذُكر
مرة واحدة، والكتاب الذي اعتمد عليه المرعشي لم نستطع تحديده، لأن رأي
الفراء الذي ذكره وهو: إنَّ عدد مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، رأي شائع
ومعروف، والراجع أنَّ المرعشي نقل النص من كتاب آخر غير معاني القرآن .

والمصدر الآخر هو الجرمي صالح بن إسحاق، ت ٢٢٥هـ، ينقل رأيه عن
«الرعاية» لمكي، حيث قال في «جهد المقل»: «وفي «الرعاية» جعل الجرمي
ومن تابعه اللام والنون والراء من مخرج واحد»^(١)، ورأي الجرمي شائع

(١) «جهد المقل» (٨ظ).

معروف، أمّا المصدر الذي ورد فيه هذا الرأي فغير معروف .

هناك مسألة أخيرة حول المصادر وهي : وردت إشارات في «جهد المقل» مثل : «وفي بعض الرسائل»، فبعضها استطعنا معرفة الرسالة كـ «شرح الدر اليتيم»، وبعضها الآخر لم نقف عليه، وأشارت إليه في الحاشية .

٤- آراؤه:

«جهد المقل» كتاب في التجويد كما يقول مؤلفه: «فعملت فيه، أي في التجويد، رسالة محتوية على عامة مسائله»^(١)، والتجويد علم يعتمد على المادة الصوتية والمتمثلة بالصوت الإنساني الناتج عن جهاز النطق عنده أو آله، فالصوت اللغوي هو موضوع علم الأصوات اللغوية، أمّا الصوت الذي «يحدث نتيجة لقرع جسم بجسم، أو احتكاك جسم بآخر... فموضوعه علم الطبيعة»^(٢).

١- أفكار المرعشي عن حقيقة الصوت وإنتاجه:

إنّ المرعشي كغيره من العلماء اختط لنفسه منهجاً واضحاً في دراسة الصوت اللغوي، وكيفية إنتاجه، فأخضع المادة الصوتية للمراقبة والتحليل والتدقيق فيها مع إدامة النظر، للكشف عن حقيقتها وقوانينها، فبدأ أولاً بتحديد مفهوم الصوت حيث يقول: «اعلم أنّ النَّفَسَ الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان إنّ كان مسموعاً فهو صوت وإلاّ فلا»^(٣)، وهذا التعريف يبتعد كثيراً عن التعريف القائل: إنّ الصوت هو «هواء متموج بتصادم جسمين»^(٤)، ويقترب من مفهوم الصوت عند المحدثين، فالدكتور إبراهيم أنيس يقول: «فعند اندفاع النَّفَس من الرئتين يمرّ بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم والأنف، تنتقل خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى

(١) «جهد المقل» (١ ظ).

(٢) «علم اللغة» (مقدمة للقرّاء العربي، ١٠٤).

(٣) «جهد المقل» (٥ ظ).

(٤) «الحواشي المفهمة» (١١ ظ).

الأذن»^(١)، فتصوّر المرعشي لمفهوم الصوت يتفق تماماً مع ما قال به المحدثون، فالهواء يندفع من الداخل ويمرّ على أعضاء النطق، وينتقل مسموعاً إلى الأذن.

فإنتاج الصوت عملية معقدة تحتاج لبعض التوضيح والبيان، ولذلك نجده يستحضر ما يعتقده ضرورياً للكشف عن هذه العملية، فالأسنان عند الإنسان وعددها ذُكرت في المقدمة، وما ذَكَرَهَا إِلَّا لأهميتها في إنتاج الصوت وتحديد صفاته، فضلاً عن بقية أعضاء النطق الأخرى، إذن الصوت المندفع من الداخل تعترض طريقه حركات كثيرة ومعقدة لأعضاء النطق، فالحنك يأخذ أشكالاً عديدة وكذلك اللسان والشفَتان، فتعددت الوحدات الصوتية الناتجة عن جهاز النطق، ولكل وحدة من هذه الوحدات لها خصائص تجعلها مختلفة عن بقية الوحدات الأخرى، وهذه الوحدات هي ما أُصطلح على تسميته بالحروف، فأصبح لكل حرف موضع أو مخرج، وله صفات كالهمس والجهر والشدة والرخاوة وغيرها.

ولم يفت المرعشي الإشارة إلى الأصوات الناتجة من عملية الشهيق، فيقول: «ثم إنَّ الغالب تلفظ الكلم مع إخراج النَّفَس، وأمّا تلفظها مع إدخاله فيعسر، ويقبح به الصوت عند الجهر»^(٢)، والدكتور أحمد مختار عمر يقول: «ولا نعلم لغة تعتمد على هواء الشهيق في إنتاج الصوت، وإنَّ أَمَكْنَ أَنْ تنتج أصواتاً خلال عملية الشهيق أيضاً، ولكنَّ هذا إن حدث يكون استثناء فقط»^(٣).

وبهذا فإنَّ المرعشي قد وضع رجله على أوَّل الطريق الصحيح في مثل هذه الدراسات، فصورة المادة الصوتية واضحة المعالم في ذهنه إلى حد كبير، ويحاول أن يقف على كل الجزئيات المتعلقة بمرور الهواء المندفع أثناء عملية التَّنَفُّس، متأملاً ما يحدث لهذا النَّفَس من مؤثرات، وكيف تتحرك الأعضاء

(١) «الأصوات اللغوية» (٨).

(٢) «جهد المقل» (١١و).

(٣) «دراسة الصوت اللغوي» (٩٢).

النطقية في كل صوت من الأصوات، ولذلك نجده يُخضعُ كل شيء متعلق بالصوت للبحث والدراسة، فالمرعشي تعمق كثيراً في دراسته للصوت اللغوي، فصبره في استجلاء كل صغيرة وكبيرة مهّد الطريق أمامه لأن يأتي بالشيء الكثير، وكأنّه يعيش في القرن العشرين لا قبل ما يزيد على ثلاث مئة سنة.

٢ - آراؤه في المخارج والصفات :

المخارج والصفات هما الركنان اللذان يقوم عليهما علم التجويد، فبتحديدنا مخرج كل صوت تحديداً دقيقاً، ومعرفة الصفات التي تلحقه، نكون قد استوفينا أساسيات علم التجويد، فالظواهر الصوتية الأخرى تعتمد على هاتين القضيتين، فبدأ المرعشي أولاً بالمخارج وثانياً بالصفات :

١ - المخارج :

درس المرعشي المخارج دراسة وافية، فحدد مفهومها، وقسّمها إلى مخرج جزئي وكلي، ومحقق ومقدر، ودرس عدد المخارج، ومن أين تبدأ؟ كل هذه القضايا طُرحت في «جهد المقل» ونُوقِشت، ونحاول الآن معرفة ما قدمه المرعشي من آراء وأفكار حولها.

فالمخرج هو «الموضع الذي ينقطع فيه الصوت»^(١)، ويقول: «شرط كون العضو مخرجاً انقطاع الصوت عنده»^(٢)، فالنقطة التي ينقطع عندها الصوت تكون مخرجاً للحرف، وهذا التعريف أكثر دقة ووضوحاً من قولهم: «المخرج هو الموضع الذي يخرج منه الحرف و يتولد فيه»^(٣)، أو: «هو اسم لموضع خروج الحرف»^(٤)، أو: «هو المكان الذي ينشأ منه الحرف»^(٥)، أو «هو الحيز

(١) «جهد المقل» (٥ ظ).

(٢) «جهد المقل» (٨ ظ).

(٣) «كفاية المستفيد» (٣ و).

(٤) «الجواهر المضوية» (١١ ظ).

(٥) «شرح الشافية» للجاربردي (٢٤١).

المولد للحرف»^(١)، كل هذه التعاريف لم تستطع أن تحدد المخرج تحديداً دقيقاً بعيداً عن الإيهام، وعند محاولتنا معرفة رأي المحدثين في هذه الجزئية من جزئيات علم الصوت نجدهم يقولون: أن «المخرج مكان النطق»^(٢)، وأظن أن الدكتور أحمد مختار عمر كان أكثر تحديداً لمفهوم المخرج وذلك عند حديثه على الآراء والروايات المتعلقة بصوت الجيم حيث يقول: «الجيم التي نسمعها الآن من مجيدي القراءة القرآنية تجمع بين الشدة والرخاوة... ولهذا يمكن أن توصف بأنها صوت مركب أو صوت قليل الشدة، ويتكون هذا النطق بأن يندفع الهواء إلى الحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والقم حتى يصل إلى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء يكاد ينحبس معه مجرى الهواء، فإذا انفصل العضوان انفصلاً بطيئاً سُمع صوت يكاد يكون انفجارياً هو الجيم العربية الفصيحة»^(٣)، فالمخرج عند الدكتور أحمد مختار لا يختلف عن مفهومه عند المرعشي.

ويؤمن المرعشي بالمقولة القائلة: إن «الكلام في المخارج على حسب استقامة الطبع لا على التكلف»^(٤)، لأن التكلف يُغيّر حقيقة الصوت و«لا يبقى الحرف سليماً بل يتغير جرسه»^(٥)، وهذا يستلزم أن يُعيّن «لكل حرف من الحروف المتحدة في المخرج الكلي مخرج جزئي، لأن ذلك مقتضى الطبع السليم»^(٦)، ونجد من المحدثين من يأخذ بهذا الاتجاه، أي أن يجعل لكل حرف أو صوت، مخرجاً مستقلاً ومتميزاً عن غيره، من هؤلاء الدكتور محمود السعران في كتابه «علم اللغة مقدمة للقارئ العربي»، فيصف كل صوت من الأصوات

(١) «المنح الفكرية» (٨).

(٢) «مناهج البحث في اللغة» (٢٥).

(٣) «دراسة الصوت اللغوي» (٢٨٨).

(٤) «جهد المقل» (٨و).

(٥) «بيان جهد المقل» (١١و).

(٦) «جهد المقل» (١٠ظ).

الصامتة، وعلى شكل مجموعات كقوله: «وصف تكوين الأصوات العربية الانفجارية»^(١).

وجعل المرعشي المخرج على نوعين:

المخرج المحقق والمخرج المقدر، والمحقق للصوامت والمقدر للصوائت، والتقسيم قائم على الاعتماد وهو «تضييق المخرج وضغط الصوت فيه»^(٢)، ويقول المرعشي: إِنَّ «سبب انقطاع الصوت في المخرج المحقق انضغاط الصوت فيه»^(٣)، أما الصوائت فإنها «لا تنضغط أصواتها في الموضع انضغاطاً ينقطع به الصوت، بل تمتد بلين بلا تكلف إلى أَنْ تقطعه بإرادتك»^(٤)، وعليه «فالمخرج المقدر هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطاً ينقطع به الصوت بل يمكن لك قطعه فيه»^(٥).

وقوة الحرف وضعفه أساسها قوة الاعتماد وهي «شدة تضييقه، أي المخرج»^(٦)، «والحروف كلها ما عدا الألف المدية متشاركة في أصل الاعتماد على المخرج، ومتفاوتة في قوة الاعتماد، فالحروف الشديدة أقوى اعتماداً من الحروف الرخوة، وكلما كان الاعتماد أقوى كان صوت الحرف أقوى»^(٧).

مما تقدم نلاحظ أَنَّ المرعشي حريص على وضع أُسس واضحة ومحددة في تعامله مع قضايا الصوت، وذلك لأنَّ هذا الموضوع لا تخدمه القواعد والأسس التي يكثر حولها التأويل والتقدير، والاعتماد فكرة قديمة ذكرها سيبويه في تفريقه

(١) «علم اللغة» (مقدمة للقارئ العربي ١٦٧) والصفحات التالية لها.

(٢) «جهد المقل» (٦ ظ).

(٣) «جهد المقل» (٥ ظ).

(٤) «جهد المقل» (٦ و).

(٥) «جهد المقل» (٦ ظ).

(٦) «جهد المقل» (٦ ظ).

(٧) «جهد المقل» (٦ ظ).

بين المجهور والمهموس^(١)، من غير أن يوضح لنا ما يعنيه بها لنفهم قوله: «أشبع الاعتماد» و«أضعف الاعتماد»، لكننا في ضوء مفهوم الاعتماد عند المرعشي يمكن أن نُفسّر إشباع الاعتماد بقوة الاعتماد التي هي أساس الصوت القوي - الصوت المجهور، وضعف الاعتماد بالصوت الضعيف - الصوت المهموس.

وناقش المرعشي عدد المخارج، ورغم اعتقاده بأن لكل حرف مخرجاً جزئياً، يأخذ برأي الجمهور القائل بأن عدد المخارج سبعة عشر مخرجاً^(٢)، ويعلل هذه المتابعة بأن «المخارج السبعة عشر متميزة تمايزاً بيناً بخلاف المخارج الجزئية المشتركة في مخرج كلي من هذه السبعة عشر»^(٣).

وهذا لم يكن حائلاً بينه وبين دراسة المخارج دراسة وصفية مستفيضة، ليحدد مخرج كل صوت تحديداً دقيقاً، سواء أكان الصوت مستقلاً بمخرج لوحده أم ضمن مخرج كلي، فنراه بعد أن درس مخرج كل من النون واللام والراء يقول: «لا خلاف في أن لكل منها مخرجاً واحداً جزئياً، وإنما الخلاف في عسر التمييز وعدم عسره، فمن جعلها من مخرج واحد كُلِّي يقول: لا عسر في التمييز بينها، ثم أقول: من جعل هذه الثلاثة من مخرج واحد كُلِّي، فإنما يجعلها كذلك باعتبار عرض اللثة، فإن عرضها قليل، ومخارج هذه الحروف في عرضها متقاربة، لا باعتبار عرضها وطولها معاً، لأن مخرج اللام أوسع من مخرجيهما باعتبار طول اللثة، ثم أقول: فالأقرب أن يُجعل وحده من مخرج ويُعلان من مخرج آخر كُلِّي»^(٤)، فيكون عدد المخارج في ضوء النتيجة التي توصل إليها ستة عشر مخرجاً.

(١) ينظر: «الكتاب» (٤٣٤).

(٢) ينظر: «جهد المقل» (٥٥).

(٣) «جهد المقل» (٥٥).

(٤) «جهد المقل» (٨ظ).

هناك قضية أخرى تتعلق بعدد المخارج ملخصها: هل مخارج حروف اللين هي نفس مخارج حروف المد؟

الواقع أنَّ المرعشي يتابع الجمهور في هذه القضية، فحروف المدَّ حصَّها بمخرج مستقل، هو جوف الحلق والفم، أمَّا اللينة فجعل لها مخرجاً محققاً، وإذا استبعدنا الألف عن المناقشة، يبقى عندنا الواو والياء مدَّيين وغير مدَّيين، وكلامه عنهما يوحى أنَّهما يخرجان من مخرج واحد، يعني أنَّ مخرج الواو المدَّية هو مخرج الواو غير مدَّية، وكذلك الياء، مع تغير في وضع آلة النطق عند نطقنا بكل نوع من هذه الأنواع الأربعة، فالواو والياء ينقسم إلى «مدَّية وغير مدَّية»، ومخرج المدَّية مقدر ومخرج غير المدَّية محقق^(١)، وكلامه هذا يوحى أنَّ مخرجهما واحد، إلا أنَّ النَّفس الخارج من الداخل ينقطع بمجرد تحقق الصوت في غير المدَّية، أمَّا المدَّية فأمره راجع إلى الشخص الذي ينطق بهما.

وتنبه المرعشي إلى وضع الشفتين عند النطق بالواو المدَّية وغير المدَّية فيقول: «المراد من انفتاحهما، أي الشفتين، في الواو انفتاحهما قليلاً، وإلاَّ فهما ينضمان في الواو المدَّية أقلُّ من انضمامهما في الواو غير المدَّية»^(٢).

فالمرعشي استطاع أنَّ يُفرِّق بين وضعين مختلفين، وهي حقيقة أقرَّها المحدثون^(٣)، ففكرة المرعشي عن الواو أكثر وضوحاً من الياء، غير أنَّ حديثه عن الياء المدَّية وغير المدَّية لم يصل من الوضوح إلى الحد الذي نستطيع أن نقرر أنَّ المرعشي يعدُّهما من مخرج واحد، وإنَّ كان كلامه يوحى بذلك.

هناك قضية أخرى تتعلق بالمخارج، ذكرها المرعشي، وهي ترتيب المخارج، ففيها مذهبان مشهوران، الأوَّل الترتيب التصاعدي فيكون أوَّل المخارج الحلق، والثاني بعكسه فيكون أوَّل المخارج الشفتين، وعبر عنهما

(١) «جهد المقل» (٤ظ).

(٢) «جهد المقل» (٩ظ).

(٣) ينظر: «الأصوات اللغوية» (٣٥).

بقوله: «... في ترتيب المخارج اعتباران: أحدهما: وهو الذي أخذه الجمهور واختير في هذه الرسالة، وأن يكون أوَّل المخارج أَقْصَى الحلق وآخرها خارج الشفتين، والآخر: أن يكون أوَّل المخارج خارج الشفتين وآخرها أَقْصَى الحلق، وهو الذي اختاره بعض العلماء»^(١)، وهذه القضية خلافية عند المحدثين كذلك، فالدكتور كمال بشر يقول: «والترتيب الشائع الآن يبدأ من الشفتين راجعاً إلى الخلف حتى الحنجرة»^(٢).

واستقصاء المرعشي لمثل هذه الجزئيات نابع من انشغاله التام بهذه القضية، ودراستها على أحسن وجه ممكن، فنراه يتبع كل قضية من قضايا الصوت، ويقف عندها محاولاً سبر غورها والكشف عن حقيقتها.

وفي نهاية الحديث عن المخارج أوَّذُ الإشارة إلى الأثر الذي تحقق كنتيجة لاهتمام المرعشي بقضية المخارج الجزئية، فقد توصل المرعشي إلى أن عدد الحروف واحد وثلاثون حرفاً، حيث يقول: «ولو جعلوا الواو والياء المدَّيين غير الواو والياء الخاليين عن المدِّ، كما هو مقتضى قياس جعل الألف المدِّية غير الهمزة تصير الحروف الأصلية واحداً وثلاثين حرفاً»^(٣)، وهذه النتيجة لم تأت من فراغ، وإنَّما كانت حصيلة فحص الأصوات فحصاً دقيقاً، وتسجيل كل ملاحظة يمكن ملاحظتها أثناء نطق الصوت، والمرعشي كان أسبق من المحدثين في معرفة هذه الحقيقة، رغم إمكاناته المتواضعة، فالدكتور تمام حسان خرج بنفس النتيجة، فيقول: «ومن المعروف أنَّ حروف الهجاء الصحيحة في العربية الفصحى ثمانية وعشرون، وإنَّ حروف العلة ثلاثة لكل منهما كميتان إحداهما قصيرة أو حركة، والثانية طويلة أو لين، فمجموع الحروف في العربية الفصحى واحد وثلاثون حرفاً بناءً على هذا الفهم»^(٤).

(١) «بيان جهد المقل» (٧ظ).

(٢) «علم اللغة العام» (الأصوات ١١٧).

(٣) «بيان جهد المقل» (٥و).

(٤) «مناهج البحث في اللغة» (٩٠).

٢ - الصفات :

درس المرعشي الصفات التي جاءت في «الرعاية»^(١)، واختار منها ثماني عشرة صفة، وأشار إلى ذلك بقوله: «اعلم أنني لا أذكر في هذه الرسالة من الصفات المذكورة في «الرعاية» إلا ما اشتدت إليها حاجة التالي»^(٢)، وبلغ عدد الصفات التي ناقشها ثماني عشرة صفة.

وسيكون حديثنا مقتصرًا على الصفات التي تكشف لنا عن شخصية المرعشي العلمية، وفي ضوء ما جاء به من آراء وتحليلات للظواهر الصوتية، ولا يعني هذا أن بقية الصفات كانت خالية من روح هذا العالم الجليل، فالحق أن كل شيء في «جهد المقل» شاهد على عمق فكر المرعشي وأصالته.

١ - الجهر والهمس :

مصطلحان قديمان اقترن ذكرهما بعالم العربية سيبويه، فعرف الجهر بقوله: «حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت»^(٣)، ويسميه: صوت الصدر، حيث يقول: «... وأما الحروف فكلها تقف عندها مع نفخ، لأنهن يخرجن مع النفس لا صوت الصدر، وإنما تنسل معه»^(٤)، «وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه»^(٥).

وبقي تعريف سيبويه للمجهور والمهموس مُعْتَمِداً عند أغلب الذين جاؤوا من بعده، يرددونه كما هو، والتعريفان بشكلهما هذا يفتحان باب التأويل للغموض الذي يكتنفهما، فالمرعشي وقف عندهما طويلاً محاولاً استجلاء

(١) ينظر: «الرعاية» (١١٥)، «جهد المقل» (١١٠).

(٢) «جهد المقل» (١١٠).

(٣) «الكتاب» (٤ / ٤٣٤).

(٤) «الكتاب» (٤ / ١٧٥).

(٥) «الكتاب» (٤ / ٤٣٤).

حقيقة كل منهما، ويمكن أن نصف محاولته بأنها محاولة استطاعت أن تكشف عن جزء من هذا الغموض، والفكرة التي اعتمد عليها المرعشي في تفسيره لهذه الظاهرة جديدة، وقامت على عناصر مهمة:

حدد المرعشي مفهوم الجهر بأمرين هما:

١ - قَلَّةُ النَّفْسِ .

٢ - وإِنَّه صوت قوي .

فالصوت إذا كان قوياً مع نَفَسٍ قليل فهو صوت مَجْهُور، وأشار المرعشي إلى هذا المعنى بقوله: «وإنَّ نفسَ الحرف المجهور قليل...»^(١)، ويقول: «فالمراد من الصوت القوي: الجهر»^(٢).

أمَّا المهموس فهو صوت ضعيف ونَفْسُهُ كثير، ويقول المرعشي عنه: «ومعناه: يجري النَّفْسُ الكثير ولا يجري الصوت القوي»^(٣)، وعن المجهور يقول: «معناه: يجري الصوت القوي ولا يجري معه نَفَسٌ كثير كما يجري في المهموس»^(٤).

ويحس المرء أن المرعشي على معرفة بالأوتار الصوتية، فقوة الصوت مع قَلَّةِ النَّفْسِ هو مظهر من مظاهر اهتزاز الأوتار الصوتية، وضعف الصوت وكثرة النَّفَسِ هو مظهر من مظاهر عدم اهتزاز الأوتار الصوتية، فجاءت تعريفات المحدثين لهاتين الصفتين أكثر وضوحاً ودلالة، فالمجهور «هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان»^(٥)، والمهموس «هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان»^(٦)،

(١) «جهد المقل» (١٢ ظ).

(٢) «جهد المقل» (١١ ظ).

(٣) «جهد المقل» (١٢ ظ).

(٤) «جهد المقل» (١٢ ظ).

(٥) «الأصوات اللغوية» (٢٠).

(٦) «الأصوات اللغوية» (٢٠).

ويضيف الدكتور محمود السعران أَنَّ نَفْسَ المجهور قليل والمهموس كثير^(١).

فالمرعشي استطاع أَنْ يقدم لنا تفسيراً يتفق مع ما توصل إليه العلم في العصر الحديث، وإنْ غابت عنه بعض المصطلحات العصرية، واستطاع أيضاً أَنْ يفسر ما ذكره سيويه حول المصطلحين، وسبق أَنْ قلنا إِنَّ المرعشي قد فَسَّرَ الاعتماد: بتضييق المخرج، وقوة الاعتماد: بشدة التضييق.

٢ - الشدة والرخاوة والتوسط :

وضع المرعشي قاعدة فَسَّرَ على ضوءها كل صفة من هذه الصفات، فيقول: «اعلم أَنَّ صوت الحرف ونَفْسَه إمَّا أَنْ يحتسبا بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة، أو لا يحتسبا بل يجريان جرياناً كاملاً، وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري وهو في الحروف البينية»^(٢)، فالمرعشي كان أكثر وضوحاً من سيويه عند حديثه عنها بقوله: «ومن الحروف الشديدة، وهو الذي يُمنَعُ الصوت أَنْ يجري فيه . . . وذلك أَنَّك لو قلت «الحج» ثم مددت صوتك لم يجرِ ذلك، ومنها الرخاوة . . . وذلك إذا قلت: الطس والقض، وأشبه ذلك أجريت فيه الصوت إنْ شئت، وأمَّا العين فبين الرخوة والشديدة»^(٣)، وبقي كلام سيويه مبهماً، والتالين له، في الغالب، يرددون ما قاله من الأنواع الثلاثة.

أمَّا المحدثون فنجد الدكتور إبراهيم أنيس يعقد فصلاً في كتابه بعنوان «شدة الصوت ورخاوته» جاء فيه: «... وهكذا تتكون ثلاثة أنواع من الأصوات، تلك التي يضيق معها مجرى النَّفْسِ، والتي يتسع لها المجرى، وأخيراً تلك التي يحدث النَّفْسُ معها انفجاراً أو ما يشبه الانفجار... اصطلاح القدماء على تسميته بالصوت الشديد، وما يسميه المحدثون انفجارياً، أمَّا

(١) ينظر: «علم اللغة» (مقدمة للقارئ العربي) (١٦٤).

(٢) «جهد المقل» (١٢ ظ).

(٣) «الكتاب» (٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥).

الأصوات الرخوة فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباساً محكماً، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقاً جداً، ويترتب على ضيق المجرى أنَّ النَّفْسَ في أثناء مروره بمخرج الصوت يُحْدِث نوعاً من الصفير . . . اصطلاح القدماء على تسميته بالصوت الرخو، وهذه الأصوات يسميها المحدثون بالأصوات الاحتكاكية.

على أنَّه رغم التقاء العضوين مع بعض الأصوات قد يجد النَّفْسُ له مسرباً يتسرب منه إلى الخارج، وحينئذ يمرُّ الهواء دون أنَّ يُحْدِثَ أيَّ نوع من الصفير أو الحفيف، ويلاحظ هذا مع اللام والنون والميم والراء، ولعل هذا هو الذي دعا القدماء إلى تسمية هذه الأصوات الأربعة بالأصوات المتوسطة، أي التي ليست انفجارية ولا احتكاكية^(١)، فالفكرة واحدة مع تفصيلات أكثر لإعطاء صورة واضحة عن هذه المصطلحات وكيف تتم، وللمرعي فضل السبق، فهو من علماء القرن الثاني عشر الهجري، حيث لا زالت وسائل البحث متخلفة في الميادين كافة، وخاصة ميدان الصوت، فكل الذي يملكه وسائل ذوقية تحسسية يمارسها مع نفسه.

وأورد المرعي تفصيلات أخرى حول هذه المصطلحات الثلاثة، «فالشدة: احتباس الصوت والنفس لكمال قوة الاعتماد على المخرج»^(٢)، و«الرخاوة: جري الصوت لضعف الاعتماد على المخرج»^(٣)، و«أما التوسط بين الشدة والرخاوة فهو عدم احتباس الصوت وعدم كمال جريه، وحروفه خمسة يجمعها «لن عمر» وتسمى الحروف البينية»^(٤)، وعند المحدثين كذلك، إلا صوت العين فما زال يحتاج إلى دراسة من أجل تحديد انتمائه «ولقلة التجارب

(١) «الأصوات اللغوية» (٢٣ - ٢٤).

(٢) «جهد المقل» (١١ ظ).

(٣) «جهد المقل» (١٢ و).

(٤) «جهد المقل» (١٢ و).

التي أجريت على أصوات الحلق لا نستطيع أن نرجح هذه الصفة «للعين» بل نتركها لتجارب المستقبل لتبرهن عليها»^(١).

وتنقسم الأصوات الشديدة إلى مجهور ومهموس والرخوة كذلك، حيث يقول: «واعلم أن كلاً من الحروف الشديدة والرخوة ينقسم إلى مجهور ومهموس، أما الشدید المجهور فهي ستة أحرف: الهمزة وحروف «قطب جد»، أمّا الشدید المهموس فهي حرفان: الكاف والتاء المثناة الفوقية، وأمّا الرخو المجهور فهي ثمانية أحرف: الضاد والطاء والذال والغين المعجمات والزاي والألف المدية والواو والياء مدّيين أو لا، وأمّا الرخو المهموس فهي ثمانية أحرف، وهي الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء، والحروف البينية كلها مجهورة»^(٢).

وفي ضوء هذا التقسيم حدد بوضوح أن التاء والكاف ليسا من حروف القلقلّة، فيقول: «فلم يعد الكاف والتاء المثناة من حروف القلقلّة مع أن فيهما صوتاً زائداً حدث عند انفتاح مخرجيهما، لأنّ ذلك الصوت فيهما يلبس جري نفّس، فهو صوت همس ضعيف، ولذا عدّا شديدين مهموسين»^(٣)، وحروف القلقلّة تجتمع فيها الشدة والجهر «فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضعفه في المخرج، والجهر يمنع جري النفّس عند انفتاح المخرج، فيلتصق المخرج التصاقاً محكماً، فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج»^(٤).

وشرح لنا المرعشي كيف يكون الصوت شديداً مجهوراً أو مهموساً أو رخواً مجهوراً أو مهموساً، وكيف يكون بينياً بقوله: «فهذه ثلاثة أنواع: ففي النوع الأول إن جرى بعد ذلك الاحتباس نفّس كثير فالحرف شديد مهموس، وإن

(١) «الأصوات اللغوية» (٢٥).

(٢) «جهد المقل» (١٢ و- ظ).

(٣) «جهد المقل» (١٣ ظ).

(٤) «جهد المقل» (١٣ ظ).

لم يجر فالحرف شديد مجهور، وفي النوع الثاني إن كان صوت الحرف جارياً كُله مع نفس قليل فالحرف رخو مجهور، وإن كان جارياً كله مع نفس كثير فالحرف رخو مهموس... والنوع الثالث مجهور كله^(١).

وفسر اجتماع الشدة والهمس بقوله: «الشدة في آن والهمس في زمان»^(٢)، وقد وضح «السعران» هذا المصطلح بقوله: «ومن ثم فالصوت الانفجاري، الشديد عند القدماء، يتكون من: ١ - حبس «وقف». ٢ - إطلاق. ٣ - صوت يتبع الإطلاق. ومن هنا كان وصف الانفجارية بأنها آنية»^(٣)، فالزمن المستغرق عند الحبس زمن قصير فهو آني، وبعد فتح المخرج يندفع الهواء، فإذا كانت كميته قليلة فهو مجهور، وإذا كان كثيراً فهو مهموس ويستغرق زمناً أطول.

٣ - الاستعلاء والإطباق:

عرّف المرعشي كلاً من الاستعلاء والإطباق، فالاستعلاء «أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحروف إلى جهة الحنك الأعلى»^(٤)، والاستعلاء المعتبر في اصطلاحهم استعلاء أقصى اللسان سواء استعلي معه بقية اللسان أو لا^(٥)، فالاستعلاء يتحقق في حالة تصعد أقصى اللسان باتجاه الحنك الأعلى، وهذا تفسير جديد لهذه الظاهرة غير معروف عند غيره، فالذين سبقوه رغم علو شأنهم في العلم إلا أنهم اكتفوا بمثل قول الداني: «سُميت مستعلية لأن اللسان يعلو إلى جهة الحنك»^(٦)، وأظن أن الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

ولا يخرج رأي المحدثين عن الذي قلناه، وإن اختلفت بعض

(١) «جهد المقل» (١٣و).

(٢) «جهد المقل» (١٣و).

(٣) «علم اللغة» (مقدمة للقارئ العربي ١٦٦).

(٤) «جهد المقل» (١٤و).

(٥) «جهد المقل» (١٤ظ).

(٦) «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٠٨).

المصطلحات، فالاستعلاء عندهم أنَّ «يرتفع اللسان بجزئه الخلفي نحو اللهة»^(١).

أمَّا الإطباق فهو «استعلاء أقصى اللسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك الأعلى على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوت بينهما»^(٢)، والمرعشي بتصوره هذا لمفهوم الإطباق يكون قد فسر لنا قول سيويه عن الصاد والضاد والطاء والظاء، «فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت»^(٣)، فسيويه لم يحدد الموضعين، إلاَّ أنه بين أنَّ الإطباق في هذه الحروف لا يتحقق إلاَّ إذا تصعد اللسان باتجاه الحنك في نقطتين، والجزء المحصور بينهما يتخذ شكلاً مقعراً، والاتجاه الحديث في علم الأصوات يؤكد هذه الحقيقة، «فاللسان ينطبق على الحنك الأعلى، آخذاً شكلاً مقعراً»^(٤).

وفي ضوء المفهوم السابق أصبح مفهوماً سبب استبعاد الجيم والكاف من حروف الإطباق، فالجيم المستعلي فيها وسط اللسان، فهي من حروف وسط اللسان، «وحروف وسط اللسان، وهي الجيم والشين والياء، لا يستعلي بها إلاَّ وسط اللسان»^(٥)، و «استعلاء اللسان معتبر اصطلاحاً في الإطباق»^(٦)، أي أنَّ يكون ارتفاعه في نقطتين، أمَّا الكاف «فلا يستعلي بها إلاَّ ما بين أقصى اللسان ووسطه»^(٧)، فشكل اللسان يختلف تماماً عنه في حالة الإطباق، بل عكسه تماماً، ففي الكاف يكون محدباً وهناك يكون مقعراً.

(١) «علم الأصوات» (١١٧).

(٢) «جهد المقل» (١٤ ظ).

(٣) «الكتاب» (٤ / ٤٣٦).

(٤) «علم الأصوات» (١١٥).

(٥) «جهد المقل» (١٤ ظ).

(٦) «جهد المقل» (١٥ و).

(٧) «جهد المقل» (١٤ ظ).

٣ - آراؤه في الظواهر الصوتية :

الظواهر الصوتية تطبيق عملي للمخارج والصفات في الكلام الإنساني، فنتيجة المجاورة الحاصلة بين صوت وصوت آخر يكتسب الصوت صفات جديدة، تحكمها قوانين صوتية تمّ التعرف عليها، واصطلح على هذه التغيرات الجديدة نتيجة انتظام الأصوات في وحدة كلامية وانتظام هذه الوحدات في سلسلة كلامية بالظواهر الصوتية، كالإدغام والمدّ والإخفاء والتفخيم والترقيق وغيرها.

١ - الإدغام :

نجح المرعشي في صياغة تعريف دقيق للإدغام، ومفاده أنّ «الإدغام أنّ تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما، على أنّ يصيرا حرفاً واحداً مغايراً لهما بهيئته وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من الحرف الواحد المخفف، وأقصر من زمان الحرفين المخففين»^(١)، «فحقيقته الإدغام التللفظ بالمثل الثاني قبل الفراغ عن المثل الأول»^(٢).

وقسم الإدغام على قسمين : تام وناقص، يقول : «إنّ الإدغام ينقسم إلى تام وناقص، لأنّ الحرف الأول إنّ أُدرج في الثاني ذاتاً وصفة بأن يكونا مثليين أو متقاربين، لكنّ انقلب ذات الأوّل إلى ذات الثاني، وصفته إلى صفته، فالإدغام حينئذٍ تام مثل إدغام مدّ، وإدغام الذال في الطاء نحو ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء : ٦٤]، وإنّ أُدرج الحرف الأوّل في الثاني ذاتاً لا صفة بأن كانا متقاربين، فانقلب ذات الأوّل إلى ذات الثاني، ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقيت في التللفظ، فالإدغام حينئذٍ ناقص، والصفة الباقية من الحرف الأوّل إمّا غنة، وهو في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، وإما إطباق، وهو في إدغام الطاء المهملة

(١) «جهد المقل» (٢٤و).

(٢) «جهد المقل» (٢٤ظ).

في التاء المثناة الفوقية نحو ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، وإما استعلاء، وهو في إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]»^(١).

وبَيَّن المرعشي معنى بقاء الإطباق بقوله: «ومعنى بقاء إطباق الطاء هنا، أي في أَحَطْتُ، أَنَّ يَعدم ذات الطاء بأنَّ يَنقلب تاء ويندغم فيه، وتبقى صفتها التي هي الإطباق»^(٢)، ويسهل علينا فهم حقيقة الإدغام إذا علمنا أَنَّ الطاء عبارة عن حَبْس النَّفْس وإِطلاقه، والتاء حَبْس النَّفْس وإِطلاقه، فالصوت الناتج عن إدغام الطاء في التاء يتكون من حَبْس النَّفْس من الطاء والإِطلاق من التاء، «فالصوت الناتج من إدغام الطاء في التاء يتألف من نصف طاء ونصف تاء»^(٣)، ولم يُخَفِ المرعشي أَنَّ الطاء يفقد القلقة حيث يقول: «لكن تعدم قلقة الطاء حينئذٍ إذ هي لا تحصل إلَّا برفع اللسان»^(٤)، وعرفنا أَنَّ رفع اللسان في إدغام الطاء في التاء يكون للتاء.

وعن بقاء صفة الاستعلاء يقول: «فالمفوز في ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾ عند بقاء صفة الاستعلاء، كافٌ مستعلية مَفخَّمة»^(٥)، وذلك «بإِشْراب الكاف استعلاء القاف»^(٦).

وعن بقاء الغنة يقول: «إِنَّ الملفوظ في ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ ياء ذات غُنَّة»^(٧)، ويفهم منه أَنَّ الياء أُشْرِبَ غُنَّةُ النون، فالمرعشي صرح بأنَّ الصوت الأول ينقلب من جنس الصوت الثاني، وتبقى صفة الصوت الأوَّل صفة للصوت المتحقق من

(١) «جهد المقل» (٢٥و).

(٢) «جهد المقل» (٢٦ظ).

(٣) «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» (٤٢٤).

(٤) «جهد المقل» (٢٧و).

(٥) «جهد المقل» (٢٧و).

(٦) «جهد المقل» (٢٧و).

(٧) «جهد المقل» (٢٧ظ).

والصوت المشدد يمثل الصوت الناتج من إدغام صوتين ، والتشديد التام يتحقق من إدغام المثلين أو المتقاربين ، والتشديد الناقص يتحقق من إدغام صوتين لكن صفة الصوت الأول تبقى ملفوظة في الحرف المشدد .

والصفة الباقية تحتاج فترة زمنية أطول ، فالإدغام الناقص زمانه أطول من زمان الإدغام التام ، ونطقه يتحقق بأن «تقرأ المشدد كأنه حرف واحد متحرك»^(١) .

٢ - الإخفاء :

الإخفاء «إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة»^(٢) ، وظاهرة الإخفاء غير محددة فهي حالة بين الإظهار والإدغام .

وإذا عرفنا أنّ «كُلًّا من النون والميم الساكنتين هنا مركب من صوتين : صوت ذاته صوت جارٍ في داخل الفم ينقطع في مخرج النون والميم . . . وصوت صفته وهو صوت جارٍ في الخيشوم تختص بما قام بالحرفين»^(٣) ، والذي يعيننا من هذا النص ما يتعلق بالنون ، فالإخفاء هو ستر ذات النون ، أي الصوت الجاري في داخل الفم ، والباقي منه صوت صفته ، الصوت الجاري في الخيشوم ، ولذلك يقول المرعشي : «فليس بين العين والكاف في «عنك» إلا غنة مجردة»^(٤) .

ومحاولات المرعشي لتقريب مفهوم الإخفاء متكررة منها : أنّ «الإخفاء يشبه المدّ لأنّ التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج إلى التراخي»^(٥) ، لأنّ الباقي من النون

(١) «جهد المقل» (٦٢ ظ) .

(٢) «جهد المقل» (٣١ و) .

(٣) «بيان جهد المقل» (١٠ ظ) .

(٤) «جهد المقل» (٣١ و) .

(٥) «جهد المقل» (٣١ و) .

عند الإخفاء الغُنة .

ويستمر المرعشي في البحث عن وسيلة يُمكنه من خلالها إعطاء صورة محددة لهذه الظاهرة الصوتية، فيقول: «واعلم أنَّ الإخفاء على ثلاث مراتب، يتوقف بيانها على تقديم مقدمة وهي: إنَّ الغُنة صفة النون الساكنة وأثرها الباقي عند إخفاء ذاتها، فمعنى صغر إخفاء النون: كبر أثرها الباقي، ومعنى كبر إخفائها: صغر أثرها الباقي، إذ ذاتها معدومة عند الإخفاء على كل حال»^(١).

وفي ضوء هذه المقدمة جَعَلَ حروف الإخفاء على ثلاث مراتب، فيقول: «وحروف الإخفاء على ثلاث مراتب: أقربها مخرجاً إلى النون ثلاثة: الطاء والdal والتاء المثناة الفوقية، وأبعدها: القاف والكاف، والباقي متوسطة في القرب والبعد»^(٢).

ثم وَضَحَ لنا مراتب هذه الحروف بقوله: «وبالجملة إنَّ مراتب الحروف ثلاث، وإخفاؤها عند الحروف الثلاثة أَوَّلُ أزيد وُغْنَتُهما الباقية قليلة، بمعنى: إنَّ زمان امتداد الغُنة قصير، وإخفاؤهما عند القاف والكاف أَقَلُّ، وُغْنَتُهما الباقية كثيرة، بمعنى: إنَّ زمان امتدادها طويل، وإخفاؤهما عند بواقي الأحرف متوسط، فزمان وُغْنَتُهما متوسط، ولم أَر في مؤلف تقدير امتداد الغُنة في هذه المراتب»^(٣).

ومما تقدم يمكننا القول بأنَّ المرعشي قدَّم بحثاً متميزاً عن موضوع الإخفاء، فالقوانين الصوتية التي أرسى عليها ظاهرة الإخفاء، جديرة أن يُنظر إليها بالأصالة والتَّميُّز.

٣ - المدُّ:

ناقش المرعشي من بين ما ناقشه ظاهرة المدِّ، وما ذكره حولها من آراء هو

(١) «جهد المقل» (٣١ ظ).

(٢) «جهد المقل» (٣١ ظ).

(٣) «جهد المقل» (٣١ ظ).

الشائع المعروف، إلا أنه قدّم عرضاً حسناً لقضاياها، متمثلاً بحسن التقسيم، فأكثر منها لكي يستطيع بحث الموضوع من كل جوانبه، فعرف المدّ بأنه «عبارة عن زيادة المدّ في حروف المدّ لأجل همزة أو ساكن بعدها»^(١)، ثم استعرض أنواعه من فرعي وأصلي ولفظي ومعنوي، ولم يفته أن يخصص فصلاً . . . لمدّ حرفي اللين.

وتطرق المرعشي أثناء بحثه للمدّ إلى قضايا مهمة، منها: إنَّ الغنة تشبه المدّ بجامع التراخي كما سبق، إلا أنه حذّر من إشراب المدّ غنة، فيقول: «يلائم إحداث الغنة مع تلفظ المدّ، ولذا يُلَفِّظ بعض الناس المدّ مصحوباً بالغنة في مثل ﴿نَسْتَعِين﴾ وهو لا يشعر بذلك، وذلك لحنّ، وطريق معرفة حدوثها في مثل ذلك أن تلفظه مرة مع الإمساك على أنفك، ومرة بدونه فإن اختلف صوت المدّ في الحالين فاعلم أنه مصحوباً بها، وطريق الحذر عنها مَنعُ النَّفَسِ الجاري مع المدّ عن التجاوز إلى الخيشوم، وامتحان صوته بالإمساك على الأنف وتركه إلى أن يتعود، تخليص المدّ عنها»^(٢)، فالمرعشي عرض لنا جوهر القضية، وأسبابها وطريقة علاجها والتخلص منها بألفاظ قليلة موجزة.

وبعضهم بالغ بذكره أنواعاً كثيرة للمدّ حتى أوصلها إلى تسعة وعشرين نوعاً^(٣)، فالمرعشي علّق على هذا الاتجاه بقوله: «الاشتغال بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى»، وهي ملاحظة ذات قيمة عالية، فهو لم يطلق هذه الدعوى إلا بعد دراسة لكل نوع من تلك الأنواع، فتحقق له أنها ترجع إلى الأصل الذي يعتمد عليه المدّ، أي أسبابه، وهي مجاورة حروف المدّ للهمزة والسكون.

فالمرعشي لم يكن من أولئك الذين يتابعون غيرهم دون تدقيق وتمحيص،

(١) «جهد المقل» (٣٤و).

(٢) «جهد المقل» (٦٢ظ).

(٣) «الجواهر المضية» (٨٠ظ).

فهذه الملاحظة تعطينا فكرة عن أسلوب المرعشي وطريقته في معالجة القضايا المختلفة، وهذا موقف يتفق مع تقاليد البحث العصرية.

٤ - التفخيم والترقيق :

جاء في «جهد المقل» تعريفان للتفخيم والترقيق، فالتفخيم: «عبارة عن سَمَن يدخل جسم الحرف فيمتلىء الفم بصداه... والترقيق عبارة عن نُحُول على جسم الحرف فلا يمتلىء الفم بصداه»^(١)، وهذان التعريفان لا يكشفان عن حقيقة كل من التفخيم والترقيق، فمضمونهما يمثل وصفاً للصوت المتحقق، والذي اصطلح على تسميته بالتفخيم أو الترقيق.

وجعل المرعشي من الإطباق والاستعلاء أساساً لقضية التفخيم والترقيق، وتفاوت درجة كل منهما قائم على التفاوت في درجة الإطباق أو الاستعلاء، فيضع لنا ما يشبه القاعدة وهي: «وبالجملة إنَّ قدرَ التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق»^(٢)، فما كان إطباقه أو استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، «فالطاء المهملة أفخم الحروف»^(٣)، لأنَّ إطباقها أبلغ وأقوى من بقية الحروف، «ولمَّا كان الصاد والضاد متوسطتين في الإطباق كانتا متوسطتين في التفخيم أيضاً، ولما كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق في الإطباق كان تفخيمها أقلَّ من تفخيم أخواتها»^(٤)، ونجد مثل هذا التدرج في حروف الاستعلاء أيضاً، «لَمَّا كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء... كان أفخم منهما»^(٥)، لأنَّ القاف «تشارك معهن، أي مع الغين والخاء، في استعلاء أقصى اللسان، وتنفرد عنهن بزيادة هذا الاستعلاء»^(٦)، ويقول المرعشي أنَّ «حروف الإطباق أبلغ في

(١) «جهد المقل» (١٥ ظ).

(٢) «جهد المقل» (١٦ و).

(٣) «جهد المقل» (١٦ و).

(٤) «جهد المقل» (١٥ ظ - ١٦ و).

(٥) «جهد المقل» (١٦ و).

(٦) «بيان جهد المقل» (١٥ ظ).

التفخيم من باقي حروف الاستعلاء»^(١)، لأنَّ كل مطبق مستعلٍ وليس كل مستعلٍ مطبقاً، فالزيادة في حروف الإطباق كان لها حصة في زيادة التفخيم.

ويمكن أن يعطينا كلام المرعشي السابق فكرة عن جهد المرعشي في الكشف عن القوانين الصوتية لكل ظاهرة، فموضوع التفخيم والترقيق يبحثه علماء التجويد محصوراً بالراء واللام، أي متى يكون الراء مرققاً؟ ومتى يكون مفخماً؟ وكذلك اللام، والمرعشي لم يهمل هذا الجانب إلاَّ أنَّه اعتنى أولاً ببيان القيمة الصوتية لكل منهما.

فالمرعشي جعل الأصوات المفخمة على درجات، بعضها أبلغ من بعض في التفخيم، وأصوات الإطباق أكثر تفخيماً من أصوات الاستعلاء، والدكتور أحمد مختار عمر وصف حروف الإطباق بأنها كاملة التفخيم، وأصوات الاستعلاء بأنَّ تفخيمها جزئي أو من الدرجة الثانية^(٢).

وناقش المرعشي قضية حروف المدِّ من حيث التفخيم والترقيق، «فالألف المدية فإنَّها تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد الحرف المفخم تُفخَّم، وإذا وقعت بعد الحرف المرقق ترقق، لأنَّ الألف ليس فيه عمل عضو أصلاً حتى يُوصَف بالتفخيم والترقيق»^(٣)، وهذا هو الشائع المعروف بالنسبة للألف، لكن المرعشي يلتفت إلى الواو والياء، ويصرح بأنَّ الواو كالألف من حيث تفخيمها، فيقول: «ولعلَّ الحق أنَّ الواو المدية تفخم بعد الحرف المفخم»^(٤)، أمَّا الياء فيسكت عنها.

وبانتهاء حديثنا عن التفخيم والترقيق، نكون قد أنهينا دراسة الكتاب والتعرف على ما ضمَّه من آراءٍ جديدة، تخدم الدراسات الصوتية الحديثة، إلاَّ

(١) «جهد المقل» (١٥ ظ).

(٢) ينظر: «دراسة الصوت اللغوي» (٢٧٨).

(٣) «جهد المقل» (١٥ ظ).

(٤) «جهد المقل» (١٥ ظ).

أنني وجدت من المناسب أن أُشير إلى قضية مهمة اهتم بها المرعشي وهي محاولته قياس طول الصوت اللغوي، وقضية أخرى أود أن أُشير إليها هي قضية الوقف والابتداء حيث خصص المرعشي لها بحثاً كاملاً من الكتاب.

قياس الصوت اللغوي

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «مما عني به المحدثون في تجاربهم معرفة طول الصوت اللغوي»^(١)، ويقول: «ونعني بطول الصوت الزمن الذي يستغرقه النطق بهذا الصوت... ولطول الصوت أهمية خاصة في النطق باللغة نطقاً صحيحاً»^(٢)، والعصر الحديث يُعنى بضبط الأشياء، ومحاولته وضع قواعد وقوانين لضبط كل شيء بما فيها الصوت اللغوي.

وباستعراض سريع للقضايا الصوتية نكتشف أن للزمن أهمية واضحة في تحديد قيمة كل ظاهرة، فالزمن وسيلة مهمة لضبط حدود هذه الظاهرة أو تلك، وقياس طول الصوت يعطينا فكرة محددة عن القيمة الصوتية لكل ظاهرة، وبهذا القياس يمكن أن نفرّق بين قيم صوتية متقاربة، ويمكن كذلك أن نعرف إن كان اللفظ للصوت قد تجاوز الحدود المسموح بها أم لا.

واستغل المرعشي هذا المقياس لضبط القيمة الصوتية للظاهرة، فالحرف المشدد: «زمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف، وأقصر من زمان الحرفين المخففين»^(٣)، و «زمان الغنة لَمَّا كان طويلاً عند القاف والكاف يخشى إحداث كاف صماء»^(٤)، والمبالغة في تمديد الغنة لحن، حيث يقول: «احذر عن تطنين الغنة عند الوقف عليها، لأنّ إظهار الغنة، وإن احتاج إلى تمديد لكنّ

(١) «الأصوات اللغوية» (١٥٥).

(٢) «الأصوات اللغوية» (١٥٥).

(٣) «جهد المقل» (٢٤و).

(٤) «جهد المقل» (٣٢و).

واستغله في ترتيب بعض الظواهر، فيقول: «وبالجملة إنَّ مراتب الحروف ثلاث، فإخفاؤهما^(٢) عند الحروف الثلاثة: الأوَّل أَزِيدَ وَغُتَّتْهُمَا قَلِيلَةً، بمعنى إنَّ زمان امتداد الغُتَّةِ قصير، وإخفاؤهما عند القاف والكاف أَقَلَّ، وغنتهما الباقية كثيرة، بمعنى إنَّ زمان امتدادها طويل وإخفاؤهما عند بواقي الأحرف متوسط، فرمان غُتَّتْهُمَا متوسط^(٣)»، وجَعَلَهُ مراتب الحروف أَرْبَعاً قائم على هذا المقياس، حيث يقول: «وبالجملة إنَّ الحروف على أربع مراتب: آني لا يمتدُّ أصلاً وهي الحروف الشديدة، وزماني يمتدُّ قدر ألف وهي حروف المدِّ، وزماني يقرب من قدر ألف وهي الضاد وحروف التفشي، وزماني يقرب من الآني وهي بواقي الحروف^(٤)».

واستغله في تحديد القيمة الصوتية للأصوات الرخوة وأصوات المدِّ «فحروف المدِّ أطول زماناً من سائر حروف الرخو»^(٥)، ويقول: «المدُّ في عرفهم، أي علماء الأداء، لا يُطلق على ما دون ألف، وامتداد أصوات حروف الرخو ما عدا حروف المدِّ لا يبلغ قدر ألف^(٦)»، فالرخوة فيها امتداد لكنَّه لا يبلغ مقدار ألف.

فهذا المقياس مهم جداً في حقل الدراسات الصوتية لأنَّ معتمدها النَّفْس الخارج، وهذا يطول ويقصر، والمرعشي تنبه إليه، واعتمد عليه، رغم اعتماده على الملاحظة فقط، والمتيسر لعلماء اليوم من أجهزة دقيقة تُعِينُهُمْ على ضبط

(١) «جهد المقل» (٣٢و).

(٢) أي النون الساكنة والتنوين.

(٣) «جهد المقل» (٣١ظ).

(٤) «جهد المقل» (١٦ظ).

(٥) «جهد المقل» (١٢و).

(٦) «جهد المقل» (٣٨ظ).

الظواهر الصوتية غير موجود في زمان المرعشي، فإذا كان حال هذا علماء الأُمس، وهذا حال علماء اليوم نستطيع أن نتصور مقدار الجهد الذي بذله أولئك العلماء في دراسة المادة الصوتية، ويزداد إعجابنا بأولئك العلماء إذا علمنا أن الكثير من آرائهم موافق تماماً لما توصل إليه العلماء اليوم.

الوقف والابتداء

الوقف والابتداء موضوع مغاير للتجويد، والمرعشي عبر عنه بقوله: «وهذا فن مستقل مغاير لفن التجويد، لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءاً من كتب التجويد»^(١)، وذلك لحاجة دارس علم التجويد إليه لأنَّ «التجويد لا يتحصل لقراء القرآن إلاَّ بمعرفة الوقف، ومواضع القطع على الكلم، وما يتجنب من ذلك لبشاعته وقبحه»^(٢).

وقال المرعشي: «وهذا فن دقيق السر، وأقوال المصنفين فيه مضطربة متناقضة في بعض مباحثه فلا يتييسر البحث فيه إلاَّ للأفراد من العلماء، فالله المستعان»، فالمرعشي عالم مؤهَّل للبحث في قضاياها، حيث قام بدراسته دراسة عميقة، وتميزت دراسته للوقف والابتداء بأنها دراسة نظرية، أيَّ إنَّ المرعشي مشغول بتحديد القيمة الحقيقية لكل مصطلح من مصطلحاته، فهو لم يشغل نفسه ببيان مواضع الوقف في القرآن.

ونتيجة لمعالجته لمفاهيم الوقف والابتداء تبين لديه أنَّ تعريف العلماء للوقف الحسن «بأنَّه الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظاً»^(٣)، «تعريف غير مانع عن أغياره»^(٤) لأنَّه «لا يشمل تعلق جواب القسم، إذ لا محل له

(١) «جهد المقل» (٤٥و).

(٢) «التحديد في الإتقان والتجويد» (١٧٦).

(٣) «جهد المقل» (٤٧و).

(٤) «جهد المقل» (٤٧و).

من الإعراب، مع أَنَّ التحقيق أَنَّ الوقف قبل جواب القسم حسن . . . فتعريفهم الوقف الحسن غير جامع لأفراده»^(١)، وخرج بنتيجة تقول: «والذي انتهى إليه ظني أَنَّ الوقف قبل المعمولات جميعها حسن بشرط تمام الكلام، سوى المستثنى المنقطع الذي بيّن حكمه فإنَّ الوقف قبله كافٍ»^(٢).

ومن خلال مناقشة المرعشي لقول السيوطي «فلو وُقِفَ على ﴿ومن الناس﴾ في البقرة، فإنَّ الابتداء بـ «الناس» قبيح وبـ «من» تام، ولو وقف على ﴿من يقول﴾ كان الابتداء بـ «يقول» أحسن من ابتدائه بـ «من»»^(٣)، استنتج فرقاً دقيقاً بين الوقف وبين الابتداء، وسيأتي ذكره بعد قليل، والآية التي ذكرها السيوطي هي ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨]، «وابتداً المرعشي حديثه بالقول: فيما ذكره إشكال وهو أنه جواز الابتداء بـ «من»، يقول من أنه مبتدأ تقدم خبره وهو «من الناس»، والمبتدأ لا يتم إلا مع خبره، فينبغي أن يكون الابتداء قبيحاً»^(٤) على هذا التفسير، «ودفع هذا الإشكال أَنَّ المعبر في جواز الابتداء كون المبتدأ مفيداً لمعنى بسبب تضمنه المسند والمسند إليه، ولا يضربُ توقف فهم المراد منه على سابقه لسبق ذكره، فلا يشبه أمره عند الابتداء بخلاف الوقف فاعرف الفرق»^(٥).

ويقول: «والابتداء بـ «من يقول» حسن لتعلقه لفظاً بالخبر المتقدم، وبـ «يقول» أحسن، لأنَّ تعلق الصلة بالموصول أخف من تعلق المبتدأ بالخبر»^(٦).

(١) «جهد المقل» (٤٧ و).

(٢) «جهد المقل» (٤٧ و).

(٣) «الإتقان» (١ / ٢٣٨)، «جهد المقل» (٥٠ و).

(٤) «جهد المقل» (٥٠ و - ظ).

(٥) «جهد المقل» (٥٠ و - ظ).

(٦) «جهد المقل» (٥٠ ظ).

ولا أحب الإطالة في سرد كل شيء في الكتاب لأن ذلك يخرجنا عن هدفنا وهو التعريف بالمهم من آراء المرعشي، وأكرر مرة أخرى أن المرعشي كان منشغلاً بالدراسة النظرية، وهي ما يميز هذا البحث، ويمكن للقارئ أن يطلع على جزئيات هذا البحث بالرجوع إليه في موضعه من الكتاب.

وبهذا نكون قد أنهينا دراستنا عن «جهد المقل» ذلك الكتاب الذي ضم أفكاراً وآراء صوتية أصلية، رغم أن المؤلف عاش في فترة يشاع عنها أنها فترة مظلمة، فهو من علماء القرن الثاني عشر الهجري، وأفكاره درر متوقدة تُعرف بنفسها رغم ظلمة الزمن، والله الموفق والهادي.

٥ - أهميته:

لكتاب «جهد المقل» أهمية كبيرة في حقل الدراسات الصوتية، فهو كتاب خاص بعلم التجويد، كما أشار إلى ذلك مؤلفه في مقدمة الكتاب، وتأليف الكتاب كان في فترة يكاد هذا العلم أن يُنسى كما يقول مؤلفه: «... لكن أفاضل في أمثال ديارنا لم يمدُّوا أيديهم إلى كتبه، ولم يدارسوه فأسقطوه من سلك المذكرة ونسوه، استنكفوا منه أم استصعبوه؟ فعملت فيه رسالة محتوية على عامة مسائله»^(١)، فمادة الكتاب والوقت الذي أُلّف فيه كان لهما أهمية كبيرة.

أُلّف «جهد المقل» في القرن الثاني عشر الهجري، فهو متأخر ولا شك، والشائع أن هذه الفترة وُصِفَت بالتراجع الثقافي وانحسار المعرفة، فظهور عالم فيها له مثل «جهد المقل» ردٌّ على ما هو شائع، فالمؤلف قد وقف على أغلب مؤلفات علم التجويد، واتجاهات التأليف والأفكار والمصطلحات الشائعة فيه، ولذلك نجده ينبه على قضية خطيرة قد دخلت مؤلفات التجويد هي قضية المسامحة، وإن كتابه خالٍ منها كما يقول في مقدمة الكتاب: «فعملت في التجويد رسالة محتوية على عامة مسائله بعبارة سهلة خالية من مسامحات

(١) «جهد المقل» (١ ظ).

والمسامحة التي يعنيها المرعشي قد بيّنها بقوله: «أقول: وهي من السهولة ضدّ العسرة، فكأنّ معنى المساهلة اختيار العبارة الموجزة وإن خفي معناها اعتماداً على فهم المخاطب»^(٢)، فالمؤلف معني بأن يُخلّص كتابه «جهد المقل» من هذا العيب، وفي «جهد المقل» أكثر من موضع يصرح المرعشي أنّ هذه مسامحة، فيقول وهو يتحدث عن مخارج الحروف الطاء والذال والطاء: «وفي الرعاية»: أنّ هذه الثلاثة، أيّ الطاء والذال والطاء، تسمى لثوية لخروجهن من اللثة، قيل فيه مسامحة، وإنّما يُنسَبْنَ إلى اللثة لأنّ النّفس المصاحب لهذه الحروف ينتشر ويتصل باللثة»^(٣)، فمكيّ كأنّه يجعل مخرج هذه الحروف اللثة، واعتراض المرعشي على هذا القول لأنّه موهّم، لأنّ مكي لم يُفصّل القول فيها، وكأنّ الأمر معروف لا يحتمل التأويل، وهذا غير صحيح، فمؤلف «جهد المقل» يرفض مثل هذه العبارات الموهمة، ويأخذ بمبدأ وصف الشيء كما هو وبدقة، فيقول عن مخرج الحروف السابقة: «المخرج الثالث عشر: ما بين ظهر اللسان مما يلي الرأس وبين رأسي الثنتين العلين يخرج منه الطاء فالذال فالطاء»^(٤)، هذا ما يتعلق بمخرجها، أمّا عن ترتيبها فيقول: «أقول: وجه الترتيب هنا باعتبار قرب اللسان إلى الخارج، فاللسان يقرب إلى الخارج في الطاء أكثر مما يقرب في أختيها، ويقرب إليه في الذال أكثر مما يقرب في الفاء»^(٥).

ومن الأمور التي نبّه عليها المرعشي، وهي التفاتة ذكية منه: علاقة المشافهة بالمدوّن في الكتب، فالمعروف أنّ المشافهة في موضوع مثل التجويد

(١) «جهد المقل» (١ ظ).

(٢) «بيان جهد المقل» (٢ و).

(٣) «جهد المقل» (٩ و).

(٤) «جهد المقل» (٩ و).

(٥) «جهد المقل» (٩ و).

هي المَعَوَّل عليها، وما جاء في الكتب يأتي بالمرتبة الثانية، فالمرعشي قد عكس الأمر، وعدَّ ما جاء في الكتب هو المعول عليه، معللاً الأمر بقوله: «إِنَّ الإنسان كثيراً ما يعجز عن أداء الحروف بمجرد معرفة مخارجها وصفاتها من المؤلفات ما لم يسمعه من فم الشيخ لَكِنْ لَمَّا طالت سلسلة الأداء تخلل من التحريفات في أداء أكثر شيوخ الأداء، والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية أعز من الكبريت الأحمر، فوجب علينا أَنْ لَا نَعْتَمِدَ فيما أودعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفن، ونقيس ما سمعنا على ما أودع في الكتب، فما وافقه فهو الحق وما خالفه فالحق ما في الكتب»^(١)، فهي دعوة لكل من تصدى للتأليف أو التعليم بأن لا يعتمد على جانب واحد بل يعرض ما تعلمه بطريق المشافهة على ما جاء في الكتب ليطمئن إلى ما أودعه في مؤلفه إِنْ كَانَ مؤلفاً، وإلى ما يعلمه إِنْ كَانَ معلماً.

ولكي لا يقع خلط بين علم التجويد وعلم القراءات فقد نبّه إلى أَنَّ كُلاًّ منهما يُعْنَى بقضية معينة، وقد صرح بذلك في كتابه «جهد المقل» بقوله: «فإنَّ علم القراءات علم يُعرَف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها، فإذا ذُكِرَ شيء من ماهية صفات الحروف فهو تتميم، إذ لا يتعلق الغرض به، وأمّا علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهية صفات الحروف، فإذا ذُكِرَ فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تتميم»^(٢)، وهذا التحديد ساعد في تفسير ما يذكره العلماء من موضوعات علم القراءات في مؤلفات علم التجويد وبالعكس.

وكما حدد المرعشي المقصود من المصطلحين السابقين، أعني علم القراءات وعلم التجويد، والعلاقة القائمة بينهما، حدد العلاقة بين علم التجويد وعلم الصرف، وبيّن أَنَّ علم التجويد جزء من علم الصرف، لأنّه جزء من بعض

(١) «بيان جهد المقل» (٣و).

(٢) «جهد المقل» (٢ظ).

كتبه، فهو يقول: «... فلعله - أي: علم التجويد - من علوم العربية وداخل في التصريف ولذا جُعِلَ جزءاً من بعض كتبه كـ «الشافية»، ولمَّا أفرزه العلماء عن كتب التصريف لمعرفة حروف القرآن لا يبعد أنَّ يصطلحوا على أنها موضوعه»^(١)، ويذكر دليلاً آخر على أنَّ التجويد هو جزء من الصرف «لأنَّه - أي: علم الصرف - يبحث عن هيئات الكلمات التي ليست بإعراب، ومخارج الحروف وصفاتها المذكورة في هذا العلم من هيئات الكلمات، لأنَّ الكلمات من الحروف»^(٢)، فعلم التجويد كان جزءاً من علم الصرف وبقي كذلك إلاَّ أنَّه استقل بالتأليف عنه منذ القرن الخامس الهجري، حيث ظهرت أولى المؤلفات الخاصة به في هذا القرن^(٣).

واستمر المرعشي في تعزيز اتجاه الوضوح الذي التزمه في كتابه، فصرح بأنَّ «جهد المقل» يعوّل على قراءة معينة دون غيرها وهي قراءة عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٨هـ)، وهي القراءة التي نقرأ بها اليوم في العراق وفي معظم بلدان العالم الإسلامي، «وأغلب ما أذكر في هذه الرسالة مما اختلفت الأئمة فيه قراءة عاصم، ومما اختلفت فيه الرواية عن عاصم رواية حفص لأنَّهما المأخوذ بهما في ديارنا وعليهما نقط مصاحفنا وشكلها»^(٤)، «وعاصم كان متقدماً في زمانه مشهوراً بالفصاحة، معروفاً بالإتقان»^(٥)، وأظن أنَّ لهذه القضية أثراً في بعض الآراء والتفسيرات فضلاً عن إطلاعه لنا عن الرقعة الجغرافية لهذه القراءة.

ولفت كتاب «جهد المقل» النظر إلى مصادر لم تعتمد كثيراً من قبل الباحثين رغم غزارة المادة التي فيها، فجعل من مصادره طائفة من الشروح،

(١) «جهد المقل» (٢ظ).

(٢) «بيان جهد المقل» (٢ظ).

(٣) ينظر: «علم التجويد نشأته ومعالمه الأولى».

(٤) «جهد المقل» (٤و).

(٥) «السيعة» (٧٠).

وكان من بينها شرحان من شروح الجزرية هما: «الحواشي المفهومة» لأحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٥هـ)، و «المنح الفكرية» لعلي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)، وكان من بينها أيضاً شرحان للشاطبية هما: «إبراز المعاني» لأبي شامة (ت ٦٦٠هـ)، و «كنز المعاني» للجعبري (ت ٧٣٢هـ)، ومن بينها أيضاً شرحان من شروح الشافعية هما «شرح الرضي» لمحمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) و «شرح الجاربردي» (ت ٧٤٦هـ)، ومعظم هذه المصادر باستثناء «شرح الشافعية» للرضي غير شائعة رغم مادتها العلمية الغزيرة.

ومما يزيد من قيمة الكتاب وأهميته أنه لم يكن شرحاً لمتن ولا حاشية لشرح، علماً أن الوقت الذي أُلّف فيه الكتاب كان أهله مولعين بالشروح والحواشي، وأحياناً يكتبون حواشي لحواشٍ، فتضيع الفائدة.



الخاتمة

بعد دراستنا لكتاب «جهد المقل» بدت لنا ملاحظات يمكن أن نختم بها بحثنا هذا، وتتلخص بـ:

١ - إن أمتنا أمة حيّة تواصل عطاءها، دراسة وتأليفاً، و «جهد المقل» ظهر في زمن يقع ضمن ما يسمى بالفترة المظلمة، إلا أن التواصل الفكري لم يتوقف، فهناك آلاف المدونات وفي مختلف المعارف ظهرت في هذا الزمن، فالمرعشي يشكل ظاهرة علمية متميزة، وطبيعة أفكاره تعود بنا إلى عصر النهضة الفكرية لأمتنا ونضوجها الفكري، وجاءت دراسته للصوت اللغوي دراسة عجيبة، فقد استطاع أن يكشف لنا عن الكثير من القوانين الصوتية، فضلاً عن تفسيره للعديد من الظواهر الصوتية المعقدة، كالإدغام الناقص، وحقيقة الإخفاء.

٢ - ما يميز حركة التأليف في بدايتها أنها تعتمد على الأسلوب الوصفي، فالظاهرة توصف وصفاً دقيقاً شاملاً بعيداً عن الإيجاز والاختصار، وقد وجد فيه المرعشي الأسلوب الذي يحقق له الهدف الذي يريد تحقيقه من تأليفه لـ «جهد المقل»، فالظواهر الصوتية يلائمها الأسلوب الوصفي، وذلك لدقة هذه الظواهر وتداخلها.

٣ - يعد كتاب سيبويه أوّل كتاب تناول دراسة الصوت اللغوي دراسة ضافية، وتوزعت هذه الدراسة على موضوعات كثيرة أهمها الإدغام، وكان ما جاء به سيبويه فاتحة للدراسات الصوتية، فكثرت التأليف فيها واستقلت في أوائل القرن الخامس الهجري، وبظهور دراسات التجويد يكون الدرس الصوتي العربي قد قطع شوطاً في حقل استقلاله، فكثرت المؤلفات والآراء، وكان المرعشي قد توجّ هذا الكم من المؤلفات بكتابه القيم «جهد المقل» ويمثل عصارة الفكر الصوتي العربي، فيمكن أن يكون المرعشي أوّل من استطاع أن يفسر لنا مفهوم الجهر والهمس عند سيبويه، وكذلك حقيقة الإطباق عنده.

٤ - هناك مؤلفات كثيرة لا فضل لأصحابها إلا فضل الجمع، كالأخبار

تذكر مسطرة من غير أن يتدخل بفحصها ونقدها والتميز بينها، لكن الأمر مع المرعشي على العكس، فنراه يدقق في النصوص، ويقف عند كل جزئية من جزئياته، فيوضح ما يراه غامضاً، ويُصلح ما يراه خطأً، فهو نموذج للبحث الأصيل.

٥ - أعطى المرعشي قسماً من المصادر قيمة علمية من خلال اعتماده عليها، فإذا هي غنيّة بالأفكار والآراء، وبإهمالها نكون قد أضعنا ثروة علمية كبيرة مثل «المنح الفكرية» و «شرح الشافية» للجاربردي وغيرهما من الكتب.

٦ - قضية مهمة غلبت على كتب المرعشي وهي: أنَّ المؤلف اعتنى بتحديد القيمة الحقيقية للمصطلحات ودلالاتها، أيَّ يُعنى بالجانب التنظيري عناية كبيرة.

٧ - تفتقر المكتبة العربية إلى كتب التجويد بشكل عام والمحققة بشكل خاص، ولا نبالغ إذا قلنا: إن مؤلفات علم التجويد نادرة، باستثناء بعض الكتب التي ظهرت أخيراً، إذا قابلناها مع المؤلفات الأخرى.

٨ - يمكن أن يكون كتاب «جهد المقل» سبباً للاعتناء بدراسة هذه الحقبة الزمنية المجهولة لدى الكثيرين.

الفصل الثالث

النسخ الخطية ومنهج التحقيق

١- النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيق كتاب «جهد المقل» على أربع نسخ خطية وهي:

١ - نسخة خطية محفوظة في مركز صدام للمخطوطات برقم (٤/١١٠٦٨) ورمزت لها بالأصل، لأنها نسخة كاملة قليلة الأخطاء، وإن جاء شيء من النسخ الأخرى فلائّه أدق أو أوضح أو خالٍ من التصحيف أو التحريف، جاء في آخرها: تم التبييض في سنة ألف ومئة وأربع وعشرين من الهجرة النبوية، وهي نسخة قابلها ناسخها، أشار إلى ذلك بقوله: «وقابلت هذه النسخة الشريفة على النسخة التي قابلها مؤلفها بيده»، وتاريخ نسخها سنة ١١٨٨هـ في بلدة عيتاب، وعدد أوراقها (٧٠) ورقة.

٢ - نسخة خطية محفوظة بمركز صدام للمخطوطات برقم (١٢٩٢٨)، ورمزت لها بالحرف (ب)، وهي كاملة وخطها واضح، عدد أوراقها (١١٥) ورقة، كتبت سنة ١٣٢٧هـ، وجاء على صفحة العنوان هذه العبارة: «هذه رسالة العلامة سيدي محمد المرعشي في التجويد نقلتها من نسخة محرفة، فحررتها على قدر طاقتي، وربما زدت ألفاظاً ضرورية على حسب فكري، ولا لوم علي»، ويعد مقابلة النسخة مع النسخ الأخرى وجدتها لا تختلف عنها بشيء، لا سقط ولا تحريف ولا تصحيف فيها، حتى الزيادات لا أثر لها إلا كلمات قليلة جداً، شأنها شأن أية نسخة أخرى، إلا أنها جاءت مليئة بالحواشي، واهتم الناسخ

بالإعراب اهتماماً شديداً، مع بعض المعلومات الأخرى التي دونها على الحاشية، وجاء في آخرها: تم تبيضها في سنة ألف ومئة وأربع وعشرين من هجرة سيدنا محمد خاتم النبيين، وتمت كتابته في غرة محرم المبارك سنة ألف وثلاث مئة وسبع وعشرين هجرية.

٣ — نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٣١١٦٧) وهي نسخة كاملة وواضحة، خطها جميل، وعدد أوراقها (٧٢ ورقة)، ورمزت لها بالحرف (م)، عليها تملك باسم: أحمد غريب، وجاء في آخرها: قال مؤلفه: تم التبيض سنة ألف ومئة وأربع وعشرين من الهجرة النبوية، وهي خالية من تاريخ النسخ ومكانه.

٤ — نسخة خطية محفوظة في الخزانة العامة بالرباط برقم (٢٨١٣)، وهي نسخة كاملة، خطها جيد، عدد أوراقها (٥٤) ورقة، ورمزت لها بالحرف (ط)، وجاء في آخرها: تمت هذه الرسالة المباركة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في غاية ربيع أول سنة ١٢٨٨ على يد كاتبها.

ولـ «جهد المقل» نسخ خطية كثيرة تحتفظ بها مكتبات العالم وخزائنه، وهي كثيرة، نذكر قسماً منها وهي:

١ — نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية برقم (٥٧٣٢)، (فهرس مخطوطات الظاهرية / علوم القرآن ٢٩).

٢ — نسخة محفوظة في دار الكتب الشعبية (كيرل وميتودي) صوفيا برقم ٢٤٦٣ - op)، (فهرست المخطوطات العربية المحفوظة في دار الكتب الشعبية).

٣ — نسخة محفوظة في الخزانة التيمورية برقم (٥٢٩ / تفسير / تيمور) وهي طبعة حجرية، (فهرس الخزانة التيمورية ١ / ٢٥٨).

٤ — نسخة محفوظة في الخزانة التيمورية برقم (١٢٥٠)، ضمن مجموعة من التفسير، ص ١٨)، (فهرس الخزانة التيمورية ١ / ٢٥٣).

٥ - نسخة محفوظة في الخزانة العامة بالرباط برقم (٢٨١٣)، (فهرس الخزانة العامة بالرباط ق ٣، ج ١ / ١٩).

٦ - أربع نسخ محفوظة في المكتبة الأزهرية وأرقامها: (٧٧) ٤٤٨٨، (١٨٨) ١٦٢٢٦، (٢٧٣) ٢٢٢٨٠، (٢٢١٠) ٣٧٦٢٦. (فهرس المكتبة الأزهرية، ١ / ٦٤).

٧ - وذكر بروكلمان للكتاب أكثر من نسخة، ففي برلين نسخة خطية برقم (٣٣٦)، وأخرى برقم (٦٢٦)، وفي تركيا نسخة خطية محفوظة في مكتبة لاله لي برقم (٦٥)، (بروكلمان الذيل ٢ / ٤٩٨).

٢- منهج التحقيق:

بعد أن انتهيت من جمع النسخ الخطية للكتاب ودراستها حددت النسخة التي جعلتها أصلاً في التحقيق، شرعت بالعمل في الكتاب، وفق المنهج الذي اتبعته والمؤلف من:

١ - نسخ الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديث، مراعيًا علامات الترقيم، وتقسيمه على فقرات.

٢ - ضبط مادة الكتاب ليكون قريباً من الصورة التي تركها عليه المؤلف.

٣ - تخريج الآيات القرآنية من المصحف الشريف، وحصرها بقوسين مزهرين.

٤ - تخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث النبوي.

٥ - تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات.

٦ - تخريج الأقوال والنصوص من مصادرها، ولا يفوتني أن أذكر هنا أنَّ المرعشي ينقل بالمعنى، فلا يُلْزَم نَفْسَهُ بالألفاظ، حتى النصوص التي يصدرها يقال ويختمها بانتهى لا يلتزم بنقلها كما وردت في مصادرها، أمّا عن الإشارة في الهوامش فقد ذكرت اسم المصدر من غير أن أذكر قبله لفظة «ينظر».

- ٧ - ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة مختصرة مع ذكر مصدرين لكل ترجمة على الأقل .
- ٨ - وقع النساخ في أخطاء في الكتاب و خاصة ألفاظ العدد، أهملت الإشارة إليها في الهامش ، واكتفيت بإصلاحها في المتن .
- ٩ - الأرقام المذكورة في متن الكتاب ، هي أرقام نسخة الأصل .
- ١٠ - حصر ما أثبتناه في متن الكتاب من النسخ الأخرى بين قوسين معقوفتين [] .

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) الحمد لله الذي انزل علي عبده الكتاب ولم يجعل له سوجدا
والصلاة والسلام علي نبيه ^{عليه السلام} فقد حمد وعلی الله زانا ابا داود
فيقول الباقى ^(٢) الفقيه محمد بن عيسى الملقب بساجدة في دار
اكرمه الله بالفلاح والسعادة ان اولى العلوم ذكر اوفى ذكرها
منزلة وقد علم كتاب الله سبحانه واولى ما تقدم من علومه ثم
التجويد كما قاله ابن الجزري في التهديد ولا يتيسر للمفاتيح فيه من
فن اهتم به اسلافنا واولادنا ولا يزيد الجوف في الاشارة لكن
اذا ضل ما نزلنا امثالنا يا زمام يد واية يتم الي كتبهم ولم يدركوا
فلم فاستطوع من ذلك امثلة ونشروا استكشف ^{منه} استقصى
فولت فيه رسالة مختوية علي هامة سائلة بعبارة سهلة
تأليف عن صاحبات المستفيضة رجاء ان ينفع الله بها
ويجمل اليها قلوب الطالبين وان سائلها من رب ثمة منها
شرح علي القاري لمنظومة ابن الجزري في شرح ابن بن الجزري
وشرح الحارثي والرضي المشافهة وشرح جلال الدين والي شام
للسا طلبة وكتاب الرعاية لابي محمد البكي ابن ابي طالب اتقان
السيوطي وتهديد ابن الجزري ونشره وتيسير ابي محمد البكي في شكر
الله سبحانه ورحمهم واباحهم جنانهم واجل الصبر وثقوتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من نسخة الأصل

قال ابو ثامر في حاشيته شرح سمعت بعض خطباء دمشق على المنبر
 وفي الخراب يفتح ياد من ياتي ويوحى في قوله تعالى من يات امننا
 وفتح ابو حنيفة الى هذا فظن انها مثل اني اعلم وامى الهين فالله
 المستعان انتهى اقول هذا بوزن ان باب الابدات متعسر
 ومتشابه على التفعيلة وقد اوتيت في هذه الرسالة بتوفيق الله
 تعالى وخذ هذا وزن من الشاكرين ولا تحتلزل السطالة على
 التضرير من الاطالة ويمكن اخر الرسالة الحمد لله الذي غفرتم وجلاله
 تتم الصالحات وعلى رولة محمد وعلى

افضل الصلوات واحسن التحيات
 وسبحان ربنا رب الفرة

اعمالهم يصفون
 وسلام
 على المسلمين
 والحمد لله
 رب العالمين

الانبياء في حاشيته وافتاد عن المثل
 من كتابه في حاشيته وافتاد عن المثل
 من كتابه في حاشيته وافتاد عن المثل

تم التبييض فحسبته اثنى واثني واربعة
 وعشرين منية صحيحة بالمتون
 رحم الله مؤلفها

غنت الرسالة بعون الله الخالق البرية على يد وقارته
 اصعق العباد واحقر الطلاب ببلدة عينشا وناظره
 حسن الحكري في وقت الضحى في يوم الابعة
 وفي شهر رمضان في كنه غمان وثمانين ومائة
 والف ١١٨٨

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له
 عِوَجًا وَالضَّلَافَةَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ
 وَعَلَى آلِهِ دَائِمًا يَا وَيْهَذَا فَيَقُولُ الْبَائِسُ الْفَقِيرُ
 مُحَمَّدٌ الْمَلَقُ نَسَا حَقِّي زَادَهُ كَرَمُهُ اللَّهُ بِالْفَلَاحِ
 وَالسَّعَادَةِ إِنَّ أَوَّلِي الْعِلْمِ ذَكَرُوا وَفَكَرُوا وَاشْرَفُوا
 مَنَزَلَةً وَقَدْ رَأَى كِتَابَ اللَّهِ سَبَّحَ اسْمُهُ
 وَأَوَّلِي مَا خَلَّمَ مِنْ عِلْمِهِ عَايَرَتْ جُودِيهِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ
 فِي التَّهْنِيدِ وَلَا تُحْصَى الْمَوْلُفَاتُ فِيهِ فَهُوَ عَشْرَةٌ
 اهْتَدَى بِهِ أَسْلَامُ الْعُلَمَاءِ وَلَا يَزِيدُ الْخَوْصُ فِيهِ
 الْإِشْرَافُ أَلَكِنَّ أَفَاضَلَ زَمَانَتَنَا فِي امْتِنَانِ دِيَارِنَا
 لَمْ يَكُنْ دَاوَالِيْدِيهِمْ إِلَى كُتُبِهِ وَلَمْ يَدْرِ سَوْهُ قَائِمُ طَوْهٍ
 عَنْ سَلَكِ الْمَذَاكِرِ وَنَسْوِهِ وَاسْتِنَاكَفُوا مِنْهُ
 أَمَا اسْتَنْصَحُوهُ فَعَمِلْتُ فِيهِ رِسَالَةً ^{بِشْمَلَةٍ} تُحْتَوِي
 عَلَى عَامَّةِ مَسَائِلِهِ بِعِبَارَاتٍ سَهْلَةٍ خَالِيَةٍ
 عَنْ مُسَاهَلَاتِ الْمُصَنِّفِينَ رَجَاءً أَنْ يَنْشُرَ
 لَهَا صَدْرُ النُّظَائِرِ وَيَسَالُهَا قَاوِمُ

[illegible]

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا والصلاة
 والسلام على خير خلقه محمد وعلى الدواعي ابد وبعد فيقول
 المياضي الفقيه محمد المرحوم الملقب بساجق على راده اكرمه الله
 بالفلاح والسعادة انا اولي العلوم ذكرنا وتكراما واستر فيها منزلة
 وقد راعاه علم كتاب الله سبحانه واولي ما قدم من علومه علم بحججه
 كما ان ابن الجزري في التبيين ولا يخفى المراتب فيه كما في وقت
 اهتم به اسلاف العلماء ولا يزيد الخوف في الاستيفاء لكن
 افاضل زماننا في امتثال ديارنا المهدى والديار الى كنفه ولم
 يدارسوه فاسقطوه عن سلكه المذاكرة ونسوه كما استلغوا
 منه ام استصوبوه فقلت فيه رسالة محتوية على عامة مسائله
 بعبارات سرية خالية عن مسامحات المصنفين كما رجاء ان يشرح
 لها مدور الناظرين ويحيل اليها قلوب الطالبين واخذت
 مسائلا من كتب كثيرة منها شرح على القاري لمنظومة ابن الجزري
 وشرح ابن الجزري لها وشرح الجاردي والرضي للمشافير
 وشرح الجعفي واي شامة لك الطبية وكتاب الرعاية لابن
 محمد بن ابي طالب والفتاوى السيوطي وتهيدي ابن الجزري
 وشرح تيسري وعمرو والواقي شكر الله سبحانه ورحمهم ولا اله الا الله

جنانه

وحذف في الحالين يا عباد لا خوف في الزحف واستكن الباقيين في الحالين
 الفصل الثاني في الرسم مما سوى يا المستكن منها غير الموتى نحو قاتل
 واسعدى واركي وهزي ومنها يا جمع السلامة نحو عبادي حبيب والى القدي
 ومنها ما في واخذ الحروف الموصولة نحو الذي والي ومنها ما في واخذ
 الحروف نحو في ولي واليه وتليه وهذه النواع لا تحذف من الرسم البنية
 ولا من اللفظ الا لاجتماع الساكنين ومنها ما في واخذ الاسماء والافعال نحو
 الزاني والناعمي واما من ياتي ويوحى والقي واوحى فبعض هذه اليات
 مرسوم كما في هذه الامثلة وبعضها غير مرسوم وقد عرفت والمرسوم منها
 لا يحذف من اللفظ لاجتماع الساكنين وحكم المرسوم من يا الفعل المضارع
 الساكن في حالة الرفع نحو من ياتي وفيما يوحى والفتح في حالة النصب نحو
 لنحبي له لان النفي لا يحد بحبي والحذف في الجزم والنا الساكنين ومن حكمه
 القلم الى حرف اخذ للاعلال كما عرفت في المرف قال الوشامة في
 حاشية شرحه سمعت بعض خطباء دمشق على المنبر في الخطب يقول يا من
 ياتي ويوحى في قوله تعالى امن ياتي امنا وفيما يوحى الي ربي ليلن الزما مثل
 اني اعلم وامن الي واليه المستغاث اه اقول هذا يؤذن ان يات
 اليات متعسر ومتشابه في الفصلا وقبلا ومختلفة في هذه الرسالة
 بتوفيق الله وحده اوك من الشاكرين ولا تجعل لك البطالة على التحدث
 من الاطالة واليك احرار الرسالة المحمدية الذي بعثه وحلاليه تيم الصالحين
 والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى اله افضل الصلوات واتي العجايب
 وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على
 المرسلين والحمد لله رب العالمين
 قال مولانا تيم الله سنة الف وماية واربعمائة وعشرين من الهجرة النبوية مع الله
 مولانا وقاديه وقاسمه وعلو الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم امين
 امين امين امين

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تسع فصول

أولها في بيان سيرة الكتاب وكم جعل في فوجا والصلاة والسلام
على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وقد قيل لا إله إلا الله محمد
رسل الله في الدنيا والآخرين في الدنيا والآخرة
وفي العلوم ذكر وفكر وأسرفها وأوردته وقد راعى كتاب الله سبحانه وتعالى
وأورد في ما قدم من علومه علمه بحمد الله كما قال ابن الجوزي رحمه الله ولا يخفى
العلوم فيمن وزع في أصح منه أسلاف العلماء في هذا العلم في هذا الشرف
كل من أفاضل رعايانا في هذا العلم وبما راعاه في هذا العلم في هذا العلم
فما سقطوه في سلك الدلائل ونسبه واستكفوا منه ما استكفوه فعملت
في رسالة محتوية بما عاينه من مسائلكم فيمبارك من طبعه من مساهمات
المصنفين رجا أن يشرح لها صدر والنفاذ بين وتبين في قلوب المالين
واخذت مسائلها من كتب كثيرة منها شرح على الفارسي للخطوة (الجزري)
وشرح ابن الجوزي لها وشرحها الجاربردي والرضي للسافيه وشرحها الجعدي

والله

القسم الثاني

متن الكتاب «جهد المقل»

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف]:

[١]، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله دائماً أبداً وبعد:

فيقول البائس الفقير محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده أكرمه الله بالفلاح والسعادة: إِنَّ أَوْلَى الْعُلُومِ ذِكْرًا وَفِكْرًا وَأَشْرَفُهَا مَنْزِلَةٌ وَقَدْرًا عِلْمُ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ [وتعالى]. وَأَوْلَى مَا قُدِّمَ مِنْ عِلْمِهِ عِلْمُ التَّجْوِيدِ^(١)، كما قاله^(٢) ابن الجزري^(٣) في «التمهيد»^(٤)، ولا تحصى المؤلفات^(٥) فيه.

فهو^(٦) فن اهتم به أسلاف العلماء^(٧) ولا يزيد الخوض فيه إلا شرفاً، لكنَّ أفاضل زماننا في أمثال ديارنا لم يمدُّوا أيديهم إلى كتبه ولم يدَّرسوه، فأسقطوه من سلك^(٨) المذاكرة ونسوه، أَسْتَنْكَفُوا^(٩) منه أَمْ أَسْتَصْعَبُوهُ؟ فعملت فيه رسالة

(١) (ب) و (م) و (ط): «علم تجويده».

(٢) (ط): «قال».

(٣) محمد بن محمد أبو الخير المشهور بابن الجزري شيخ الإقراء في زمانه، من مصنفاته: «النشر» و «غاية النهاية» و «التمهيد»، ت ٨٣٣هـ. «غاية النهاية» (٢ / ٢٤٧)، «الضوء اللامع» (٩ / ٢٥٥).

(٤) «التمهيد» (٣٤).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المالقات».

(٦) (ب): «فهو غرة».

(٧) (ب): «إسلام العلماء».

(٨) (ب) و (م): «عن سلك»، (ط): «في سلك».

(٩) (ب): «واستنكفوا».

محتوية على عامة مسائله بعبارة^(١) سهلة خالية من^(٢) مسامحات^(٣) المصنفين،
رجاء أن ينشر لها صدور الناظرين ويميل إليها قلوب الطالبين.

وأخذت مسائلها من كتب كثيرة، منها «شرح علي القاري»^(٤)
لمنظومة ابن الجزري»^(٥) وشرح أبْن^(٦) ابن الجزري^(٧) لها، وشرح
الجاربردي^(٨) والرضي^(٩) لـ «الشافية»^(١٠)، وشرحا الجعبري^(١١) وأبي

(١) (ب) و (م) و (ط): «عبارات».

(٢) (م): «عن».

(٣) المسامحة «اختيار العبارة السهلة الموجزة وإن خفي معناها اعتماداً على فهم
المخاطب». «بيان جهد المقل» (١ ظ).

(٤) علي بن سلطان بن محمد نور الدين الملا الهروي القاري فقيه حنفي، ت ١٠١٤ هـ.

«خلاصة الأثر» (٣ / ١٨٥)، «البدر الطالع» (١ / ١٤٥).

(٥) وهي قصيدة في التجويد، لاقت استحسان العلماء فكثرت عليها الشروح.

(٦) «ابن» ساقطة من (ط).

(٧) أحمد بن محمد بن محمد الجزري، من القراء، شَرَحَ المقدمة الجزرية، ت نحو
٨٣٥ هـ.

«الضوء اللامع» (٢ / ١٩٣)، «هدية العارفين» (١ / ١٢٣).

(٨) فخري الدين أبو المكارم أحمد بن يوسف التبريزي، كان فاضلاً ديناً وقوراً مواظباً على

العلم، ومن مصنفاته «شرح شافية ابن الحاجب»، ت ٧٤٦ هـ.

«طبقات الشافعية» (٢ / ١٠)، «بغية الوعاة» (١ / ٣٠٣).

(٩) رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي، نحوي مشهور شَرَحَ «الشافية» و «الكافية»
وهما لابن الحاجب، ت نحو ٦٨٦ هـ.

«بغية الوعاة» (١ / ٥٦٧)، «شذرات الذهب» (٥ / ٣٩٥).

(١٠) كتاب في الصرف، وهو من المتون النثرية، مؤلفه أبْن الحاجب عثمان بن عمر، ت

٦٤٦ هـ، لقي قبولاً حسناً عند العلماء فكثُر شراحه، منهم الرضي والجاربردي، وهما

مطبوعان.

(١١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري من القراء، صنف «كنز المعاني في شرح حرز
الأماني»، وهو شرح للشاطبية، وشرَحَ «عقليات أتراب القصاد» للشاطبي أيضاً وهي في =

شامة^(١) للشاطبية^(٢)، وكتاب «الرعاية» لأبي محمد مكي بن أبي طالب^(٣)، و«إتقان السيوطي»^(٤)، و«تمهيد ابن الجزري» ونشره، و«تيسير أبي عمرو»^(٥) والداني^(٦)، شَكَرَ اللَّهُ سعيهم ورحمهم وأباحهم جنانه، وأَجَلَ لهم رضوانه، رمزت (٢و) لبعضهم، فمتى قلت: قال بلا ذكر فاعل^(٧) أو ظرف فالقائل علي القاري، ومتى قلت: ذكر^(٨) بلا ذكر فاعل وظرف فالذاكر الجاربردي، ومرادي^(٩) من البعض المعرف بلام ابن ابن الجزري، وما صدرته بقلت أو أقول

= الرسم، ت ٧٣٢هـ.

«طبقات الشافعية» (٢ / ٢٤٣)، «غاية النهاية» (١ / ٢١).

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الدمشقي المعروف بأبي شامة، وهو فقيه مقرئ ونحوي ومحدث، له مصنفات عديدة منها «إبراز المعاني من حرز الأمان» وهو شرح للشاطبية، ت ٦٦٥هـ.

«معرفة القراء الكبار» (٢ / ٥٣٧)، «طبقات الشافعية» (٢ / ١٣٣).

(٢) الشاطبية منظومة في القراءات من نظم الشاطبي، استحسناها العلماء فكثرت شراحها وسموها «حزر الأمان» ووجه التهاني.

(٣) مكي بن أبي طالب الأندلسي، كان عالماً بالعربية والقراءات، و«الرعاية» واحداً من مصنفاته الكثيرة وهو في التجويد، ت ٤٣٧هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ٣١٦)، «غاية النهاية» (٢ / ٣٠٩)، «بغية الوعاة» (٢ / ٢٩٨).

(٤) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مشهور بكثرة مؤلفاته، ت ٩١١هـ.

«الضوء اللامع» (٤ / ٦٥)، «شذرات الذهب» (٨ / ٥١).

(٥) عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، كان عالماً بارعاً ديناً فاضلاً، من القراء، ومؤلفاته في القراءات والتجويد معروفة منها «التيسير في القراءات السبع» و«التحديد في الإتقان والتجويد»، ت ٤٤٤هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٢٥)، «غاية النهاية» (١ / ٥٠٣).

(٦) «الداني» ساقطة من (ط).

(٧) (م) و (ط): «و».

(٨) «ذكر» ساقطة من (م).

(٩) (م): «مراده».

أَوْ لَعَلَّ خَالِياً مِنْ^(١) النقل عن الغير^(٢) فهو ما ورد على قلبي وبالله التوفيق، ومتى ذكرت القراء فالمراد منهم السبعة الذين ذُكِرُوا في هذه الرسالة، ومرادي من اتفاق القراء اتفاق هؤلاء، ومتى قلت: علماء الأداء وأهل الأداء فالمراد منهم علماء هذا الفن كمكي وابن المنادي^(٣) وأبي عمرو الداني رحمة [الله] عليهم.

ولمّا بذلت جهدي في تتميم المسائل ذكراً، وتوضيح ما خَفِيَ منها مع قَلَّة بضاعتي في هذا الفن، سميت هذه الرسالة «جُهْدُ الْمُقِلِّ»، أسأل الله الذي أمر عباده بترتيل كتابه أَنْ يحببها إليهم، وَيُحْيِي بها^(٤) هذا الفن المندرس لديهم، ويجعلها أثراً باقياً إلى يوم القيامة، ويجيرني برحمته من خزي الدنيا وعذاب الآخرة.

أقول ما قاله الشاطبي^(٥):

فِيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ أَعْتَمَدِي ضَارِعاً مُتَوَكِّلًا^(٦)

ورتبته على مقدمة ومقصد وخاتمة.

أما المقدمة ففيها خمسة فصول وتمتة.

(١) (ب) و (م): «عن».

(٢) قال الحريري «درة الغواص» (٤٣): «فيدخلون على غير آلة التعريف والمحققون من

النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه».

(٣) أحمد بن جعفر بن محمد المعروف بابن المنادي من القراء، وهو حافظ ثقة، ت ٣٣٦هـ.

«تاريخ بغداد» (٤ / ٢٦٩)، «غاية النهاية» (١ / ٤٤)، «بغية الوعاة» (١ / ٣٠٠).

(٤) «بها» ساقطة من (ب).

(٥) القاسم بن فيره بن خلف الرعيني الشاطبي صاحب القصيدة المشهورة بالشاطبية المسماة

بـ «حرز الأمان» ووجه التهاني، ت ٥٩٠هـ.

«طبقات الشافعية» (٢ / ٣٥)، «غاية النهاية» (٢ / ٢٠)، «شذرات الذهب» (٤ / ٣٠١).

(٦) «سراج القاري» (٣٤).

الفصل الأول

في ماهية علم^(١) التجويد وموضوعه وحكمه

التجويد في اللغة: التحسين، وفي الاصطلاح: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ مَخَارِجِ الحُرُوفِ وصفاتها^(٢)، وقد يُطْلَقُ فِيهِ عَلَى إعطاء الحروف حقوقها من المَخَارِجِ و [مستحقها من] الصفات^(٣)، فله معنيان أصطلاحيان^(٤)، وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْعِلْمُ^(٥) المذكور فقد يضاف إليه لفظ العلم كشجر الأراك^(٦).

قيل: موضوعه^(٧) الكلمات القرآنية^(٨)، يعني حروفها، وفيه نظر، لأنَّه يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ (٢ظ) أحوال الحروف أينما وقعت، فلعله من علوم^(٩) العربية، وداخل في التصريف ولذا جُعِلَ جزءاً من بعض كتبه كـ «الشافية»، وَلَمَّا أَفْرَدَ^(١٠) العلماء عن كتب التصريف لمعرفة أحوال حروف القرآن لا يُبْعَدُ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى أَنَّهَا موضوعة، قال^(١١): ثم هذا العلم لا خلاف في أنَّه فرض كفاية والعمل

(١) «علم» ساقطة من (ط).

(٢) زيادة في (ط): «وقد يطلق فيه عن مخارج الحروف وصفاتها».

(٣) قال ابن ابن الجزري في «الحواشي المفهمة» (٢٦ظ): «والفرق بين حق الحرف ومستحقه: أَنَّ حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وتشديد ورخاوة وغير ذلك من الصفات... ومستحقه ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي».

(٤) ينظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» (١ / ١٩٦).

(٥) من (م) و (ط)، وفي الأصول و (ب): «علم».

(٦) ينظر: «ترتيب العلوم» (١٧).

(٧) (ط): «موضوع».

(٨) ينظر: «جامع العلوم» (١ / ٢٧٤).

(٩) (ب) و (م) و (ط): «العلوم».

(١٠) من (م) و (ط)، وفي الأصل و (ب): «أفرزه».

(١١) «المنح الفكرية» (١٧).

به فرض عين، أقول: أراد من العمل به تجريد^(١) الكلمة عن اللحن الجلي^(٢)، يدل على ذلك ما سننقله من كلامه، وإن قلت: العلم تابع للمعلوم فيلزم أن يكون هذا العلم فرض عين، قلت: ذلك فيما إذا توقف تحصيل المعلوم على ذلك العلم، وتجويد القرآن قد يُحصِّلُه الطالب بمشاهدة الشيخ المجود بدون معرفة مسائل هذا العلم، بل المشاهدة هي العمدة في تحصيله، لكنَّ بذلك العلم يسهل الأخذ بالمشاهدة، ويزيد به المهارة ويُصان به المأخوذ عن طريان الشك والتحريف كما صرح به في «الرعاية»^(٣).

ويتوقف الكمال فيه على معرفة ثلاثة فنون: علم القراءات، وعلم مرسوم^(٤) المصاحف، وعلم الوقف والابتداء.

إن قلت: ما الفرق بين علمي التجويد والقراءات؟ قلت: علم القراءات علمٌ يُعرَف فيه اختلاف أئمة اللمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها^(٥)، فإذا ذُكر فيه شيء من ماهية صفات الحروف فهو تميم، إذ لا يتعلق الغرض به، وأمَّا علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذُكر فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تميم، كذا حُقِّق في «الرعاية»^(٦).

واعلم أن حروف الهجاء يجوز تذكيرها وتأنيسها كما صرَّح به (٣) أبو شامة^(٧)، فلا تغفل.

(١) (ط): «تحريف».

(٢) اللحن لحنان: جلي وخفي. ينظر عنهما: «التنبية على اللحن الجلي واللعن الخفي» (٢٥٩ و ٢٦٠).

(٣) «الرعاية» (٨٩).

(٤) (ب): «المرسوم».

(٥) (م): «صفاته».

(٦) «الرعاية» (٥١، ٥٢).

(٧) «إبراز المعاني» (٥١٣).

الفصل الثاني

في بيان اللحن

هو جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، فَالْجَلِيُّ: خطأ في المبنى أو الحركة أو السكون^(١)، والمراد من المبنى حروف الكلمة، ومن الخطأ فيه تَبْدِيل حرف بحرف آخر كتبديل الطاء دالاً بترك إطباقها واستعلائها أو تاءً بتركها وبإعطائها هَمْساً، والمراد من الحركة ما يَعْمُ حركة الأَوَّل والأوسط والآخِر، ومن الخطأ فيها تَبْدِيل حركة بأخرى أو بالسكون^(٢)، سواءً تَغْيِير المعنى بالخطأ فيها كضم التاء أو كسرها في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وَكَفَتْح التاء أو^(٣) كسرها في ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ [المائدة: ١٧]، أَوْ مَا لَمْ يَتَغْيَر كَرَفْع الهاء أَوْ نَصْبِهَا في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، والمراد من السكون ما يَعْمُ سكون الوسط والآخِر، ومن الخطأ فيه تَبْدِيلُه بالحركة، سواءً تَغْيِير المعنى بالخطأ فيه كَفَتْح الميم في ﴿وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، أَوْ^(٤) لَمْ يَتَغْيَر كَضَمِّ الدال في ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وَالْخَفِيُّ: خطأ في صفات الحروف^(٥)، كَذَا أُطْلِقَ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ الخطأ فيها بما لا يؤدي إلى تَبْدِيل حرف بآخر كترك الإدغام، وَأَمَّا إِذَا أَدَّى إِلَيْهِ كترك إطباق الطاء^(٦) واستعلائه فهو من اللحن الجلي، وبالجمله اللحن الجلي منه ما يُخِلُّ بِالْمَعْنَى وَالْعُرْفِ جَمِيعاً، أَعْنِي عَرَفَ الْعَرَبِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَخِلُّ إِلَّا

(١) ينظر: «المنح الفكرية» (١٧).

(٢) (ب): «بالشكو».

(٣) (م): «و».

(٤) قال ابن هشام في «المغني» (١ / ٤٣): «والصواب العطف بأم».

(٥) «المنح الفكرية» (١٧).

(٦) (ط): «التاء».

بالعرف، واللحن الخفي لا يخل إلا بالعرف.

وإنما سُمِّيَ اللحن الجلي جلياً لأنه يشترك في معرفته علماء القراءات والأداء وغيرهم، والخفي خفياً لأنه يختص بمعرفته علماء القراءات والأداء^(١)، كل ذلك خلاصة ما في «التمهيد»^(٢)، وما ذكره البعض^(٣) وما قال^(٤).

قَسَمَ الخفي فيما قال^(٥) إلى ما يعرفه عامة (٣ظ) القراء كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة وكتريق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود، وإلى ما [لا] يعرفه إلا مهرة القراء كتكرير الراء وتطين النون وتغليظ^(٦) اللام في غير محل تغليظه وترقيق الراء في غير محل ترقيقه^{(٧) (٨)}.

أقول: عُدَّ في «التمهيد»^(٩) الوقف بالحركات كعوامل وتشديد المخفف وعكسه من اللحن الخفي، وينبغي أن يكون من^(١٠) القسم الأول^(١١)، وينبغي أن يكون الخطأ في المخارج المتميزة من اللحن الجلي، وأن يكون الخطأ في المخارج الجزئية الداخلة في مخرج كلي، والخطأ في مراتب المد والغنة والتشديد من اللحن الخفي من قسمه الثاني، وسنعرف مراتب هذه الثلاث.

(١) «وغيرهم، والخفي خفياً لأنه يشترك في معرفة علماء القراءات والأداء» ساقط من (ط).

(٢) «التمهيد» (٧٦).

(٣) «الحواشي المفهمة» (٢٤ظ - ٢٥و).

(٤) «المنح الفكرية» (١٧).

(٥) «المنح الفكرية» (١٧).

(٦) (ب): «تغليظ».

(٧) (ب): «ترقيق».

(٨) «المنح الفكرية» (١٨).

(٩) «التمهيد» (٧٧).

(١٠) زيادة في (ب): «من قسمه الأول، أي ما يعرفه عامة القراء».

(١١) «وينبغي أن يكون من القسم الأول» ساقط من (م).

قال^(١): وتجريد القرآن عن القسم الأول من الخفي ليس بفرض عين
يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوف العقاب، وتجريده عن القسم الثاني
مستحب ليس إلّا.

أقول: فظهر أنّ القسم الأول يُكره تحريماً^(٢)، ثم أقول: فاللحن يُعرّف
بعضه بالاطلاع على عِلْم التجويد، وهو الخطأ في المبنى والصفات^(٣)، وبعضه
بالاطلاع على عِلْم اللغة^(٤)، وهو الخطأ في حركات الأوائل وحركات الأواسط
وسكناتها، وبعضه بالاطلاع على عِلْم النحو وهو الخطأ في حركات الأواخر
وسكناتها، وبعضه بالاطلاع على عِلْم الصرف وهو الخطأ في الإعلال مثل القلب
والحذف النقل، والحمد لله على التوفيق.

(١) «المنح الفكرية» (١٧).

(٢) «ثم» ساقطة من (م).

(٣) «بعضه بالاطلاع على علم التجويد وهو الخطأ في المبنى والصفات» ساقط من (ط).

(٤) قال طاش كبري زاده في «مفتاح السعادة» (١ / ١٠٠): «عِلْم اللغة هو عِلْم باحث عن
مدلولات جواهر الألفاظ».

الفصل الثالث

في ذكر أسماء أئمة القراءات ورواتهم

إذ قد يحتاج إلى معرفتها طالب هذا الفن، أعلم أنّ الشاطبي اختار في قصيدته (٤ و) ذكر سبعة من الأئمة المشهورين^(١)، وإن كانوا أكثر من ذلك، وذكر لكل واحد منهم راويين، وإن كان راوي كل منهم أكثر من ذلك، وهم: نافع المدني^(٢) وله راويان: قالون^(٣) وورش^(٤)، وابن كثير^(٥) المكي وله راويان: البزى^(٦) وقنبل^(٧)، وأبو عمرو^(٨) البصري وله راويان:

(١) يشير إلى قول الشاطبي: «سراج القارىء» (١٠):

فمنهم بُدُورُ سَبْعَةٍ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَا وَالْعَدْلِ زُهْرًا وَكُمَلَا
وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلَا

(٢) نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، مقرأ المدينة، وهو من القراء السبعة، وكان ثقة صدوقاً، ت ١٦٩ هـ. «معركة القراء الكبار» (١ / ٩٢)، «غاية النهاية» (٢ / ٣٣٠).

(٣) عيسى بن مينا بن وردان، قارىء أهل المدينة في زمانه، لقبه نافع بهذا اللقب لجودة قراءته، وهو أحد رواته، ت ٢٢٠ هـ.

«معركة القراء الكبار» (١ / ١٢٨)، «غاية النهاية» (١ / ٦١٥).

(٤) عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش لشدة بياضه، ونافع هو الذي لقبه بهذا اللقب وهو أحد رواته، ت ١٩٧ هـ.

«معركة القراء الكبار» (١ / ١٢٦)، «غاية النهاية» (١ / ٥٠٣).

(٥) عبد الله بن كثير المكي قارىء مكة، وهو من القراء السبعة، ت ١٢٠ هـ.

(٦) أحمد بن محمد بن عبد الله البزى، من القراء، راوي ابن كثير، ت ٢٥٠ هـ. «غاية النهاية» (١ / ١١٩)، «لسان الميزان» (١ / ٢٨٣).

(٧) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، وهو أحد رواة قراءة ابن كثير، ت ٢٠٩ هـ.

«معركة القراء الكبار» (١ / ١٨٦)، «غاية النهاية» (٢ / ١٦٥).

(٨) أبو عمرو بن العلاء، مقرأ البصرة، وهو من القراء السبعة، وكان عالماً بالعربية =

السوسي^(١) والدوري^(٢)، وابن عامر الشامي^(٣) وله راويان: هشام^(٤) وابن
ذكوان^(٥)، وعاصم الكوفي^(٦) وله راويان: أبو بكر بن عياش^(٧) وحفص^(٨)،

= والقراءات وأيام العرب والشعر، ت ١٥٤هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ٨٣)، «غاية النهاية» (١ / ٢٨٨).

(١) صالح بن زياد بن عبد الله السوسي، كان صدوقاً، وهو من رواة قراءة أبي عمرو بن
العلاء، ت ٢٦١هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ١٥٩)، «غاية النهاية» (١ / ٣٣٢).

(٢) أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز، يقال: إِنَّهُ أَوَّلُ من جمع القراءات وألفها، وهو
من رواة قراءة أبي عمرو بن العلاء، وكان ثقة في جميع ما يرويه وهو من رواة قراءة
الكسائي أيضاً، ت ٢٤٦هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ٦٧)، «غاية النهاية» (١ / ٢٥٥).

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة، وهو من القراء السبعة، وكان
ثقة، ت ١١٨هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ٦٧)، «غاية النهاية» (١ / ٤٢٣).

(٤) هشام بن عمار بن نُصَيْر أبو الوليد الدمشقي إمام أهل الشام ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم،
ت ٢٤٥هـ.

«غاية النهاية» (٢ / ٣٥٤)، «طبقات المفسرين» (٢ / ٣٥٢).

(٥) عبد الله بن أحمد بن ذكوان شيخ الإقراء بالشام وهو من رواة قراءة ابن عامر، ت
٢٤٢هـ.

«غاية النهاية» (١ / ١٢٠)، «تهذيب التهذيب» (٥ / ١٤٠).

(٦) عاصم بن أبي النجود الأسدي، وهو من القراء السبعة، انتهت إليه الإمامة في القراءة
بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي، وقراءتنا اليوم في العراق هي قراءة عاصم،
ت ١٢٧هـ.

(٧) شعبة بن عياش بن سالم الأسدي، كان حجة في كثير من العلوم، وهو أحد رواة قراءة
عاصم، ت ١٩٣هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ١١٠)، «غاية النهاية» (١ / ٣٢٥).

(٨) حفص بن سليمان المقرئ الإمام صاحب عاصم وراوي قراءته، وهو أعلم من غيره
بقراءة عاصم، ت ١٨٠هـ.

وحمزة الكوفي^(١) وله راويان: خلف^(٢) وخلاد^(٣)، والكسائي الكوفي^(٤) وله راويان: الدوري وأبو الحارث^(٥)، فالدوري راوٍ لإمامين، فإذا اتفق راوياً إمام تُنسبُ القراءة إلى الإمام كما يُقال: قراءة عاصم، وإذا اختلفا تنسب إلى الراوي كما يقال: رواية حفص، وقد يقال أيضاً: قراءة حفص مثلاً، والراوي هو الآخذ عن الإمام، ويُقال للآخذ عن الراوي: طريق كالأزرق^(٦) فإنه طريق ورش، وكأبي نسيط^(٧) فإنه طريق قالون، ولكل راوٍ طرق كما قاله الجعبري^(٨)، وأغلب ما أذكره^(٩) في هذه الرسالة مما اختلفت^(١٠) الأئمة فيه قراءة عاصم، ومما

-
- = «معرفة القراء الكبار» (١ / ١١٦)، «غاية النهاية» (١ / ٢٦١).
- (١) حمزة بن حبيب الكوفي أبو عمارة، أحد القراء السبعة، وكان إماماً وحجة بكتاب الله تعالى، قيل فيه: ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلاّ بحمزة، ت ١٥٦هـ.
- «معرفة القراء الكبار» (١ / ٩٣)، «غاية النهاية» (١ / ٢٦١).
- (٢) خلف بن هشام من القراء، صاحب حمزة وراوي قراءته وله اختيار، ت ٢٢٩هـ.
- «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٧١)، «غاية النهاية» (١ / ٢٧٢).
- (٣) خلاد بن خالد أبو عيسى الكوفي، إمام في القراءة، ثقة، ت ٢٢٠هـ.
- «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٧٣)، «غاية النهاية» (١ / ٢٧٤).
- (٤) علي بن حمزة الكسائي من القراء السبعة، ورأس مدرسة الكوفة في النحو، ت ١٨٩هـ.
- «مراتب النحويين» (١٢٠)، «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٠٠).
- (٥) أبو الحارث الليث بن خلاد من القراء، صاحب الكسائي وراوي قراءته، ت ٢٤٠هـ.
- «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٧٣)، «غاية النهاية» (٢ / ٣٤).
- (٦) يوسف بن عمرو المعروف بالأزرق، ثقة، أخذ القراءة عن ورش، ت ٢٤٠هـ.
- «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٤٩)، «غاية النهاية» (٢ / ٤٠٢).
- (٧) محمد بن هارون المروزي أبو نسيط، قرأ على قالون، ت ٢٥٨هـ.
- «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٨١)، «غاية النهاية» (٢ / ٢٧٢).
- (٨) «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» (٩و).
- (٩) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (م): «اذكر».
- (١٠) من (ب) و (ط)، وفي الأصل و (م): «اختلف».

اختلفت^(١) فيه الرواية عن عاصم رواية حفص^(٢) لأنَّهما المأخوذ بهما في ديارنا
وعليهما نَقَطُ^(٣) مصاحفنا وشكَّلهما.

-
- (١) من (ب) و (ط)، وفي الأصل و (م): «اختلف» .
(٢) وَضَحَ المرعشي المقصود بالضمير في قوله: «لأنَّهما» في «بيان جهد المقل» (٦) و) حيث
يقول: «... أي قراءة عاصم ورواية حفص عنه» .
(٣) (ب): «فقط» .

الفصل الرابع في بيان الأسنان

هي في أكثر الأشخاص اثنان وثلاثون، منها ثنانيا وهي أربعة أسنان في مقدم الفم، اثنان منها في الفوق واثنان في التحت، ورباعيات وهي أربعة في خلف الثنانيا كذلك، وأنياب وهي أربعة خلف الرباعيات كذلك، وضواحك وهي أربعة خلف الأنياب كذلك، وأنياب كذلك، وطواحن وهي اثنا عشر خلف الضواحك ستة في الفوق في كل جانب (٤ظ) وستة في التحت كذلك، ونواجذ وهي أربعة خلف الطواحن، وهي لا توجد في بعض أفراد الإنسان، كذا قال^(١)، وتُسَمَّى الضواحك والطواحن والنواجذ أضراساً.

(١) «المنع الفكرية» (١١).

الفصل الخامس

في مسائل يتوقف عليها بيان المخارج

ونضع هنا مقالتين:

المقالة الأولى: في عدد الحروف^(١) الأصلية والفرعية:

أمَّا الحروف الأصلية^(٢) فهي تسعة وعشرون باتفاق البصريين، فهم يجعلون أَلَف المدية غير الهمزة ويجعلون الواو والياء حرفين، سواء كانا مديين أو لا^(٣)، والمبرد^(٤) منهم جعل أَلَف حرفاً واحداً، ولذا جعل^(٥) الحروف الأصلية ثمانية وعشرين، وفي «الصحاح»^(٦): هذا هو الذي حكم به الفقهاء،

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «حروف».

(٢) «الفرعية، أما الحروف الأصلية» ساقط من (م).

(٣) ينظر: «الكتاب» (٤ / ٤٣٠).

(٤) محمد بن يزيد نحوي بصري، سكن بغداد صاحب كتاب «المقتضب في النحو»، ت

٢٨٦هـ.

«أخبار النحويين البصريين» (٩٦)، «طبقات النحويين واللغويين» (١٠).

(٥) «المقتضب» (١ / ١٩٢)، وأود هنا ذكر ملاحظة حول رأي المبرد، فالمشهور أنَّ عدد

الحروف عنده ثمانية وعشرون حرفاً، والحقيقة أنَّ هذا خاص بالحروف التي لها صور،

يقول في «المقتضب» (١ / ١٩٢): «اعلم أنَّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً،

منها ثمانية وعشرون لها صورة»، ويقول أيضاً في «المقتضب» (١ / ١٩٤): «وأما

الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثون حرفاً... الهمزة بين بين فالألف الممالة

وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين والجيم والحرف المعترض بين الزاي

والصاد والنون الخفيفة فهي خمسة وثلاثون حرفاً»، فالباقي إذن تسعة وعشرون حرفاً،

وعدم استقرار الهمزة على صورة معينة هو الذي دعاه إلى القول السابق.

(٦) لم أقف عليه في «الصحاح»، وما ذكر فيه حول هذا المعنى قول الجوهري: «...»

وتهذيب لم أغلب إليه في ثمانية وعشرين باباً.

وذكر^(١) أَنَّ عَدَّ لَامَ أَلْفٍ حرفاً مستقلاً عامياً لا وجه له، قال^(٢): لبيان حاصل مذهب المبرد إنَّ الألف على نوعين: مدّية وغيرها، والثاني الهمزة، فالألف أعمُّ لغةً، وأمّا اصطلاحاً فهو مغاير للهمزة ومخصوص^(٣) بالمدّية. ومخرج الهمزة محقق ومخرج الألف مقدر. انتهى. وستعرف الفرق بين المخرج المحقق والمقدر.

أقول: وكذلك ينقسم كل من الواو والياء إلى مدّية وغير مدّية، ومخرج المدّية مقدر ومخرج غير المدّية محقق لكنهما أعَمَّان لغة واصطلاحاً.

وأمّا الحروف الفرعية فهي خمسة في المشهور:

إحداها^(٤): همزة بين بين وهي ثلاث: بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء^(٥).

والثاني: الصاد كالزاي كما [في] قراءة حمزة في ﴿الصِّرَاطِ﴾^(٦).

والثالث: الألف المُمالة وهي بين الألف المدّية والياء.

والرابع: الألف المفخمة، قال في «الرعاية»^(٧): هي^(٨) أَلْف (و) يخالط لفظها تفخيم يقربها من لفظ الواو، كما كانت الألف الممالة يخالط لفظها ترقيق

(١) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٣٨).

(٢) «المنح الفكرية» (٨).

(٣) (ب): «مخصوصة».

(٤) (م): «إحديهما الهمزة».

(٥) العبارة في (م): وهي ثلاث بين الهمزة والألف نحو «سار» و﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾، وبين الهمزة والواو نحو: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾، وبين الهمزة والياء نحو ﴿سَائِلٌ﴾ و﴿أَتُنْكَمُ﴾.

(٦) الفاتحة: ٦. قال ابن مجاهد في «السبعة» (١٠٦): «غير أَنَّ حمزة كان يُسمِّنُ فيلفظ بها بين الصاد والزاي».

(٧) «الرعاية» (١١٢).

(٨) (م): «وهي».

يقربها من الياء، فهي نقيضة الألف الممالة، وبذلك قرأ ورش عن نافع في ﴿الصَّلَاة﴾ [البقرة: ٧] و ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿الطَّلَاق﴾ [البقرة: ٢٢٧] و ﴿ظَلَامٌ﴾ [آل عمران: ١٨٢] وشبهه^(١)، وذلك فاشٍ في لغة أهل الحجاز، وإنَّما دعاهم إلى ذلك إرادة نفي جواز الإمالة فيها، وقال بعض النحويين^(٢): كُتِبَت الصلاة بالواو على لغة الذين فخموا الألف. انتهى.

ووجه تفرع هذه الحروف أنَّها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين كما ذكر^(٣).

والخامس: النون^(٤) المخففة فإنَّها غُتَّةٌ مخرجها الخيشوم غير مخرج النون المظهرة، ووجه تفرعها أنَّها في الأصل صفة النون المظهرة.

المقالة الثانية: في عدد المخارج للحروف:

اعلم أنَّ في عددها اختلافاً بين العلماء، والمختار عند الجمهور أنَّها سبعة عشر بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي غير منقسم، فلكل حرف مخرج جزئي كما قاله الرضي^(٥).

والمخارج السبعة عشر متمايزة^(٦) تمايزاً بيئاً، بخلاف المخارج الجزئية المشتركة في مخرج كلي من هذه السبعة عشر، وهم جعلوا لحروف المدّ مخرجاً

(١) ينظر: «التبصرة» (٤١٥ و ٤١٦)، «النشر» (٢ / ١١٢).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٤ / ٤٣٢)، «رسم المصحف» (٣٣٠).

(٣) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٣٨).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «نون المخففة».

(٥) القائل بالمخرج الجزئي هو ابن الحاجب، ونسبتها إلى الرضي غير صحيحة، والظاهر أنَّ هذا الخطأ جاء نتيجة اختلاط متن «الشافية» بالشرح، ولذلك نُسِبَت إلى الرضي، فرأى ابن الحاجب مذكور في «شرح الشافية» (٣ / ٢٥٠): «وإلا فلكل مخرج»، وقال الرضي في «شرح الشافية» (٣ / ٢٥١): «فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج».

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «متمايز».

واحداً مقدراً غير المخارج المحققة وهو جوف الحلق والفم.

وقال^(١) سيبويه^(٢): إِنَّهَا سِتَّةُ عَشَرَ، فجعل الألف من مخرج الهمزة والواو والياء المديين من مخرجيهما غير مديين. كذا قال^(٣).

أقول: جَعَلَ الألف من مخرج الهمزة مجاز بعلاقة المجاورة، لِمَا قال^(٤):
إِنَّ مَبْدَأَ امْتِدَادِ صَوْتِهَا مَخْرَجُ الهمزة، وكذا جعل الواو والياء المديين من مخرجيهما غير مديين مجازاً أيضاً، بمعنى أَنَّ لِدَيْنِكَ (هـ ظ) المخرجين مدخلاً في خروجهما، وإِلَّا فحروف المد تخرج من جوف الحلق والفم بالضرورة، ولعلّ الداعي إلى القول المجازي هنا إرادة تقليل أقسام المخرج. ذكر^(٥) أَنَّهُ قال سيبويه^(٦): الألف حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الواو والياء المديين، لأنَّكَ قد تضم شفتيك في الواو، وقد ترفع في الياء لسانك قبل الحنك فيحصل فيهما عمل عضو، ولا كذلك الألف فإنَّكَ تجد فيه الحلق والفم منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا يحصل فيه عمل عضو. انتهى.

أقول: أفاد حرف التقليل^(٧) أَنَّ الضم والرفع المذكورين هنا أَقَلُّ منهما في الواو والياء غير المديين.

وقال^(٨) الفراء^(٩): إِنَّهَا أَرْبَعَةُ عَشَرَ، فجعل اللام والنون والراء من مخرج

(١) «الكتاب» (٤ / ٤٣٣).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر تلميذ الخليل، صاحب «الكتاب» في النحو، ت ١٨٠هـ.

«أخبار النحويين البصريين» (٤٨)، «طبقات النحويين واللغويين» (٦٦).

(٣) «المنح الفكرية» (٨).

(٤) «المنح الفكرية» (١٠).

(٥) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤٤).

(٦) «الكتاب» (٤ / ٤٣٦).

(٧) يعني «قد» في النص السابق.

(٨) ينظر: «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٠٦)، و «التمهيد» (١١٣).

(٩) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تلميذ الكسائي، وهو أشهر نحاة مدرسة الكوفة النحوية =

واحد كلي منقسم إلى ثلاثة مخارج جزئية لهذه الثلاثة، والجمهور وسيبويه عدّوا مخرج كل منهما متميزاً.

تتمة تتعلق بالمخرج والاعتماد.

اعلم أنَّ النَّفْسَ الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان^(١) إنَّ كان مسموعاً فهو صوت وإلا فلا، والصوت إن اعتمد على مخرج محقق أو مقدر فهو حرف وإلا فلا^(٢)، هذا ملخص ما قال^(٣).

فالحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر، كما قاله^(٤) البعض^(٥). ومراده من المقطع: هو المخرج، لأنَّ الصوت ينقطع في المخرج.

قال^(٦): المخرج موضع ظهور الحرف وتميزه^(٧) عن غيره، وإذا أردت أن تعرف مخرج حرفه فسكنه أو شدده، وهو الأظهر، وأدخل عليه همزة الوصل بأيّ حركة [كانت]، وأصغ إليه السمع، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر فتدبر. انتهى.

أقول: سبب انقطاع الصوت في المخرج المحقق انضغاط^(٨) الصوت فيه (٦و)، فلجميع الحروف مخرج محقق إلا حروف المد إذ لا تنضغط أصواتها في

= غير أنَّه يأخذ برأي البصريين، له كتاب «معاني القرآن»، ت ٢٠٧هـ.

«مراتب النحويين» (١٣٩)، «طبقات النحويين واللغويين» (١٣١).

(١) (م): «الأسنان».

(٢) «والصوت إن اعتمد على مخرج محقق أو مقدر فهو حرف وإلا فلا» ساقط من (ط).

(٣) «المنح الفكرية» (١٤).

(٤) (ط): «قال».

(٥) «الحواشي المفهمة» (١١ظ).

(٦) «المنح الفكرية» (٨).

(٧) (ب): «تمييزه».

(٨) من (ب) و (م)، وفي الأصل و (ط): «انضغاط».

موضع انضغاطاً ينقطع به الصوت، بل تمتدُّ بلا تكلفٍ إلى أَنْ تَقْطَعَهُ بِإِرَادَتِكَ، ولذا قبلت الزيادة في الأمتداد على مقدار^(١) يحصل به ذوات هذه الحروف، وهو المدُّ قدر ألف^(٢)، ويمكن لك قطع أصواتها عند حصول ذواتها، وذلك عند تمام مرور أصواتها على جوف الحلق والفم، فمخارجها المقدرة جوف الحلق والفم، ولعلَّ معنى انقطاع الصوت في الجملة انقطاعه بإرادة اللفظ في مرتبة من مراتب امتداده، من غير أن يقتضي الطبع انقطاعه في مرتبة، ولعلَّ وجه التدبر^(٣) هذا، قال^(٤): ثم إنَّ كل حرف مساوٍ لمخرجه، أي لمقدار مخرجه لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلاَّ حروف المدِّ فإنَّها دون مخارجها، ومن ثَمَّةَ قبلت الزيادة في المدِّ إلى انقطاع الصوت. انتهى.

قوله: «دون مخارجها» بمعنى متقاصرة عن مخارجها لما قاله الجعبري^(٥): إنَّ حروف المدِّ أوسع منها، أقول: ليس المراد من تقاصرها عن مخارجها أنَّها لا يتم جريان أصواتها إلى نهايات مخارجها^(٦) في قدر يحصل به ذواتها بدليل ما قال^(٧): إنَّ مبدأ امتداد حروف المدِّ مبدأ الحلق وتمتدُّ وتمر على كل جوف الفم، بل المراد من تقاصرها عن مخارجها أنَّ مخارجها تقبل المدَّ الزائد على قدر يحصل به ذواتها، فهذا مجاز، والله أعلم.

ثم أقول: ولكون كل حرف مساوياً لمقدار مخرجه؛ طال صوت الضاد المعجمة لطول مخرجها إلى جهة جريان الصوت، فاعرف ذلك.

(١) (ط): «قدر».

(٢) وهو المدُّ الذي اصطلح على تسميته بالمدِّ الطبيعي.

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «التدبر».

(٤) «المنح الفكرية» (٩).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) «إنَّها لا يتم جريان أصواتها إلى نهايات مخارجها» ساقط من (ط).

(٧) «المنح الفكرية» (٩).

واعلم أنَّ المراد من انقطاع الصوت في المخرج وامتداده فيه هو ما كان بمقتضى السليقة المستقيمة خالية من^(١) التكلف، وإلَّا فالحروف الرخوة ما عدا حروف المدّ (٦ ظ) يمكن تمديدتها كحروف المدّ لكن بتكلف بخلاف حروف المدّ فإنّ مدّها بمقتضى السليقة المستقيمة بلا تكلف.

إن قلت: سبق نقلاً عن سيبويه^(٢) أنَّ كلاً من الواو والياء المديين ينضغط صوته في موضع هو مخرجه^(٣) غير مدّي، فلم لم ينقطع صوته فيه؟ قلت: هو انضغاط قليل لا يوجب انقطاع الصوت، وبالجمله إنَّ حروف المدّ لمّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإنَّ المخرج المحقق^(٤) هو الذي انقطع الصوت فيه؛ بل قدّروا^(٥) لها جوف الحلق والفم مخرجاً لأنّه يمكن لك قطع أصواتها حين تمّ مرورها^(٦) على هواء الحلق والفم كما أشار إليه فيما قال^(٧).

فالمخرج المقدّر: هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطاً ينقطع^(٨) به الصوت بل يمكن لك قطعه فيه. وقال^(٩): سُمِّيَتْ حروف المدّ حروف المدّ واللين لأنّها تخرج بامتداد ولين من غير كُلفة على اللسان لاتساع مخرجها. فإنَّ المخرج^(١٠) إذا اتسع انتشر فيه الصوت وامتدَّ ولان، وإذا ضاق انضغط فيه

(١) (ب) و (ط): «عن».

(٢) تقدم في ... (٥ ظ).

(٣) (ط): «مخرج».

(٤) «فإن المخرج المحقق» ساقط من (ط).

(٥) (ب): «قيدو».

(٦) (ب): «حين خروجها تم».

(٧) «المنح الفكرية» (٩).

(٨) (ب): «لا ينقطع».

(٩) «المنح الفكرية» (٩).

(١٠) «فإن المخرج» ساقط من (ط).

الصوت وصلب .

أقول : ومعنى اعتماد الصوت على المخرج : تضيق المخرج وضغط الصوت فيه ، ومعنى قوة الاعتماد عليه : شدة تضيقه ، وقد يذكرون الاعتماد على الحرف ومرادهم الاعتماد على مخرجه ، والحروف كلها ما عدا الألف المدية مشاركة في أصل الاعتماد على المخرج ومتفاوتة في قوة الاعتماد ، فالحروف الشديدة أقوى اعتماداً من الحروف الرخوة ، وكلما كان الاعتماد أقوى كان صوت الحرف أقوى ، قال ^(١) : الألف لا اعتماد له على شيء من أجزاء الفم ، ولذا ^(٢) يقبل الزيادة . انتهى .

أقول : وفي الواو والياء المديين اعتماد كما عرفت لكن لا يوجب انقطاع الصوت لقلته ، ولذا ^(٣) (و) يقبلان الزيادة كألف ، فما ذكره البعض أن الحرف صوت معتمد على مخرج محقق أو مقدر فيه نظر فتأمل ، ثم أقول : فالخيشوم مخرج مقدر إذ لا اعتماد فيه .

(١) «المنح الفكرية» (٨) .

(٢) (ب) : «إذن»

(٣) «ولذا يقبل الزيادة . انتهى ، أقول . . . إلى انقطاع الصوت لقلته ولذا» مكررة في الأصل .

أما المقصد ففيه أحد عشر بحثاً^(١)

البحث الأول في المخارج السبعة عشر

المخرج الأول منها: أقصى الحلق يخرج منه همزة فهاء، أعني أنه ينقسم إلى مخرجين متقاربين، يخرج من أولهما مما يلي الصدر الهمزة^(٢) ومن ثانيهما الهاء، وهكذا^(٣) الفاء الداخل على الحروف فيما سيأتي يدل على الترتيب في المخارج الجزئية الداخلة في مخرج كلي.

إن قلت: وقع في بعض الرسائل^(٤) أن أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع، يخرج من ثالثها الألف المدية. قلت: ما ذكر فيه من الانقسام صحيح لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجاز، وإنما هو مبدأ صوته، والجمهور لمّا لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حروف^(٥) المدّ جوف الحلق والفم سلكنها مسلكهم، إن قلت: ما وقع في بعض الرسائل ينافي ما سبق أن سيبويه جعل الألف من مخرج الهمزة. قلت: المراد من مخرج الهمزة فيما

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «مبحثاً».

(٢) من (ب)، وفي الأصل و (م) و (ط): «الهمز».

(٣) (ب): «وكذا الفاء».

(٤) «شرح الدرر اليتيم» (٦ ظ).

(٥) (ط): «حرف».

سبق^(١) المخرج الكلي وهو أقصى الحلق بمعنى أنَّهما متحدان في المخرج الكلي، ولا يلزم منه اتحادهما في المخرج الجزئي.

المخرج الثاني: وسط الحلق يخرج منه عين فحاء مهملتان.

المخرج الثالث في الحلق^(٢): أدنى الحلق يخرج منه غين فحاء، إن قلت: لِمَ لَمْ يجعلوا^(٣) الحلق مخرجاً واحداً كلياً منقسماً إلى ستة مواضع؟ قلت: الظاهر أنَّ أقصى الحلق ووسطه وأدناه متباعدة بحيث لا يعسر التمييز (٧ظ) بينها^(٤) وإلا فالحق ما ذُكر في السؤال.

المخرج الرابع: ما بين أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه القاف.

المخرج الخامس^(٥): ما بين أقصى اللسان بعد مخرج القاف وما يحاذيه من الحنك الأعلى، يخرج منه الكاف كذا صرَّحوا به^(٦).

إن قلت: فعلى هذا أقصى اللسان منقسم إلى موضعين كأقصى الحلق، فينبغي أن يُجعل أقصى اللسان مخرجاً واحداً كلياً كأقصى الحلق^(٧). قلت: أقصى اللسان فيه طول وبين موضعَي القاف والكاف بعد، كما يشهد به ما ذُكر^(٨)

(١) «إن سيويوه جعل الألف من مخرج الهمزة. قلت: المراد من مخرج الهمزة فيما سبق» ساقط من (ط).

(٢) «في الحلق» ساقط من (ب) و (م) و (ط).

(٣) (ط): «يجعل».

(٤) (م): «بينهما».

(٥) «الخامس» ساقطة من (ب).

(٦) ينظر: «الكتاب» (٤ / ٤٤٣)، «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٠٤).

(٧) «فينبغي أن... إلى كأقصى الحلق» ساقط من (ب).

(٨) قال الجاربردي في «شرح الشافية» (١ / ٣٣٦): «ويعرف ذلك بأنك إذا تقف على

القاف والكاف نحو: إق وإك تجد القاف أقرب إلى الحلق والكاف أبعد».

بخلاف أقصى الحلق.

المخرج السادس: ما بين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، يخرج منه الجيم فالشين فالياء، وهذا ترتيب الشاطبي^(١) وابن الجزري في نظمه^(٢)، ونشره^(٣)، وقدم في «الرعاية» الشين على الجيم^(٤)، وهو رأي المهدي^(٥) كما قال^(٦). أقول: ترتيب المخارج بحسب حكم الطبع المستقيم خالياً عن التكلف^(٧) كما قاله^(٨) أبو شامة نقلاً عن الداني.

فاختلاف علماء الأداء في ترتيب المخارج اختلاف في حكم الطبع المستقيم، [قال]^(٩): والمراد من الياء هنا غير المدّية.

أقول: هذا بناء على أن يُجْعَلَ مخرج حروف المدّ جوف الحلق والفم،

-
- (١) قال الشاطبي: وَوَسْطُهَا مِنْهُ ثَلَاثٌ وَحَافَةُ اللِّسَانِ فَأَقْصَاهَا لِحَرْفٍ تَطَوَّلَا. وعلق ابن القاصح عليه بقوله في «سراج القاري» (٤٠٢): «قوله: «ووسطها منه ثلاث» ينصرف إلى الجيم والشين والياء».
- (٢) قال ابن الجزري: «متن الجزرية ٩»:
- ... وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينِ يَا ...
- (٣) قال ابن الجزري في «النشر» (١ / ٢٠٠): «المخرج السابع - للجيم والشين المعجمة والياء غير المدّية».
- (٤) «الرعاية» (١٧٥).
- (٥) أحمد بن عمار المهدي أبو العباس، من علماء الأندلس، ألف كتباً كثيرة النفع منها كتاب «الهداية في القراءات السبع»، وشرح في كتاب سماه «الموضح في تحليل وجوه القراءات السبع»، وكان الموضح موضوع رسالتي للماجستير، ت ٤٤٠هـ.
- «جذوة المقتبس» (١٠٦)، «إنباه الرواة» (١ / ٩١).
- (٦) «الموضح» (١٧٣)، و «المنح الفكرية» (١١).
- (٧) «إبراز المعاني من حرز الأمانى» (٥١٤).
- (٨) (ط): «قال».
- (٩) «المنح الفكرية» (١١).

كما فعله ابن الجزري في نظمه^(١) وهو مسلك الجمهور، وأمّا على ما ذهب إليه سيبويه كما سبق^(٢) نقله، فالياء هنا أعمّ، وقد سلكتنا^(٣) في هذه الرسالة مسلك الجمهور.

المخرج السابع: ما بين حافتي اللسان مما يحاذيها من الأضراس العليا يخرج منه الضاد المعجمة، وأوّل تلك الحافة مما يلي الحلق ما يحاذي وسط اللسان بُعيد مخرج الياء، كذا في بعض الرسائل^(٤). وآخرها: ما يحاذي آخر الطواحن من جهة خارج الفم، قالوا: خروجها من الحافة اليسرى أيسر. قال: أو من الجانبين، يعني: معاً، وهو مختص بسيدنا عمر رضي الله عنه، وهو أعسر^(٥) (و٨) وهو معنى قول الشاطبي^(٦):

..... وهو لذيها يَعِزُّ وَيَالِيْمَنِي يَكُونُ مُقَلًّا

المخرج الثامن: ما بين حافتي اللسان معاً بعد مخرج الضاد وما يحاذيهما من اللثة العليا وهي لثة^(٧) الضاحكين والنّابيين والرّباعيّين والثّنتين يخرج منه اللام، ورأس اللسان داخل في مخرجه، قال^(٨): وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه، وفي «الرعاية»^(٩): اللّثة: اللحم المركب فيه الأسنان.

المخرج التاسع: ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من اللثة، وهي لثة

(١) قال ابن الجزري «متن الجزرية» (٧):

فألّف الجوف وأختاها وهي حروف مدّ للهواء تنتهي

(٢) سبق في (٥٥ ط).

(٣) (ط): «سلكت».

(٤) «شرح الدرر اليتيم» (٧و).

(٥) «المنح الفكرية» (١١).

(٦) «سراج القاري» (٤٠٢) وأوله: إلى ما يلي الأضراس وهو لذيها ...

(٧) «لثة ساقطة من (ط).

(٨) «المنح الفكرية» (١٤).

(٩) «الرعاية» (١٤٠).

الثنيتين العُلين، يخرج منه النون المظهرة، قال^(١): جعلوا مخرج النون من طرف اللسان، وهو رأسه مع ما يليه من اللثة مائلاً إلى ما تحت اللام قليلاً، وقيل^(٢): فوقها أي قليلاً، ومخرجه أضيّق من مخرج اللام.

أقول: من جعلها فوق اللام يقدمها في الترتيب على اللام، وقَيّدنا النون بالمظهرة^(٣) لأنّ النون المخفأة غُنة مخرجها الخيشوم، وهي من الحروف المتفرعة.

المخرج العاشر: ما بين رأس اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وما يحاذيهما من اللثة، وهي لثة الثنيتين العُلين أيضاً، يخرج منه الرء، وفي «الرعاية»^(٤): الرء تخرج من مخرج النون غير أنّها أدخل إلى ظهر اللسان قليلاً.

أقول: أراد من ظهر اللسان ظهره مما يلي رأسه، وظهره صفحته التي تلي الحنك الأعلى، قال أبو شامة^(٥): أورد أبو عمرو، يعني^(٦) الداني، أنّ كون^(٧) الرء أدخل إلى ظهر اللسان يقتضي أنّ يكون مخرج الرء قبل النون، وأجاب عنه: بأنّك إذا نطقت بالنون والرء ساكتين^(٨) وجدت طرف اللسان عند النطق بالرء بعد مخرج النون المظهرة^(٩)، هذا هو الذي يجده الطبع المستقيم، وقد

(١) «المنح الفكرية» (١٢).

(٢) ينظر: «إبراز المعاني» (٥١٤).

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المظهرة».

(٤) «الرعاية» (١٩٥).

(٥) «إبراز المعاني» (٥١٤).

(٦) أبو عمرو المذكور ليس الداني كما تصور المؤلف، بل هو ابن الحاجب، فعبارة أبي شامة الواردة في «إبراز المعاني» (ص ٥١٤) هي: «قال الشيخ أبو عمرو»، وبالرجوع إلى «الإيضاح» نجد النص منسوباً إلى ابن الحاجب. «الإيضاح» (٢ / ٤٨١).

(٧) (ط): «يكون».

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الساكتين».

(٩) «المظهرة» ساقطة من (ب) و (م) و (ط).

يمكن إخراج الراء ممّا هو أدخل من مخرج النون، أو من مخرج النون لكن بتكلف، والكلام في المخارج على حسب استقامة الطبع لا على (٨ظ) التكلف. انتهى.

أقول: ظهر اللسان أدخل من رأسه، وما يلبسه^(١) رأسه من اللثة بعد مخرج النون، فمنّ نظر إلى الأول يظهر له جعل مخرج الراء قبل مخرج النون^(٢)، ومن نظر إلى الثاني آخر الراء عن^(٣) النون، والله أعلم.

وفي «الرعاية»^(٤) جعل الجرّمي^(٥) ومن تابعه^(٦) اللام والنون والراء من مخرج واحد^(٧)، وجعل لها سيبويه ومن تابعه ثلاثة مخارج^(٨) متقاربة. انتهى.

أقول: لا خلاف في أنّ لكل منها مخرجاً واحداً جزئياً، وإنّما الخلاف في عُسْر التميز وعدم عُسْره، فمنّ جعلها من مخرج واحد كلي يقول: إنّ لكل منها مخرجاً جزئياً يعسر تمييزه، ومن جعلها من ثلاثة مخارج يقول: لا عسر في التمييز بينها، ثم أقول: من جعل هذه الثلاثة من مخرج واحد كلي فإنّما يجعلها كذلك باعتبار عرض اللثة، فإنّ عرضها قليل ومخارج هذه الحروف في عرضها متقاربة لا باعتبار عرضها وطولها معاً؛ لأنّ مخرج اللام أوسع من مخرجيهما

(١) (ب): «يلامس».

(٢) «النون» ساقطة من (م).

(٣) «الراء» ساقطة من (ط).

(٤) «الرعاية» (٢٣٤).

(٥) الجرّمي صالح بن إسحاق، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ديناً ورعاً، انتهى إليه علم النحو في زمانه، ت ٢٢٥هـ.

«تاريخ بغداد» (٩ / ٣١٣)، «بغية الوعاة» (٢ / ٨).

(٦) (ب): «تبعه».

(٧) قال الداني في «التحديد» (١٠٦): «وزعم الفراء والجرمي وابن كيسان أنّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد».

(٨) «الكتاب» (٤ / ٤٣٣).

باعتبار طول اللثة، ثم أقول: فالأقرب أن يُجعل اللام وحده من مخرج ويُجعلان^(١) من مخرج آخر^(٢) كلي.

المخرج الحادي عشر: ما بين رأس اللسان وأصلي^(٣) الشيتين العلين يخرج منه الطاء فالدال المهملتان فالتاء المثناة الفوقية.

أقول: هكذا قالوا^(٤)، فظهر^(٥) أن أصليهما ينقسمان إلى ثلاثة مواضع، فما^(٦) يلي اللثة منها يخرج منه الطاء ومن بُعِده الدال ومن بُعِده التاء، فالمراد من أصليهما ليس أقصى نهايتيهما^(٧) من جانب اللثة لاستحالة الانقسام حينئذ، بل المراد ما يلي اللثة من نصفيهما، والله أعلم.

إن قلت: ينحصر الصوت في حروف الإطباق بين وسط اللسان والحنك الأعلى فلزم أن يكون مخرج الطاء أوسع من مخرج أختيها. قلت: شرط كون العضو مخرجاً انقطاع الصوت عنده، ولا يكفي الانحصار ولا ينقطع صوت الطاء إلا في موضع (٩و) ينقطع صوت أختيها فيه.

والمخرج الثاني عشر على ما حققه أبو شامة^(٨): ما بين رأس اللسان وبين صفحتي الشيتين العلين، أعني صفحتيهما الداخليتين، يخرج منه الصاد فالسين فالزاي، ولا يتصل رأس اللسان بالصفحتين بل يُسامِتهما، والصاد أدخل والزاي أخرج والسين متوسط.

(١) (م): «يجعلان».

(٢) «آخر» ساقطة من (م).

(٣) (ب): «وأصل».

(٤) ينظر: «التمهيد» (١١٤).

(٥) «فظهر أن أصليهما» مكررة في الأصل.

(٦) (ب): «مما»، (م): «فيما».

(٧) (ب): «نهايتها»، (م): «نهايتهما».

(٨) «إبراز المعاني» (٥١٥).

قال^(١) أبْن القاصح^(٢): تخرج هذه الثلاثة من بين طرف اللسان والثنايا العليا، وأراد^(٣) صفحتيهما^(٤) الداخلتين، وفي بعض الرسائل^(٥): أَنَّ هذه الثلاثة تخرج من بين رأس اللسان وبين^(٦) فوق الثنيتين السفليين، وفيه إشكال لأنَّ المخرج ما ينقطع الصوت فيه، ولا يجري صوت هذه الثلاثة بين رأس اللسان وبين فوق^(٧) الثنيتين السفليين حتى يتصور انقطاعه فيه، بل يجري بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العلّيين، وينقطع فيه كما يشهد به ألامتحان الصادق^(٨)، نعم رأس اللسان يُسامت رأسي الثنيتين السفليين لكنَّ المسامطة لا يتحقق بها المخرج ما لم ينقطع الصوت بين المسامتتين، وتسمى هذه الثلاثة حروف الصفير وسيجيء بيان الصفير.

المخرج الثالث عشر: ما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسي الثنيتين العلّيين، يخرج منه الطاء فالذال فالثاء، وهذا المخرج أقرب إلى خارج الفم من المخرج السابق، يعرف^(٩) ذلك باعتبار رأس اللسان، لأنَّ رأس اللسان فيه أقرب إلى خارج الفم منه في المخرج السابق^(١٠). يعرف ذلك بالامتحان.

(١) «سراج القاري» (٤٠٣).

(٢) علي بن عثمان بن محمد بن القاصح المصري، من القراء، وله مؤلفات منها «سراج القاريء المبتدئ»، وهو شرح قصيدة الشاطبي الموسومة بـ «حز الأمانى»، ت ٨٠١هـ.

«الضوء اللامع» (٥ / ٢٦٠)، «غاية النهاية» (١ / ٥٥٥).

(٣) (ب) و (م) و (ط): «والمراد».

(٤) (ط): «صفحتيهما».

(٥) «شرح الدر اليتيم» (٨ و).

(٦) «بين» ساقطة من (ب) و (ط).

(٧) (ب): «صفحتي».

(٨) زيادة في (ب): «وفيه إشكال».

(٩) «يعرف ذلك» ساقط من (ب) و (ط).

(١٠) زيادة في (ط): «الأضراس اللسان».

وفي «الرعاية»^(١): أَنَّ هذه الثلاثة تُسَمَّى لِثَوِيَّةً لخروجهن من اللثة، قيل: فيه مسامحة، وَإِنَّمَا يُنسَبُ^(٢) إِلَى اللثة (٩ظ) لِأَنَّ التَّقَسُّ المصاحب لهذه الحروف ينتشر ويتصل^(٣) بِاللثة.

أقول: وجه الترتيب هنا باعتبار قرب اللسان إلى الخارج، فاللسان يقرب إلى الخارج في الثاء أكثر مما يقرب في أختيها، ويقرب إليه في الذال أكثر مما يقرب في الظاء. وفي بعض الرسائل^(٤): أَنَّ رَأْسَ اللسان يجاوز رَأْسِي الشفتين قليلاً إلى جهة الخارج في هذه الحروف، أقول: ذلك غير ظاهر في الظاء.

المخرج الرابع عشر: ما بين باطن الشفة السفلى ورَأْسِي الشفتين العلين، يخرج منه الفاء.

المخرج الخامس عشر: ما بين الشفتين يخرج منه الباء فالميم فالواو.

قال^(٥): إِلَّا أَنَّ الواو بانفتاحهما والباء والميم بانطباقهما، إِلَّا أَنَّ انطباقهما مع^(٦) الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، والمراد بالواو غير المدّية. انتهى.

أقول: المراد من انفتاحهما في الواو انفتاحهما قليلاً، وَإِلَّا فَهَما ينضمان في الواو ولكن لا يصل انضمامهما إلى حد الانطباق، وانضمامهما في الواو المدّية أَقْلُ من انضمامهما في الواو غير المدّية، ولعلَّ وجه الترتيب هنا أَنَّ لكل من الشفتين طرفين طرف منه يلي داخل الفم والآخر يلي البشرة، فالمنطبق في الباء طرفاهما اللذان يليان داخل الفم، والمنضم^(٧) في الواو طرفاهما اللذان

(١) «الرعاية» (١٤٠).

(٢) (ب): «نسبت».

(٣) (ب): «يتصل وينتشر».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) «المنح الفكرية» (١٣).

(٦) «مع» ساقطة من (ط).

(٧) «المنضم» ساقطة من (ط).

يليان البشرة، والمنطبق في الميم^(١) وسطهما، فأخر المخارج ما يلي البشرة من الشفتين، قال^(٢): عند تعكيس ترتيب المخارج أولها ما يلي البشرة من الشفتين. انتهى.

وتأخير الواو عنهما هو ما فعله مكّي في «الرعاية»^(٣) ورجحه فيما^(٤) قال، لكن الشاطبي قدّم الواو عليهما^(٥) وتبعه ابن الجزري في نظمه^(٦)، وقال ابن القاصح: واعتمادنا على ما ذكره الشاطبي^(٧) (١٠ و).

أقول: فمن قدّم الواو عليهما يخرجها^(٨) من الطرفين اللذين^(٩) يليان داخل الفم، والباء من الوسط، والميم من الخارج.

المخرج السادس عشر: جَوْفُ الحلق والفم وهو: الخلاء الداخل فيهما يخرج منه حروف المدّ كذا ذكر^(١٠). ومعناه كما قال^(١١): إِنَّ مَبْدَأَ أَصْوَاتِ هَذِهِ

(١) «في الميم» ساقط من (ب).

(٢) «المنح الفكرية» (١٠).

(٣) «الرعاية» (٢٣٥).

(٤) «المنح الفكرية» (١٣).

(٥) جاء في «الشاطبية» «سراج القاريء» (٤٠٣):

وَمِنْ بَاطِنِ الشَّفَلَى مِنَ الشَّفَتَيْنِ قُلٌّ وَلِلشَّفَتَيْنِ أَجْعَلُ ثَلَاثًا لِتَعْدِلَا

(٦) قال ابن الجزري «متن الجزرية» (١٠):

لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بِأَاءٍ مِيْمٌ وَغُتَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

(٧) «سراج القاريء» (٤٠٤).

(٨) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «يخرجهما».

(٩) (ب) و (ط): «اللذان».

(١٠) لفظة «ذكر» هي مختصر لما ينقله المرعشي عن الجاربردي فالمفروض أَنَّ هذا النص

موجود في «شرح الشافية» له، غير أنني لم أعثر عليه، وتفسير الجوف «بالخلاء الداخل

فيهما» مذكور في «المنح الفكرية» (٩).

(١١) «المنح الفكرية» (٩).

الحروف مبدأ الحلق، وتمتد إلى آخر الفم من جهة الخارج، ولا مخرج لهنَّ محقق تنتهي أصواتهن إليه، بل تنتهي بانتهاء الهواء الخارج من الجوف، ولذا تقبل أصواتها الزيادة، وجعلُ مخرج حروف المدِّ جوف الحلق والفم هو مسلك الجمهور لأنَّ سيبويه جعل الألف من مخرج الهمزة والواو والياء المدَّيين من مخرجيهما^(١) غير مدَّيين كما سبق^(٢) بيانه.

واعلم أنَّ الجوف لَمَّا كان مخرجاً مقدراً بخلاف المخارج السابقة ناسب تأخيرها عنها كذا قال^(٣).

المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو أقصى الأنف كما^(٤) قال، يخرج منه النون المخفأة، إن قلت: ما الفرق بين النون المخفأة وبين الغنة؟ قلت: هما متحدتان ذاتاً، لأنَّ كلاهما صوت يخرج من الخيشوم، لكنَّ ذلك الصوت^(٥) في الأصل للنون والميم الساكتين [المظهرتين] كما في (عَن) و (لَم) ويسمى حينئذ غنةً، وقد تُخفى النون الساكنة، ومعناه^(٦) أنَّ يعدم ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في (عنك)، وسُمِّيت الغنة الباقية من النون نوناً مخفأة، وبالجمله إنَّ الغنة تطلق لغةً على الصوت الخارج من الخيشوم^(٧) سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين المذكورين^(٨).

إن قلت: الصفة كيف تقوم بنفسها؟ قلت: الغنة لها مخرج غير مخرج

(١) (ب): «مخرجهما».

(٢) سبق بيانه في (٥ ط).

(٣) «المنح الفكرية» (١٠).

(٤) «المنح الفكرية» (١٣).

(٥) زيادة في (ط): «الصوت صوت صفة».

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «ومعنا».

(٧) «الصحاح» (٦ / ٢١٧٤، مادة غن).

(٨) ينظر: «الرعاية» (٢٤٠)، «إبراز المعاني» (٥١٨).

موصوفها ولذا أمكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر^(١) الصفات .

إن قلت : فظهر أنَّ الخيشوم مخرج للغنة (١٠ ظ) أيضاً فلمَ لم تذكر هنا؟ قلت : النون المخففة عُدَّت حرفاً لاستقلالها بخلاف الغنة فإنَّها قائمة بالحرف وصفة له فلم تعد حرفاً، والمقصود هنا بيان مخارج الحروف ولذا قال البعض^(٢) عند قول ابن الجزري^(٣) :

وَعُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

كان ينبغي أن يذكر هنا عوضاً عن [الغنة] النون المخففة، فإنَّ مخرجها أيضاً الخيشوم، وهي حرف بخلاف الغنة^(٤) .

إن قلت : النون المخففة من الحروف المتفرعة، وقد ذكرَ مخرجها فلمَ لم يذكر مخارج سائر الحروف المتفرعة؟ قلت : ذكر^(٥) أنَّ مخرج النون المخففة زائد على ما مر من مخارج الحروف الأصول بخلاف سائر الحروف المتفرعة فإنَّ مخارج تلك ليست زائدة على مخارج الحروف الأصول .

أقول : ولَمَّا كان كل من تلك الحروف اشترك فيه حرفان كما في «الرعاية»^(٦)، وحصل من امتزاجها كما^(٧) ذكر، فمخرج كل منها مخرجاً للحرفين اللذين امتزجا، ولبعض المصنفين هنا مسامحة^(٨)، ثم أقول : ولأنَّ الخيشوم

(١) «سائر» ساقطة من (ب) .

(٢) «الحواشي المفهمة» (١٦ ظ) .

(٣) «متن الجزرية» (١١) وصدده :

لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ
(٤) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٣٧) .

(٥) «الرعاية» (١١١) .

(٦) «الرعاية» (١١١) .

(٧) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٣٩) .

(٨) حدد المرعشي في «بيان جهد المقل» المسامحة وصاحبها (١٣ و) حيث قال : ولبعض =

مخرج للحرف الفرعي أُخِّر عن مخارج الحروف الأصول، وسنذكر الغنة في بحث الصفات إن شاء الله تعالى .

تتمة

أقول: تَلَفُظُ حرفٍ من مخرج حرف آخر مشارك له في مخرج كلي من المخارج السبعة عشر^(١) كتلفظ الدال في^(٢) مخرج الطاء أو التاء أو بالعكس^(٣) ممكن بتكلف يسير، ولا يؤدي ذلك إلى تغيير الحرف^(٤) عن حقيقته ما دام صفاته المميزة [له] باقية، فهو ليس بحرام ولا مكروه تحريمي بل هو خلاف ما استحَب لآثفه تغيير يسير، ولحن خفي لا يعرفه إلا مهرة أهل الأداء^(٥). وإنَّما عُنِيَ لكل حرف من الحروف المتحدة في المخرج الكلي مخرج جزئي لأن ذلك مقتضى الطبع المستقيم، والكلام في المخارج على حسب استقامة الطبع لا على التكلف كما سبق^(٦) في باب الرء نقلاً عن الداني^(٧). وأمَّا إخراجُه من مخرج آخر متميز عن مخرجه مع إبقاء^(٨) صفاته المميزة [له] فإنَّه قد لا يمكن كإخراج (ا و) الدال من مخرج العين وبالعكس، وقد يمكن بتكلف كثير، تختلف مراتب كثرته باختلاف مراتب تقارب المخرجين وتباعدهما، فإن كان بينهما قرب فهو لحن خفي يعرفه عامة أهل الأداء، ولعلَّه مكروه تحريمي كإخراج الرء من مخرج الطاء

= المصنفين هنا مسامحة وهو صاحب «الرعاية» حيث قال: ومخرج كل من هذه الخمسة متوسط بين مخرجي الحرفين اللذين اشتركا فيه «الرعاية» (١١١).

(١) «من المخارج السبعة عشر» ساقط من (ب).

(٢) (ب): «الدال من»، (م): «الدال من»، (ط): «من».

(٣) (ب): «وبالعكس».

(٤) (ط): «حروف».

(٥) ينظر: «التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي» (٢٦٠).

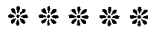
(٦) في (و٨).

(٧) (ط): «الثاني».

(٨) (م): «بقاء».

المهملة وبالعكس، وإن كان بينهما بُعد كإخراج الدال المهملة من مخرج الدال المعجمة وبالعكس، فهو تغيير كبير ولحن جلي يعرفه أهل الأداء وغيرهم^(١) فهو حرام، والله أعلم.

ثم إنَّ الغالب تلفظ الكلم مع إخراج النَّفْس، وأمَّا تلفظها^(٢) مع إدخاله فَيَعْسُرُ وَيَقْبُحُ به الصوت عند الجهر، فلا شك في كراهته بخلاف ذلك عند الإخفاء، ولم أجد تصريحاً في هذا الباب.



(١) ينظر: «التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي» (٢٦٠).

(٢) (ب): «تلفظهما»، (ط): «تلفظهم».

البحث الثاني

في صفات الحروف

قال في «الرعاية»^(١): [لم أزل] أتبع ألقاب الحروف التسعة والعشرين وصفاتها وعللها، يعني علل الاتصاف بتلك الصفات، حتى وجدت من ذلك أربعة وأربعين لقباً، صفات لها وصفت بذلك على معانٍ وعللٍ ظاهرة فيها، وقال فيها^(٢): الحروف تشترك في بعض الصفات^(٣) وتفترق في بعض والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفاً اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأن ذلك يوجب الاشتراك في السمع فتصير بلفظ واحد فلا يُفهم الخطاب. انتهى. أراد من المخرج في المواضع الثلاثة المخرج الكلي.

اعلم أنني لا أذكر في هذه الرسالة من الصفات المذكورة في «الرعاية» إلا ما اشتدت إليها حاجة التالي فمنها: الهمسُ والجهرُ وهما ضدَّان.

والهمسُ في اللغة: إخفاء الصوت^(٤)، والجهرُ^(٥) رفعه، والهمس في الاصطلاح: جَرِي النَّفْسِ مع الحرف لضعف^(٦) الاعتماد على مخرجه^(٧)، والجهر: عدم جَرِيهِ لقوة الاعتماد على مخرجه^(٨)، والأوّل صفة ضعف والثاني صفة قوة.

(١) «الرعاية» (١١٥).

(٢) «الرعاية» (١١٥).

(٣) (م): «الصفاء».

(٤) «القاموس المحيط» (٢ / ٢٦٩، مادة الهمس).

(٥) «القاموس المحيط» (١ / ٤٠٩، مادة الجهر).

(٦) (ط): «أضعف».

(٧) ينظر: «الكتاب» (٤ / ٤٣٤)، «الرعاية» (١١٦).

(٨) ينظر: «الكتاب» (٤ / ٤٣٤)، «الرعاية» (١١٧).

والحروف المهموسة (١١ظ) عشرة يجمعها ستشحك خصفه . وبعضها أضعف من بعض وإن اشتركت^(١) في صفة^(٢) الهمس ، فالصاد أقوى من غيرها من الحروف المهموسة ، لأنَّ في الصاد إطباقاً واستعلاءً وصفيراً ، وكلها من صفات القوة .

والحروف المجهورة ما عدا هذه العشرة ، وبعضها أقوى من بعض بقدر ما فيه من الصفات القوية ، فالطاء أقوى من الدال وإن اشتركتا في قوة الجهر^(٣) ، لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم كل ذلك من «الرعاية»^(٤) .

ذكر^(٥) أنَّ جَرِيَّ النَّفْسِ وعدم جَرِيهِ عند تحريك الحرف أُبَيِّنُ منهما عند إسكانه ، ومَثَلٌ للمجهورة بقق^(٦) وللمهموسة بكك ، فَإِنَّكَ تجد النَّفْسَ في المثال الأوَّل^(٧) محصوراً وفي الثاني جارياً . انتهى .

وتحقيق الفرق هنا ما قال^(٨) : إِنَّ نَفْسَ الحرفِ إِنْ تَكَيَّفَ كله بكيفية الصوت حتى حصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً ، وَإِنْ بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموساً . انتهى .

أقول : هذا الفرق إِنَّمَا يتحقق في القراءة جهراً ، فالمراد من الصوت القوي : الجهر ، وقوله : (بلا صوت) يعني بلا صوت جهري [يجري] مع مبدأ

(١) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «اشترك» .

(٢) (ب) و (ط) : «ضعف» .

(٣) الطاء حرف مجهور عند القدماء ، وعند دارسي الأصوات المحدثين حرف مهموس .

«الأصوات اللغوية» (٦٢) ، «مناهج البحث في اللغة» (٩٤) .

(٤) «الرعاية» (١١٦) .

(٥) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤١) .

(٦) القاف حرف مجهور عند القدماء ، وعند دارسي الأصوات المحدثين حرف مهموس .

«الأصوات اللغوية» (٨٥) ، «علم اللغة العام - الأصوات» (١٣٨) .

(٧) من (ب) وفي الأصل : «تجد النَّفْسَ في الأولى» ، (م) و (ط) : «تجد النَّفْسَ في الأول» .

(٨) «المنح الفكرية» (١٤) .

الحرف، فإذا قلت: إذْ بالمعجمة^(١) ومددتها تجد نَفْسَهَا كله متكيّفاً بصوت جهري، وإذا قلت: أَصْ بالمهملة^(٢) ومددتها تجد مبدأً نَفْسَهَا^(٣) متكيّفاً بصوت جَهْرِي وآخره خالياً عن ذلك الجهر بل متكيّفاً بصوت خفي وقِسْ عليهما، فالصاد المهملة بعض صوتها مجهور وبعضه مهموس، لكن^(٤) الاصطلاح وقع على^(٥) أَنَّهَا مهموسة وكذا [سائر] حروف الهمس. وأمّا في القراءة إسراراً فلا يتحقق هذا الفرق، وهنا^(٦) نظر.

ومنها الشُّدة والرخاوة والتَّوسط بينهما وهي أضداد.

قال^(٧): الشدة في اللغة: القوة، والرخاوة: اللين، وأمّا في الاصطلاح على ما ذكره البعض^(٨)؛ فالشدة: احتباس الصوت والنَّفَس، لكمال قوة الاعتماد (١٢) و على المخرج، وحروفها ثمانية يجمعها (أجدك قطبت). والرخاوة: جَرِي الصوت لضعف الاعتماد على المخرج^(٩) مع نَفَس قليل، وهو في الرخو المجهور، أو كثير وهو في الرخو المهموس، وحروفها ستة^(١٠) عشر وهي^(١١):

- (١) (ب): «بالذال المعجمة».
- (٢) (ب): «بالصاد المهملة».
- (٣) (ب): «صوتها ونفسها».
- (٤) الأصل و (م): «لكنه».
- (٥) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «في».
- (٦) من (ب) و (ط)، وفي الأصل: «وهو» ساقطة من (م).
- (٧) «المنح الفكرية» (١٥)، «القاموس المحيط» (١ / ٣١٦ مادة الشدة، و ٢ / ٣٣٥، مادة الرخو).
- (٨) «الحواشي المفهمة» (١٨ و - ط).
- (٩) (ط): «لضعف الاعتماد مع نَفَس على المخرج مع نَفَس قليل».
- (١٠) جعلها مكّي ثلاثة عشر حرفاً حيث لم يذكر معها الواو والياء والألف. تنظر: «الرعاية» (١١٨).
- (١١) (م): «وهو».

الذال والظاء والغين والضاد المعجمات والزاي والواو والياء مَدَّيْنِ أَوْ لَا وَالْأَلْفُ
الْمَدِّيَّةُ وَجَمِيعُ حُرُوفِ الْهَمْسِ إِلَّا التَّاءَ وَالْكَافَ، وَيَكْمُلُ هَذَا الْإِحْتِبَاسَ وَالْجَرِي
عِنْدَ إِسْكَانِ الْحَرْفِ.

وَأَمَّا التَّوَسُّطُ بَيْنَ الشَّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ فَهُوَ عَدَمُ كَمَالِ إِحْتِبَاسِ الصَّوْتِ وَعَدَمُ
كَمَالِ جَرِيهِ، وَحُرُوفُهُ خَمْسَةٌ يَجْمَعُهَا (لَنْ عَمْرُ)، وَتَسْمَى الْحُرُوفُ الْبَيْنِيَّةُ^(١).
انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ الْبَعْضُ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الْمَوَاقِفِ»^(٢): إِنَّ الْحُرُوفَ الشَّدِيدَةَ آتِيَةً لَا تَوْجِدُ إِلَّا فِي أَنْ
حَبَسَ النَّفْسُ، وَمَا عَدَاهَا زَمَانِيَّةٌ يَجْرِي فِيهِ الصَّوْتُ زَمَانًا. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَمَا عَدَاهَا مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْجَرِيَانِ إِذْ^(٣) حُرُوفُ الرِّخْوِ أَتَمُّ جَرِيَانًا مِنْ
حُرُوفِ الْبَيْنِيَّةِ، وَحُرُوفُ الْمَدِّ أَطْوَلُ زَمَانًا مِنْ سَائِرِ حُرُوفِ الرِّخْوِ.

ذَكَرَ^(٤) أَنَّ جَرِيَانَ الصَّوْتِ وَعَدَمَ جَرِيَانِهِ عِنْدَ إِسْكَانِ الْحَرْفِ أَبْيَنُ مِنْهَا^(٥) عِنْدَ
تَحْرِيكِهِ، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى قَوْلِكَ: الْحَجَّ، وَجَدْتَ صَوْتَكَ رَاكِدًا مُحْصُورًا حَتَّى^(٦)
لَوْ رُمْتَ مَدَّ صَوْتِكَ لَمْ يُمْكِنَكَ ذَلِكَ، وَلَوْ وَقَفْتَ عَلَى قَوْلِكَ: الطُّشَّ^(٧)، وَجَدْتَ
صَوْتَ الشَّيْنِ^(٨) جَارِيًا تَمُدُّهُ إِنْ شِئْتَ، وَلَوْ وَقَفْتَ عَلَى قَوْلِكَ: الْخَلَّ وَجَدْتَ
صَوْتَكَ لَا يَكْمُلُ إِحْتِبَاسَهُ وَلَا جَرِيَهُ^(٩)، وَقَسَّ الْبَوَاقِي.

(١) لفظة «البينية» غير مذكورة في «الحواشي المفهمة».

(٢) «شرح المواقف» (٥ / ٧٢).

(٣) (ب): «وإن».

(٤) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤٢).

(٥) (ط): «بين بينهما».

(٦) «حتى» ساقطة من (م).

(٧) (ب): «البطش».

(٨) من (ب) و (ط)، وفي الأصل: «صوت جارياً»، (م): «صوتك في الشين».

(٩) هذه العبارة غير موجودة في النسخة التي اعتمدها من «شرح الشافية» للجاربردي وهي =

واعلم أنَّ كلاً من الحروف الشديدة والرخوة^(١) ينقسم إلى مجهور ومهموس، أمّا الشديد المجهور فهي ستة أحرف: الهمزة وحروف (قطبجد)، وأمّا الشديد المهموس فهي حرفان: الكاف والتاء المثناة الفوقية، وأمّا الرخو المجهور فهي ثمانية أحرف^(٢): الضاد والطاء والذال والغين (١٢ ظ) المعجمات والزاي والألف المدّية والواو والياء مدّيين أو لا. وأمّا الرخو المهموس فهي ثمانية أحرف وهي: الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء، وأمّا الحروف البينية فكلها مجهورة.

وظهر من هذا التفصيل أنَّ كلاً من المجهورة والمهموسة ينقسم إلى شديد ورخو، وإن كان للمجهورة قسم آخر وهي^(٣) البينية.

فصل

اعلم أنَّ مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري ولو كان الحرف مهموساً^(٤)، وإنَّ صوت الحرف وإن كان مجهوراً فهو^(٥) لا يتحقق بدون النَّفَس لأنَّ حقيقة الصوت هو النَّفَسُ المسموع كما سبق.

فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النَّفَس معه وجَرْيُهُ جَرْيُهُ، وإنَّ نَفَسَ الحروف وإن كان مهموساً فهو لا ينفك عن الصوت، لأنَّ حقيقة الحرف هو^(٦)

= طبعة عالم الكتب، لكنها مذكورة في طبعة حجرية لشرح الجاربردي، تراجع الطبعة المذكورة (ص ٢٤٧).

(١) من (ب)، الأصل: «الرخو».

(٢) «الكاف والتاء المثناة الفوقية، وأمّا الرخو المجهور فهي ثمانية أحرف» ساقط من (ط).

(٣) (م): «وهو».

(٤) «أن مبدأ إلى كان الحرف مهموساً» ساقط من (ب) و (ط).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وهو».

(٦) (م): «وهو».

الصوت المعتمد على المخرج كما سبق. وإنَّ نَفَسَ الحرف^(١) المجهور قليل ونَفَسَ الحرف المهموس كثير، فما ذكر^(٢) أنَّه قد يجري النَّفَسُ ولا يجري الصوت كالکاف والتاء، أي المثناة الفوقية، معناه يجري النَّفَسُ الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدأ الحرف، وليس المراد نفي جريان الصوت بالكلية، ألا ترى أنَّه ذكر^(٣) أنَّ صوت الشين في الطش جارٍ تمثُّه إن شئت، مع أنَّ الشين مهموس كالکاف والتاء، وما ذكر أنَّه قد يجري الصوت ولا يجري النَّفَسُ كالضاد والغين يعني المعجمتين، معناه: يجري الصوت القوي ولا يجري معه نَفَسٌ كثير كما^(٤) يجري في المهموس، وليس المراد نفي جريان النَّفَسِ بالكلية، ألا ترى إلى ما قال البعض^(٥): إنَّ الرخاوة جريان الصوت والنَّفَسِ.

إذا علمت هذا فاعلم أنَّ صوت^(٦) الحرف ونَفَسَهُ إمَّا أنَّ يحتبساً^(٧) بالكلية فيحصل صوت^(٨) شديد، وهو في الحروف الشديدة أو لا يحتبساً أصلاً بل يجري^(٩) (١٣ و) جرياناً^(١٠) كاملاً، وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري وهو في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع: ففي النوع الأوَّل إن جری بعد ذلك الاحتباس نَفَسٌ كثير فالحرف شديد مهموس، وإنَّ

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «حرف».

(٢) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤١)، وفيها: «كالقاف والتاء»، أما الطبعة الحجرية فهي سليمة. تنظر: (ص ٢٤٧) من تلك الطبعة.

(٣) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤١).

(٤) «كما» ساقطة من (ب).

(٥) «الحواشي المفهمة» (ق ١٨ ط).

(٦) (ط): «صورة».

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «يحتبس».

(٨) (ب): «نفس».

(٩) (ب): «يجرياً جرياً»، (م): «يجريان جرياناً».

(١٠) (ب): «جرياً».

لم يجز فالحرف شديد مجهور، وفي النوع الثاني إن كان صوت^(١) الحرف جارياً كله^(٢) مع نفس قليل فالحرف رخو مجهور، وإن كان جارياً كله مع نفس^(٣) كثير فالحرف رخو مهموس.

وقد عرفت أن المهموس في اصطلاحهم^(٤) ما كان بعض صوته خفياً عند الجهر بالقراءة وهو آخره، إذ مبدؤه جَهْرِي البتة حينئذ ولا تجد حرفاً كل صوته خفي عند الجهر بالقراءة، فمن عدَّ الكاف والتاء من المجهورة بناء على أن الشدة تؤكد الجهر فقد وَهَمَ^(٥)، إذ لو كان كذلك لكان جميع الحروف مجهورة^(٦)، والنوع الثالث مجهور^(٧) كله. إن قلت: الهمس جريان النفس وهو يستلزم جريان الصوت، والشدة احتباس الصوت وهو يستلزم احتباس النفس فبين الهمس والشدة تناقض فكيف يكون الكاف والتاء شديدين مهموسين؟

قلت: الشدة في آن، والهمس في زمان آخر فاعرف ذلك، وهذا باب تنحير فيه الألباب^(٨)، والله المستعان الهادي.

ومنها القلقله وهي في اللغة: شدة الصياح^(٩) كما نُقِلَ عن

(١) «صوت» ساقطة من (م).

(٢) «مع» ساقطة من (ط).

(٣) «مجهور، وإن كان جارياً كله مع نفس» ساقط من (ط).

(٤) (ب) و (ط): «في التحقيق».

(٥) هذا الرأي للسكاكي. ينظر: «مفتاح العلوم» (١١).

(٦) الكلام من «إذ مبدؤه... إلى جميع الحروف المجهورة» ساقط من (ب)، وفي (ط) يبدأ

الساقط من (وهو آخره إلى جميع الحروف المجهورة).

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «مجهورة».

(٨) أظن أن المرعشي قد خلّص قارئ «جهد المقل» من هذه الحيرة بتحديد مفهوم كل

مصطلح من هذه المصطلحات: «الشدة، الرخاوة، المجهور، المهموس»، وبين كيف

تتم فبعد الحبس إن خرج نفس قليل فهو مجهور وإن كان كثيراً فهو مهموس، وفي

الحروف الرخوة كذلك فالقليل مجهور والكثير مهموس.

(٩) «العين» (٥ / ٢٦).

الخليل^(١)، ويجيء بمعنى التحريك، قال في «الصحاح»^(٢): قَلَقَلَهُ قَلَقَلَةً وَقَلَقَلًا فَتَقَلَّقَلَ، أي حركه فتحرك واضطرب، وهي في الاصطلاح: ما صرح به أبو شامة^(٣) نقلاً عن مكي^(٤): صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط.

أقول: وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت فحصل تحريك مخرج الحرف وتحريك صوته، أما المخرج (١٣ ظ) فقد تحرك بسبب انفكاك^(٥) دفعي بعد التصاق محكم، وأما الصوت فقد تبدل^(٦) في السمع وذلك ظاهر، فلك تعريف القلقلة بتحريك الصوت أو بتحريك المخرج، ويُشترط عند الجمهور في إطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونه^(٧) جهرياً بسبب أنه حصل بفك للمخرج^(٨) دفعة بعد لصقه لصقاً محكماً، ولذا خَصُّوا القلقلة بحروف اجتمع فيها الشدة والجهر، فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جَرِي النَّفْس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج التصاقاً محكماً، فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج^(٩) دفعة، وهي

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي كان عالماً جليلاً، هو أوّل من استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها، وعمل أوّل كتاب «العين» المعروف، وأستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، ت ١٧٠هـ.

«أخبار النحويين البصريين» (٣٨)، «بغية الوعاة» (١ / ٥٥٧).

(٢) «الصحاح» (٥ / ١٨٠٥، مادة قلل).

(٣) «إبراز المعاني» (٥٢٢).

(٤) «الرعاية» (١٢٤).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «اتفاك».

(٦) (ط): «تبتل».

(٧) (ب) و (م) و (ط): «كونه قوياً وجهرياً».

(٨) (ب) و (م) و (ط): «حاصل بفك المخرج».

(٩) «فيلتصق المخرج التصاقاً محكماً فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج» ساقط من (ط).

حروف خمسة يجمعها «قطبجد» فلم يعد الكاف والتاء المثناة [الفوقية] من حروف القلقله مع أَنَّ فيهما صوتاً زائداً حدث عند انفتاح مخرجيهما، لأنَّ ذلك الصوت فيهما يلبس جَرِي نَفَس، فهو صوت هَمَس ضعيف، ولذا عُدَّ شديدين مهموسين، فلو لم يلبس ذلك الصوت فيهما بَجَرِي نَفَس لكان قلقله ولكان^(١) التاء دالاً.

قال أبو شامة^(٢): وَعَدَّ المبرد^(٣) الكاف من حروف القلقله، أقول: فكأنَّه لم يشترط قوة الصوت الزائد، وإنَّ شَرَطَ انحصار صوت الحرف^(٤) قبله لكنَّ يلزمه حينئذ أنَّ يَعُدَّ منها التاء المثناة الفوقية أيضاً.

واعلم أنَّ حروف القلقله لانحصار النَّفَس والصوت فيها لا تتبين عند سكونها إلا بإظهار قلقلتها كما صرح به أبو شامة^(٥)، وينبغي أنَّ يبالغ في إظهار القلقله عند سكون الوقف كما أشار إليه ابن الجزري في «نظمه»^(٦)، وفي «الرعاية»^(٧): «قلقله القاف أكمل من قلقله غيره لشدة ضغطه واستعلائه.

واعلم أنَّ تعريف القلقله باجتماع^(٨) (١٤ و) الشدة والجهر، كما في بعض الرسائل^(٩) يشير إلى أنَّ حروف القلقله لا تنفك عن القلقله عند^(١٠) تحركها وإن

(١) (ب): «الكاف حرف التاء».

(٢) «إبراز المعاني» (٥٢٣).

(٣) «المقتضب» (١ / ١٩٦).

(٤) (ط): «حروف».

(٥) «إبراز المعاني» (٥٢٢).

(٦) «متن الجزرية» (١٨) ونصه:

وَيَبِينُ مَقْلَقًا إِنْ سَكَنَ وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

(٧) «الرعاية» (١٢٤).

(٨) مكررة في الأصل.

(٩) «شرح الدر اليتيم» (١١ ظ).

(١٠) (ط): «عن».

لم تكن القلقة عند تحركها ظاهرة، كما أنَّ حَرْفِي الغنة وهما النون والميم لا يخلوان عن الغنة عند تحركهما وإن لم تظهر.

ثم اعلم أنَّ انتفاء القلقة إمَّا بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية وإمَّا بانتفاء شدة صوت انفتاحه^(١)، بأن يكون ذلك الصوت مقروناً بِنَفَسٍ جارٍ كما في التاء والكاف، وهي لازمة لحروف^(٢) قطبجد، وإحداثها في غيرها^(٣) لحن، كما حُدِّرَ في بعض الرسائل^(٤) عن قلقة الفاء واللام في ﴿أَفْوَاجاً﴾ [النبا: ١٨]، و﴿وَجَعَلْنَا﴾^(٥) [البقرة: ١٢٥]، وإنَّما يقلقلهما من يقلقلهما حرصاً على إظهارهما، وحذراً من إدغامهما فيما بعدهما.

ثم اعلم أنَّ إظهار القلقة في الحرف الساكن يشبه تحريكه كما ذكر^(٦)، ثم اعلم أنَّ الهمزة وإن اجتمع فيها الشدة والجهر لكنَّ الجمهور أخرجوها من حروف القلقة كما في بعض الرسائل^(٧)، ولعلَّ سبب ذلك ما في «الرعاية»^(٨) أنَّ الهمزة كالتهوع وكالسعلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها لئلاَّ يظهر^(٩) صوت يشبه التهوع والسعلة^(١٠).

أقول: فيُخْفِي حينئذٍ شدَّتُها ويُعَدِمُ قلقلتها، وهذا عند عدم الوقف عليها

(١) (ط): «انتفاخه».

(٢) (ب): «بحروف».

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «غير».

(٤) «شرح الدر اليتيم» (٣٣ و).

(٥) وهي ساقطة من (ط).

(٦) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤٣).

(٧) «شرح الدر اليتيم» (١٢ و).

(٨) «الرعاية» (١٣٤).

(٩) (ط): «يخرج».

(١٠) «فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة» ساقط من (ب).

بالسكون بدون الرّوم، إذ حينئذٍ لا بُدَّ من إظهار قلقلتها كما سيأتي في بحث الوقف على الهمزة^(١).

ومنها الاستعلاء والاستفالة^(٢) وهما ضدّان ومعنيهما اللغويان ظاهران، وأمّا في الاصطلاح فالاستعلاء^(٣): أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى، (١٤ ظ) وحروفه سبعة يجمعها خص ضغط قظ، وأشدّها استعلاء القاف كما يُفهم من «الرعاية»^(٤) في باب القلقلة، والاستفالة ويُقال لها الانخفاض أيضاً: أن لا يستعلي اللسان بالحرف مثل استعلائه بالحرف المستعلي، كذا ذكر^(٥)، وحروفها ما عدا السبعة المذكورة^(٦).

وفي «التمهيد»^(٧) أنّ الياء المثناة التحتية مستقلة جداً، وفيه^(٨) أيضاً أنّ الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية.

أقول: الظاهر أنّهما في حالتي تفخيمهما من الحروف المستعلية، وقول الجاربردي «مثل استعلائه بالحرف المستعلي» يُشكّل حله^(٩)، والذي ظهر للفقير بعد التأمل الكثير^(١٠) في كلام الجاربردي، أنّ الاعتبار في الاستعلاء^(١١) في اصطلاحهم استعلاء أقصى اللسان سواءً استعلى معه بقية اللسان أو لا، وحروف

(١) «على الهمزة» ساقط من (م).

(٢) (ط): «الاستفال».

(٣) (ط): «فالستعله».

(٤) «الرعاية» (٢٤٨).

(٥) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤٢).

(٦) من (م)، الأصل: «السبع المذكور»، (ب) و (ط): «السبع المذكورة».

(٧) «التمهيد» (١٦٢).

(٨) «التمهيد» (١٠٤).

(٩) من (ب) و (ط)، وفي الأصل: «حلها»، (م): «جعلها».

(١٠) (م): «الكبير».

(١١) «الاستعلاء» ساقطة من (ب).

وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلا وَسَطُ اللسان، والكاف لا يستعلي بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه فلم تُعد هذه الأربعة من المستعلية وإن وُجِدَ استعلاء اللسان، لأنَّ استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي.

ومنها: الإطباق والانفتاح^(١) وهما ضدان. والإطباق في اللغة^(٢): الإلصاق، والانفتاح: الافتراق، والإطباق في الاصطلاح على ما يشعر به كلام الجاربردي^(٣) استعلاء أقصى اللسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك على وسط اللسان، بحيث ينحصر الصوت بينهما، وحروف الإطباق أربعة وهي: الطاء والظاء والصاد والضاد، وهي بعض حروف الاستعلاء.

أقول: ليس المراد الانطباق^(٤) والانحصار بالكلية لأنَّ ذلك ليس إلا في الطاء المهملة بل المراد الانطباق والانحصار في الجملة.

قال (١٥و) الرضي^(٥): مخرج الضاد المعجمة حافة اللسان، وحافة اللسان ينطبق عليها الأضراس، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك^(٦). انتهى.

ذكر^(٧) أنَّه لا يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الاستعلاء، ألا ترى أنَّك إذا نطقت بالخاء والغين المعجمتين^(٨) والقاف استعلي أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، يعني من غير إطباق الحنك على وَسَطِ اللسان، وإذا

(١) (ب): «الانفتاح والافتراق».

(٢) «الصحاح» (٤ / ١٥١٢، مادة طبق).

(٣) «شرح الشافية للجاربردي» (١ / ٣٤٢).

(٤) (ط): «بالإطباق».

(٥) «شرح الشافية» (٣ / ٢٦٢).

(٦) (ب): «مخرج الضاد حافة اللسان، وحافة اللسان منطبق عليها الحنك».

(٧) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤٢).

(٨) (م): «المفخمتان».

نطقت بالضاد وأخواتها استعلى وسط اللسان^(١) أيضاً وانطبق الحنك على وَسَطِ اللسان . انتهى . فالقاف والغين والخاء مستعلية وليست بمطبقة .

والانفتاح في الاصطلاح : انفتاح ما بين اللسان والحنك وعدم انحصار الصوت بينهما عند النطق بالحرف كذا ذكر^(٢) ، والمراد انفتاح ما بين وسط اللسان والحنك ، سواء انطبق الحنك على أقصى اللسان أو لا ، وحروفه ما عدا الحروف المطبقة ، فالانفتاح أعم من الاستفالة ، لأن كل مستفلٍ منفتح بدون العكس ، لأن القاف^(٣) والخاء والغين المعجمتين منفتحة وليست بمستقلة .

إن قلت : ينطبق الحنك الأعلى على وسط اللسان وينحصر الصوت [بينهما] في الجيم فَلِمَ لَمْ تُعَدَّ من المطبقة ؟ قلت : استعلاء أقصى اللسان معتبر اصطلاحاً في الإطباق كما عرفت .

وفي «الرعاية»^(٤) : وبعض حروف الإطباق أقوى من بعض ، فالطاء المهملة أقواها في الإطباق لجهرها وشدتها ، والطاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا ، والضاد متوسطتان في الإطباق . انتهى . يعني إن هذه الثلاثة لرخاوتها ضعف إطباقها ، (١٥ ظ) وكان الطاء^(٥) المعجمة أضعفها في الإطباق لانحرافها المذكور^(٦) .

ومنها التفخيم والترقيق وهما ضِدَّان ، ومعناهما^(٧) اللغويان ظاهران ، والتفخيم في الاصطلاح : عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلىء الفم

(١) «اللسان» ساقطة من (م) .

(٢) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٤٢) .

(٣) (ط) : «بالقاف» .

(٤) «الرعاية» (١٢٣) .

(٥) (ب) : «وكان حرف الطاء» .

(٦) (م) : «المذكورة» .

(٧) من (ب) ، وفي الأصل : «معناياهما» ، (م) و (ط) : «معنياهما» .

بصداه، والتفخيم والتسمين^(١) والتجسيم والتغليظ بمعنى^(٢) واحد، والترقيق^(٣) عبارة عن نُحُولٍ يدخل على جسم الحرف فلا يمتلىء الفم بصداه^(٤).

وحروف الاستعلاء كلها مفخمة، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة إلاّ الراء واللام في بعض أحوالهما^(٥) سيجيء بيان ذلك، وإلاّ الألف المدّية، فإنّها تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد الحرف المفخم تفخم، وإذا وقعت بعد الحرف المرقّق تُرَقِّق لأنّ الألف ليس فيه عمل عُضْوٍ أصلاً حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق، وإنّما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع، كل ذلك مأخوذ مما^(٦) قال^(٧).

أقول: ولَمَّا كان في الياء والواو المدّيين عمل عُضْوٍ في الجملة كما سبق، لم يكونا تابعين لما قبلهما بل هما مرققان في كل حال، كذا يُفْهَمُ من إطلاقاتهم، ولعلّ الحق أنّ الواو المدّية تفخم بعد الحرف المفخم، والله أعلم.

ثم اعلم أنّ التفخيم لازم للاستعلاء فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء كما صرح به ابن الجزري في نظمه^(٨)، ولَمَّا كان الطاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها

(١) «التسمين» ساقطة من (ب).

(٢) «المنح الفكرية» (٢٦).

(٣) «والتفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنى واحد، والترقيق: عبارة عن نحول يدخل جسم الحرف فلا يمتلىء الفم بصداه» ساقط من (م).

(٤) «المنح الفكرية» (٢٦).

(٥) (ط): «أحوالها».

(٦) (م): «بما».

(٧) «المنح الفكرية» (٢١).

(٨) «متن الجزرية» (١٩) ونصه:

وحرّف الاستعلاء فخّم واخصّصا الإطباق نحو: قال والعصا

كان تفخيها^(١) أزيد من تفخيم أخواتها كما في «الرعاية»^(٢) و «التمهيد»^(٣).

أقول: ولَمَّا كان الصاد والضاد متوسطتين في الإطباق كما عَرِفَتْ كانتا متوسطتين في التفخيم أيضاً، وَلَمَّا كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق (١٦و) في الإطباق كان تفخيها أقلَّ من تفخيم أخواتها.

وبالجملة إِنَّ قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق، فالطاء المهملة أَفْخَم الحروف، وَلَمَّا كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت، كان أفخم منهما.

قال^(٤): وحروف الاستعلاء عند ابن الطحان الأندلسي^(٥) ثلاثة أضرب في مقدار التفخيم:

الأول: ما تمكن، أي قَوِيَ فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحاً.

والثاني: ما كان دونه، وهو المضموم.

والثالث: ما كان دون المضموم، وهو المكسور^(٦).

وعند ابن الجزري^(٧) على خمسة أضرب: ما كان مفتوحاً بعده ألف ثم ما كان مفتوحاً من غير ألف بعده، وهذان مندرجان تحت جنس أوَّل الثلاثة، ثم ما كان مضموماً، ثم ما كان ساكناً، ثم ما كان مكسوراً. انتهى.

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «تفخيها».

(٢) «الرعاية» (١٢٢).

(٣) «التمهيد» (١٠٠).

(٤) «المنح الفكرية» (٢٩).

(٥) عبد العزيز بن علي بن محمد أبو الأصبغ المعروف في بلده بابن الطحان، ت ٥٦٠ هـ.

(٦) «الكلمة» (٢ / ٦٢٨)، «غاية النهاية» (١ / ٣٩٥).

(٦) قال ابن الجزري في «النشر» (١ / ٢١٨): «قال ابن الطحان في تجويده: المفخمت على ثلاث أضرب...».

(٧) «النشر» (١ / ٢١٨).

ومنها الصغير وهو لغة: صوت يصوت به للبهائم^(١)، وفي الاصطلاح: صوت يخرج من الحرف يشبه الصغير^(٢)، وحروفه ثلاثة: السين والصاد والزاي.

وفي «الرعاية»^(٣): وإِنَّمَا سُمِّيَتْ بحروف الصغير لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصغير، ففيهن قوة لأجل هذه الزيادة التي فيهن.

وقال فيها^(٤) في باب السين المهملة: وحقيقة الصَّغِير: صوت يخرج بقوة مع الريح من بين طرف اللسان والثنايا، وصغير السين أَبْيَنُ من صغير الصاد للإطباق الذي في الصاد. انتهى. وذلك لأنَّ الإطباق يَحْصُرُ الريح، والصغير: هو الصوت الخارج مع الريح، والظاهر أَنَّ صغيرهما أَبْيَنُ من صغير الزاي لأنَّها مجهورة وهما مهموستان، ولم يضعوا لضدَّ الصغير وهو انتفاؤه^(٥) اسماً.

ومنها التكرير وهو لغة: إعادة الشيء مرة أو أكثر^(٦)، وفي (١٦ ظ) الاصطلاح: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، وحرفه^(٧) الراء، قال السيد الشريف^(٨) في «شرح»^(٩) «المواقف»^(١٠): الغالب على الظَّنَّ أَنَّ الراء التي في آخر الدار مثلاً راءات متوالية كل واحد^(١١) منها آني^(١٢) الوجود إلاَّ إنَّ

(١) «القاموس المحيط» (٢ / ٧٢، مادة الصُّفْرَة).

(٢) ينظر: «المنح الفكرية» (١٦).

(٣) «الرعاية» (١٢٤).

(٤) «الرعاية» (٢١٢).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «انتفاؤها».

(٦) «القاموس المحيط» (٢ / ١٣٠، مادة كَرَّ).

(٧) (م): «حروفه».

(٨) علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، ت ٨١٤ هـ.

(٩) «الضوء اللامع» (٥ / ٣٢٨)، «بغية الوعاة» (٢ / ١٩٢).

(١٠) (م): «شر».

(١١) «شرح المواقف» (٥ / ٢٧٢).

(١٢) (ب): «واحدة».

(١٣) (ط): «منهما إلي».

الحِسن^(١) لا يُشعر^(٢) بامتياز^(٣) آناها فنظن^(٤) حرفاً واحداً زمانياً. انتهى.

قال في «الرعاية»^(٥): والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه، وأكثر ما يظهر^(٦) تكريره إذا كان مشدداً نحو ﴿كَرَّةٌ﴾ [البقرة: ١٦٧]، و ﴿مَرَّةٌ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فواجب على القارئ أن يُخفي تكريره ولا يظهره، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف^(٧) المشدد حروفاً، ومن المخفف حرفين. انتهى.

وقال فيها^(٨): والتكرير في الراء المشدد أظهر وأحوج إلى الإخفاء منه في المخففة.

أقول: ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية، بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرح [به] ابن الجزري في «النشر»^(٩)، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والارتعاد في السمع ولا يميز الالفاظ^(١٠) ولا السامع بين المكررين، كما نقلناه عن «شرح المواقف»، فظهر معنى إظهار التكرير^(١١) أيضاً

(١) (ط): «الحسن».

(٢) (ط): «لا يشعر».

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «بامتياز».

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «فظنها».

(٥) «الرعاية» (١٩٥، ١٩٦).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «يظهره».

(٧) (ب): «الحروف».

(٨) «الرعاية» (١٩٦، ١٩٧).

(٩) «النشر» (١ / ٢١٩)، (ب): «النص».

(١٠) (م): «اللاقط».

(١١) تقدم في أوّل (١٦ ظ).

فاعرف.

قال شارح^(١) «تجويد الفاتحة» للجعبري^(٢): وأمّا إذهاب التكرير جملة فلم نعلم أحداً من المحققين ذكره. انتهى.

أقول: فلا وجه لنفي التكرير عنه بالكلية كما صدر عن البعض^(٣)، ولم يضعوا لضع التكرير وهو انتفاؤه اسماً.

ومنها التفشي وهو في اللغة: الانتشار^(٤)، وفي الاصطلاح: كثرة [انتشار] خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج (١٧ و) عند النطق، كذا في «الرعاية»^(٥).

وقال فيها في باب الشين^(٦): التفشي ريح زائدة تنتشر^(٧) في الفم عند النطق بالشين.

أقول: فظهر أنّ التفشي يطلق على معنيين. وقال فيها^(٨): إنّ الشين قويّ بالتفشي بعض القوة، والحرف المتفشي هو الشين فقط في المشهور.

قال^(٩): وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين في التفشي^(١٠)، وفي

(١) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم، كان متقناً للعربية والقراءات، ت ٧٤٩هـ.

«غاية النهاية» (١ / ٢٢٧)، «بغية الوعاة» (١ / ٥١٧).

(٢) «شرح الواضحة» (٤٣).

(٣) «الحواشي المنهمة» (٢٠ ط).

(٤) «القاموس المحيط» (٤ / ٣٧٦، مادة فشا).

(٥) «الرعاية» (١٣٥).

(٦) «الرعاية» (١٧٥).

(٧) من (ب) و (ط)، وفي الأصل و (م): «تنتشر».

(٨) «الرعاية» (١٧٥).

(٩) «الرعاية» (١٧٥).

(١٠) (ط): «التفسير».

«الرعاية»^(١): وقد قيل: إِنَّ في الفاء تفشياً، وقد ذكر بعض^(٢) العلماء الضاد المعجمة مع الشين.

وقال، أي ذلك البعض: الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام. انتهى ما في «الرعاية»^(٣).

وقال قوم: إِنَّ في الصاد والسين المهملتين والراء تفشياً، كذا في «التمهيد»^(٤).

أقول: وبالجمله إِنَّ الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتَّفَقَ في تفشيه، وفي البواقي^(٥) المذكورة قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي، وفي «التمهيد»^(٦) ينبغي أَنْ يُبَيَّنَ التفشي في الشين عند النطق بها، وإذا كانت مشددة فلا بدَّ من إشباع تفشيتها كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٠١]، ولم يضعوا لضد التفشي اسماً.

[ومنها] الاستطالة وهي في اللغة: الامتداد مطلقاً^(٧)، وفي العرف كما صرح به الجعبري^(٨): امتداد الصوت من أوَّل حافة اللسان إلى آخرها، وهي صفة الضاد المعجمة، وقد عَرِفَتْ أوَّل الحافة وآخرها في بيان مخرج الضاد، وهذا

(١) «الرعاية» (١٣٤)، و «الطرازات المعلمة» (١٨ ظ).

(٢) «الرعاية» (١٣٥)، وفي «اللآلئ السنية» (١٢ ظ): «قال الجعبري: والتحقيق إِنَّ الضاد انتشر بمخرجه، وذلك أي الشين لصوته».

(٣) «الرعاية» (١٣٥).

(٤) «التمهيد» (١٠٧).

(٥) (ب): «وفي الحروف البواقي».

(٦) «التمهيد» (١٧٨).

(٧) «القاموس المحيط» (٤ / ٩، مادة طال).

(٨) ينظر: «الجامع المفيد» (١٠٤ و).

التعريف أَوَّلَى مما وقع في بعض الرسائل^(١). الاستطالة: امتداد الصوت، وهي في الضاد، وذلك لأنَّ امتداد الصوت لا يُخَصُّ بالضاد، وَلَمَّا شارك (١٧ظ) المستطيل الممدود في امتداد الصوت و [في] جريانه، وإنَّ لم يبلغ المستطيل قدر ألف. قال الجعبري^(٢): الفرق بين المستطيل والممدود، أنَّ المستطيل جرى النَّفْسُ^(٣) في مخرجه، والممدود جرى في نَفْسِهِ. انتهى. النَّفْسُ بسكون الفاء بمعنى الذات.

توضيح هذا الفرق أنَّ للمستطيل مخرجاً له طول في جهة جريان الصوت فجرى في مخرجه بقدر طوله، ولم يتجاوزه، لِمَا عرفت أنَّ الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، وليس للممدود مخرج فلم يجرِ إلا في ذاته لا في مخرج، إذ^(٤) المخرج المقدر ليس بمخرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء، ولأجل هذا الفرق اختلفت تسميتهما، ولو انعكست لصح^(٥)، لكنهم اختاروا ذلك^(٦).

إن قلت: إذا لم تبلغ الاستطالة قدر المدِّ الطبيعي فهي لا تختص بالضاد، بل الشين المعجمة مستطيلة أيضاً للتفشي، ولذا صرَّح في «الرعاية»^(٧) في باب اختلاف المخارج باستطالة الشين، وصرَّح فيها^(٨) في بيان التفشي: أنَّ الشين تفشت حتى اتصلت بمخرج الظاء المعجمة، فظهر أنَّ التفشي يوجب استطالة الصوت، فكل متفشٍ مستطيل، وقد عرفت حروف التفشي في بابه.

(١) «شرح الدر اليتيم» (١٣و).

(٢) ينظر: «الجامع المفيد» (١٠٤و)، أورد مؤلف «الجامع» النص دون أنَّ يذكر المصدر الذي نقل منه هذا النص.

(٣) «النفْس» ساقطة من (ب) و (م) و (ط).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «إذا».

(٥) (م): «تصح».

(٦) «ذلك» ساقطة من (ط).

(٧) «الرعاية» (٢٤٤).

(٨) «الرعاية» (١٣٤).

وبالجملة إِنَّ الحروف على أربع مراتب: أني لا يمتدُّ أصلاً وهي الحروف الشديدة^(١)، وزماني يمتدُّ قدر ألف وهي حروف المدِّ، وزماني يقرب من قدر ألف وهي الضاد المعجمة وحروف التفشي، وزماني يقرب من الآني وهي بواقي الحروف.

فالزماني القريب من المدِّ الطبيعي يصحُّ إطلاق المستطيل على جميعها لظهور طولها، فلمْ خُصَّت الاستطالة بالضاد؟

قلت: سؤال حسن وجوابه مشكل، وغاية ما (١٨ و) يمكن أن يقال: الضاد شابهت الظاء المعجمة في التلفظ وشاركتها^(٢) في جميع الصفات، إلا المخرج والاستطالة إذ الظاء^(٣) قريب من الآني كما عرفت، فصرَّح باستطالة الضاد ليظهر الفرق عن الظاء ولذا قال ابن الجزري^(٤):

والضاد باستطالةٍ ومُخْرَجٍ مَيِّزٌ عَنِ الظَّاءِ ...

ولم تمس حاجة إلى بيان استطالة حروف التفشي على أن بيان تفشيها يؤذن ببيان^(٥) استطالتها، وضدَّ الاستطالة القصرُ بكسر القاف وفتح الصاد، ولم يقع الاصطلاح به.

ومنها الخفاء وهي^(٦) في اللغة: الاستتار^(٧)، وفي العرف: خفاء صوت الحرف، وحروفها^(٨) أربعة، حروف المدِّ والهاء.

(١) (ب): «حروف الشديدة».

(٢) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «شاركتها».

(٣) (ط): «الظاهر».

(٤) متن «الجزرية» (٢١) وتاممه: ... وكلُّها تجي.

(٥) «بيان» ساقطة من (ب) و (م) و (ط)، الأصل: بياء واحدة.

(٦) (ب): «وهو».

(٧) «القاموس المحيط» (٤ / ٣٢٦، مادة خفا).

(٨) (ب) و (م) و (ط): «وحروفه».

أَمَّا خفاء حروف المدّ فلسعة مخرجها، قال أبو شامة^(١): حروف المدّ أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو. انتهى.

وأما خفاء الهاء فلاجتماع جميع صفات الضعف فيها مع اتساع مخرجها^(٢). قال في «الرعاية»^(٣): الخفاء من علامات ضعف الحرف، ولمّا كان الهاء حرفاً خفياً وجب أن يُتَحَفَّظَ بيانها^(٤) حيث وقعت^(٥).

أقول: معنى «بيانها» تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرجها، فلو لم يُتَحَفَّظَ على تقوية ضغط مخرجها لَمَالَ الطبع إلى توسيع مخرجها لعسر تضيقه^(٦) لبعده عن الفم، فيكاد أن يَنعَدِمَ في التلفظ.

وقال فيها^(٧): وإذا تكررت الهاء، أو وقعت بعد الياء الساكنة نحو ﴿جَبَاهُهم﴾ [التوبة: ٣٥] و﴿عَلَيْهم﴾ [الفاتحة: ٧] كانت الحاجة إلى بيانها^(٨) أكد.

أقول: لو لم يُبَيَّنْ عند التكرير يصيران كالهاء الواحدة، وبعد الياء الساكنة يصير كالمُنْعَدِمِ، ويصير الملفوظ كالياء وحدها، كذا قال^(٩).

ولخفاء حروف المدّ يجب (١٨ ظ) بيانها قبل الهمزة بتطويل مدّها، خوفاً

(١) «إبراز المعاني» (٥١٩).

(٢) «مع اتساع مخرجها» ساقط من (م).

(٣) «الرعاية» (١١٨).

(٤) (م): «بيانه حيث وقع».

(٥) «الرعاية» (١٥٦).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «تضييقه».

(٧) «الرعاية» (١٥٧).

(٨) (م): «البيات».

(٩) «المنح الفكرية» (٣٩).

من سقوطها عند الإسراع لخفائها وصعوبة الهمزة^(١) بعدها، كذا قاله أبو شامة^(٢)، وَلَعَلَّ معناه: إِذَا وقع الأَصْعَبُ بعد الأَسْهَلِ يَهْتَمُّ^(٣) الطبع للأصعب فَيَذْهَلُ عن الأَسْهَلِ فَيَنْعَدِمُ في التلفظ فيجب الاهتمام لبيان الأسهل حينئذٍ، والله أعلم، وَضِدُّ الخفاء الظهور ولم يقع الاصطلاح به.

ومنها الغنة، قال في «الصحاح»^(٤): الغنة: صوت في الخيشوم، أقول: فهي في اللغة أعْمُ من أَنْ تكون صفة للحرف قائمة به كالغنة القائمة بالنون والميم الساكتين، وهي نبرة^(٥) زائدة^(٦) عليهما كما صرح به في «الرعاية»^(٧)، ومن أَنْ تكون مستقلة^(٨) بالتلفظ غير قائمة^(٩) بموصوف، وهي الحرف التي يسمونها نوناً مخففة، لكنَّ الغنة في العرف مختصة^(١٠) بما قام بالحرف، ولا يُقال بحسب العرف للنون المخففة غنة كما سبق بيانه^(١١).

قال الجعبري^(١٢): الغنة صفة النون ولو تنويناً، والميم^(١٣) تحركتا أو سكنتا ظاهرتين أو مخفأتين أو مدغمتين، وهي في الساكن أكمل من المتحرك

-
- (١) (ب) و (م) و (ط): «الهمز».
 - (٢) «إبراز المعاني» (٨٤).
 - (٣) «يهتم» ساقطة من (ط).
 - (٤) «الصحاح» (٦ / ٢١٧٤، مادة غن).
 - (٥) (ط): «همزة».
 - (٦) (ط): «أي صوت رفيع زائدة».
 - (٧) «الرعاية» (١٣١).
 - (٨) (م): «مستقلة».
 - (٩) (م): «قائم».
 - (١٠) من (ط)، وفي الأصل و (ب) و (م): «مختص».
 - (١١) في (١٠ و).
 - (١٢) ينظر: «لطائف الإشارات» (١ / ١٩٥).
 - (١٣) (ب): «وصفة الميم وإن تحركتا».

وفي الساكن المخفى أزيد من الساكن المظهر^(١)، وفي الساكن المدغم أوفى من الساكن المخفى^(٢). انتهى. وفيه نظر، لأنَّ الغنة ليست صفة للنون المخففة بل [هي] عينها، لكن لا يطلق عليها الغنة عرفاً كما عرفت، وكأنَّه أراد من النون المخففة ذاتها الداهية عن التلفظ في نحو ﴿عَنكَ﴾ [البقرة: ١٢٠] وهذا^(٣) مسامحة.

إن قلت: كيف قال: «تحركتا» مع أنَّ التنوين [نون]^(٤) ساكنة؟ قلت: هو قد يتحرك لعارض، وأشار فيما قال^(٥) إلى أنَّ غنة النون ولو تنويناً المدغمة في النون والميم أقوى من غنة النون ولو تنويناً المدغمة في الواو والياء^(٦).

أقول: قول الجعبري «أو مدغمتين» (١٩و) الأولى أنَّ يُقال بدله: أو مشددين ليشمل المشددين^(٧) بلا إدغام نحو: إنَّ وثُمَّ كما فعله^(٨) ابن الجزري في «نظمه»^(٩).

إن قلت: كيف قال الجعبري «تحركتا» وقد قال مكي في «الرعاية»^(١٠): الغنة صفة للنون والميم الساكنتين؟ قلت: قال^(١١): قيد الساكنتين في قول مكي

(١) «وفي الساكن أكمل من المتحرك وفي الساكن الخفي أزيد من الساكن المظهر» مكررة في (ط).

(٢) (م): «المفخم».

(٣) (ب): «وهنا».

(٤) «نون» مكررة في (ب).

(٥) «المنح الفكرية» (٤٣).

(٦) «الياء» ساقطة من (ط).

(٧) (م): «المشدد».

(٨) (م): «قاله».

(٩) «متن الجزرية» (٢٦) وفيها:

وأظهر الغنة من نونٍ وميمٍ إذا ما شُدَّ أو أخفِيَ

(١٠) «الرعاية» (١٣١).

(١١) «المنح الفكرية» (١٣).

قيد^(١) لكمال الغنة لا لأصلها، ثم اعلم أنَّ النون أغنَّ من الميم كما في «التمهيد»^(٢).

وقال الرضي^(٣): في الميم غنة وإن كانت^(٤) أقلَّ من غنة النون، فأقول: أقوى الغنات غنة النون المشددة فهي أكمل من غنة الميم المشددة، وغنة النون المخففة أكمل من غنة الميم المخففة وهكذا، ولا يدغم الميم في الواو والياء. وفي «الرعاية»^(٥): إنَّ الغنة من علامات قوة الحرف، ولم يضعوا لانتفاء^(٦) الغنة اسماً.

تتمة بكلام يتعلق بالصفات

وفيها مقالتان:

المقالة الأولى: في بيان الصفات^(٧) القوية والضعيفة^(٨):

اعلم أنَّ الصفات القوية هي: الجهر والشدة والقلقلة والاستعلاء والإطباق والتفخيم والصفير والتكرير والتفشي والاستطالة والغنة والظهور الذي هو ضد الخفاء، وأضداد هذه المذكورات صفات ضعيف، وإن لم يوضع لبعضها اسم في اصطلاحهم.

وفي «الرعاية»^(٩): فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرف كان فيه

(١) «قيد» ساقطة من (م).

(٢) «التمهيد» (١٠٧).

(٣) «شرح الشافية» (٣ / ٢٧٣).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «كان».

(٥) «الرعاية» (١٣١).

(٦) (ط): «الانتقاث».

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «صفات».

(٨) «الضعيفة» ساقطة من (ط).

(٩) «الرعاية» (١١٩).

ضعف، فإذا اجتمعت فيه كان أضعف كالهاء، التي هي مهموسة^(١) رخوة خفيفة. كذلك الصفات القوية إذا كان أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا^(٢) اجتمعت في حرف كان أقوى كالطاء المهملة التي اجتمع فيها الجهر والشدة والإطباق والاستعلاء، ونحو الصاد المهملة [التي اجتمع] فيها الصغير والإطباق والاستعلاء فهي دون الطاء في القوة إذ عدت الجهر والشدة، والضاد المعجمة أقوى من الصاد لأنّ الضاد (١٩ ظ) المعجمة حرف مجهور مع أنّه مطبق مستعلٍ مستطيل. والجهر الذي فيه أقوى من الصغير الذي في الصاد. انتهى.

أقول: فظهر أنّ صفات القوة متفاوتة في القوة لأنّ وجه كونها صفات^(٣) القوة^(٤) إيجاب قوة صوت الحرف، وهو مما يقبل الشدة والضعف، والذي نفهمه أنّ القلقة أقوى الصفات والشدة أقوى من الجهر، وكل واحدة من هذه الثلاث أقوى من التنشي والصغير، وأنّ الإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنه، والله أعلم بما ذكرنا وبالبواقي.

المقالة الثانية: في بيان الفرق بين بعض الحروف المتشابهة:

بيان الفرق بين الطاء والdal المهملتين والتاء والمثناة الفوقية:

الكل مشاركة في المخرج والشدة، ويفترق الطاء عن dal^(٥) بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاث لكانت^(٦) دالاً، ولولا أضدادها في dal لكانت طاء^(٧)، وعن التاء بهذه الثلاث وبالجهر فلولا هذه الأربع لكانت

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المهموسة رخوة خفيفة».

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وإذا».

(٣) «صفات» ساقطة من (ط).

(٤) (ب) و (م) و (ط): «قوة»:

(٥) يختلف dal عن الطاء بالجهر، فالمحدثون يعدون dal مجهوراً وطاء مهموساً.

«علم اللغة» (مقدمة للقارئ العربي ١٦٨ و ١٧٠).

(٦) (م): «كان».

(٧) «الرعاية» (٢٠١).

تاء، ولولا أضدادها في التاء لكانت طاء^(١)، ولو أعطيت الطاء همساً مع بقاء الإطباق والتفخيم^(٢) لا تصير حرفاً آخر سوى أنه لحن^(٣)، ويفترق الدال عن التاء بالجهر^(٤) فقط، فلولا الجهر لكانت تاءً، ولولا الهمس في التاء لكانت دالاً، فالطاء أقرب إلى الدال منها إلى التاء بدون العكس؛ لأن الدال أقرب إلى التاء وبالعكس.

بيان الفرق بين حروف الصفير: وهي مشاركة في المخرج والصفير والرخاوة^(٥)، والصاد يفترق عن السين بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاث^(٦) لكانت سيناً، ولولا أضدادها في السين لكانت صاداً، وعن الزاي بهذه الثلاث وبالهمس (٢٠و)، فلولا هذه الأربع لكانت زايّاً، ولولا أضدادها في الزاي لكانت صاداً، ويفترق السين عن الزاي بالهمس فقط، ولولا^(٧) الهمس في السين لكانت زايّاً، ولولا الجهر في الزاي لكانت سيناً، فالصاد أقرب إلى السين منها إلى الزاي بدون العكس، لأن السين أقرب إلى الزاي وبالعكس الكل، من أول المقالة. إلى هنا خلاصة ما في «الرعاية»^(٨).

وظاهر^(٩) من الأبحاث السابقة بيان الفرق بين الضاد والطاء والذال

(١) «وعن التاء بهذه الثلاث وبالجهر فلولا هذه الأربع لكانت تاء، ولولا أضدادها في التاء لكانت طاء» ساقط من (م).

(٢) (م): «الإطباق والاستعلاء والتفخيم».

(٣) رغم تصريح المرعشي أنها لا تصير حرفاً إلا إن قوله: «لحن» يوحي أن الملفوظ صوت فاقد لشرط من شروطه.

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الهمس».

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الرخو».

(٦) (ب): «الصفات الثلاث».

(٧) (ب) و (م) و (ط): «فلولا».

(٨) «الرعاية» (٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٥).

(٩) (م): «فظاهر».

المعجمات، الكل مشاركة في الجهر والرخاوة ومتشابهة في السمع، لكنّ الأخيرين من مخرج واحد، والضاد ليس من مخرجهما.

قال في «الرعاية»^(١) ما مختصره: إنّ هذه الحروف الثلاثة متشابهة في السمع، والضاد لا يفترق عن الظاء إلا باختلاف المخرج وزيادة الاستطالة في الضاد، ولولا هما لكانت إحداهما عين^(٢) الأخرى، ولا يفترق عن الذال إلا بهما وبالإطباق ولازميه، أعني: الاستعلاء والتفخيم، ولولا هذه الأمور^(٣) لكانت إحداهما عين^(٤) الأخرى، والظاء لا يفترق عن الذال إلا بالإطباق ولازميه، ولولا هذه الثلاث لكانت إحداهما عين الأخرى، فالضاد أقرب إلى الظاء منها إلى الذال بدون العكس، لأنّ الظاء أقرب إلى الذال وبالعكس، والضاد^(٥) أعظم كلفة وأشق على القارئ من الظاء، ومتى قَصَّرَ القارئ في تجويد الظاء جعلها ضاداً أو ذالاً، ومتى قَصَّرَ في ترقيق الذال إذا وقع بعد قاف نحو ﴿ذَاقَ﴾ [الطلاق: ٩]^(٦) دخلها تفخيم يؤديها إلى الإطباق فتصير ضاداً أو ظاء، وذلك لأنّ القاف مفخَّم^(٧)، والمفخَّم يُغَلَّبُ على المرقَّق فيسبق اللسان إلى أن يُعْطِيَ للمرقَّق (٢٠ظ) تفخيماً.

وقال فيها^(٨): ولا بُدُّ للقارئ من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يُقَصَّرُ فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة لصعوبته على من لم يَدْرَبْ^(٩) به،

(١) «الرعاية» (١٨٤ و ٢٢٠ و ٢٢٤ و ٢٢٥).

(٢) «عين» ساقطة من (ط).

(٣) (م): «الأمور الثلاثة».

(٤) «عين» ساقطة من (ط).

(٥) (ط): «في الضاد».

(٦) في المصحف: «ذاقت».

(٧) (ط): «تفخم».

(٨) «الرعاية» (١٨٤).

(٩) (م): «يدربه».

فلا بُدَّ للقارئ المجود أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فَرَطَ في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الدال، يعني المعجمتين، فالضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدّها صعوبة على اللافظ. انتهى.

وقال فيها^(١): وإذا وقعت الظاء بعد الضاد نحو ﴿أَنْقَضَ ظَهْرُكَ﴾ [الشرح: ٣] فلا بُدَّ من بيان الظاء وتمييزها^(٢) عن الضاد.

فصل

ليس بين الضاد المعجمة والطاء المهملة تشابه في السمع، وإلا^(٣) صرّحوا به، ولا تقارب في الصفة لأنّهما وإن اشتركا^(٤) في الإطباق والاستعلاء والتفخيم لكنّ إطباق الطاء أقوى كما سبق، وإنّ الضاد رخو والطاء شديد، وليس في الضاد قلقلة بخلاف الطاء، وأنّ الضاد^(٥) تجد منفذاً من بين الأضراس، ولا ينضغط فيها الصوت ضغط حروف القلقلة كما صرح به الرضي^(٦)، وفي الضاد استطالة بخلاف الطاء المهملة مع أنّهما غير متحدين في المخرج.

وليس الفارق بين الضاد والطاء المعجمتين إلا الاستطالة والمخرج، ولذا قال أبن الجزري^(٧):

والضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَمُخْرَجٍ مَيِّزٌ عَنِ^(٨) الظَّاءِ ...

(١) «الرعاية» (١٨٤).

(٢) (ط): «تمييزها».

(٣) «وإلا» ساقطة من (ب).

(٤) (م): «تشاركا».

(٥) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «الطاء».

(٦) «شرح الشافية» (٣ / ٢٦٣).

(٧) متن «الجزرية» (٢١) وتماهه:

... وكلُّها تَجِي ...

(٨) (م): «من».

فما اشتهر في زماننا هذا من قراءة الضاد المعجمة مثل الطاء المهملة فهو عجب لا يعرف له سبب .

قال^(١): وأما قول^(٢) زكريا^(٣): ويلزم^(٤) بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾ [البقرة: ١٧٣] فليس في محله، إذ لا اشتباه بين الضاد المعجمة (٢١و) والطاء المهملة . انتهى .

وقال^(٥): ومنهم من يُخْرِجُ الضاد المعجمة^(٦) طاءً مهملة كالمصريين، وقال ابن الجزري في «التمهيد»^(٧): ومنهم من لا يوصل الضاد المعجمة إلى مخرجها بل يخرجها دون مخرجها ممزوجة بالطاء المهملة، وهم أكثر المصريين، وبعض أهل المغرب . انتهى .

أقول: قراءة الضاد المعجمة^(٨) مثل الطاء المهملة فيها مفاسد:

الأول: أنه يلزم إعطاء الشدة للضاد مع أنه رخو .

والثاني: أن الاستطالة^(٩) امتداد الصوت فتفوت حينئذ .

والثالث: أن في الضاد تفشياً قليلاً فيفوت أيضاً حينئذ، ولكونها [حرفاً] رخواً .

(١) «المنح الفكرية» (٣٩) .

(٢) «الدقائق المحكمة» (٢٥) .

(٣) الشيخ زكريا الأنصاري المصري قاضٍ ومفسر ومن حفاظ الحديث، ت ٩٢٦ هـ .
«الكواكب السائرة» (١ / ١٩٦)، «خطط مبارك» (١٢ / ٦٢) .

(٤) (ب): «يلزمه» .

(٥) «المنح الفكرية» (٣٤) .

(٦) «المعجمة» ساقطة من (ط) .

(٧) «التمهيد» (١٤١) .

(٨)

(٩) الأصل و (م) و (ط): «الاستطالة حينئذ» .

قال^(١): يجري فيه الصوت^(٢) كالغين المعجمة .

أقول: لكنَّ الضاد أطول صوتاً من الغين لاستطالتها، فهي في طول الصوت كالشين المعجمة، وقد عرفت ذلك في باب الاستطالة^(٣)، ولكونها [لفظاً] متفشياً. قال في «الرعاية»^(٤): فيظهر صوت خروج الريح .

إن قلت: هل لتشابه الضاد والطاء المعجمتين في السمع نظير^(٥)؟ قلت: نعم^(٦).

قال^(٧): ذكر^(٨) ابن الهمام^(٩): أنَّ الفصل، يعني: بين الحرفين، إن كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد، يعني: المهملتين، فقرأ: «الطالحات» مكان «الصالحات» [البقرة: ٢٥] تفسد صلاته، وإن كان بمشقة كالطاء مع الضاد، يعني المعجمتين، والصاد مع السين والطاء مع التاء قيل تفسد، وقال أكثرهم: لا تفسد. انتهى، يعني عند تبديل إحداهما بالأخرى .

فصل

إن قلت: الضاد الضعيفة من الحروف المستهجنة كما في الشافية فما

-
- (١) «المنح الفكرية» (١٥) .
 - (٢) (ب): «إن الصوت يجري فيه»، (م) و (ط): «إن الصوت يجري فيها» .
 - (٣) في (١٧ ظ) .
 - (٤) «الرعاية» (١٨٧) .
 - (٥) «لتشابه الضاد والطاء المعجمتين في السمع نظير» ساقط من (ط) .
 - (٦)
 - (٧) «المنح الفكرية» (٣٨) .
 - (٨) «شرح فتح القدير» (١ / ٢٢٧) .
 - (٩) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المصري، كان علامة في الفقه واللغة، ت ٨٦١هـ .
- «بغية الوعاة» (١ / ١٦٦)، «شذرات الذهب» (٧ / ٢٩٨) .

حقيقتها؟ قلت: قال^(١) الرضي: قال^(٢) السيرافي^(٣): إنَّها في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتاصت عليهم، فربَّما أخرجوها ظاء (٢١ظ) معجمة، لإخراجهم إيَّها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربَّما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت من بين الضاد والظاء، يعني المعجمتين، وفي حاشية كتاب ابن مبرمان^(٤): إنَّ^(٥) الضاد الضعيفة كما يُقال في أثَرْدُ له، أضرْد له، يقربون الثاء من الضاد^(٦). انتهى.

خاتمة^(٧)

اعلم أنَّ إطباق الضاد دون إطباق الطاء المهملة وفوق إطباق الظاء كما عرفت، وقدر التفخيم على قدر الإطباق كما عرفت أيضاً، فإن لفظت بالضاد المعجمة بأن جعلت مخرجها حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس بدون إكمال حصر الصوت، وأعطيت لها الإطباق والتفخيم الواسطين، والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشي القليل، فهذا هو الحق المؤيد بكلمات الأئمة في كتبهم.

ويشبه صوتها حينئذ صوت الطاء المعجمة بالضرورة، وماذا بعد الحق إلَّا الضلال، ولإشكال أمر الضاد أطنبت في الكلام، وقد أفردت لها رسالة^(٨).

(١) «شرح الشافية» (٣ / ٢٥٦).

(٢) «شرح كتاب سيويه» (٦ / ٤٤٩).

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي، ت ٣٦٨ هـ.

(٤) «تاريخ بغداد» (٧ / ٣٤١)، «لسان الميزان» (٢ / ٢١٨)، «بغية الوعاة» (١ / ٥٠٧).

(٥) محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري المعروف بمبرمان، ت ٣٤٥ هـ.

(٦) «معجم الأدباء» (١٨ / ٢٥٤)، «إنباه الرواة» (٣ / ١٨٩)، «بغية الوعاة» (١ / ١٧٥).

(٧) «إن» ساقطة من (م) و (ط).

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الضاد من الثاء».

(٩) (ب): «اتمة».

(١٠) الرسالة هي: كيفية أداء الضاد، وفي مركز صدام للمخطوطات نسخة منها برقم ١١٠٦٨.

البحث الثالث^(١)

في بيان مواضع^(٢) تفخيم الراء واللام وترقيقهما

قال^(٣): التفخيم والتغليظ واحد إلا أنَّ الاستعمال الأكثر أن يكون ضدَّ الترقيق في الراء التفخيم، وفي اللام التغليظ.

أمَّا الراء فهي إمَّا متحركة وإمَّا ساكنة، والساكنة إمَّا ساكنة لأجل الوقف أو لا، فهنا ثلاثة فصول.

الفصل الأول

في الراء المتحركة

وهي إمَّا مكسورة، وهي ترقق بلا خلاف سواء كانت كسرتها لازمة مثل^(٤) ﴿رِزْقٍ﴾ [البقرة: ٦٠]، أو عارضة^(٥) مثل^(٦) ﴿ذَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وسواء لم يقع بعدها حرف استعلاء كما في المثالين المذكورين أو وقع نحو ﴿الرَّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] (٢٢و)، وإمَّا مفتوحة أو مضمومة، وهما تفخمان نحو ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] و ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]. كذا قال^(٧).

أقول: هذا عند جمهور القراء وعاصم معهم، وليس عند الجميع لأنَّ ورشاً يرقق الراء المضمومة بعد الكسرة اللازمة، سواء حال بين الكسرة والراء

(١) (ط): «البحث الثاني».

(٢) «مواضع» ساقطة من (ط).

(٣) «المنح الفكرية» (٢٦).

(٤) (ط): «نحو».

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وإمَّا متحركة».

(٦) (ط): «نحو».

(٧) «المنح الفكرية» (٢٥، ٢٧).

ساكن نحو ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، أو لا^(١) نحو ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ﴾ [ص: ٦٥]، وبعد الياء الساكنة في كلمة الراء^(٢) نحو ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿غَيْرٌ يَسِيرٌ﴾ [المدثر: ١٠]، وكذا يُرَقِّقُ^(٣) المفتوحة مع إمالتها^(٤) قليلاً بعد الياء الساكنة في كلمة الراء نحو ﴿طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿نَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]، وبعد الكسرة اللازمة في بعض المواضع، سواء حال بين الكسرة والراء المفتوحة ساكن نحو ﴿السَّحَرُ﴾ [البقرة: ١٠٢] أو لا نحو ﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وبيان تلك المواضع في كتب القراءات^(٥).

وكذا يُمِيلُ ورش فتحة الراء الأولى فيرققها في ﴿بَشَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]^(٦) من أجل جرة الراء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله تعالى: ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ في النساء [آية: ٩٥] لأجل الضاد قبلها^(٧)، وكذا يميل ابن ذكوان الراء المفتوحة بعد الكسرة في أربع كلمات فيرققها لأن الإمالة تستلزم الترقيق عند القراء، وتلك الأربع ﴿عِمْرَانُ﴾ [آل عمران: ٣٣] و ﴿الْمُحْرَابُ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿إِكْرَاهِيْنَ﴾ [النور: ٣٣] و ﴿الْإِكْرَامُ﴾ [الرحمن: ٢٧]. كذا في «التيسير»^(٨).

وحفص لا يرقق الراء المضمومة في شيء من المواضع، ولا يميل الراء

(١) «سواء حال بين الكسرة والراء ساكن نحو عشرون أو لا نحو إنما» ساقط من (ط).

(٢) ينظر: «التيسير» (٥٦).

(٣) يرقق «مكررة في (ط).

(٤) (ط): «إمالة فتحها».

(٥) ينظر: «التيسير» (٥٦)، «الإقناع» (١ / ٣٣٢، ٣٣٣)، «بيان تلك المواضع في كتب

القراءات» ساقط من (م).

(٦) (م): «شر».

(٧) ينظر: «التيسير» (٥٦).

(٨) «التيسير» (٥٢).

المفتوحة ولا يرققها إلا في ﴿مَجْرِيهَا﴾ [هود: ٤١]^(١)، وسيجيء في بحث «الإمالة».

الفصل الثاني

في الراء الساكنة التي ليس سكونها لأجل الوقوف

وهي إمّا واقعة بعد الفتحة أو الضمة فإنّها حينئذ تفتح بلا خلاف ولا اشتراط شيء نحو: ﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿كُرْسِيِّهٖ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وإمّا واقعة بعد الكسرة فإنّها حينئذ ترقق بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون الكسرة لازمة غير عارضة.

والثاني: أن تكون الكسرة (٢٢ظ) متصلة بالراء في كلمتها.

والثالث: أن لا يكون بعد الراء في كلمتها حرف استعلاء^(٢).

أمّا إذا كانت الكسرة عارضة فإنّ الراء حينئذ مفعّمة إجماعاً، قال أبو شامة^(٣): الكسر العارض كسر ما حقه السكون ككسر همزة الوصل نحو ﴿أَرْجِعُوا﴾ [يوسف: ٨١] إذا ابتدأت به، وككسر التقاء الساكنين نحو ﴿أُمَّ أَرْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وكالكسر لإتباع ياء الإضافة نحو ﴿يَا بُنَيَّ أَرْكَبْ﴾ [هود: ٤٢] على قراءة كسر الياء التحتية^(٤) ونحو ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وأمّا إذا كانت الكسرة في غير كلمة الراء الساكنة فإنّ الراء حينئذ تفتح لكل^(٥) القراء. كذا قال^(٦)، نحو ﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾

(١) ينظر عن قراءة حفص: «السبعة» (١٤٥).

(٢) ينظر: «التيسير» (٥٧)، «الإقناع» (١ / ٣٢٦، ٣٢٧).

(٣) «إبراز المعاني» (١٨٥).

(٤) قرأ عاصم بفتح الياء والباقون بكسرها. «التيسير» (١٢٤).

(٥) (م): «بكل».

(٦) «المنح الفكرية» (٢٥، ٢٦).

[النور: ٥٥] ﴿أَمْ أَرْتَابُوا﴾ و^(١) ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ و ﴿يَا بُنَيَّ أَرْكَبْ﴾ على قراءة كسر التحتية و ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾، والأمثلة الأربعة الأخيرة وُجِدَ فيها عروض الكسرة أيضاً بخلاف ﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾ فإنَّ كسرة^(٢) الذال أصلية، وأدخل أبو شامة^(٣)، في باب ذكر مذهب ورش في إمالة الراء، الكسر الذي في غير كلمة الراء في الكسر^(٤) العارض.

وَأَمَّا ﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] فهو من قبيل كون الكسرة في كلمة الراء، لأنَّ الميم الزائدة نُزِلَتْ^(٥) منزلة الجزء من مدخولها. كذا قال^(٦). وَأَمَّا إِذَا كَانَ بعد الراء الساكنة التي بعد الكسرة اللازمة التي في كلمة الراء حرف من حروف الاستعلاء في كلمتها فإنَّ الراء حينئذ تفخم^(٧) لكل القراء كما صرح به الشاطبي^(٨) ك ﴿مِرْصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤] و ﴿إِرْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧] و ﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] و ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢].

أَقُول: هذا إِذَا^(٩) لم يكن حرف الاستعلاء مكسوراً كما في هذه الأمثلة، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مكسوراً ففي تفخيم الراء خلاف، قال ابن الجزري^(١٠):

(١) (م): «ونحو».

(٢) (م): «كسر».

(٣) «إبراز المعاني» (١٨٥).

(٤) (ط): «كسر».

(٥) من (ب)، وفي الأصل و (ط): «نزل»، (م): «تنزل».

(٦) «المنح الفكرية» (٢٧).

(٧) (ب) و (م) و (ط): «تفخم حينئذ».

(٨) قال الشاطبي في قصيدته «سراج القاري» (١٥٠):

وَمَا حَرَفُ الْأَسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلًا

(٩) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «إِنْ».

(١٠) متن «الجزرية» (١٩) وتمامه:

واخف تكريراً إِذَا تَشَدَّدَ

والخلفُ في فِرْقٍ لكسرٍ يُوجَدُ

قال^(١): اختلف أهل الأداء في تفخيم الراء في ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣] فمنهم من فخمها نظراً إلى حرف الاستعلاء بعدها، ومنهم من رققها (٢٣و) لكسر في حرف الاستعلاء بعدها^(٢)، لأنَّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة بالكسر المناسب للترقيق، أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده، فيكون وجه الترقيق ضعف^(٣) الراء بوقوعها^(٤) بين كسرتين، ولو سُكِّنَ وقفاً لعروض السكون. قال الداني: والوجهان جيدان والمأخوذ به فيه الترقيق. انتهى.

وإنَّما قلنا: في كلمتها، لما قال أبو شامة^(٥): ويجب ترقيق الراء فيما إذا كانت الراء آخر الكلمة وحرف الاستعلاء أوَّل كلمة بعدها نحو ﴿أَنْ أُنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] و ﴿لَا تُصْعِرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: ١٨] و ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥].

الفصل الثالث

في حكم الراء الساكنة التي سكونها لأجل الوقف عليها

وإنَّما قُيِّدَ به لأنَّها إذا وُقِفَ عليها وكانت ساكنة قبل الوقف عليها نحو ﴿وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] و ﴿ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ . وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٤ و ٥]، فهي كما في الوصل في جميع الأحوال وقد سبق بيانه.

وأما إذا كانت متحركة قبله وسكنت لأجل الوقف عليها بالرَّوم فهي كما في

(١) «المنح الفكرية» (٢٨)، وصرح علي القاري فيها بأنَّ رأي الداني هذا غير مذكور في «التيسير»، وهو غير مذكور في التحديد أيضاً.

(٢) «بعدها» ساقطة من (م)، «بعدها لأن حرف الاستعلاء» ساقط من (ط).

(٣) (ط): «ضعيف».

(٤) (ب) و (ط): «لوقوعها».

(٥) «إبراز المعاني» (١٨٤).

الوصل . كذا قال^(١) . يعني أَنَّ الرَّوْمَ نُطْقُ بِيَعُضِ الْحَرَكَةِ ، فتنقاس الراء حينئذٍ على الراء المتحركة في الوصل^(٢) ، لَكِنْ لَا رَوْمَ فِي الْمَفْتُوحِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَاءِ ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُ أَهْلِ^(٣) الْأَدَاءِ ، وَسَيَأْتِي فِي بَحْثِ الْوَقْفِ نَحْوُ ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر : ١٢] [و] لَا فِي الْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ نَحْوُ ﴿أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [يونس : ٢] و ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل : ٨] ﴿وَذَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنعام : ٧٠] وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ الْمُحَضِّ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الرَّاءِ مَكْسُورًا^(٤) ، فَالراء تَرْقُقُ عِنْدَ الْجَمِيعِ^(٥) ، سِوَاءَ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ سَاكِنٌ^(٦) نَحْوُ ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ ﴿مَسْتَقَرٌّ﴾ [القمر : ٣] ، أَوْ تَخَلَّلَ^(٧) نَحْوُ ﴿الشَّعْرَ﴾ [يس : ٦٩] و ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] و ﴿الذِّكْرَ﴾ [آل عمران : ٥٨] ، وَسِوَاءِ أَشْمَتِ الرَّاءِ الْحَرَكَةُ الثَّانِيَةَ^(٨) فِي الْوَصْلِ أَوْ لَمْ تُشَمَّ^(٩) ، وَلَا إِشْمَامٌ إِلَّا فِي الضَّمَّةِ ، وَسِيحِيءُ فِي بَحْثِ الْوَقْفِ .

قال^(١٠) : إِذَا^(١١) كَانَ السَّاكِنُ الْمُتَخَلَّلَ (٢٣ ط) بَيْنَ الْكَسْرِ وَالرَّاءِ السَّاكِنَةِ فِي الْوَقْفِ صَادًا نَحْوُ ﴿مَضْرَأَ﴾ [البقرة : ٦١] أَوْ طَاءَ نَحْوُ ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ : ١٢] ، فَإِنَّ أَهْلَ الْأَدَاءِ اخْتَلَفُوا فِي تَرْقِيقِ الرَّاءِ حِينَئِذٍ ، فَمَنْ اعْتَدَّ بِحَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ فَخَمَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَعْتَدْ بِهِ رَقَقَهَا ، لَكِنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ^(١٢) اخْتَارَ

(١) «المنح الفكرية» (٢٧) .

(٢) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «فالوصل» .

(٣) ينظر : «الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع» (١٦٦) .

(٤) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «مكسورة» .

(٥) (م) : «المجهور» .

(٦) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «الساكنة» .

(٧) (ط) : «تخدر» .

(٨) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «الثابتة» .

(٩) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «تشتت» .

(١٠) «المنح الفكرية» (٢٧) .

(١١) (ب) و (م) و (ط) : «إلا إذا» .

(١٢) «النشر» (٢ / ١٠٦) .

في ^(١) ﴿مِصْرًا﴾ التفخيم وفي ﴿أَلْقَطِرِ﴾ التريق ^(٢) نظراً فيهما لحال الوصل وعملاً بالأصل. انتهى. يعني أَنَّ الراء في (مصر) مفتوح مفخم في الوصل، وفي (القطر) مكسور مرقق. وإنَّ كان ما قبل الراء الساكنة في الوقف مفتوحاً أو مضموماً فإنَّها تفخم حينئذٍ عند الجميع ^(٣)، سواء لم يتخلل بين هاتين الحركتين وبين الراء ساكن ^(٤) نحو ﴿أَلْبَصِرِ﴾ [النحل: ٧٧] و ﴿أَلْزُبِرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، أو تخلل نحو ﴿أَلْقَدِرِ﴾ [القدر: ١] و ﴿أَلْيُسِرِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إلَّا أنَّ يكون الساكن المتخلل ^(٥) بين الفتحة والراء ياء ساكنة نحو ﴿لَا ضَيْرِ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿أَلْخَيْرِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] و ﴿أَلْطَيْرِ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فإنَّ الراء حينئذٍ مرققة عند الوقف عليها بالسكون المحض عند جميع القراء ^(٦).

وأما اللام فهي مفخمة في اسم الله تعالى بعد الفتح أو الضم اتفاقاً نحو: ﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] ومواضع أخرى، و ﴿يَذُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤] ^(٧)، وفيما عدا هذين النوعين مرققة عند جميع القراء إلَّا عند ورشٍ فإنَّه يُغَلِّظُ اللام إذا تحركت بالفتحة ^(٨) ووليتها من قبلها صاد مهملة أو طاء أو ظاء، تحركت هذه الثلاثة ^(٩) بالفتح أو سكنت ^(١٠)، وتفصيلها ^(١١) في كتب القراءات ^(١٢).

-
- (١) (ب): «اختار في لفظ».
 - (٢) «لكن ابن الجزري اختار في «مِصْرًا» التفخيم وفي «القطر» التريق» ساقط من (م).
 - (٣) ينظر: «النشر» (٢ / ١٠٦).
 - (٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الساكن».
 - (٥) (ط): «المنخذر».
 - (٦) ينظر: «النشر» (٢ / ١٠٥).
 - (٧) في الأصل: «يذر الله».
 - (٨) (ب) و (م) و (ط): «بالفتح».
 - (٩) «بالفتحة ووليتها من قبلها صاد مهملة أو طاء أو ظاء تحركت هذه الثلاثة» ساقط من (ط).
 - (١٠) (ب): «هذه الكلمات الثلاث بالفتح أو الضم سكنت».
 - (١١) (ب) و (م) و (ط): «تفصيله».
 - (١٢) ينظر: «التيسير» (٥٨)، و «النشر» (٢ / ١١٢).

وقولنا: «بعد الفتح» المراد الفتح الخالص عن الإمالة، إذ لو أُمِلَ الفتح قبل لام الجلالة نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] بإمالة فتح الراء نحو الكسرة على قراءة السوسي، ففي لام الجلالة^(١) حيثُذ وجهان: التفخيم والترقيق^(٢).

قال في «الرعاية»^(٣): وإذا كان المشدد مفخماً للتعظيم والإجلال نحو ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥] وشبهه يظهر التشديد إظهاراً متمكناً ليظهر التفخيم في اللام، وليس في كلام العرب لام أظهر تفخيماً وأشدَّ تعظيماً من اللام في اسم الله جل ذكره، لأنَّه فُخِّم لإرادة التعظيم والإجلال، وذلك إذا كان (٢٤و) قبل اللام فتح أو ضم. انتهى.

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «جلالة».

(٢) ينظر: «النشر» (٢ / ١١٢).

(٣) «الرعاية» (٢٥٧).

البحث الرابع في الإدغام

ذكر^(١) أنَّ الإدغام في اللغة^(٢): إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته فيه، وفي الاصطلاح: أنَّ تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما على أنَّ يصيرا حرفاً واحداً مغايراً لهما بهيأته^(٣) وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف^(٤) وأقصر من زمان الحرفين المخففين^(٥)، ويقال: الإدغام بتخفيف الدال من الأفعال وهو من عبارات الكوفيين، ويقال: الإدغام بتشديد الدال من الافتعال وهو من عبارات البصريين. انتهى مختصراً.

أقول: قوله: «وأقصر من زمان الحرفين المخففين»، ينبغي أن يُقيدَ هذا بالإدغام بلا غنة، لأنَّ الإدغام مع الغنة زمانه أطول من زمان الإدغام بلا غنة كما صرح به في «التمهيد»^(٦) وسنقله، وذلك لأنَّ الغنة تتوقف على امتداد كما في بعض الرسائل^(٧).

ثم اعلم أنَّ هيئة الحرف المشدد أنَّ يُعتمدَ [به] على المخرج اعتماداً واحدة قوية فوق الاعتماد في المخفف. كذا قاله^(٨) الرضي^(٩). وهو معنى ما

(١) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٢٦ - ٣٢٧).

(٢) «القاموس المحيط» (٤ / ١١٢، مادة دغمهم).

(٣) (م) و (ط): «بهية».

(٤) (م): «المحقق».

(٥) (م): «المحققين».

(٦) «التمهيد» (١٧١).

(٧) ينظر: «المنح الفكرية» (٤٣).

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «قال».

(٩) «شرح الشافية» (٣ / ٢٣٥).

قال^(١): التشديد حَبْسُ الصوت في الحيز، أي في المخرج بعنف.

وقال^(٢): فصار الحرفان لشدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد، وإلا فهما حرفان في الحقيقة، وَعَوَّضَ عنه، أي عن شدة الامتزاج، التشديد، وليس التشديد عَوَّضاً عن الحرف المدغم بل عمّا فاته من الاستقلال في التلفظ، فَإِنَّكَ إِذَا أَصَغَيْتَ إِلَى لَفْظِكَ سَمِعْتَ سَاكِنًا مُشَدَّدًا يَنْتَهِي إِلَى مُخَفَّفٍ. انتهى.

أقول: أفاد أَنَّ الحرف الأول ليس بمستهلك داخل في الثاني، بل هو كالمستهلك الداخل فيه كما ذكره^(٣) بناء على عدم الاستقلال في التلفظ، وَأَنَّ المشدد^(٤) (٢٤ظ) في الحقيقة هو المدغم، ومعنى «عدم استقلاله في التلفظ» عدم الفراغ عن تلفظه قبل الثاني، والفراغ إِنَّمَا يكون برفع اللسان في اللساني والشفة في الشفوي والحلق في الحلقي عن مخرج الحرف، وذلك الرفع إِنْ وُجِدَ يكون فاصلاً بين الحرفين، ويستقل الحرف الأول وينتفي الإدغام، فحقيقة الإدغام^(٥) التلفظ بالمِثْل الثاني قبل الفراغ عن المِثْل الأول، ومعنى وحدة الاعتماد في المشدد في قول الرضي: هو عدم وجود ذلك الفاصل، وكذلك معنى شدة الامتزاج فيما قال، فتأمّل.

واعلم أَنَّ الإدغام على ثلاثة أقسام: إدغام مثلين وإدغام متجانسين وإدغام متقاربين.

قال^(٦): الحرفان إذا التقيا بَأَنْ لا يكون حاجز بينهما، فَإِمَّا أَنْ يكونا مثلين بَأَنْ اتفقا مخرجاً وصفة كالباء مع الباء، وإِمَّا أَنْ يكونا متجانسين بَأَنْ اتفقا مخرجاً

(١) «المنح الفكرية» (٣٣).

(٢) «المنح الفكرية» (٣٣).

(٣) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٢٧).

(٤) «أَن المشدد» مكررة في الأصل.

(٥) «فحقيقة الإدغام» ساقط من (ط).

(٦) «المنح الفكرية» (٣٢).

يعني: المخرج الكلي، واختلفا صفة كالطاء والذال والتاء، وإِذَا أَن يكونا متقاربين بأن تقارباً مخرجاً يعني: المخرج الكلي، وصفة^(١) كالذال والسين المهملتين فإنَّهما متقاربان مخرجاً وكالتاء المثناة الفوقية والتاء المثلثة، فإنَّهما متقاربان صفة لأنَّهما مهموستان منفحتان مستقلتان مرققتان إِلاَّ أَنَّ التاء شديدة والتاء رخوة. انتهى.

أقول: فالتقارب في^(٢) الصفة أَنَّ يتفقا في أكثرها، وبعض العلماء أدرج المتجانسين في المتقاربين^(٣) فسلطنا مسلكهم^(٤).

ثم اعلم أَنَّ الإدغام ينقسم إلى ما أُتَّفِقَ فيه وإلى ما اُخْتَلَفَ فيه، وستعرف تفصيل ذلك، والذي اُخْتَلَفَ فيه ينقسم إلى إدغام صغير و [إلى] إدغام كبير، لأنَّ الحرف الأول إن كان ساكناً غير محتاج إلى الإسكان لأجل الإدغام، فهذا الإدغام لِقَلَّةِ العمل فيه يسمى صغيراً، (٢٥و) وهو لا يكون إِلاَّ في المتقاربين لما قاله^(٥) أبو شامة^(٦): الإدغام الصغير، يعني في عرف القراء، ما اُخْتَلَفَ في إدغامه من الحروف السواكن فلا يكون إِلاَّ في المتقاربين. انتهى. وذلك كإدغام الذال في التاء في ﴿عُذْتُ﴾ [غافر: ٢٧] وأمثاله.

أقول: إِنَّمَا قال: «فلا يكون إِلاَّ في المتقاربين»، لأنَّ الإدغام يجب في المثليين اللذين سكن أولاهما، وإنَّ^(٧) كان الحرف الأوَّل متحركاً ثم أُسْكِنَ^(٨)

(١) (ب) و (ط): «أو صفة».

(٢) «إلا أن التاء شديدة والتاء رخوة. انتهى، أقول: فالتقارب في» ساقط من (ط).

(٣) «شرح الدر اللئيم» (١٥٥ ط).

(٤) (ب) و (م) و (ط): «مسلكه».

(٥) (ب) و (م) و (ط): «قال».

(٦) «إبراز المعاني» (٦٠).

(٧) (م): «فإن».

(٨) (ب): «سكن».

للإدغام فهذا الإدغام لكثرة^(١) العمل فيه يسمى كبيراً، وهو يكون في المثلين والمتقاربين كما صرح به أبو شامة^(٢) كالإدغام في ﴿سَلَكُكُمْ﴾ [المدر: ٤٢]، أدغمه أبو عمرو وأظهره الباقون^(٣)، وكإدغام القاف في الكاف في ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] و﴿رَزَقَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٨] وشبهها أدغمه أبو عمرو وأظهره الباقون^(٤).

فالإدغام الذي أُتِفِقَ فيه لا يُسَمَّى في عرفهم صغيراً ولا كبيراً كما يظهر للناظر^(٥) في كلام أبي شامة، ثم إنَّ الإدغام ينقسم إلى تام وناقص لأنَّ الحرف الأول إنَّ أُدرِجَ في الثاني ذاتاً وصفة بأنَّ كانا مثلين أو متقاربين لكن انقلب ذات الأول إلى ذات^(٦) الثاني، وصفته إلى صفته فالإدغام حينئذٍ تام مثل إدغام (مدّ) وإدغام الذال في الطاء نحو ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٤]. وإنَّ أُدرِجَ الحرف الأول في الثاني ذاتاً لا صفة بأنَّ كانا متقاربين، فانقلب ذات الأول إلى ذات الثاني، ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقيت^(٧) في التلطف فالإدغام حينئذٍ ناقص. والصفة الباقية من الحرف الأول إمَّا غُنَّةٌ وهو^(٨) في إدغام النون^(٩) الساكنة والتنوين في الواو الياء، وإمَّا إطباق وهو في إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية نحو ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، وإمَّا استعلاء وهو في إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، وسيأتي تفصيل الكل، وتشديد الإدغام التام تام

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «لقلة».

(٢) «إبراز المعاني» (٦٠).

(٣) ينظر: «التيسير» (٢٠).

(٤) ينظر: «التيسير» (٢٠).

(٥) (م): «لِلناظم».

(٦) (ب): «إلى ذات الحرف».

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «بقي».

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وهي».

(٩) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «نون».

أيضاً وتشديد الإدغام الناقص ناقص أيضاً.

واعلم أنَّ بيان الإدغام على رأي أهل العربية (٢٥ظ) مستوفى في كتب التصريف^(١)، والمقصود من هذه الرسالة بيان ما وقع في القرآن من الإدغام^(٢) مما اتفقت فيه القراء وأهل الأداء واختلفوا^(٣) فيه، ولا نذكر من المُخْتَلَف فيه إلا الإدغام الصغير لأنَّ الإدغام الكبير لم يقع في قراءة عاصم أصلاً، وهنا فصلان:

الفصل الأول

في إدغام المثلين

اعلم أنَّ المثلين^(٤) إذا سكن أولهما يجب الإدغام عند أهل اللغة والقراء وأهل الأداء^(٥) بلا خلاف، سواء كانا^(٦) في كلمة نحو ﴿يُذْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] أو في كلمتين نحو ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]^(٧) و ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] إلا إذا كان الأول حرف مدٍّ، فإنَّ كان المثلان حينئذ في كلمتين فلا يدغمه أحد من أهل اللغة والقراءات والأداء نحو ﴿فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧] و ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ [يوسف: ٧١] بل

(١) منها: «الكتاب» لسيبويه حيث ضمَّ أبواباً كثيرة من أبواب الصرف، ودقائق التصريف للقاسم بن محمد المؤدب، و «شرح الشافية» للرضي، و «المتع في التصريف» لابن عصفور.

(٢) «من الإدغام» ساقط من (م).

(٣) (ط): «أو اختلفوا».

(٤) «اعلم أنَّ المثلين» ساقط من (ط).

(٥) ينظر: «الكتاب» (٤ / ٤٣٧)، و «الأصول» (٣ / ٤٠٥)، و «السبعة» (١٢٥)، و «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٠١).

(٦) (ط): «كان».

(٧) في (ب): «إذ ذهب مغاضباً».

يُمَدُّ الْأَوَّلُ. كذا قاله أَبُو شامة^(١)، وَإِنْ كَانَا فِي كَلِمَةٍ^(٢) وَاحِدَةٍ^(٣) فَإِنَّ حَمْزَةَ وَهَشَامًا يَدْغَمَانِ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَقْفِ إِذَا كَانَ^(٤) حَرْفُ الْمَدِّ وَآوًا أَوْ يَاءً، وَالْحَرْفُ الثَّانِي هَمْزَةٌ نَحْوُ ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩] و﴿النَّسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿قُرْءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فَيُئْدِلَانِ^(٥) الْهَمْزَةُ مَعَ الْوَائِ وَآوًا وَمَعَ الْيَاءِ يَاءً، فَيَجْتَمِعُ الْمُثْلَانِ وَأَوَّلُهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ فَيَدْغَمَانِ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي. كذا في «التيسير»^(٦)، وكذا ﴿النَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨] يدغمه غير نافع^(٧)، وأصله نبيء بالهمزة^(٨) في آخره^(٩).

أقول: وكذا يجب الإدغام في المثلين المتحركين في كلمة إذا لم يكن فيها إلحاق نحو (قردد)، ولا التباس نحو ﴿سرر﴾ [الحجر: ٤٧]، ولا عروض لحركة الثاني نحو: اردد^(١٠) القوم، وتفصيل ذلك في «شرح الشافية» للجاربردي^(١١)، نحو ﴿تبَّ﴾ [المسد: ١] و﴿نمذُّ﴾ [مريم: ٧٩].

الفصل الثاني

في إدغام المتقاربين اللذين سكن أولهما

في إدغام المتقاربين اللذين سكن أولهما، والواقع منه في القرآن أحد عشر

-
- (١) «إبراز المعاني» (٦٢، ٦٦).
 - (٢) من (ب) و (م) و (ط)، في الأصل: «كلمتين».
 - (٣) «واحدة» ساقطة من الأصل و (ط).
 - (٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الحرف».
 - (٥) (م): «قيدلان».
 - (٦) «التيسير» (٣٨).
 - (٧) «التيسير» (٧٣).
 - (٨) «القاموس المحيط» (١ / ٣٠، مادة نبأ).
 - (٩) «كذا» ﴿النبي﴾ يدغمه غير نافع وأصل «نبيء» بالهمزة في آخره ساقط من (م).
 - (١٠) (م): «أدد».
 - (١١) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٣٢).

نوعاً:

النوع الأول: إدغام الذال المعجمة في مقاربها. قال أبو شامة^(١): اتفق القراء على إدغام ذال (إذ) في الظاء في نحو ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٤]، ولم يقع في القرآن (إذ) عند التاء المثلثة، وإلا لوجب الإدغام للاتحاد في المخرج. انتهى. ومثاله: إذ ثبت، (٢٦و) ثم إنَّ القراء اختلفوا في إدغام الذال في التاء في نحو ﴿نَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]^(٢) و ﴿عُذْتُ﴾ [الدخان: ٢٠، غافر: ٢٧] و ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٥١] وأمثالها^(٣)، وكذا اختلفوا في إدغام ذال (إذ) في ستة أحرف في التاء نحو ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦] والذال نحو ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر: ٥٢] والسين ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢] والصاد نحو ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩] والزاي نحو ﴿إِذْ زَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٤٨] والجيم نحو ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، واختار عاصم^(٤) في الجميع الإظهار واختار أبو عمرو الإدغام في الجميع^(٥).

النوع الثاني: إدغام التاء المثلثة في مقاربها، ولم يأت^(٦) في القرآن بعدها من مقاربها إلا الذال^(٧) والتاء، أمَّا الذال ففي^(٨) ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦] لا غير، اختلفوا في إدغام التاء هنا، أظهره ابن كثير وورش وهشام وأدغمه الباقون^(٩)، وأمَّا في التاء ففي ﴿لَبِثْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٤٤].

(١) «إبراز المعاني» (١٤٤).

(٢) في (ب) و (ط): «فنبذتها».

(٣) ينظر: «الإقناع» (١ / ٢٦٤).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «العاصم».

(٥) ينظر: «السبعة» (١١٩)، «الإقناع» (١ / ٢٤٠).

(٦) (ب): «يقع».

(٧) (ب): «ذال معجمة».

(٨) (ب): «فهي».

(٩) ينظر: «النشر» (٢ / ١٣).

٥٢] و ﴿أَوْرَثُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، اختلفوا في إدغام التاء المثلثة هنا، واختار عاصم الإظهار وبعض الباقيين الإدغام^(١).

النوع الثالث: إدغام الدال المهملة في مقاربها. قال أبو شامة^(٢): اتفق القراء على إدغام دال قد في التاء نحو ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولم يقع في القرآن عند الطاء المهملة، وإلاً لوجب الإدغام للاتحاد^(٣) في المخرج. انتهى. ومثاله: قد طلبت.

أقول: بل يجب إدغام الدال مطلقاً في التاء نحو: ﴿عَبَدْتُمْ﴾ [الكافرون: ٤] و ﴿أَرَدْتُ﴾ [هود: ٣٤] كما صرح به في بعض الرسائل^(٤)، واختلفوا في إدغامها في التاء في قوله [تعالى] ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥] ولم يقع في القرآن غيره، واختار عاصم الإظهار^(٥).

واختلفوا في إدغام دال «قد» في ثمانية أحرف: في الجيم نحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ﴾ [النحل: ١١٣]^(٦)، والذال نحو ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، والزاي نحو ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]، والسين نحو ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، والشين نحو ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، والصاد نحو ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، والضاد نحو ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨]، والطاء نحو ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤]، واختار عاصم في الجميع الإظهار، واختار أبو عمرو وحمزة والكسائي الإدغام في الجميع^(٧).

(١) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦).

(٢) «إبراز المعاني» (١٤٤).

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «لاتحاد».

(٤) لم أقف عليه. ينظر: «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٤٠).

(٥) ينظر: «التيسير» (٤٤)، «النشر» (٢ / ١٣).

(٦) (م): «لقد جاءكم».

(٧) ينظر: «التيسير» (٤٢).

النوع الرابع (٢٦ظ): إدغام التاء المثناة الفوقية في مقاربها. قال أبو شامة^(١): اتفق القراء على إدغام التاء [في] الطاء والذال المهملتين نحو ﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢] و﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩] و﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩].

واختلفوا في إدغام تاء التأنيث المتصلة بالفعل في ستة أحرف، في التاء المثلثة: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودٌ﴾ [الشعراء: ١٤١]، والجيم نحو ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، والزاي نحو ﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، والسين نحو ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٨٦]، والصاد نحو ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، والطاء نحو ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١]، واختار عاصم في الجميع الإظهار، واختار أبو عمرو وحمزة والكسائي الإدغام في الجميع^(٢).

النوع الخامس: إدغام الطاء المهملة في مقاربها، والواقع منه في القرآن إدغامها في التاء فقط نحو ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] و﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨] و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] و﴿فَرَطْتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠]، والإدغام فيه اتفاقي مع بقاء [إطباق] الطاء، فهو إدغام ناقص فتشديده ناقص أيضاً.

قال^(٣): أجمعوا على إدغام^(٤) التاء في الطاء إدغاماً كاملاً، وعلى إدغام الطاء في التاء إدغاماً ناقصاً. انتهى.

أقول: ومعنى بقاء [إطباق] الطاء هنا أَنَّ يُعْدَمَ ذات الطاء بأنْ ينقلب تاء ويندغم فيه، وتبقى صفتها التي هي الإطباق، فيُلَفَّظُ أَوَّلًا بإطباق مجرد ثم يتاء مشددة مرققة، كذا يُفْهَمُ من^(٥) شروح «الشافعية»^(٦) وفيه إشكال.

(١) «إبراز المعاني» (١٤٤).

(٢) ينظر: «التيسير» (٤٣).

(٣) «المنتج الفكرية» (٢٩).

(٤) «إدغام» ساقطة من (ط).

(٥) «شرح الشافعية» للرضي (٣ / ٢٨٢)، والجاربردي (١ / ٣٥٠).

(٦) (ب): «شرح الشاطبية».

ذكر في «الشافية»^(١) مُلَخَّصُهُ: أَنَّ الإطباق لا يمكن استقلاله بدون الحرف إذ لا مخرج له بدون الحرف، فالتلفظ بإطباق الطاء لا يمكن إلا بتلفظ الطاء، بخلاف الغنة، إذ لها مخرج غير مخرج النون فيمكن استقلالها بدونها، فلذا^(٢) يلفظ بها مجرداً عن النون في ﴿عَنْكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فلا إدغام في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] وأمثاله، بل لَمَّا اتحد مخرج الطاء والتاء أمكن النطق بالتاء من غير رفع اللسان عن الطاء نطق كذلك، فأشبهه النطق بالمثل بعد المثل من غير رفع اللسان عن الأوّل، فأُطْلِقَ عليه الإدغام مجازاً (٢٧و) ولا إدغام في الحقيقة.

قال الجاربردي^(٣): ولذا يُحَسُّ الإنسان من نَفْسِهِ ضرورة عند قوله: أحطت، النطق بالطاء حقيقة وبالتاء^(٤) بعدها. انتهى.

أقول: لِكِنْ تُعَدُّ قِلَقِلَةُ الطاء حينئذٍ إذ هي لا تحصل إلا برفع اللسان عن المخرج.

النوع السادس: إدغام الباء الموحدة في مقاربها، اختلف القراء في إدغامها في الميم في ﴿يَا بُنَيَّ أَرْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، ولم يقع في القرآن غيره، أظهره ورش وأبن عامر وحمزة، وأدغمه الباقون^(٥).

واختلفوا أيضاً في إدغامها في الفاء^(٦) حيث وقع نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤] وشبهه، أدغمه أبو عمرو وخلاد والكسائي وأظهره الباقون^(٧).

(١) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٥٠ - ٣٥١).

(٢) (ب) و (م): «ولذا».

(٣) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ٣٥١).

(٤) (م): «الطاء».

(٥) ينظر: «الإقناع» (١ / ٢٦٣)، «النشر» (٢ / ١١، ١٢).

(٦) «في الفاء» ساقط من (ط).

(٧) ينظر: «الإقناع» (١ / ٢٦٢)، «النشر» (٢ / ٨، ٩).

النوع السابع: إدغام الفاء في مقاربها. اختلفوا في إدغامها في الباء الموحدة في قوله تعالى: ﴿نَخْصِفْ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩] وليس في القرآن غيره، أدغمه الكسائي وأظهره الباقون^(١).

النوع الثامن: إدغام القاف في مقاربها. قال^(٢): اتفق مشايخ الأداء على إدغام القاف في الكاف في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، لكن اختلفوا في بقاء استعلاء القاف مع الإدغام وعدم بقاءه.

قال في «التمهيد»^(٣): كلاهما حسن، ببقائه أخذ المصريون وبعدم بقاءه أخذ الشاميون^(٤)، واختياري الثاني وفقاً للداني.

وقال^(٥) في «النشر»: الإدغام المحض أصح رواية. قال^(٦): ثم ما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فذلك خطأ محض إلا أن يُحْمَلَ على إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاتها. انتهى.

أقول: بقاء صفة الاستعلاء هنا هل هو قبل الكاف كبقاء الإطباق في ﴿أَحْطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] قبل التاء^(٧)؟ أو هو مع الكاف بإشرابها استعلاء القاف كبقاء الغنة في ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩]؟ لم أر التصريح بأحدهما

(١) ينظر: «الإقناع» (١ / ٢٦٧)، «النشر» (٢ / ١٢).

(٢) «المنح الفكرية» (٢٩).

(٣) «التمهيد» (١٥٠).

(٤) يُفْهَم من هذا النص أنَّ المقصود بالشاميين والمصريين هم الذين درسوا على ابن الجزري فهو يقول في «التمهيد» (١٥٠): «وبالأول أخذ عليّ المصريون»، وجاء في مقدمة التحقيق لكتاب «التمهيد» أنَّ ابن الجزري تولى مشيخة الإقراء هناك. ينظر ذلك في (ص ١١)، لأنَّ مسألة بقاء الاستعلاء وعدم بقاءه في حالة إدغام القاف في الكاف معروف وتحدثت عنه كتب القراءات. ينظر: «الإقناع» (١ / ١٨٣)، «النشر» (٢ / ١٩).

(٥) «النشر» (٢ / ٢٠).

(٦) «المنح الفكرية» (٢٩).

(٧) «قبل التاء» مكرر في الأصل.

من^(١) أحد إلا من الرومي^(٢) في «شرح منظومة»^(٣) ابن (٢٧ظ) الجزري حيث صرح بإعطاء صفة الاستعلاء للكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾.

أقول: فهو كإعطاء غنة النون في الياء ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾، فالملفوظ ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾ عند بقاء صفة الاستعلاء، كاف مستعلية مفخمة مشددة تشديداً ناقصاً، كما أنَّ الملفوظ في ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ ياء ذات غنة مشددة تشديداً ناقصاً^(٤). والله أعلم.

إن قلت: لم قال: [اتفق] مشايخ الأداء مع أنَّ الظاهر أنَّ القراء أيضاً متفقون هنا على الإدغام؟ قلت: تخصيص أهل الأداء ليس للاحتراز عن القراء بل لأنَّ الاختلاف في بقاء استعلاء القاف لم يُرو عن القراء، والله أعلم.

النوع التاسع: إدغام اللام في مقاربتها، اعلم أنَّ اللام إمَّا حرف تعريف أو لا، فإذا لم يكن حرف تعريف فالقراء اتفقوا على إدغامها في الراء نحو ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] و ﴿قُلْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٢] إلا حفصاً في ﴿بَلْ رَانَ﴾. كذا قاله أبو شامة^(٥). يعني أنَّ حفصاً يقرأه بالسكت على بل، والسكت فصل بين الحرفين^(٦) دون مقدار تنفُّس^(٧)، ولو لم يسكت عليه كسائر القراء لأدغم البتة.

واختلفوا في إدغامها في الذال ولم يقع في القرآن إلا ﴿مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾

(١) «من» ساقطة من (ط).

(٢) عصام الدين أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده مؤرخ تركي الأصل، ت ٩٦٨ هـ.

«الشقائق النعمانية» (٣٢٥)، «تراجم الأعيان» (١ / ٧٣) ..

(٣) «شرح الجزرية» (٢٢ظ).

(٤) «كما أنَّ الملفوظ في «من يؤمن» ياء ذات غنة مشددة تشديداً ناقصاً» ساقط من (ط).

(٥) «إبراز المعاني» (٧٤ و ٣٨١).

(٦) (م): «حرفين».

(٧) ينظر: «النشر» (١ / ٢٤٠).

[البقرة: ٨٥ و ٢٣١]^(١) ولم يدغمه غير أبي الحارث^(٢). ثم إنهم اختلفوا في إدغام لام هل وبل في ثمانية أحرف في التاء المثناة الفوقية والتاء المثناة والزاي^(٣) والسين والضاد المعجمة والطاء والظاء والنون واختار عاصم الإظهار في الجميع، وأدغم الكسائي في الجميع^(٤).

قال أبو شامة^(٥): ليس كل منها تلتقي في القرآن مع كل من الحروف الثمانية وإنما يختص كل واحدة منهما ببعض الحروف^(٦) ويشتركان في بعض، فواحد يختص بهل وهو التاء المثناة نحو ﴿هَلْ تُؤْتَبْ﴾ [المطففين: ٣٦]، وخمسة تختص ببل وهي: السين نحو ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ٨٣]، والطاء نحو ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥]، والظاء نحو ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، والضاد نحو ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]، والزاي نحو ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣]، واثنان لهما (٢٨ و) معاً وهما التاء نحو ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾ [الأنبياء: ٤٠]، والنون نحو ﴿هَلْ نَذُلْكُمْ﴾ [سبا: ٧] و ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [الواقعة: ٦٧]^(٧). انتهى.

أقول: ولم يُرَوَّ عنهم إدغام لام قل إلا في مثلها نحو: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ﴾ [النمل: ٦٥]، وفي الراء نحو ﴿قُلْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٢] فلا إدغام في ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨].

و [أمّا] إذا كانت اللام حرف تعريف فإنهم يدغمونها وجوباً في أربعة عشر

(١) (م): «من يفعل ذلك».

(٢) ينظر: «النشر» (٢ / ١٣).

(٣) (ب): «الراء».

(٤) ينظر: «التيسير» (٤٣).

(٥) «إبراز المعاني» (١٤٣).

(٦) (ط): «الحرف».

(٧) (م): «بل نحن مغرمون».

حرفاً، وهي اللام والتاء المثناة الفوقية والتاء المثثلة والذال والراء والزاي والسين والشين^(١) والصاد والضاد والطاء والظاء والنون، وأسماء الحروف كافية عن الأمثلة^(٢).

وتسمى هذه الحروف حروفاً شمسية، ويظهرونها^(٣) وجوباً فيما عداها وهي أربعة عشر [أيضاً] وتُسمَّى تلك الحروف^(٤) حروفاً قمرية، وهي الألف أعني الهمزة والباء والجيم والحاء والخاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف والميم والواو والهاء والياء، وأسماء الحروف كافية أيضاً عن الأمثلة.

النوع العاشر: إدغام الراء في مقاربها ولم يأت في القرآن إدغامها في مقاربها إلا في اللام نحو ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [نوح: ٤] و ﴿أَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] ولم يدغمها^(٥) فيها غير أبي عمرو^(٦).

النوع الحادي عشر: إدغام النون الساكنة ولو تنويناً في مقاربها، أمّا الميم الساكنة فلم تدغم في مقاربها بل [في] مثلها، ولمّا جرت العادة في كتب^(٧) هذا الفن بإفراد أحوالهما بالتبويب نسلك مسلّكهم ونضع بابين:

الباب الأول: في النون الساكنة والتنوين

ولهما أربعة أحوال: الإظهار بلا ظهور غنة وبظهورها، والإدغام بغنة وبلا غنة، والإقلاب، والإخفاء.

الحال الأول: أنهما يظهران قبل حروف الحلق الستة بلا ظهور غنتهما،

(١) «الشين» ساقطة من (ط).

(٢) ينظر: «المنح الفكرية» (٣٣).

(٣) (م): «يظهر ومنها».

(٤) «الحروف» ساقطة من (ط).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «يدغم».

(٦) ينظر: «التيسير» (٢٧).

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «كتاب هذه».

سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنهما نحو ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] و ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، أو في كلمة^(١) (٢٨ ظ) النون نحو ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] ولا يقع التنوين كذلك.

قال ابن الجزري^(٢) في «التحبير»^(٣): أجمعوا، يعني القراء، على إظهارهما عند حروف الحلق الستة إلا ما كان من مذهب أبي جعفر^(٤) من إخفائهما عند الغين والخاء المعجمتين، واستثني له من ذلك ﴿الْمُنْخَنِقَةُ﴾ و ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] و ﴿فَسَيُغْضُوبُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] فأظهر النون في هذه المواضع. انتهى.

قال^(٥) في «التمهيد»^(٦): ذكر بعض القراء في كتبهم أنَّ الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد^(٧) في مصنف له: إنَّ الغنة ساقطة منهما إذا أُظْهِرَا قبل حروف الحلق، وهو مذهب النحاة، وبه صرَّحوا في كتبهم، وبه قرأت على كل شيوخني ما عدا قراءة يزيد^(٨) و^(٩) المسيبي^(١٠).

(١) «أو في كلمة» مكررة في الأصل.

(٢) «تحبير التيسير» (٦٦).

(٣) (ط): «التمييز».

(٤) يزيد بن القعقاع المخزومي من القراء العشرة، تابعي، ت ١٣٠ هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ٥٨)، «غاية النهاية» (٢ / ٣٨٢).

(٥) «المنح الفكرية» (٤٢).

(٦) «التمهيد» (١٦٦).

(٧) فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح الحمصي من القراء شيخ الداني، ت ٤٠١ هـ.

«غاية النهاية» (٢ / ٥)، «شذرات الذهب» (٣ / ١٦٤).

(٨) هو أبو جعفر السابق.

(٩) «الواو» ساقطة من (ط).

(١٠) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن أبو محمد المسيبي من القراء، ت ٢٠٦ هـ.

«معرفة القراء الكبار» (١ / ١٢١)، «غاية النهاية» (٢ / ٩٨).

أقول: ويمكن أن يكون النزاع لفظياً لأن من قال ببقائها أراد في الجملة، لعدم انفكاك الأصل الغنة عن النون ولو تنويناً، ومن قال بسقوطها [أراد] عدم ظهورها. انتهى.

أقول: فظهر أن غنتهما حينئذ كغنتهما متحركتين، وأمّا النون الساكنة المظهرة التي ظهرت فيها الغنة، فهي النون في ﴿يَس . وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١ و ٢] و ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، كلاهما في بعض القراءات^(١)، كما سيأتي في آخر المقالة الثانية^(٢)، والنون الموقوف عليها بدون الروم نحو نون ﴿أَلْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [يس: ٨٢] عند الوقف^(٣) عليها، ولا يوجد التنوين في الوقف.

الحال الثاني: إنهما يدغمان في ستة أحرف يجمعها يرملون، ونضع هنا ثلاث مقالات:

المقالة الأولى:

إنهما يدغمان بغنة في النون والميم نحو ﴿مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠] و ﴿شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦] و ﴿مِنْ مَاءٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] و ﴿عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، قال في «التيسير»^(٤): أجمع القراء على إدغامها في النون (٢٩ و) والميم بغنة، وقال^(٥) مكي [في الرعاية]: إنهما يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول فيكون ذلك إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء بعض

(١) (ط): «الروايات».

(٢) «النون في يس والقرآن» و «نون والقلم» كلاهما في بعض القراءات، كما سيأتي في آخر المقالة الثانية» ساقط من (م).

(٣) «عند الوقف» مكررة في الأصل.

(٤) «التيسير» (٤٥).

(٥) «الرعاية» (٢٦٣).

الحرف غير مدغم وهو الغنة.

أقول: هذا رأي مكي. وقال أبو شامة^(١): وأما إدغامهما في النون والميم، فهو^(٢) إدغام محض، لأنَّ في كل من المدغم والمدغم فيه غنة فإذا ذهبت إحداهما، يعني غنة المدغم، بالإدغام، بقيت الأخرى. انتهى.

وهذا مذهب الجمهور فالتشديد مستكمل على مذهبهم. قال في «الرعاية»^(٣) ما حاصله: إنَّ النون الساكنة يلزم إدغامها في النون، سواء كانا في كلمة أو في كلمتين، وسكونها قد يكون أصلياً نحو ﴿مِنْ نَّارٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقد يكون عارضاً نحو ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] و ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ [الكهف: ٩٥]. ولو وقعت النون الساكنة قبل الميم في كلمة لم يجز إدغامها في الميم لئلاَّ يلتبس بالمضاعف نحو قولك: شاة زنماء^(٤). انتهى. ولا نعلم مثلاً في القرآن.

وقال في «التيسير»^(٥): أظهر حمزة النون من هجاء سين عند الميم من^(٦) ﴿طَسَم﴾ [الشعراء: ١] في الشعراء والقصص وأدغم ذلك الباقي. انتهى.

فظهر أنَّ قوله: «أجمع القراء على إدغامهما في النون والميم» يحتاج إلى الاستثناء. قال الجعبري وابن^(٧) القاصح: خرج بقيد الميم ﴿طَسَ تِلْكَ﴾ في

(١) «إبراز المعاني» (١٥٠).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وهو».

(٣) «الرعاية» (٢٦٤).

(٤) الزئمة محركة بقله وشيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً.

«القاموس المحيط» (٤ / ١٢٨، مادة زُنِيم).

(٥) «التيسير» (١٦٥).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «في».

(٧) للجعبري كتاب بعنوان: «إتمام التبيين في أحكام النون الساكنة والتنوين، لم أقف عليه، ولا ابن القاصح كتاب بعنوان: «نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة» اطلعت على النسخة المحفوظة في مركز صدام للمخطوطات، وما وجدته يفهم منه هذا المعنى من =

النمل، فَإِنَّ النون هنا مخفأة للكل . انتهى . يعني مخفأة ليس^(١) بمدغمة .

المقالة الثانية : في إدغامهما في الواو والياء :

اتفق القراء على إدغامهما [فيهما] من كلمتين، كما أشار إليه أبو شامة^(٢) نحو ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد : ١١] و ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة : ٨] و ﴿يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة : ١٦] و ﴿آيَةً يُعْرَضُونَ﴾ [القمر : ٢]^(٣)، لكن^(٤) اختلفوا في بقاء الغنة^(٥) عند الإدغام، فقرأ خلف عن حمزة بعدم بقائها أصلاً مع إدغامهما فيهما فيكون إدغاماً تاماً مستكمل التشديد، وقرأ الباكون (٢٩ظ) بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة فيكون إدغاماً ناقصاً غير مستكمل التشديد^(٦). قال في «التيسير»^(٧) : فيمتنع القلب الصحيح مع بقاء الغنة .

أقول : وليست الغنة هنا كالإطباق في ﴿أَحَطْتُ﴾ قبل المشدد بل في نفس المشدد، ولا احتمال^(٨) هنا لأن تكون الغنة الباقية غنة المدغم فيه، إذ لا غنة له، فهي غنة المدغم البتة، فهذا الإدغام شبيه بإخفائهما الذي سيذكر في الحال الرابع، ويسميه بعض العلماء إخفاءً مع أنه يثبت التشديد الناقص^(٩). كذا قال^(١٠).

= غير تصريح، فابن القاصح ذكر قراءات القراء في «طسم» في الشعراء والقصص دون أن يتعرض لما في النمل، (٢و) .

(١) (ب) و (م) و (ط) : «فليس» .

(٢) «إبراز المعاني» (١٥٠) .

(٣) وفي (ب) : «وإن يروا آية يعرضون» .

(٤) (م) : «ولكن» .

(٥) «غنة» .

(٦) ينظر : «النشر» (٢ / ٣٤) .

(٧) «التيسير» (٤٥) .

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل : «ولاحتمال» .

(٩) «المنح الفكرية» (٤٤) .

(١٠) «كذا قال» ساقط من (ب) .

قال في «الرعاية»^(١): ولو وقعت النون الساكنة قبل الواو والياء في كلمة لأظهرت، ولم يحسن أن تُدْغَمَ لئلاً يقع الالتباس بالمضاعف، وذلك نحو ﴿بُنْيَانٌ﴾ [الصف: ٤] و ﴿قُنُونٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿صِنُونٌ﴾ [الرعد: ٤] و ﴿دُنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥].

واعلم أنهم اختلفوا في إدغام النون في الواو^(٢) في ﴿يَس . وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١ و ٢] و ﴿نَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، أظهره ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة وقالون، وأدغمه الباقون مع الغنة، كذا في «التيسير»^(٣). فهذاان الموضوعان مستثنيان من الاتفاق المذكور^(٤).

المقالة الثالثة:

أنهما يدغمان في اللام والراء من كلمتين بإجماع القراء كما في «التيسير»^(٥) نحو ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ [النساء: ٤٠] ﴿يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] ﴿عَنْ رَبِّهِمْ﴾ [المطففين: ١٥]^(٦) ﴿رَوْوْفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]، وقال في «النشر»^(٧): وقد وردت^(٨) (٣٠ و) الغنة^(٩)، يعني ولو تنويناً، مع اللام والراء عن كل القراء. وقال في «الرعاية»^(١٠): ذهاب الغنة في إدغامهما في اللام والراء هو المشهور المأخوذ به.

(١) «الرعاية» (٢٦٥).

(٢) «في الواو» ساقط من (ط).

(٣) «التيسير» (١٨٣).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المذكورة».

(٥) «التيسير» (٤٥).

(٦) (ب): «من ربكم»، (م): «من ربهم».

(٧) «النشر» (٢ / ٢٤).

(٨) «وردت» مكررة في الأصل.

(٩) زيادة في (ب) و (م) و (ط): «الغنة مع إدغام النون»، وهي غير مذكورة في «النشر».

(١٠) «الرعاية» (٢٦٣).

قال في «الكشاف»^(١) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] والنون في ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦]: أَدْغَمَتْ بُغْنَةً وَبَغِيرَ غُنَّةٍ، فالكسائي وحمزة ويزيد وورش في رواية والهاشمي^(٢) عن ابن كثير لم يُغْنُوها^(٣)، وقد أَعْنَهَا الباقون إلا أبا عمرو فقد رُوِيَ عنه روايتان. انتهى.

أقول: فظهر أَنَّ عاصماً يُغْنِيها، إِنَّ قلت: أليس يستثنى من الإجماع المذكور قوله تعالى: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] فَإِنَّ حَفْصاً لا يدغم النون في الراء هنا، بل يسكت على^(٤) «من» ثم يقول: راق^(٥)؟ قلت: لا يستثنى لأنَّ معنى إدغامهما في اللام والراء إدغامهما^(٦) فيهما عند ملاقاتهما إِيَّاهما، والسكت^(٧) يمنع الملاقة ويفصل بين الحرفين. فلو لم يسكت حفص هنا لأدغم البتة.

قال في «الرعاية»^(٨): ولو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة كانت مظهرةً لثلاً يلتبس بالمضاعف، ولم يقع ذلك في القرآن.

الحال الثالث: أَنَّهُما ينقلبان قبل الباء ميماً^(٩) مخففة مع بقاء الغنة الظاهرة، وهذا بإجماع القراء كما صرَّح به في «التيسير»^(١٠)، سواء كانا في كلمتين نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] و﴿هَنِيئاً بِمَا﴾ [الطور: ١٩]، أو في كلمة

(١) «الكشاف» (١ / ١٤٥).

(٢) محمد بن موسى بن محمد، أبو بكر الهاشمي، ت ٣١٨هـ.

«غاية النهاية» (٢ / ٢٦٧).

(٣) (ب): «لم يغنها».

(٤) (ط): «على قوله».

(٥) ينظر: «التيسير» (١٤٢).

(٦) «إدغامهما في اللام والراء» ساقط من (م).

(٧) (م): «السكنة تمنع».

(٨) «الرعاية» (٢٦٣).

(٩) (ط): «نونا».

(١٠) «التيسير» (٤٥).

نحو ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] [و] ﴿أَنْبِئَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١] كما في «الرعاية»^(١)، لَكِنْ لا يكون التنوين قبل الباء في كلمة .

قال ابن الجزري في «النشر»^(٢): فلا فرق حينئذ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ و ﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إِلَّا إِنَّهُ لم يُخْتَلَف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة . انتهى .

أقول: يعني في الميم الساكنة (٣٠ظ) اختلاف في إخفائها مع إظهار غنتها فذهب الجمهور إلى ذلك، وذهب البعض إلى إظهارها مع إخفاء غنتها^(٣) وسيجيء .

إن قلت: ما معنى قلب النون الساكنة ميماً مخفأة مع الغنة قبل الباء، مع أَنَّ ذات الميم ملفوظة غير معدومة، لِمَا في «الرعاية»^(٤): إِنَّ الغنة ظاهرة هنا في نَفْس الحرف الْأَوَّل . انتهى . إذ لو عدمت ذات الميم لكانت الغنة ظاهرة بالاستقلال^(٥) لا في نَفْس الحرف الْأَوَّل، فلو قلنا: إِنَّ ذات الميم معدومة كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين في مثل ﴿عَنْكَ﴾^(٦) لكان قلب النون الساكنة والتنوين إليها لغواً وهو ظاهر .

قلت: فالظاهر أَنَّ معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وسر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها^(٧) وهو الشفتان، لأنَّ قوة الحرف وظهور ذاته إِنَّمَا هو بقوة الاعتماد على مخرجها، وهذا كإخفاء الحركة

(١) «الرعاية» (٣٦٥، ٣٦٦) .

(٢) «النشر» (٢ / ٢٦) .

(٣) «الحواشي المفهمة» (٤٧ظ - ٤٨و) .

(٤) «الرعاية» (٢٦٦) .

(٥) (م): «بالاستقلال» .

(٦) (ب): «منك» .

(٧) (ب) و (م) و (ط): «مخرجها» .

في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، إذ ذلك ليس بإعدام للحركة^(١) بالكلية بل تبعضها وسيأتي. وبالجمله إِنَّ الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقاً كما سبق في بيان المخارج، فتلفظ بالميم في ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطق من الشفتين في الباء أدخل من المنطق في الميم، فزمان انطباقهما في ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ أطول من زمان انطباقهما في الميم^(٢)، وزمان (و٣١) انطباقهما في الميم^(٣) أطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، وتُقَوَّى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة^(٤) انطباقهما في الباء، إذ لا غنة في الباء أصلاً بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو من أصل الغنة، وإن كانت خفية، والغنة تُورث للاعتماد^(٥) ضعفاً.

الحال الرابع: أنَّهما يُخَفَيَان مع الغنة الظاهرة قبل الحروف الخمسة عشر، وهي الباقية من^(٦) الحروف المذكورة في الأحوال الثلاثة السابقة نحو ﴿عَنْكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]^(٧) و ﴿أَنْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٥] و ﴿بِشَرِّ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، قال^(٨): ولا تشديد في الإخفاء، وهو حالة بين الإظهار

(١) (ط): «الحركة».

(٢) من (ب)، وفي الأصل: «انبورك»، وفي (ط): «ابورك».

(٣) «أطول من زمان انطباقهما في الميم، و زمان انطباقهما في الميم» ساقط من (م)، «و زمان انطباقهما في الميم» ساقط من (ط).

(٤) «قوة» ساقطة من (ط).

(٥) (ط): «الاعتماد».

(٦) من (ب)، وفي الأصل و (م) و (ع): «عن».

(٧) (ب): «منك».

(٨) «المنح الفكرية» (٤٠، ٤١).

والإدغام، يعني التام.

أقول: لأنَّ الإخفاء هنا كما قاله^(١) نقلاً عن اليميني^(٢):

إِذْهَابِ ذَاتِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مِنَ اللَّفْظِ وَإِبْقَاءِ صِفَتِهِمَا^(٣) الَّتِي هِيَ الْغُنَّةُ، وَفِي «الرَّعَايَةِ»^(٤): فَمَخْرَجُهُمَا مُخَفَّاتَيْنِ لَيْسَ إِلَّا الْخِشُومَ، وَلَا عَمَلَ فِيهِمَا لِلْسَّانِ^(٥) أَصْلًا. انتهى.

أقول: فليس بين العين والكاف في «عنك» إِلَّا غُنَّةٌ مجردة. والإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معاً، والإدغام التام إذهابهما معاً، فالإخفاء حالة بينهما. وقال^(٦): قال الرومي^(٧): والمراد هنا إخفاء الحرف لا إخفاء الحركة. أقول: وسيأتي معنى إخفاء الحركة.

ثم أقول: الإخفاء يشبه المدَّ لأنَّ التلَفُظَ بِالْغُنَّةِ الظَّاهِرَةِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّرَاخِي، لِمَا قَالَ فِي «الْتِمَهِيدِ»^(٨): إِنَّ الْغُنَّةَ الَّتِي فِي النُّونِ وَالتَّنْوِينِ (٣١ ظ) أَشْبَهَتْ الْمَدَّ فِي الْوَائِ وَالْيَاءِ، وَكَذَا حَفْظُنَاهُ مِنْ مَشَافَهَةِ شَيْخِنَا^(٩) نَسِيجٍ^(١٠) وَحَدَهُ فِي الْأَدَاءِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١١) وَجَزَاهُ عَنَا خَيْرًا، لِكِنَّهُ كَانَ يُحَدِّرُنَا عَنِ الْمَبَالِغَةِ

(١) «المنح الفكرية» (٤٤).

(٢) محمد بن عمر بن مبارك الشهير ببقرق، ت ٩٣٠ هـ.

(٣) «الضوء اللامع» (٨ / ٢٥٣)، «شذرات الذهب» (٨ / ١٧٦).

(٤) (م): «صفتها».

(٥) «الرعاية» (٢٦٧).

(٦) (ب) و (م) و (ط): «حيثُذ اللسان».

(٧) «المنح الفكرية» (٤٤).

(٨) «شرح الجزرية» (٣٢ و).

(٩) «التمهيد» (١٦٧).

(١٠) حسن المرعشي ذكره في «بيان جهد المقل» (٢٦ ظ).

(١١) (ب): «ينسج».

(١٢) «تعالى» ساقطة من (ب) و (م) و (ط).

في التراخي . .

واعلم أنَّ الإخفاء على ثلاث مراتب يتوقف بيانها على تقديم مقدمة وهي :
إنَّ الغنة صفة النون الساكنة وأثرها الباقي عند إخفاء^(١) ذاتها، فمعنى صغر إخفاء
النون كبر أثرها الباقي . ومعنى كبر إخفاءها : صغر أثرها الباقي إذ ذاتها معدومة
عند الإخفاء على كل حال .

وحروف الإخفاء على ثلاث مراتب : أقربها مخرجاً إلى النون ثلاثة : الطاء
والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وأبعدها : القاف والكاف، والباقي
متوسطة في القرب والبعد .

قال^(٢) : ولالإخفاء مراتب فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء
عنده أزيد وما قَرَّبَ إلى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وتظهر^(٣) فائدته في
تفاوت الغنة^(٤) . انتهى .

قوله : «وما قرب إلى البعد» هو المتوسط، ولم يذكر البعيد بل ذكره^(٥) ابن
الجزري في «التمهيد»^(٦) بعد القريب لكن لم يذكر المتوسط^(٧) .

أقول : وبالجمله إنَّ مراتب الحروف ثلاث، فإخفاؤها^(٨) عند الحروف
الثلاثة الأول أزيد وغُنتهما الباقية قليلة، بمعنى إنَّ زمان امتداد الغنة قصير،

(١) (ب) : «إخفاءها» .

(٢) «المنح الفكرية» (٤٠) .

(٣) (م) : «وظهر فائدة» .

(٤) «قوله : وما قرب إلى البعد، يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وتظهر فائدته في تفاوت
الغنة» مكررة في (ط) .

(٥) (ب) : «ذكر» .

(٦) «التمهيد» (١٧١) .

(٧) (م) : «القرب» .

(٨) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط) : «إخفاؤهما» .

وَإِخْفَاؤُهُمَا عِنْدَ الْقَافِ وَالْكَافِ أَقْلٌ، وَغُنَّتُهُمَا الْبَاقِيَةُ كَثِيرَةٌ بِمَعْنَى أَنَّ زَمَانَ
 امْتِدَادِهَا طَوِيلٌ. وَإِخْفَاؤُهُمَا عِنْدَ بُوَاقي الْأَحْرَفِ مُتَوَسِّطٌ^(١)، فَزَمَانُ غُنَّتِهِمَا
 مُتَوَسِّطٌ^(٢)، وَلَمْ أَرَّ فِي مُؤَلَّفٍ تَقْدِيرَ امْتِدَادِ الْغُنَّةِ فِي هَذِهِ (٣٢ و) الْمَرَاتِبِ.

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ زَمَانَ الْغُنَّةِ لَمَّا كَانَ طَوِيلًا عِنْدَ الْقَافِ وَالْكَافِ يُخْشَى إِحْدَاثَ
 كَافٍ صَمَاءٍ^(٣)، وَالْكَافِ الصَّمَاءِ عَلَى مَا فِي «النَّشْرِ»^(٤) كَافٍ لَيْسَ فِيهِ^(٥) شِدَّةٌ
 وَلَا هَمْسٌ، أَقُولُ: وَالْكَافِ الصَّمَاءِ إِذَا قَارَنْتَ الْغُنَّةَ تَكُونُ كَمَا يُقَالُ فِي لِسَانِ
 التَّرْكِ لِأَلْفٍ مِنَ الْعَدَدِ بَكَ، فَلْيَحْذَرْ الْقَارِئُ مِنْ^(٦) إِطْبَاقِ أَقْصَى اللِّسَانِ إِلَى
 الْحَنْكِ عِنْدَ التَّلْفِظِ بِالْغُنَّةِ قَبْلَ الْقَافِ وَالْكَافِ، إِذْ يَحْدُثُ بِذَلِكَ كَافٌ صَمَاءٌ،
 وَالْكَافِ الصَّمَاءِ إِذَا لَمْ تَقْرُنْ^(٧) الْغُنَّةَ تَكُونُ كَمَا يُقَالُ فِي لِسَانِ التَّرْكِ لِبَعْضِ
 الْأُمَرَاءِ: بَكَ^(٨).

قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»^(٩): الْإِخْفَاءُ هُوَ: أَنَّ يُخْفَى الْحَرْفُ فِي نَفْسِهِ لَا فِي غَيْرِهِ،
 وَالْإِدْغَامُ إِنَّمَا هُوَ: أَنَّ يُدْغَمَ الْحَرْفُ فِي غَيْرِهِ لَا فِي نَفْسِهِ فَتَقُولُ: خَفِيتَ النُّونَ عِنْدَ
 السَّيْنِ، وَأَخْفَيْتُ النُّونَ عِنْدَ السَّيْنِ. وَلَا تَقُولُ: خَفِيتَ فِي السَّيْنِ وَلَا أَخْفَيْتَهَا فِي
 السَّيْنِ، وَتَقُولُ: أَدْغَمْتَ النُّونَ فِي الْوَاوِ، وَلَا تَقُولُ: أَدْغَمْتُهَا عِنْدَ الْوَاوِ، فَاعْرِفِ
 الْفَرْقَ. انْتَهَى.

(١) (م): «متوسطة».

(٢) (م): «متوسطة».

(٣) زيادة في (ب) و (م) و (ط): «مع الغنة».

(٤) «النشر» (١ / ٢٢١).

(٥) (ب) و (م) و (ط): «فيها».

(٦) من (ب)، وفي الأصل و (م) و (ط): «عن».

(٧) (م): «تقرر».

(٨) في الأصل: «بك».

(٩) «الرعاية» (٢٦٩).

الباب الثاني: في الميم الساكنة

ولها ثلاثة أحوال: الإدغام بَغْنَةً ظاهرة، والإخفاء بَغْنَةً ظاهرة، والإظهار بلا غُنَّة ظاهرة وبَغْنَةً ظاهرة^(١).

الحال الأول:

أنَّها تدغم بَغْنَةً ظاهرة وجوباً إذا لقيت ميماً، سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين نحو ﴿مِنْ مَّاءٍ﴾ [السجدة: ٨] و ﴿عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] وقد سبق بيانه، أو أصلية نحو ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٩].

قال مكِّي في «الرعاية»^(٢): وإذا لَقِيَ الميم، وهي ساكنة، ميماً أخرى وجب الإدغام، وإظهار تشديد متوسط مع إظهار غُنَّة مع الميم الأولى الساكنة، وإنَّما كان التشديد في هذا النوع غير مشبع لبقاء الغُنَّة. وإنَّما يقع التشديد البالغ في المدغم إذا لم يبق من الحرف الأوَّل شيء (٣٢ظ) إلا أدغم. انتهى.

أقول: مذهب الجمهور هنا تمحُّض الإدغام وكمال التشديد لكون الغُنَّة عندهم للمدغم فيه فلا فرق بين (ممن) و (أم من) كما قال^(٣).

الحال الثاني:

أنَّها تُخْفَى بَغْنَةً ظاهرة عند الباء وجوباً إذا كانت^(٤) مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين نحو ﴿أَنْ بُوْرِكَ﴾ [النمل: ٨] و ﴿هَنِيئاً بِمَا﴾ [الطور: ١٩] وقد سبق^(٥) معنى إخفائها^(٦).

(١) «بغنة ظاهرة» مكررة في (ب).

(٢) «الرعاية» (٢٣٣).

(٣) «المنح الفكرية» (٤٢).

(٤) (م): «كانتا».

(٥) في (٣٠و).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «إخفاء».

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً نَحْوُ ﴿تَرْمِيهِمْ بِجِجَارَةٍ﴾ [الفيل : ٤] فَهِيَ تُخْفَى عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ . قَالَ ^(١) : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ، وَإِلَى إِظْهَارِهَا ذَهَبَ ^(٢) مَكِّي وَأَبْنُ الْمُنَادَى وَتَبِعَهُ ^(٣) يَارَ مُحَمَّدَ السَّمُرْقَنْدِيِّ ^(٤) ، وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَةِ أَنَّ حُرُوفَ (بُوف) تَظْهَرُ عِنْدَهَا الْمِيمُ أَيْ الْمِيمَ الْأَصْلِيَّةَ . انْتَهَى .

وَأَمَّا خُصُوصُ هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ مَعَ أَنَّ الْمِيمَ الْأَصْلِيَّةَ تَظْهَرُ عِنْدَهُمْ عِنْدَ جَمِيعِ الْحُرُوفِ ، دَفْعاً لَتَوَهُمِ إِخْفَائِهَا عِنْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِسَبَبِ قَرَبِ الْمَخْرَجِ ، وَمَعْنَى إِخْفَائِهَا هُوَ مَا سَبَقَ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ ، وَالْغُنَّةِ الظَّاهِرَةِ لِأَزْمَةِ لِإِخْفَائِهَا ^(٥) كَمَا يُشْعِرُ بِهِ الْمَنْقُولُ سَابِقاً ^(٦) عَنْ نَشْرِ أَبْنِ الْجَزَرِيِّ .

إِنْ قُلْتُ : مَنْ أَظْهَرَ الْمِيمَ هُنَا ، هَلْ يُظْهَرُ غُنَّتُهَا ؟ قُلْتُ : يُشْعِرُ الْمَنْقُولُ سَابِقاً عَنْ نَشْرِ أَبْنِ الْجَزَرِيِّ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُهَا ، وَإِنْ كَانَ الْمِيمُ لَا يَخْلُو عَنْ أَصْلِ الْغُنَّةِ ، إِذْ لَوْلَا أَصْلُ الْغُنَّةِ لَكَانَ الْمِيمُ بَاءً لَا تَتَّفَقُهُمَا فِي الْمَخْرَجِ وَالصِّفَةِ ^(٧) وَالْقُوَّةِ . كَذَا فِي «الرَّعَايَةِ» ^(٨) .

إِنْ قُلْتُ : قَالَ فِي بَعْضِ الرِّسَالِ ^(٩) : الْمِيمُ يَظْهَرُ سَكُونُهُ عِنْدَ حُرُوفِ

(١) «المنح الفكرية» (٣٩) .

(٢) «الرعاية» (٢٣٢) .

(٣) «روح المرید شرح منظومة العقد الفريد في نظم التجويد» (١٣٥ ط) .

(٤) محمد بن محمود بن محمد السمرقندي ، عالم بالقراءات له مؤلفات في علوم القرآن ، ت ٧٨٠ هـ .

«غاية النهاية» (٢ / ٢٦٠) ، «هدية العارفين» (٢ / ١٠٦) .

(٥) «هو ما سبق في إخفاء الميم المقلوبة ، والغنة الظاهرة لازمة لإخفائها» ساقط من (ط) .

(٦) في (٣٠ و) .

(٧) (ب) و (م) و (ط) : «الصفات» .

(٨) «الرعاية» (٢٣٢) .

(٩) لم أقف عليه .

(بوف)^(١) فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهٗ يَخْفَى^(٢) سكونه عند إخفائه^(٣)، فما سبب ذلك؟ قلت: إذا أخفيتها بإضعاف الاعتماد على مخرجه يَخْفَى سكونه، لأنَّ إظهار السكون يحتاج إلى تقوية الاعتماد^(٤) (٣٣و)، وإذا أظهرته بأنَّ قُوَّتَهُ بِتَقْوِيَةِ الاعتماد على مخرجه يظهر سكونه، والمقام دقيق^(٥) لا يُجَلِّيهِ إِلَّا صاحب الوجدان الصادق.

تنبيه:

الإخفاء على قسمين: إخفاء الحركة وإخفاء الحرف^(٦)، وألَّوْلَ بمعنى تبعيض الحركة كما في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]^(٧). والثاني على قسمين: أحدهما: تبعيض الحرف وستر^(٨) ذاتها في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة^(٩) أو التنوين. والقسم الآخر: إعدام ذات الحرف بالكلية وإبقاء غُنتها كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المذكورة.

الحال الثالث:

أنَّها تظهر وجوباً عند سائر الحروف. أقول: ولا تظهر غُنتها عند إظهارها قبل حرف من الحروف كما يُشْعِرُ به المنقول سابقاً عن «النشر»^(١٠) وهو

-
- (١) (ب): «جوف».
 - (٢) قال علي القاري في «المنح الفكرية» (٣٩): «واشتهر عند العامة أنَّ حروف «بوف» تظهر عند العامة».
 - (٣) (ط): «إخفائها».
 - (٤) «وإذا أظهرته بأنَّ قُوَّتَهُ بِتَقْوِيَةِ الاعتماد» ساقط من (ط).
 - (٥) (م): «رقيق».
 - (٦) ينظر: «التحديد في الإتيان والتجويد» (١٠٢).
 - (٧) (ب) و (م): «لا تأمنا».
 - (٨) (م): «ستري».
 - (٩) «قبل الباء أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة» ساقط من (ط).
 - (١٠) «النشر» (٢ / ٢٦)، سبق في (٣٠و).

المحفوظ من مشافهة شيخنا، رحمة الله [عليه]، فيَقَوِّي الاعتماد على مخرجها ويُظهِرُ سكونها بلا إظهار غُنة، فزمان إظهار الميم لعدم ظهور الغُنة أسرع من زمان إخفائها.

وأما الميم الساكنة المظهرة التي ظهرت فيها الغُنة فهي الميم الموقوف عليها بدون الرّوم، قال ابن الجزري في^(١) نظمه:

واظهرنَهَا عِنْدَ باقِي الأَحْرَفِ واحذِرْ لَدَى واوٍ وفا^(٢) أَنْ تَخْتَفِي

قال^(٣): ثم أمر بالحذر عن إخفاء الميم عند الواو والفاء، مع أَنَّ حكمهما عِلْمٌ مما قبله في ضمن باقي الأحرف، تصريحاً لدفع تَوَهُّمِ أَنَّهَا تُخْفَى عندهما كما تُخْفَى عند الباء كما يفعله جهلة القراء، ومنشأ ذلك اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان إلى الإخفاء. انتهى. وذلك نحو ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٩]، ثم إذا أظهرتها عندهما فاحذر عن إحداث الحركة في الميم وعن السكت عليها كما يفعله^(٤) العامة. كذا قال^(٥).

وإنّما يفعلهما (٣٣ظ) من يفعلهما خوفاً من الإخفاء أو^(٦) الإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجيهما. كذا في «الرعاية»^(٧).

أقول: خوف إدغامها في الواو أشدُّ لاشتراكهما في المخرج الكلي، اعلم أَنَّ أهل الأداء يسمون إظهار الميم قبل الواو والفاء إظهاراً شفوياً، وإظهار

(١) «متن الجزرية» (٢٦).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «فاء».

(٣) «المنح الفكرية» (٤٠).

(٤) (ط): «يفعل».

(٥) «المنح الفكرية» (٤٠).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «والإدغام».

(٧) «الرعاية» (٢٣٣).

النون^(١) الساكنة والتنوين قبل^(٢) حروف الحلق إظهاراً حلقياً.

تتمة في بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان قال^(٣):
الإدغام على قسمين:

إدغام تام وهو: إدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفة^(٤) مثل: ﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]. وإدغام ناقص وهو: إدراج الأول في الثاني ذاتاً لا صفة مثل ﴿أَحْطَتْ﴾ [النمل: ٢٢] ونظائره. انتهى. والصفة الباقية من المدغم إمّا إطباق أو^(٥) استعلاء أو غنة، وقد سبق.

ثم إنَّ كلَّ إدغام تام فتشديده مستكمل، وكلَّ إدغام ناقص فتشديده غير مستكمل كما صرح به في «الرعاية»^(٦)، ثم اعلم أنَّ التشديد لا يستلزم الإدغام، إذ بعض الكلمات فيه تشديد وليس سببه الإدغام بل هو ثابت^(٧) في أصل وضعه نحو (إِنَّ) و (كَأَنَّ) و (لَكِنَّ) وأشباهها، ولا أثر^(٨) للغنة فيها في نقص^(٩) التشديد البتة بل تشديدها مستكمل، صرح به في «الرعاية»^(١٠).

وقال فيها^(١١) ما ملخصه ومختصره: إنَّ المشددات على ثلاثة أضرب:

-
- (١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «نون».
 - (٢) «قبل» ساقطة من (ط).
 - (٣) «المنح الفكرية» (٢٩).
 - (٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «صفتا».
 - (٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «و».
 - (٦) «الرعاية» (٢٥٠، ٢٦٥).
 - (٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «فيه».
 - (٨) (ب): «والمؤثر».
 - (٩) من (ب) و (ط)، وفي الأصل: «نقص»، (م): «بعض».
 - (١٠) «الرعاية» (٢٥٥).
 - (١١) «الرعاية» (٢٥٥).

ضرب فيه ما يزيد تشديده^(١) وهو الراء المشددة لأنَّ إخفاء تكريرها يزيد في تشديدها فوق تشديد سائر الحروف^(٢).

وقال فيها^(٣): وإذا كان الحرف^(٤) المشدد راء وجب على القارئ أن يشددوها تشديداً بالغاً ويخفي تكريرها، فإخفاء التكرير كأنه زيادة في التشديد. أقول: وذلك لأنَّ إخفاء التكرير يحتاج إلى شِدَّة لَصِقِ اللسان على الحنك كما^(٥) قاله^(٦) نقلاً عن الجعبري^(٧).

أقول: وينبغي أن يُزَادَ في هذا الضرب اللام المفخمة في أسم الله عز وجل لِمَا سبق في تفخيم اللام نقلاً عن «الرعاية»^(٨).

وقال فيها^(٩): وضرب ليس فيه ما يزيد تشديده ولا ما ينقصه، وهو كل ما أُدْغِمَ ليس فيه^(١٠) إخفاء^(١١) تكرير ولا إظهار غُنَّة الحرف^(١٢) الْأَوَّل ولا إطباقه ولا استعلائه نحو الياء (٣٤و) من ﴿ذُرِّيَّتِهِ﴾ [الأنعام: ٨٤] والجيم والياء من ﴿لُجِّي﴾ [النور: ٤٠] وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشددة قليلاً.

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «يزيده».

(٢) «الرعاية» (٢٥٥).

(٣) «الرعاية» (٢٥٥).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «حرف».

(٥) «المنح الفكرية» (١٦)، وذكر صاحب «الجامع المفيد» أنَّ هذا القول مذكور في شرح «حرز الأمان» للجعبري. ينظر: «الجامع المفيد» (٧٦ظ).

(٦) (م): «قال».

(٧) «أقول: وذلك إلى نقلاً عن الجعبري» ساقط من (ب).

(٨) «الرعاية» (١٩١).

(٩) «الرعاية» (٢٥٥).

(١٠) «فيه» ساقطة من (م).

(١١) «إخفاء» ساقطة من (م).

(١٢) (ب): «حرف».

انتهى .

وقد عرفت فيما سبق أَنَّ النون الساكنة والتنوين في النون والميم ، وإدغام الميم الساكنة في الميم من هذا الضرب عند الجمهور ومن الضرب الثالث عند مكى^(١) .

وقال فيها^(٢) : وضرب فيه ما ينقص تشديده ، وهو^(٣) كل ما أُدغم مع بقاء الغنة أو الإطباق أو الاستعلاء نحو ﴿مَنْ يُؤْمِنْ﴾ [التوبة : ٩٩] و ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل : ٢٢] و ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات : ٢٠] ، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الضرب الثاني .

واجتمع في قوله تعالى : ﴿دُرِّيُّ يُوقَدُ﴾ [النور : ٣٥] ثلاثة مشددات مرتبة ، تشديد الراء أمكن قليلاً من تشديد الياء الأولى ، وتشديد الياء الأولى أمكن من تشديد الياء الثانية . انتهى .

أقول : وتشديد كل حرف عند الوقف عليه أبلغ من تشديده في الوصل ، وسيأتي في الوقف على المشدد ، وفي «التمهيد»^(٤) : إِنَّ مَالِيَسَ فِيهِ غُنَّةٌ يَشْدُدُ بِسُرْعَةٍ وَمَا فِيهِ غُنَّةٌ يَشْدُدُ بِتَرَاخٍ .

أقول^(٥) : وهذا صريح في أَنَّ الغنة يتوقف أداؤها على التراخي والتمديد . وفيه^(٦) أيضاً : أَنَّ تشديد إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء بتراخي التراخي .

(١) «الرعاية» (٢٥٥) .

(٢) «الرعاية» (٢٥١ ، ٢٥٥) .

(٣) (م) : «وهل» .

(٤) «التمهيد» (٢١٥ ، ٢١٦) ، وفيه : «بخطرفة» بدل «بسُرعة» .

(٥) (ب) : «وهنا أقول» .

(٦) «التمهيد» (٢١٦) .

البحث الخامس

في المد والقصر

المدُّ في اللغة: التطويل^(١) مطلقاً^(٢). والقصر: الحبس والمنع^(٣) مطلقاً. قال أبو شامة^(٤) عند قول الشاطبي^(٥)، باب المدَّ والقصر: المدُّ في هذا الباب عبارة عن زيادة المدِّ في حروف [المدِّ] لأجل همزة^(٦) أو ساكن بعدها، يعني الزيادة على المدِّ الطبيعي، والقصر: ترك تلك الزيادة، وقد يستعمل المدُّ في إثبات حرف المدِّ، والقصر^(٧) في حذفه. انتهى.

وحروف المدِّ ثلاثة: الألف المدّية ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً^(٨) (٣٤ظ)، والياء الساكنة^(٩) المكسور ما قبلها، والواو الساكنة^(١٠) المضموم ما قبلها، وقد اجتمعت الثلاثة في كلمة ﴿أوتينا﴾ [النمل: ١٦].

أقول: وقد يستعمل المدُّ في العرف عاماً للمدِّ الطبيعي والزائد، وتعريفه حينئذ على ما قال^(١١): إطالة الصوت بحرف مدّي من حروف العلة، وعلى هذا المعنى قال^(١٢): ثم إنَّ المدَّ قسمان:

-
- (١) «القاموس المحيط» (١ / ٣٤٩، مادة المدِّ).
 - (٢) «مطلقاً ساقطة من (ط).
 - (٣) «القاموس المحيط» (٢ / ١٢١، مادة القصر).
 - (٤) «إبراز المعاني» (٨٧).
 - (٥) «سراج القاري» (٦٧).
 - (٦) (ب) و (م) و (ط): «همز».
 - (٧) «ترك تلك الزيادة، وقد يستعمل المد في إثبات حر المد والقصر» ساقط من (ط).
 - (٨) «ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً» مكررة في الأصل.
 - (٩) من (ط)، وفي الأصل و (ب) و (م): «الساكن».
 - (١٠) من (ط)، وفي الأصل و (ب) و (م): «الساكن».
 - (١١) «المنح الفكرية» (٤٥).
 - (١٢) «المنح الفكرية» (٤٥).

أَصْلِي: وهو اللازم لحروف المدّ بل ليس لها وجود بعده، ويسمى أيضاً مدّاً ذاتياً وطبيعياً وامتداده قدر ألف وستعلم ذلك.

وفرعي: وهو المدّ الزائد على المدّ الأصلي لحروف المدّ لسبب من الأسباب. انتهى. وتسمى حروف المدّ حروف اللين أيضاً.

وأما إذا كان ما قبل الياء والواو الساكنين مفتوحاً فهما تُسمَّيان حرفي اللين لا حرفي المدّ، إذ لا يتوقف وجودهما على المدّ، فليس لهما مدّ طبيعي، كما صرح به أبو شامة^(١)، فلا يُمدّان إلاّ لسبب فلا يُسمَّى مدّهما لسبب مدّاً طبيعياً وإنّ لم^(٢) يجاوز قدر ألف، ولا يسمى مدّهما فوق ألف مدّاً زائداً لأنّ معنى المدّ^(٣) الزائد هو الزائد على المدّ الأصلي، وليس لهما مدّ أصلي بل يُسمَّى قدر ألفين الطول، ومدّهما قدر ألف التوسط، ومعناه: التوسط بين الطول وبين ترك المدّ بالكلية كما صرّح [به] أبو شامة^(٤). ويُسمَّى انتفاء مدّهما بالكلية القصّر، وقد يُسمَّى مدّهما قدر ألف القصّر أيضاً، وستأتي مواضع مدّها.

وفيما قال^(٥): إنّ المدّ إطالة الصوت بحرف مدّي من حروف العلة بحث^(٦)، لأنّه يخرج عن إطالة الصوت بحرف لين، مع أنّهم يستعملون لفظ (٣٥) والمدّ في إطالة الصوت به أيضاً، فالظاهر أنّه ليس تعريفاً لمطلق المدّ بل [هو تعريف] لمدّ حروف المدّ، ونضع هنا فصلين:

(١) «إبراز المعاني» (٩١، ٩٢).

(٢) «لم» ساقطة من (ب) و (م).

(٣) «المد» ساقطة من (ب) و (م).

(٤) «إبراز المعاني» (٩٢).

(٥) «المنح الفكرية» (٤٥).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «بحيث»، وردت هذه اللفظة في جميع النسخ لأنها غير موجودة في «المنح الفكرية»، وهي غير مناسبة فلم أثبتها.

الفصل الأول

في المد الفرعي الزائد على المد الأصلي لحروف المد

قال^(١): ثم السبب لزيادة [المدّ] إمّا لفظي وإمّا معنوي، واللفظي إمّا همز بعد حرف المدّ أو سكون بعده، والهمز إمّا أن يوجد بعد حروف^(٢) المدّ في كلمة أو في كلمتين، والسكون^(٣) إما لازم أو عارض فنضع في هذا الفصل مقالتين: المقالة الأولى: في السبب اللفظي، وهو أربعة أقسام:

القسم الأول: أن يقع بعد حرف المدّ همز في كلمته^(٤) نحو ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿جِيءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ويُسمّى المدّ الزائد في هذا القسم مدّاً متصلاً ومدّاً واجباً ولا خلاف بين القراء في زيادة المدّ هنا. كذا^(٥) قال، لكنّ العلماء اختلفوا في بيان مذهب القراء في الزيادة، فأبن الجزري قال^(٦): إنّهم يمدّون قدراً واحداً مشبعاً، وهو خمس ألفات مع المدّ الأصلي وأربع بدونه.

وقال الشاطبي^(٧) على ما حكى عنه السخاوي^(٨): إنّهم اختلفوا^(٩) في الزيادة على مرتبتين، فورش وحمزة يمدّان [مدّاً] طولياً والباقون [مدّاً]

(١) «المنح الفكرية» (٤٥).

(٢) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «حرف».

(٣) «والهمز إمّا أن يوجد بعد حروف المدّ في كلمة أو في كلمتين والسكون» ساقط من (ط).

(٤) (م): «كلمة».

(٥) «المنح الفكرية» (٤٧).

(٦) «النشر» (١ / ٣٣٠ - ٣٣١).

(٧) ينظر: «الحواشي المفهمة» (٥٢ ط) و «المنح الفكرية» (٤٧).

(٨) علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن السخاوي، شيخ القراء والنحاة والفقهاء في زمانه بدمشق، ت ٦٤٣ هـ.

«طبقات الشافعية» (٢ / ١١٦)، «غاية النهاية» (١ / ٥٦٨)، «بغية الوعاة» (٢ / ١٩٢).

(٩) (ب) و (م) و (ط): «مختلفون».

وسطياً^(١) والطولي خمس ألفات مع المدّ الأصلي وأربع بدونه، والوسطي^(٢) أربع معه وثلاث بدونه.

وقال أكثر العلماء: إنّ القراء مختلفون في الزيادة هنا على أربع مراتب: الأطول ثم الطول ثم التوسط ثم ما فوق القصر، والأوّل لورش وحمزة، والثاني لعاصم، والثالث لابن عامر والكسائي، والرابع لابن كثير وأبي عمرو وقالون، لكن أولئك الأكثرون اختلفوا في تقدير هذه المراتب، فالجمهور (٣٥ظ) منهم قالوا: الأطول خمس ألفات^(٣)، والطول أربع ألفات^(٤) والتوسط ثلاث ألفات^(٥) وما فوق القصر اثنان، والمدّ الطبيعي داخل في هذه الأعداد، هذا ما ذكره علي القاري ملخصاً^(٦).

والبعض منهم قال: إنّ^(٧) الأعلى ثلاث ألفات مع المدّ الأصلي ثم ينقص في كل مرتبة نصف ألف حتى ينتهي إلى القصر، والبعض الآخر منهم قال: إنّ الأعلى ألفان مع المدّ الأصلي ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف حتى ينتهي إلى القصر. كذا ذكره بعض الشارحين^(٨).

القسم الثاني: أنّ يقع حرف المدّ آخر كلمة^(٩)، والهمزة أول كلمة أخرى نحو ﴿بِمَا أَنْزَلْ﴾ [البقرة: ٩٠] و ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦] ولا مدّ هنا إلّا في الوصل، فلو وقّف على كلمة حرف المدّ فلا مدّ

(١) (ب) و (م) و (ط): «مختلفون».

(٢) (ب): «والمد الوسطي».

(٣) «ألفات» ساقطة من (ب).

(٤) «ألفات» ساقطة من (ب) و (م) و (ط).

(٥) «ألفات» ساقطة من (ب) و (م) و (ط).

(٦) «المنح الفكرية» (٤٧).

(٧) (ب): «إن المد الأعلى».

(٨) بعض الشارحين: طاش كبرى زاده. «شرح الجزرية» (٣٣ظ - ٣٤و).

(٩) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «أن يقع بعد أحرف المدّ آخر الكلمة».

فيه لأحد من القراء . كذا قال الجعبري^(١) .

وَيُسَمَّى المَدُّ الزائد في هذا القسم مَدًّا منفصلاً^(٢) ومَدًّا جائزاً، قال^(٣) :
وإنَّما سُمِّيَ هذا المَدُّ جائزاً لاختلاف القراء فيه، فأبْن كثير والسوسي يَقْصُرَانِه
البتة، وقالون والدوري يَقْصُرَانِه ويمدَّانِه والباقون يمدُّونِه^(٤) البتة . انتهى .

ولم يَقُلْ أحد من العلماء : إِنَّ الذين يمدُّونِه من القراء هنا^(٥) يمدُّونِه قدراً
واحداً مشبعاً، فالمنقول هنا عن القراء ليس إلا التفاوت في المَدِّ . قال^(٦) :
وتفاوت الزيادة في المنفصل كتفاوته في المتصل كما مرَّ . انتهى .

قال أبو شامة^(٧) : حكى السخاوي عن الشاطبي أَنَّهُ كان يرى في المنفصل
مدَّين طولي لورش ووسطي لمن بقي . انتهى . وقد عرفت تقديرهما .

أقول : وجاء في هذا القسم أربع مراتب أيضاً لمن مدَّ فيه كما صرح به^(٨)
في «التيسير»^(٩) ، أَلَّاطول لورش وحمزة والطول لعاصم والتوسط لابن عامر
والكسائي، وما فوق القصر لقالون (٣٦و) والدوري، وتقدير هذه المراتب كما
عرفت في القسم الأوَّل .

قال^(١٠) : فلا يجوز الزيادة على خمس ألفات إجماعاً، يعني في شيء من
القسمين، فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين من الزيادة فمن أقبح البدع وأشدَّ

(١) «كنز المعاني» (٤٣ظ) .

(٢) (م) : «متصلاً» .

(٣) «المنح الفكرية» (٤٨) .

(٤) (م) : «يمد» .

(٥) «يمدُّونِه من القراء هنا» ساقط من (ط) .

(٦) «المنح الفكرية» (٤٨) .

(٧) «إبراز المعاني» (٨٥) .

(٨) «في» ساقطة من (ط) .

(٩) «التيسير» (٣٠) .

(١٠) «المنح الفكرية» (٥٠) .

الكراهة. وقال^(١) أيضاً: المَدُّ بقدر ألف، مَدُّك بقدر قولك^(٢): ألف أو بقدر عقد إصبعك، فاعرف مراتب المَدِّ بعقد أصابعك. انتهى.

قيل^(٣): لا تُضْبَطُ مراتب المَدِّ إلاّ بالسماع من الشيخ الماهر الراسخ، أقول: وجوده^(٤) في هذا الزمان أعزُّ.

القسم الثالث: أن يقع بعد أحرف المَدِّ ساكن^(٥) لازم، ومعنى لزومه وجوده عند الجميع وفقاً ووصلاً^(٦)، ويُسمَّى المَدُّ الزائد في هذا القسم مَدًّا لازماً، والساكن هنا إمّا مدغم نحو ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿الصَّاحَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، و﴿عَالِلَهُ خَيْرٌ﴾ في النمل [آية ٥٩]، و﴿عَالِلَهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس [آية ٥٩]، و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ في موضعي الأنعام [آية ١٤٣] و﴿وَأَمَّا غَيْرُ مَدْغَمٍ﴾ نحو ﴿عَالَانَ﴾ في موضعي يونس [آية ٥١ و ٥٩]، وكأسماء الحروف التي في أوائل السور وهي سبعة أسماء: لام وميم وسين وكاف وقاف وصاد ونون، لكن آخر هذه الحروف يدغم في الوصل كما في (آلم)، وقد يسمى المَدُّ الزائد في هذه الأسماء لازماً حرفياً، وفيما عداها لازماً كلياً.

اتفق^(٧) القراء في مَدِّ هذا القسم بجميع ضروبه^(٨) مَدًّا زائداً مشبعاً قدرأ واحداً، كذا قال^(٩). والإشباع هنا قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المَدِّ

(١) «المنح الفكرية» (٥٠).

(٢) «قولك» ساقطة من (ب).

(٣) «شرح الجزرية» (٣٣و).

(٤) (م): «جودته».

(٥) (ب): «الساكن».

(٦) (م): «وجوده وفقاً ووصلاً عند جميع القراء».

(٧) (م): «اتفقوا».

(٨) «مدا» ساقطة من (ط).

(٩) «المنح الفكرية» (٤٦).

الأصلي معها أو بدونه . كذا قال^(١) .

وأمّا أهل الأداء على ما قاله البعض^(٢) فاتفقوا على إشباع المدّ في الساكن اللّازم في فواتح السور، واختلفوا في قدر مدّ غير الفواتح، فمنهم من مدّ قدر ألفين سوى المدّ الأصلي كالفواتح، وهو الذي اختاره ابن الجزري^(٣)، ومنهم من مدّ قدر ألف سوى المدّ الأصلي (٣٦ظ) واختاره الأهوازي^(٤) والسخاوي^(٥) . انتهى .

قال أبو شامة^(٦) : فإنّ تحرك الساكن في هذا القسم نحو ﴿أَلَمْ . أَلَلَّهُ﴾ [آل عمران : ١ و ٢] أوّل آل عمران، فإنّه بفتح الميم وحذف الهمزة عند جميع القراء إلاّ الأعشى^(٧)، و ﴿أَلَمْ . أَحَسِبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت : ١ و ٢] أوّل العنكبوت^(٨)، فإنّه بفتح الميم على^(٩) قراءة ورش^(١٠) خاصة، فإنّه ينقل فتحة

(١) «المنح الفكرية» (٤٦) .

(٢) «الحواشي المفهمة» (٥١ظ) .

(٣) «متن الجزرية» (٢٨) .

(٤) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو علي الأهوازي من القراء ، ت ٤٤٦هـ .

«غاية النهاية» (١ / ٢٢٠) ، «شذرات الذهب» (٣ / ٢٧٤) .

(٥) «المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد» (٦٨) ، وقد صرّح المرادي في «المفيد» : أنّ رأي الأهوازي مذكور في كتابه «الإيضاح» . وينظر عن رأي الأهوازي أيضاً : «الطرازات المعلمة» (٥١ظ) .

(٦) «إبراز المعاني» (٩١) .

(٧) يعقوب بن محمد بن خليف أبو يوسف الأعشى ، أخذ القراءة عن أبي بكر شعبة بن عياش راوي عاصم ، ت نحو ٢٠٠هـ .

«معرفة القراء» (١ / ١٣١) ، «غاية النهاية» .

(٨) ينظر عن قراءة الأعشى : «السبعة» (٢٢٠) .

(٩) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «عند قراءة الورش» .

(١٠) ينظر عن قراءة ورش : «النشر» (١ / ٣٥٩) .

همزة الاستفهام إلى الميم ويحذف الهمزة، فيجوز في هذين المثالين القصر نظراً إلى الحركة العارضة، ويجوز المدُّ نظراً إلى السكون^(١) الأصلي وهو الراجح. انتهى. وأمّا الأعشى فإنه يقرأ ﴿أَلَمْ . اللَّهُ﴾ بسكون الميم وإثبات الهمزة.

قال: والفرق في التسمية بين اللازم والواجب اصطلاحى، وأمّا باعتبار المعنى اللغوي فلا فرق بينهما، فإنه لا يجوز قصر^(٢) أحدهما عند أحد من القراء، فلو قرأ بالقصر يكون لحناً جلياً وخطأً فاحشاً. انتهى.

أقول: يعني يُقال لكل منهما باعتبار المعنى اللغوي مدُّ لازم ومدُّ واجب، إذ معناهما بحسب اللغة واحد، وهو ما لا يجوز تركه، وقوله: «يكون لحناً جلياً فيه نظر، لأنه قد عدَّ سابقاً قصر الممدود ومدُّ المقصور من اللحن الخفى^(٣)».

واعلم أنَّ مجموع أسماء الحروف^(٤) في أوائل السور أربعة عشر منقسمة إلى أربعة أقسام، سبعة منها فيها مدُّ^(٥) زائد على المدِّ الطبيعي وقد سبق، وخمسة منها ليس فيها إلا مدُّ طبيعي وهي^(٦): را، ها، يا، طا، حا، لعدم الساكن بعدها، وواحد منها فيه وجهان: أحدهما الاقتصار على قدر المدِّ الطبيعي، والآخر الزيادة عليه وهو عين، وسيأتي، وواحد منها ليس فيه مدُّ أصلاً وهو أَلَف. كذا قاله الجعبري^(٧).

القسم الرابع: أن يقع بعد حرف المدِّ ساكن (٣٧و) عارض، سكونه إمّا للوقف نحو ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] ومواضع أخرى و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]

(١) (م): «الساكن».

(٢) «قصر» مكررة في الأصل.

(٣) تقدم في (٣ظ).

(٤) من (ب) و (م) و (ظ)، وفي الأصل: «الحرف».

(٥) «مدُّ» ساقطة من (م).

(٦) (ب): «وهي: لفظ را».

(٧) «كنز المعاني» (٤٦ظ).

و «مَأْكُولٍ» [الفيل: ٥] عند الوقف عليها، وإمّا للإدغام عند بعض القراء كالإدغام الكبير لأبي عمرو نحو «الرَّحِيم . مَالِكٍ» [الفتحة: ٣، ٤] وشبهه، وكما قرأ البزي «لَا تَيْمَّمُوا» [البقرة: ٢٦٧] و «عَنْهُ تَلَهَّى» [عبس: ١٠] بتشديد التاء فيهما^(١).

وَيُسَمَّى المَدُّ في هذا القسم مدّاً عارضاً، قال^(٢): فيجوز لكل من القراء في هذا القسم ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر. قال^(٣) نقلاً عن الشارح^(٤) المصري^(٥): إِنَّ الإِشْبَاعَ هنا عين الإِشْبَاعِ في المَدِّ اللازم.

أقول: وقد عرفت الخلاف فيه، فعلى تقدير كون الإِشْبَاعَ هنا أربع ألفات مع المدّ الأصلي، فالظاهر أَنَّ التوسط ثلاث ألفات، وعلى تقدير كونه ثلاث ألفات معه فالتوسط ألفان، والله أعلم.

قال^(٦): هذا الحكم عند عروض السكون للوقف، أَعْمُ من أَنْ يكون مع السكون^(٧) إِشْمَامٌ أو لا، بخلاف ما إذا كان الوقف بالرَّومِ فَإِنَّهُ حينئذٍ حكمه حكم الوصل. انتهى. يعني: أَنَّ الرَّومَ ملحق بالتحريك فيمَدُّ^(٨) حينئذٍ مدّاً طبيعياً فقط. اعلم أَنَّ المدّ الذي يُذَكَّرُ بعد هذا في المقالة الثانية والفصل الثاني كل ذلك

(١) قال الداني في «التيسير» (٨٣): «البزي يشدد التاء التي في أوّل الأفعال المستقبلية في

حالة الوصل في إحدى وثلاثين موضعاً منها «ولا تيمموا»... وفي عبس «عنه تلهى».

(٢) «المنح الفكرية» (٤٩).

(٣) «المنح الفكرية» (٥٠).

(٤) سيف الدين بن عطاء الله أبو الفتوح الوفائي، من القراء، ت ١٠٢٠هـ.

«خلاصة الأثر» (٢ / ٢٢٠)، «هدية العارفين» (١ / ٤١٣).

(٥) «الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية» (٨٠و).

(٦) «المنح الفكرية» (٤٩).

(٧) «الساكن» ساقطة من (ط).

(٨) «حينئذٍ حكمه حكم الوصل. انتهى، يعني أن الروم ملحق بالتحريك فيمد» ساقط من

(ب).

المقالة الثانية : في السبب المعنوي لزيادة المَدِّ .

قال السيوطي في «الإتقان»^(١) : وأمَّا السبب المعنوي^(٢) لزيادة المَدِّ فهو قصد المبالغة في النفي ، وهو سبب قوي مقصود عند العرب ، وإن كان أضعف من اللفظي عند القراء ، فمنه مَدُّ التعظيم في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات : ٣٥] و ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة : ١٦٣] و ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ، يعني المَدِّ في (لا) في كلمة التوحيد ، وقد ورد المَدُّ في هذه المواضع عن^(٣) أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى ، ويسمَّى مَدُّ^(٤) المبالغة لأنَّه طلب^(٥) [به] المبالغة في نفي الألوهية عمَّا سوى الله سبحانه^(٦) . قال ابن الجزري^(٧) : وقد ورد عن حمزة مَدُّ المبالغة للنفي في كل [لفظة] (لا) التي للتبرئة ، سواء كان (٣٧) في كلمة التوحيد أو في غيرها نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢] و ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة : ٧١] و ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد : ١١] و ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود : ٢٢] . والمَدُّ للسبب المعنوي سواء كان في كلمة التوحيد أو في غيرها وسط لا يبلغ الإشباع لضعف سببه .

وقد يجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات : ٣٥] و ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة : ٢٥٦] و ﴿لَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، فيَمَدُّ لحمزة مَدًّا مشبعًا على أصله في المَدِّ لأجل الهمزة ،

(١) «الإتقان» (١ / ٢٧٤) .

(٢) (ط) : «المعني» .

(٣) (ط) : «على» .

(٤) (م) : «المَدِّ» .

(٥) من (ط) : «به» ساقطة من الأصل و (ب) و (م) .

(٦) (م) : «سبحانه وتعالى» .

(٧) «النشر» (١ / ٣٤٥) .

ويُلغى المعنوي إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعف . انتهى ما في «الإتقان» .

وقد عرفت أنَّ الإشباع لحمزة^(١) خمس ألفات مع المدِّ الأصلي وأربع بدونه ، وهذا يُشعرُ أنَّ المراد من الوسط هنا أربع ألفات مع المدِّ الأصلي وثلاث بدونه .

قال^(٢) : وأما ما ذكره^(٣) خالد^(٤) من [أَنَّ] أقسام المدِّ أربعة عشر فكلها مندرجة فيما ذكر ، وإنما اختلفت^(٥) باختلاف الأسماء . انتهى .

أقول : وذلك كمَدِّ الحجز^(٦) ومَدِّ العدل^(٧) ومَدِّ البذل^(٨) وغير ذلك^(٩) ، والاشتغال بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى .

الفصل الثاني

في مد حرفي اللين

اعلم أنَّه ليس بحرفي^(١٠) اللين مَدٌّ طبيعي كما سبق ، فمعنى القصر فيهما

-
- (١) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «إشباع الهمزة» .
 - (٢) «المنح الفكرية» (٥٠) .
 - (٣) «الحواشي الأزهرية» (٣٧) .
 - (٤) الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري ويعرف بالوقاد ، ت ٩٠٥ هـ .
 - (٥) «الضوء اللامع» (٣ / ١٧١) ، «شذرات الذهب» (٨ / ٢٦) .
 - (٦) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «اختلف» .
 - (٦) مَدُّ الحجز سُمِّيَ بذلك لحجزه بين الساكنين نحو ﴿الضالين﴾ .
 - (٧) «الجواهر المضيئة» (٨١) .
 - (٧) مَدُّ البذل سمي بذلك لأنه يعدل حركة التعظيم .
 - (٨) «الجواهر المضيئة» (٨١) .
 - (٨) مَدُّ البذل سمي بذلك لأنَّك تُبدل الهمزة الثانية من جنس حركتها .
 - (٩) «الجامع المفيد» (١٢٤) .
 - (٩) ذكر الشيخ خالد الأزهري أربعة عشر نوعاً للمدِّ . «الحواشي الأزهرية» (٣٧) ، والوفائي ذكر تسعة وعشرين نوعاً للمدِّ . «الجواهر المضيئة» (٨٠ ط) .
 - (١٠) (ب) و (م) و (ط) : «لحرفي» .

في الاستعمال الأكثر: سلب المدّ عنهما بالكلية، وأحوالهما أربعة:

[الحال] الأوّل: أَنْ يقعا قبل همزة متحرك في كلمتيهما نحو ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤] بفتح السين و ﴿شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] و ﴿سَوَاءَةً﴾ [المائدة: ٣١]، ولا مدّ فيهما حينئذٍ لأحد إلاّ لورش، جاء منه في هذا الحال بحرفي^(١) اللين الطول والتوسط^(٢)، وليس الطول هنا أولى من التوسط بل هما سيان عنده، والمراد بالتوسط في مدّ حرفي اللين حيث وقع هو القصر في باب حروف المدّ، وهو المدّ قدر ألف كما صرّح به أبو شامة^(٣)، فمعنى توسطه على ما صرّح به أبو شامة توسطه بين الطول وترك (٣٨ و) المدّ بالكلية، والمراد بالطول في مدّ حرفي اللين حيث وقع المدّ قدر ألفين أو ثلاث كما أشار إليه الشاطبي إشارة دقيقة^(٤)، ويستثنى هنا لورش كلمات ﴿المَوْودَةُ﴾ [التكوير: ٨] و ﴿مَوْتَلًا﴾ [الكهف: ٥٨] أَنْ لا يمدّ فيها أصلاً، نعم يمدّ الواو المدّي في (المَوْودَةُ)^(٥) قدر ألف^(٦).

الحال الثاني: أَنْ يقعا قبل همزة متحرك في غير كلمتيهما نحو ﴿لَوْ أَنَّهُمْ﴾ [القصص: ٦٤] و ﴿نَبَأُ ابْنَيْ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ولا مدّ فيه لأحد.

الحال الثالث: أَنْ يقعا قبل ساكن لازم سكونه في الوصل والوقف، ولم يوجد منه في القرآن إلا [لفظ] عين في ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] و ﴿حَمَ . عَسَقَ﴾ [الشورى: ١ و ٢]، رُوِيَ فيه عن جميع القراء الطول والتوسط، لكنّ

(١) (ب) و (م) و (ط): «لحرفي».

(٢) ينظر عن قراءة ورش: «الإقناع» (١ / ٤٧٦)، و «النشر» (١ / ٣٤٦).

(٣) «إبراز المعاني» (٩٢).

(٤) قال الشاطبي «سراج القاري» (٧٦ - ٧٧):

وفي واوِ سَوَاتٍ خِلَافٌ لِوَرَشِهِمْ وعن كلّ المَوْودَةِ أَقْصَرُ وَمَوْتَلًا

(٥) (م): «موءودة».

(٦) «سراج القاري» (٧٧).

الطول أفضل كما قال الشاطبي^(١):

... وفي عين الوجهان والُطول فُضلاً

قال^(٢): المحققون من شراح «الشاطبية» على جواز القصر [أيضاً] انتهى .
أقول: مراده بالقصر هنا ترك المد بالكلية وهو ظاهر، يُشعرُ به^(٣) أو آخر كلامه .

الحال الرابع: أنَّ يقعا قبل ساكن عارض سكونه للوقف، سواء كان ذلك الساكن همزاً نحو ﴿سَوَاءٌ﴾ [الأنبياء: ٧٤] بفتح السين و ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] أو لم يكن همزاً نحو ﴿الصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢] و ﴿خَوْفٌ﴾ [البقرة: ١١٢]، فإذا كان الساكن غير همز فلجميع القراء في حرفي اللين حينئذ إذا وَقِفَ بالسكون لا بالرَّوم ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر، والقصر هنا بمعنى: ترك المد بالكلية، وقد عرفت الطول والتوسط^(٤).

قال^(٥): والقصر هنا أولى للكل ثم التوسط، وإنَّما قلنا: لا بالرَّوم لِمَا قاله أبو شامة^(٦): إذا وَقِفَ هنا بالرَّوم فلا مدَّ^(٧) فيه لأحد. وأمَّا إذا كان الساكن^(٨) همزاً فكذا الأمر لجميع القراء إلا لورش، فإنَّ ورشاً لا يوافق الجمهور في القصر إذا كان الساكن همزاً، فإنَّه^(٩) يمدُّهما^(١٠) البتة لأجل الهمز تحرك أو سكن، وهو لا

(١) «سراج القارئ» (٧٤) وصدرة:

وَمَدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مَشْبَعاً ...

(٢) «المنح الفكرية» (٤٧).

(٣) (ب) و (م) و (ط): «ويشعر».

(٤) «القصر هنا بمعنى: ترك المد بالكلية، وقد عرفت الطول والتوسط» ساقط من (م).

(٥) «المنح الفكرية» (٤٩).

(٦) «إبراز المعاني» (٩٣).

(٧) (م): «فلا منعية».

(٨) (م): «إذا كانت همزاً».

(٩) (ب) و (م) و (ط): «لأنه».

(١٠) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «يمدها».

يفضل الطول (٣٨ظ) على التوسط في مدَّهما لأجل الهمز مطلقاً بل هما سيَّان عنده حينئذٍ .

خاتمة :

قال أبو شامة^(١) : فقد يأن لك أن حرفي اللين لا مدَّ فيهما إلا إذا كان بعدهما همز في كلمتيهما أو ساكن ، فإن خلا من واحد منهما لم يجز مدُّه ، يعني : قدر ألف أو أزيد ، فمن مدَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] و ﴿إِيَّاهُمْ﴾ [الأنفال : ٥٨] و ﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران : ٤٤] ونحو ذلك وقفاً أو وصلاً ، أو مدَّ ﴿الصَّيْفِ﴾ [قريش : ٢] و ﴿الْيَتِ﴾ [البقرة : ١٢٧] و ﴿الْمَوْتِ﴾ [البقرة : ١٩] و ﴿الْخَوْفِ﴾ [البقرة : ١٥٥] في الوصل فهو^(٢) مخطىء . انتهى .

إن قلت : حرفا اللين من حروف الرخو ، وحروف الرخو^(٣) زمانية يجري فيه الصوت زماناً كما سبق نقله عن «شرح المواقف» ، وعُرِّفَت الرخاوة في عامة الكتب : بجريان الصوت ، فحرفا اللين لا يخلوان عن امتداد الصوت ، فكيف يصحُّ قول أبي شامة : إن حرفي اللين لا مدَّ فيهما ؟

قلت : المدُّ في عرفهم لا يطلق على ما دون مقدار ألف ، وامتداد أصوات حروف الرخو ما عدا حروف المدِّ لا يبلغ قدر ألف^(٤) ، فاعرف .

(١) «إبراز المعاني» (٩٣) .

(٢) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «وهو» .

(٣) «حروف الرخو» ساقط من (ط) .

(٤) «وامتداد أصوات حروف الرخو ما عدا حروف المدِّ لا يبلغ قدر ألف» ساقط من (ط) .

البحث السادس

في همز الوصل وهمز^(١) القطع

قال في «الصحاح»^(٢): أَلِفُ الوصل لا تكون إلا زائدة وأَلِفُ القطع قد تكون زائدة مثل أَلِفِ الاستفهام، وقد تكون أصلية مثل أَلِفِ ﴿أَخَذَ﴾ [آل عمران: ٨١] و﴿أَمَرَ﴾ [البقرة: ٢٧]. انتهى.

قال^(٣): الهمزة في أوّل الكلمة إمّا همزة^(٤) قطع، وهي التي تثبت وصلًا وبِدْءًا، وإمّا همزة^(٥) وصل، وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، والظاهر أنّ همزة الوصل أكثر وجوداً من همزة القطع في الكلام إلاّ إنّ الضابطة^(٦) في همزة الوصل أقرب وأظهر، فلذا أختيرَ بيانها، ومن المعلوم أنّ الابتداء لا يمكن إلاّ بمتحرك، فأوّل الكلمة إنّ كان متحركاً (٣٩و) فظاهر، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة الوصل، وسُمّيت همزة^(٧) الوصل لأنها يتوصّل بها إلى النطق بالسّاكن، ثم إنّ همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف، ومن شأنها أنّ لا تكون في مضارع مطلقاً ولا في^(٨) ماضٍ ثلاثي كأخذ^(٩) أو رباعي كأكرم بل في الخماسي كأنطلق والسداسي كأستخرج. انتهى.

(١) (م): «همزة الوصل وهمزة القطع».

(٢) «الصحاح» (٦ / ٢٥٤٢، باب الألف اللينة).

(٣) «المنح الفكرية» (٦٩).

(٤) من (ب) و (م)، وفي الأصل و (ط): «همز».

(٥) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «همز».

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الضابطة».

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «همز».

(٨) «في» ساقطة من (ط).

(٩) (ب) و (م) و (ط): «كأكل».

أقول: قوله: «في همزة القطع تثبت وصلاً وبدءاً» مذهب جمهور القراء لأنَّ بعض القراء كورش ينقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها غير حرف مدٍّ فيحرك ذلك الساكن بحركتها، ويُسْقِطُ الهمزة من اللفظ، وذلك إذا كان الساكن آخر كلمة ولو تنويناً، والهمزة أوَّل كلمة بعدها^(١) نحو ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] و ﴿كُفُّوا أَعْدَاءَكُمْ﴾ [الإخلاص: ٤]. وأمَّا إذا كان الساكن حرف مدٍّ فلا يَنْقُلُ نحو ﴿بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ٢٦]، قال أبو^(٢) شامة^(٣): ويدخل في حروف المدِّ ميم الجمع قبل همز القطع نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] لأنَّ ورشاً يصلها بواو، وكذا إذا كان الساكن والهمز في كلمة لا ينقل نحو ﴿وَأَسْأَلُ﴾ [يوسف: ٨٢] و ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وقوله: «وهي التي تثبت في الابتداء» معناه: إذا لم يُحَرِّكِ الساكن الذي بعدها، إذ لو حُرِّك كما في ﴿بِئْسَ الْأَسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] فَإِنَّهُ حُذِفَ أَلِفُ اسم على مذهب جميع القراء بعد نقل كَسْرِهِ^(٤) إلى لام التعريف، فيجوز عند الوقف على بئس الابتداء بلام التعريف كما يجوز بألف التعريف، كذا في «النشر»^(٥)، وقوله: «وتسقط في الدرج» يستثنى منه «يا الله» ولم يقع في القرآن، وكذا يستثنى منه همز^(٦) الوصل الواقع بين همز^(٧) الاستفهام ولام التعريف، وهي في ست كلمات في القرآن وهي: ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾ [آية: ١٤٣، ١٤٤] في الموضعين من الأنعام و ﴿ءَالَانَ﴾ [آية: ٥١، ٩١] في الموضعين من يونس (٣٩ظ) و ﴿ءَالَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [آية: ٥٩] في يونس و ﴿ءَالَلَّهُ خَيْرٌ﴾ [آية: ٥٩] في النمل، فَإِنَّ همز الوصل في هذه الكلمات

(١) ينظر عن قراءة ورش: «النشر» (١ / ٤٠٨).

(٢) «إبراز المعاني» (٥٨).

(٣) زيادة في (ب): «قال أبو شامة: حكى السخاوي عن الشاطبي».

(٤) (م): «كسرة».

(٥) «النشر» (١ / ٤١٦).

(٦) (م): «همزه».

(٧) (م): «همزة».

وقعت في الدرج بسبب همز الاستفهام التي قبلها، لكنّها لا تسقط بل تبدل ألفاً لئلاً يلتبس همز الاستفهام بهمز الوصل^(١)، لأنّ همز الوصل مفتوحة في هذه المواضع كهمز الاستفهام، فيُمدُّ ذلك الألف مدّاً زائداً على المدّ الطبيعي لأجل الساكن الذي بعدها، وهذا عند جميع القراء سوى نافع في ﴿ءآلآن﴾ في موضعين، فإنّه ينقل فيهما حركة همزة (إن) إلى لام التعريف ويُسقط تلك الهمزة، ويبدّل همز الوصل ألفاً كالباقيين، لكن لا يمدُّ الألف المبدلة من همز الوصل^(٢) مدّاً زائداً على المدّ الطبيعي لعدم سبب زيادة المدّ وهو الساكن^(٣).

ذكر الشاطبي^(٤): أنّ بعض العلماء يجعل همز الوصل في جميع هذه المواضع لجميع القراء بين الهمزة والألف فلا يمدّها مدّاً زائداً بل يقصرها لجميعهم.

أقول: معنى القصر هنا: المدّ^(٥) قدر نصف ألف^(٦) لأنّ الهمزة المسهلة بين الهمز^(٧) والألف يمدُّ قدر نصف ألف، صرّح به السيوطي^(٨) في «الإتقان».

ولنشرع في بيان همزات الوصل:

أمّا همز الوصل التي في الأسماء فهي كما ذكر على ضربين: سماعي وقياسي، أمّا السماعي ففي أحد عشر^(٩) اسماً وهي: ابن وابنم وابنة واسم واست

(١) ينظر: «الجامع المفيد» (١٢٣ ط).

(٢) زيادة في (ط): «ألفا كالباقيين لكن لا يمد».

(٣) ينظر: «التيسير» (١٢٢).

(٤) من هؤلاء ابن غلبون. «سراج القاري» (٧١ - ٧٢).

(٥) «المد» ساقطة من (ط).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الألف».

(٧) «الهمز» ساقطة من (ب).

(٨) لم أقف عليه في «الإتقان».

(٩) في «شرح الشافية» عشرة أسماء حيث جعل «أيمن» و «أيم» نوعاً واحداً. «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ١٦٤).

واثنان واثنان وأمرؤ وامرأة وايمن الله وايم الله .

وَأَمَّا الْقِيَاسِي ففِي كُلِّ مُصَدَّرٍ بَعْدَ أَلْفٍ فَعَلَهُ الْمَاضِي أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا
نَحْوَ افْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَبَيَّانَهَا فِي الصَّرْفِ .

وَأَيْنَمَا قِيلَ : بَعْدَ أَلْفٍ فَعَلَهُ الْمَاضِي أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا احْتِرَازًا عَنْ بَابِ
أَفْعَلَ نَحْوُ : أَكْرَمَ إِكْرَامًا وَعَنِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ نَحْوُ : أَخَذَ أَخْذًا فَإِنَّ الْهَمْزَةَ
فِيهِمَا (٤٠و) لِلْقَطْعِ .

إِنْ قُلْتَ : تَنْتَقِضُ الْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ بِأَهْرَاقٍ وَأَسْطَاعٍ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا ،
فَإِنَّ هَمْزِيهِمَا وَهَمْزِي مُصَدَّرِيهِمَا لِلْقَطْعِ مَعَ أَنَّ بَعْدَ أَلْفِيهِمَا أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ .

قُلْتَ : أَصْلُهُمَا أَطَاعَ وَأَرَأَقَ زَيْدَتِ الْهَاءُ وَالسِّينُ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَأَمَّا اسْطَاعَ
بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ، فَهَمْزَتُهُ لِلْوَصْلِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ اسْتَطَاعَ فَحُذِفَ تَأْوُهُ وَهُوَ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف : ٩٧] ، فَلَوْ ابْتَدَى ذَلِكَ ابْتَدَى
بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ .

وَأَمَّا هَمْزُ الْوَصْلِ الَّتِي فِي الْأَفْعَالِ فَالْهَمْزَاتُ الَّتِي فِي أَفْعَالِ الْمَصَادِرِ
الْمَذْكُورَةِ مَاضِيًّا أَوْ أَمْرًا كَانَتْ قَطْعَ وَانْقَطَعَ^(١) ، وَالْهَمْزَةُ الَّتِي فِي أَمْرِ الثَّلَاثِيِّ . انْتَهَى
مَا ذَكَرَ مُلَخَّصًا^(٢) .

فَهَمْزَةُ بَابِ أَفْعَلَ لِلْقَطْعِ سِوَاءَ مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا أَوْ مُصَدَّرًا أَوْ أَمْرًا ، وَكَذَا
هَمْزُ الْمُضَارِعِ لِلْقَطْعِ مِنْ أَيِّ بَابٍ كَانَ ، [وَهُوَ] هَمْزُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَكَذَا هَمْزُ
مَاضِي الثَّلَاثِيِّ^(٣) .

وَقَدْ لَا يَوْجَدُ هَمْزُ الْوَصْلِ فِي بَابِ الْكَلِمَةِ بَلْ يَزَادُ بَعْدَ الْإِعْلَالِ كَهَمْزِ
﴿أَطِيرَ﴾ [النمل : ٤٧] وَ﴿أَطْهَرُ﴾ [المائدة : ٦] وَ﴿أَزَيْنَ﴾ [يونس : ٢٤]

(١) «انقطع» ساقطة من (ط) .

(٢) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ١٦٥) .

(٣) «وكذا همز ماضي الثلاثي» ساقط من (م) .

الثلاث بتشديددين، و ﴿أَثَقَلَ﴾ [التوبة: ٣٨] و ﴿أَذَارًا﴾ [البقرة: ٧٢] ^(١).

وبالجملة إِنَّ كُلَّ همزة ^(٢) زِيدَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدَ الْإِعْلَالِ لِيُمْكِنَ ^(٣) الابتداء بالساكن، فهي همز وصل، وليس من هذا القبيل ﴿أَذْكَرَ﴾ [يوسف: ٤٥] في يوسف لأنه من باب افتعل سواء قُرِئَ بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ أَوِ الْمَعْجَمَةِ.

وَأَمَّا هَمْزُ الْوَصْلِ الَّتِي فِي الْحُرُوفِ، فَالْهَمْزُ الدَّاخِلُ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ ^(٤)، وَمِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ اللَّامُ فِي الَّذِي وَالَّتِي وَ اللَّائِي وَأَمْثَالُهَا مِنَ الْمُوَصُولَاتِ عَلَى مَا قَالَهُ عَصَامٌ ^(٥).

قال ^(٦): وَحُكِمَ هَمْزُ الْوَصْلِ فِي الْمَاضِي الْمَعْرُوفِ الْكَسْرَ لَا غَيْرَ، وَفِي الْمَاضِي الْمَجْهُولِ الضَّمُّ لَا غَيْرَ ^(٧)، وَهَمْزُ الْوَصْلِ الَّتِي فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا مَكْسُورَةٌ إِلَّا هَمْزَةُ أَيْمَنَ وَائِمَ فَإِنَّهُمَا مَفْتُوحَتَانِ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ الْحَاضِرُ فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الثَّالِثُ (٤٠ ظ) مِنْهُ مَضْمُومًا ضَمًّا أَصْلِيًّا فَهَمْزُهُ مَضْمُومَةٌ نَحْوُ ﴿أَنْظُرْ﴾ [النساء: ٥٠]، وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا أَوْ مَفْتُوحًا فَهَمْزُهُ ^(٨) مَكْسُورَةٌ نَحْوُ ﴿أَضْرِبْ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿أَسْتَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٨٧].

(١) في المصحف: (أَذَارَءُتُمْ)، ط: «والدار».

(٢) (م): «همز».

(٣) (م): «لا يمكن».

(٤) قول المرعشي «وميمه» إشارة إلى لغة طي حيث تُبَدَّلُ لَامُ التَّعْرِيفِ مِيمًا، وحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: «هل من أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ» جاء بهذه اللغة. «شرح الشافية» للجاريريدي (١ / ١٦٥ و ١٦٦).

(٥) عبد الملك بن جمال العاصمي بن صدر الدين المشهور بملا عصام صاحب الحاشية على الشرح الجديد على الكافية، ت في المدينة المنورة سنة ١٠٣٧ هـ. «خلاصة الأثر» (٣ / ٨٧).

(٦) «المنح الفكرية» (٦٩، ٧٠).

(٧) «في الماضي المجهول الضم لا غير» ساقط من (ط).

(٨) (ب): «فهمزته».

[٧٦] ^(١) و﴿اعْلَم﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وإِنَّمَا قلنا ضمّاً أصلياً لأنّه إذا كان عارضاً كما في ﴿أَمْشُوا﴾ [ص: ٦] فهمزته ^(٢) مكسورة.

وَأَمَّا همز الوصل التي في الحروف فكلها مفتوحة، ثم اعلم أنّ ما عدا ما ذُكِرَ أنّها همز وصل فهي همز قطع.

(١) في المصحف: «استخرجها».

(٢) (ب): «فهمزته».

البحث السابع

في اجتماع الهمزتين

لم يخفف حفص شيئاً من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين^(١) نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، وأمّا إذا اجتمعتا في كلمة فالهمزة الأولى إمّا همز وصل أو همز قطع، فإن كان همز^(٢) وصل فالثانية لا تكون إلّا همز قطع ساكن نحو ﴿إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ [آية: ٧١] في الأنعام، ﴿فَلْيُؤَدِّ^(٣) الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾ [آية: ٢٨٣] في البقرة و ﴿لِقَاءَنَا أَتِ﴾ [آية: ١٥] في يونس و ﴿يَا صَالِحُ أَتَيْنَا﴾ [آية: ٧٧] في الأعراف^(٤)، و ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِّي﴾ [آية: ٤٩] في التوبة^(٥) و ﴿لِلْأَرْضِ أَتَيْنَا﴾ [آية: ١١] في فصلت، فإن ابتدئ بهمز الوصل بأن يُوقَفَ على ما قبلها تبدل الهمز الساكن^(٦) بحرف من جنس حركة همز الوصل. فتبدل واواً في (أو ثمن) وياء في البواقي.

قال أبو الحسن^(٧) في «التذكرة»^(٨): لا خلاف بين القراء في هذا، وإن وصل وأسقط همز الوصل فورش والسوسي يقلبانها^(٩) بحرف من جنس حركة ما

(١) ينظر: «الإقناع» (١ / ٣٧٨).

(٢) (ب): «كانت همزة».

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «فليؤدي».

(٤) (م): «هود».

(٥) «ويقول ائذن لي في التوبة» ساقطة من (م).

(٦) (ب) و (م) و (ط): «الهمزة الساكنة»، والغالب في نسخة (ب) أن تكتب لفظة الهمزة بالتاء، أمّا نسخة الأصل و (م) و (ط) فالغالب أن تأتي بدون تاء، وعليه فإنني أهملت الإشارة إلى الخلاف بين النسخ في هذه اللفظة وفي هذا الباب.

(٧) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي من القراء، ت ٣٩٩ هـ.

«تذكرة الحفاظ» (٣ / ٢١٩)، «غاية النهاية» (١ / ٣٣٩).

(٨) «التذكرة» (٣٦ و - ظ).

(٩) من (ط)، وفي الأصل و (ب) و (م): «يقلبانها».

قبلها من الكلمة الأخرى^(١)، فيقلبنا ألفاً في^(٢) ﴿الْهُدَى أُنْتِنَا﴾ و ﴿لِقَاءَنَا أَنْتِ﴾
وياء في ﴿الَّذِي أَوْثِقْنَا﴾ و ﴿لِلأَرْضِ أُنْتِ﴾ وواواً في ﴿يَا صَالِحُ أُنْتِنَا﴾^(٣)
و ﴿يَقُولُ أَتَذُنُّ لِي﴾، والباقون يحققون^(٤) الهمزة في ذلك كله.

فإن كانت^(٥) الهمزة الأولى همز قطع فهي: إمّا^(٦) همز استفهام أو لا، فإن
لم تكن همز استفهام فالهمزة الثانية (٤١ و) ساكنة في القرآن البتة إلا^(٧) في
﴿أُتِمَّ﴾ [التوبة: ١٢] فيجب قلبها [بحرف] من جنس حركة الهمزة الأولى
كـ ﴿آدَمَ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿إِيمَانٍ﴾ [الطور: ٢١] و ﴿أُوتِيَ﴾ [البقرة: ١٣٦]،
وإن كانت همزة^(٨) استفهام ولا تكون إلا مفتوحة، فالهمزة الثانية حيثئذ قد تكون
همزة قطع، وقد تكون همزة وصل متصلة بلام التعريف، وقد تكون همزة وصل
غير متصلة بلام التعريف، فإن كانت همزة قطع وهو في القرآن مواضع كثيرة
نحو: ﴿أَمِئْتُمْ﴾ [الملك: ١٦] و ﴿أَنْتُمْ﴾ [الواقعة: ٥٩] ﴿أَنْكُمْ﴾ [الأنعام:
١٩] و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿إِذَا كُنَّا﴾ [الرعد: ٥] و ﴿أَعْجَمِي﴾
[فصلت: ٤٤]^(٩) وأمثالها، فحفص لم يخفف شيئاً من الهمزات في تلك الأمثلة
وأشباهها إلا الهمزة الثانية في ﴿أَعْجَمِي﴾ فإنه بين الهمزة والألف^(١٠)، وإن

(١) «يقلبانه بحرف من جنس حركة ما قبلها من الكلمة الأخرى» ساقط من (ب).

(٢) (ب) و (م): «في لفظ»، «في» ساقطة من (ط).

(٣) «واواً في يا صالح ائتنا» ساقط من (م).

(٤) (ب): «يخففون»، (م): «يخففون الهمز».

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «كان».

(٦) «أما» ساقطة من (ب).

(٧) «إلا في أئمة» ساقط من (م).

(٨) من (ب) وفي الأصل و (م): «همز».

(٩) فصل الداني في «التيسير» (١٩٣) قراءات الأئمة فيها وملخصه إن حفصاً يجعل الثانية بين

بين، ولم يذكر أن من صور تخفيفها أن تجعل بين الهمزة والراء.

(١٠) (ب): «جعلها بين الهمزة والهاء».

كانت الثانية^(١) همزة وصل متصلة بلام التعريف^(٢)، وجملة ما وقع منه في القرآن ستة مواضع، ففيه وجهان لجميع القراء: قلب الهمزة الثانية^(٣) ألفاً وتسهيلها بين الهمزة والألف^(٤)، وقد سبق بيانه في البحث السادس^(٥).

وإن كانت الثانية همزة وصل غير متصلة بلام التعريف فنحذف حينئذ همزة الوصل وجوباً لعدم الالتباس، لأن همزة الوصل مكسورة حينئذ، ففتح همزة الاستفهام دليل على أنها همزة استفهام^(٦) لا همزة وصل، كذا صرح به أبو شامة^(٧) وذلك ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آية: ٨٠] في البقرة و﴿أَطَّلَعَ﴾ [آية: ٧٨]^(٨) في مريم و﴿أَفْتَرَى﴾ [آية: ٨]^(٩) في سبأ و﴿أَصْطَفَى﴾ [آية: ١٥٣] في الصافات و﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ [آية: ٧٥] في ص و﴿أَتَّخَذْنَا هُمْ﴾ [آية: ٦٣] على قراءة عاصم^(١٠) في ص أيضاً و﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾ [آية: ٦] في المنافقين.

-
- (١) «في أعجمي... وإن كانت الثانية» ساقط من (ط).
 - (٢) ينظر: «التيسير» (١٩٣).
 - (٣) «الثانية» ساقطة من (ب).
 - (٤) ينظر: «التيسير» (١٢٢).
 - (٥) سبق في (٣٩ و - ظ).
 - (٦) (ب): «استفهام».
 - (٧) «إبراز المعاني» (٩٩).
 - (٨) (م): «اطلع الغيب».
 - (٩) (م): «افتري على الله».
 - (١٠) قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي بوصل الألف وإذا ابتدءوا كسروها والباقون بقطعها في الحاليين. «التيسير» (١٨٨).

البحث الثامن

في الإمالة

وهي جَعْلُ الألف^(١) كالياء وجَعْلُ الفتحة التي قبلها كالكسرة. قال الجعبري في شرحه لمنظومته في القراءات الثلاث^(٢) (٤١ظ): هي تنقسم إلى: إمالة كبرى ويُقال لها: إمالة محضة، وهي الإمالة التي لو زادت لصارت الألف ياء محضة والفتحة كسرة محضة، وإلى إمالة صغرى ويُقال لها: بَيْنَ بَيْنَ أي بين الفتح الخالص وبين الإمالة الكبرى، وهي الإمالة التي لو نقصت لصارت الألف ألفاً محضة والفتحة فتحة^(٣) محضة. انتهى.

ويُقال للإمالة الصغرى: الإمالة المتوسطة وبين اللفظين أيضاً، والمفهوم عند إطلاق لفظ الإمالة هي الإمالة الكبرى، كذا قاله الجعبري في «شرح^(٤) الشاطبية».

وقال أبو شامة^(٥): الفتح في باب الإمالة ضدُّ الإمالة، يعني: بقسميها، وهو منقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط، فالشديد هو نهاية فتح القارئ لفمه^(٦) بلفظ الحرف الذي بعده ألف، والقراء يَعدِلُون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان ومن قُرِبَ منهم، وهو في القراءة معيب مكروه، والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة الصغرى وهو الذي يستعمله^(٧)

(١) (ب): «اللفظ».

(٢) لم أستطع الحصول على نسخة من الكتاب.

(٣) «فتحة» ساقطة من (ب).

(٤) «كنز المعاني» (٧٥ظ).

(٥) «إبراز المعاني» (١٥١ - ١٥٢).

(٦) (م): «فمه».

(٧) (م): «يستعملونه».

أصحاب الفتح من القراء . انتهى .

وَحَدُّ الفتح المتوسط : أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى^(١) مقدار انفتاح الفم ، صرح به في «التمهيد»^(٢) ، يعني : انفتاحه بلا تكلف لما سبق نقلاً عن^(٣) الداني أَنَّ الكلام في المخرج على حسب الطبع المستقيم بلا تكلف^(٤) .

أقول : فيمكن الزيادة على ذلك الانفتاح بتكلف وهي الفتح الشديد ، فإذا كان الفتح الشديد في الحرف الذي بعده أَلْف مَكْرُوهاً مَعِيّاً فهو أَشَدُّ كراهة فيما ليس بعده أَلْف كما يفعله بعض الناس في لام^(٥) ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] و ﴿إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال : ٥٨] و [دال] ﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران : ٤٤] .

قيل^(٦) : وبعض من استعمل الفتح الشديد يزعم أَنَّهُ الفتح المتوسط ، فينسب من استعمل الفتح المتوسط إلى الإمالة ، كَلَّا إِنَّهُ غلط . (٤٢ و) .

وحفص لم يمل شيئاً من القرآن إِلَّا ﴿مَجْرِيها﴾ في [هود : ٤١] ، فأماله إمالة كبرى^(٧) ، فجعل فتحة الراء قريبة إلى الكسرة ، وجعل^(٨) الألف التي بعدها قريبة إلى الياء^(٩) .

قال^(١٠) : الإمالة : أَنْ تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء .

(١) (ب) : «يؤتى ببعض مقدار» ، (م) : «يؤتى على مقدار» .

(٢) «التمهيد» (٧١) .

(٣) سبق هذا في (١٨ و - ط) ، وقلنا هناك إِنَّ القول لأبي عمرو بن الحَاجِب .

(٤) «لما سبق نقلاً عن الداني أَنَّ الكلام في المخرج على حسب استقامة الطبع المستقيم بلا تكلف» ساقط من (م) .

(٥) (ط) : «لام ودال» .

(٦) «شرح الدر النسيم» (ق ٣٤ ظ ٣٥ و) .

(٧) «إلا «مجريها» في هود فأماله إمالة كبرى» ساقط من (ط) .

(٨) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «فجعل» .

(٩) ينظر عن قراءة حفص : «التيسير» (٤٨) .

(١٠) «المنح الفكرية» (٢٦) .

والترقيق: إنحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة^(١)، وإن كان لا يُجَوِّزُ راوياً مع الإمالة إلا التريق. انتهى.

ثم اعلم أنَّ الفتحة^(٢) قد تُمال بلا ألف بعدها كفتحة الراء في ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿بَشِّرْ﴾ [المرسلات: ٣٢]^(٣) عند بعض القراء، وقد سبق^(٤).

(١) «ومفخمة ممالة» ساقط من (ط).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الفتح».

(٣) (م): «بشري».

(٤) سبق في (٢٣ ط).

البحث التاسع

في بيان هاء (هم) وميم الجمع مطلقاً

أعني سواء وقع في (هم) أو غيره، فهنا فصلان:

الفصل الأول

هاء (هم)

إمّا أَنْ يقع بعد^(١) الكسر نحو ﴿بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٦] أو الياء الساكنة^(٢) نحو ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿إِيَّاهُمْ﴾ [يس: ١٤] و ﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] و ﴿مِثْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣] أو^(٣) لا يقع بعد شيءٍ منهما نحو ﴿لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿هُمُ﴾ [البقرة: ١٢] و ﴿مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٨]، والأوّلان في الوصل بالساكن مضمومان للكسائي وحمزة ومكسوران للباقيين نحو ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] و ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و ﴿إِنِّيهِمْ أَتْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، وفي الوصل بالمتحرك مكسوران للجميع نحو ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿إِنِّيهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] و ﴿لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤] و ﴿مِثْلِهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] إلّا لحمزة في عليهم وإليهم ولديهم فإنّه يَضُمُّ الهاء فيها وفقاً ووصلاً بمتحرك أو يساكن^(٤)، وفي الوقف مكسوران لكل إلّا لحمزة في الكلم الثلاث^(٥)، والثالث

(١) «بعد» ساقطة من (ب).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الساكن».

(٣) (م): «و».

(٤) (م): «ساكن».

(٥) ينظر: «التيسير» (١٩).

مضموم للكل وقفاً ووصلاً بمتحرك أو ساكن سواء وقع^(١) بعد الفتح نحو ﴿لَهُمْ﴾ أو بعد الضم^(٢) نحو ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] أو بعد الساكن^(٣) غير الياء نحو ﴿منهم﴾ أو لم يقع بعد شيء نحو ﴿هُمُ الَّذِينَ﴾ [المنافقون: ٧].

وأما الهاء في (هما) و (هن) فإذا لم يقع بعد الكسر (٤٢ ظ) أو الياء الساكن فهو مضموم للكل وقفاً ووصلاً بمتحرك وساكن^(٤)، وإذا وقع بعد أحدهما فهو مكسور للكل في الحالين إلا ليعقوب^(٥) إذا وقع بعد الياء الساكن نحو ﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٥٠] و ﴿فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] و ﴿عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [النساء: ٣٤] فإنه يضمه حينئذ في الحالين، ويعقوب من الأئمة المشهورين^(٦).

الفصل الثاني

ميم الجمع مطلقاً

ولا يقع إلا بعد الهاء نحو ﴿هُمْ﴾ [البقرة: ٥] أو التاء نحو ﴿أَنْتُمْ﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿ضَرَبْتُمْ﴾ [النساء: ٩٤] والكاف نحو ﴿لَكُمْ﴾ [فصلت: ٣١] و ﴿نَصَرَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وهو إما أن يتصل^(٧) به ضميراً أو لا، والأول يُضَمُّ ويوصل إليه الواو الساكن نحو ﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣] ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ [هود: ٢٨] ﴿وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩]، ولا يتصل الضمير

(١) العبارة من «وفي الوقف مكسوران إلى سواء وقع» ساقط من (ب).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الضمة».

(٣) (م): «ساكن».

(٤) (م): «ساكن».

(٥) يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله الحضرمي، من القراء، ت ٢٠٥ هـ.

«بغية الوعاة» (٢ / ٣٤٨)، «غاية النهاية» (٢ / ٣٨٦).

(٦) ينظر: «النشر» (١ / ٢٧٢).

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «متصل».

بالميم^(١) إِلَّا إِذَا^(٢) كان الميم متصلاً بالفعل ، ولا يتصل بميم (هم) ضمير أصلاً ،
والثاني في الوقف ساكن للكل بلا رَوْم ولا إِشمام ، وفي الوصل بمتحرك
يضم^(٣) ، وَيُوصَلُ إليه الواو الساكن عند ابن كثير^(٤) مطلقاً ، أعني : سواء وقع
قبل^(٥) همز القطع نحو ﴿عَلَيْهِمْوَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة : ٦] أَوْ لَا ، نحو
﴿عَلَيْهِمْوَاغَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة : ٧] ﴿وَمَا بِكُمْوَمِنْ نِعْمَةٍ﴾ [النحل : ٥٣]
و ﴿ضَرَبْتُمْوَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء : ٩٤] ، وكذا عند قالون في أحد وجهيه ،
وكذا عند ورش إذا وقع قبل همز القطع ، وأسكنه الباقون^(٦) . ودخل في الباقيين
قالون في وجهه الآخر ، وكذا^(٧) ورش إذا لم يقع قبل همز القطع وفي الوصل
بساكن مضموم للكل بلا وصل الواو إِلَّا إِذَا^(٨) وقع بعد الهاء التي وقع بعد الكسر
أَوْ الياء الساكن^(٩) ، فَإِنَّ أَبَا عمرو يَكْسِرُهُ كما يَكْسِرُ الهاء نحو ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾
[البقرة : ١٦٦] و ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة : ٢٤٦] و ﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس : ١٤]
والباقون يضمونه بلا وصل الواو^(١٠) ، وبالجمله إِنَّ عاصماً يضم هاء (هم) إذا لم
يقع بعد الكسر (٤٣و) أَوْ الياء الساكن وصلاً ووقفاً ، وأمّا إذا وقع بعد أحدهما
فهو يَكْسِرُهُ في الحالين^(١١) .

(١) «بالميم» ساقطة من (م).

(٢) «إذا كان» ساقط من (م).

(٣) «ويوصل إليه الواو الساكن . . . إلى وفي الوصل بمتحرك» ساقط من (ط).

(٤) ينظر : «السبعة» (١٠٨) ، «التبصرة» (٢٥٢) ، «التيسير» (١٩) .

(٥) «قبل» ساقطة من (ط).

(٦) ينظر : «السبعة» (١٠٨ ، ١٠٩) .

(٧) «وكذا» ساقطة من (م) و (ط) .

(٨) (ب) : «وإلا ما» ، (م) : «إلا ما» .

(٩) الألفاظ السابقة رسمت وفق قراءة ابن كثير ومن تبعه .

(١٠) ينظر : «السبعة» (١٠٩) ، «التيسير» (١٩) .

(١١) ينظر : «سراج القاري» (٤٣) .

وَأَمَّا مِيمُ الْجَمْعِ مطلقاً فإذا^(١) اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ فَإِنَّ عَاصِماً يَضْمُهُ وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْوَائِ السَّاكِنُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ، فَإِنَّ وَقْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ يَسْكُنُهُ بِلَا رَوْمٍ وَلَا إِشْمَامٍ، وَإِنْ وُصِلَ بِمُتَحَرِّكٍ فَهُوَ يَسْكُنُهُ، وَإِنْ وُصِلَ بِسَّاكِنٍ فَهُوَ يَضْمُهُ^(٢).

والمقصود^(٣) في هذين الفصلين وإن كان بيان قراءة عاصم، لكننا التزمنا ببيان قراءات الباقيين فيهما لكثرة وقوعهما في القرآن فخشينا أن يسبق إليها^(٤) لسان القارئ فيخطئه المقرئ.

تذييل :

إذا اجتمع ساكنان ولم يكن أولهما ميم الجمع، وكان قبل الساكن الثاني همزة وصل ساقطة^(٥)، فإن كانت تلك الهمزة مضمومة في الابتداء فعاصم يكسر أول الساكنين حيثئذ، والباقون منهم من كسره، ومنهم من ضمه كما^(٦) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾ [البقرة: ١٧٣] و﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ [المائدة: ١١٧] و﴿أَنْ أَحْكُمُ﴾ [المائدة: ٤٩] و﴿لَكِنْ أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿أَنْ أَعْدُوا﴾ [القلم: ٢٢]^(٧) و﴿لَقَدْ اسْتَهْزَيْءُ﴾ [الأنعام: ١٠] و﴿قَالَتْ أَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٣١] و﴿فَتِيلاً . أَنْظُرْ﴾ [النساء: ٤٩ و ٥٠] و﴿مُبِينٍ . أَقْتُلُوا﴾ [يوسف: ٨ و ٩] و﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [الأعراف: ١٩٥] و﴿قُلْ أَنْظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١] و﴿أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٣] و﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

وَأَمَّا إِنْ^(٨) كانت تلك الهمزة مكسورة في الابتداء نحو: ﴿بِغُلَامٍ أَسْمُهُ﴾

(١) (ب) و (م) و (ط): «فإن».

(٢) ينظر: «إبراز المعاني» (٥٨ - ٥٩).

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «والحق».

(٤) من (ب) و (ط)، وفي الأصل و (م): «إليهما».

(٥) من (ب) و (ط)، وفي الأصل و (م): «ساقط».

(٦) ينظر: «التيسير» (٧٨).

(٧) وهي ساقطة من (ب).

(٨) (م): «إذا».

[مريم: ٧] و ﴿عُزَيْرُ ابْنُ﴾ [التوبة: ٣٠] في قراءة مَنْ نَوَّه^(١)، و ﴿بِئْسَ الْاسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] و ﴿أَوْ أَدْفَعُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧] و ﴿لَقَدْ اِسْتَكْبَرُوا﴾ [الفرقان: ٢١] و ﴿قُلِ اَنْتَظِرُوا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، أَوْ مفتوحة نحو ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء: ٨٥] و ﴿إِنْ اِلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٥٧] و ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢] و ﴿بَلَغَتِ الْحُلُقُومُ﴾ [الواقعة: ٨٣] و ﴿عَادَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، فَإِنَّ القراء اتفقوا على كسر أول الساكنين حينئذٍ، كذا في كتاب^(٢) أبي شامة.

أقول: ويجب أَنْ يستثنى من قوله: «أَوْ مفتوحة» نحو: ﴿مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠] و ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] [٤٣ ظ] وشبههما مما كان أول الساكنين فيه نون من الذي هو حرف جر، فَإِنَّهُ مفتوح إجماعاً، وكذا يجب أَنْ يستثنى منه واو الجمع نحو ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فَإِنَّهُ مضموم لكل القراء^(٣)، وكذا يجب أَنْ يستثنى منه ﴿أَلَمْ . اَللَّهُ﴾ أول آل عمران [آية: ١ و ٢]، فَإِنَّ الجميع قرأه بفتح الميم وَوَصَلَ الألف إِلَّا الأَعشى فَإِنَّهُ أَسْكَن الميم وقطع الألف^(٤).

(١) قال ابن الباذش في «الإقناع» (٢ / ٦٥٧): «عزير بالتوين، وكسره عاصم والكسائي».

(٢) «إبراز المعاني» (١١٩، ١٢٠).

(٣) «منه واو الجمع... إلى مضموم لكل القراء» ساقط من (ط).

(٤) ينظر: «السبعة» (٢٠٠).

البحث العاشر

في هاء الكناية

قال أبو شامة: هاء الكناية في عُرِفِ القراء: عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب، يعني البارز المتصل نحو ﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿مِنْهُ﴾ [القصص: ٧٨] و ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿لَهُ﴾ [القصص: ٣٧] و ﴿عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] و ﴿قَتَلَهُ﴾ [المائدة: ٣٠] و ﴿بَشَرُوهُ﴾ [الذاريات: ٢٨]^(١) وحقها الضم إلاَّ أَنْ يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ يُكْسَرُ^(٢). انتهى.

والحاصل أَنَّ هاء الكناية لا تكون مفتوحة أبداً بل حقها الضم في ثلاثة أنواع، فيما إذا كان قبلها فتحة نحو ﴿لَهُ﴾ و ﴿أَنَّ مَالَهُ﴾ [الهمزة: ٣]^(٣) و ﴿قَتَلَهُ﴾، أو ضمة نحو ﴿كَانَ شَرُّهُ﴾ [الإنسان: ٧]^(٤) أو ساكن غير الياء نحو ﴿مِنْهُ﴾، ويُكْسَرُ فيما إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة. وجميع القراء يكسرونها حينئذ إلاَّ^(٥) في بعض المواضع من القرآن لا يكسرها فيها^(٦) بعض القراء. ولنقتصر على بيان ما قرأه عاصم أو تفرد به حفص وهو ﴿مَا أَنَسَانِيهِ﴾ [آية: ٦٣] في الكهف و ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [آية: ١٠] في الفتح، قرأهما حفص بضم الهاء والباقون بالكسر^(٧).

و ﴿أَرْجَهُ﴾ [الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦] في الأعراف والشعراء، قرأه

(١) وهي ساقطة من (ب) وجاء فيها: «تقرؤوه».

(٢) ينظر: «إبراز المعاني» (٧٧).

(٣) في (ب): ﴿إِنْ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾.

(٤) وهي ساقطة من (ب) وجاء فيها: ﴿ننشرها﴾.

(٥) (م): «لا».

(٦) «فيها» ساقطة من (ب).

(٧) ينظر: «السبعة» (٣٩٤)، «التيسير» (١٤٤).

عاصم بإسكان الهاء بغير همز قبلها^(١)، و﴿أَلْقَهُ﴾ [آية: ٢٨] في النمل قرأه^(٢) عاصم بإسكان الهاء^(٣)، وتفصيل قراءات الباقيين في كتب القراءات.

ثم اعلم أنَّ هاء الكناية إمَّا أَنْ تقع بين متحركين أو لا، فَإِنْ كان الأول (٤٤و) توصل المضمومة بواو مدّية والمكسورة بياء مدّية عند عدم الوقف عليها^(٤) نحو ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [البقرة: ١١٦] و﴿مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إِلَّا في بعض المواضع من القرآن عند بعض القراء^(٥).

ولنقتصر على بيان ما قرأه عاصم أو تفرد به حفص وهو ﴿أَرْجَهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] و﴿أَلْقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ وقد سبق^(٦)، و﴿يَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ [آية: ٥٢] في النور قرأه حفص بإسكان القاف وكسّر الهاء بلا وصل ياء ساكنة إليها^(٧)، و﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾ [آية: ٧] في الزمر، قرأه عاصم بضم الهاء بلا وصل واو ساكنة^(٨)، وتفصيل قراءات الباقيين في كتب القراءات.

وإنّما قلت: عند عدم الوقف عليها، إذ لا خلاف بين القراء في ترك الصلة عند الوقف^(٩) عليها في جميع المواضع، سواء وُقفَ عليها بالسكون المحض أو بالروم.

وإن كان الثاني فإن كان ما قبلها ساكناً وما بعدها متحركاً فأبْن كثير يصل

(١) ينظر: «التيسير» (١١١).

(٢) (م): «قرأ».

(٣) ينظر: «التيسير» (٦٨)، «النشر» (١ / ٣٠٦).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وقف عليهما».

(٥) ينظر: «النشر» (١ / ٣٠٥).

(٦) سبق في (٤٣ظ).

(٧) ينظر: «التيسير» (١٦٢).

(٨) ينظر: «السبعة» (٥٦٠)، «التيسير» (١٨٩).

(٩) العبارة من «إذا لا خلاف... إلى الوقف عليها» ساقط من (ب).

المشمومة بواو مدّية والمكسورة بياء مدّية عند عدم الوقف عليها نحو ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] و ﴿يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي﴾ [طه: ٣٩] ^(١) و ﴿فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٧] ^(٢) و ﴿مَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣] ^(٣) و ﴿يَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] ^(٤)، والباقون يتركون الصلة إلا حفصاً في ﴿يخلد فيه مهاناً﴾ فقرأه بوصل ياء ساكنة ^(٥) [و] إلا هشاماً في ﴿أَرْجَتْهُو﴾ في الموضعين، فإنّه قرأه بهمز ساكن قبل الهاء وبضم الهاء ^(٦) ووصلها بواو ساكنة، كما يقرؤه ابن كثير كذلك ^(٧).

وإنما قلنا: عند عدم الوقف عليها لأنّه إذا وَقَفَ عليها ^(٨) تحذف الصلة عند الكل سواء وقف عليها بالسكون المحض أو بالروم، وإن كان ما بعد الهاء ساكناً فلا توصل بواو ولا ياء، وذلك عند جمهور القراء، سواء كان ما قبلها متحركاً نحو ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ (٤٤ظ) أَلَسَّمَاوَاتِ ﴿[البقرة: ٢٥٥] أو ساكناً ^(٩) نحو ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ﴾ [النازعات: ٢٠] ^(١٠) و ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

(١) (م) و (ط): «يأخذ هو».

(٢) (م) و (ط): «فبشرهو».

(٣) (م) و (ط): «ما أنسانيهي».

(٤) (م) و (ط): «فيهي».

(٥) ينظر: «الإقناع» (١ / ٤٩٧).

(٦) «وبضم الهاء» ساقط من (ط).

(٧) ينظر: «السبعة» (٢٨٧، ٣٩٤، ٤٦٧)، «الإقناع» (١ / ٥٠٠)، «سراج القاري» (٦٢).

(٨) «لأنه إذا وقف عليها» ساقط من (ط).

(٩) ينظر: «التيسير» (٢٩).

(١٠) في (ب): «فأراه الآية الكبرى».

البحث الحادي عشر

في الوقف

قال السيوطي^(١): الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالباً مراداً بها الوقف. والمتأخرون فرّقوا وقالوا: القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، يعني^(٢): بنية الإعراض عن القراءة، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة^(٣) المستأنفة، ولا يكون إلاّ على رأس الآية، وكان العلماء يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمات زماناً يُتَنَفَّسُ فيه عادة بنية استئناف [القراءة] لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس^(٤) الآي وأواسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، أيّ يُكْرَهُ ذلك، ولا في ما اتصل رسماً يعني: وإن لم يكن وسط الكلمة فلا يوقف على (أين) في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]^(٥) لاتصاله رسماً.

والسكت: عبارة عن قطع الصوت زماناً، هو دون زمان الوقف من غير تنفّس. انتهى.

أقول: «وزمان الوقف» يُتَنَفَّسُ فيه عادة^(٦). قال في «النشر»^(٧): القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة، لم يمنع من ذلك، فدلّ على أن النفس في

(١) «الإتقان» (١ / ٢٤٣).

(٢) (م): «بمعنى».

(٣) (ب): «بعد القراءة».

(٤) (م): «رأس».

(٥) في (ب) و (م): ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨].

(٦) «أقول: وزمان الوقف: زمان يتنفس فيه عادة» ساقط من (م).

(٧) «النشر» (١ / ٢٤٢).

قولهم: «من غير^(١) تَنَفُّسٍ» بمعنى: المهلة. انتهى.

أقول: المراد من المهلة زمان يُتَنَفَّسُ فيه عادة، ولعلَّ المراد من التَّنَفُّس^(٢): جَذَبُ النَّفْسِ إلى الداخل ليتمكن من القراءة مع خروجه، فقول ابن الجزري «إذا أخرج نَفْسَهُ» فيه نظر.

واعلم أنَّ أحوال الوقف على مذهب أهل العربية مفصلة في بعض كتب التصريف كالشافية^(٣)، وأمَّا أحواله على [مذاهب] مشايخ^(٤) الأداء والقراءات فقد أفردها بالتدوين ابن^(٥) الأنباري^(٦) (٤٥ و) والداني^(٧)، فبيَّنَّا مواضع أقسام الوقف في القرآن تفصيلاً، وذكر السيوطي في «الإتقان»^(٨) قواعده الكلية وبعض مواضعه

-
- (١) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «بدون».
 - (٢) «في قولهم: من غير تنفس، بمعنى: المهلة. انتهى. أقول: المراد من المهلة زمان يتنفس» هذه العبارة جاءت بعد لفظة «التنفس» في (ط).
 - (٣) ينظر: «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ١٦٨).
 - (٤) (ب): «أهل»، وفي الهامش هذا التعليق: نسخة مشايخ، أي في نسخة أخرى غير التي أثبت منها اللفظة توجد كلمة مشايخ بدل كلمة أهل.
 - (٥) في «إيضاح الوقف والابتداء» وهو مطبوع.
 - (٦) محمد بن القاسم بن محمد أبو بكر الأنباري، كان عالماً بالأدب واللغة من مصنفاته: «الزاهر في اللغة» و «الإيضاح في الوقف والابتداء»، ت ٣٢٨ هـ.
 - (٧) «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٦ / ٣١١)، «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٥٧).
 - (٨) للداني أكثر من كتاب في الوقف والابتداء، جاء في فهرست مصنفاته أسماء ثلاثة كتب في هذا الموضوع وهي: كتاب «الاكتفا في معرفة الوقف والابتداء»، جاء اسم الكتاب في «الأعلام» (٤ / ٢٠٦) (الاهتدا في الوقف والابتداء)، وكتاب «المكتفي في معرفة الوقف والابتداء»، وكتاب «الاكتفا في الوقف على كلا وبلى واختلاف العلماء فيها». ينظر: «فهرست مصنفات الداني» (١٨ و ٢١).
 - واعتمدت في تخريج النصوص الواردة في كتاب «جهد المقل» والمنسوبة إلى الداني على كتابه «المكتفي في الوقف والابتداء»، فأغلب النصوص المذكورة فيه.
 - (٨) «الإتقان» (١ / ٢٤٥).

وهذا فن مستقل مغاير لفن التجويد، لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءاً من كتب التجويد^(١)، ويجب تعلّم هذا الفن. قال: سئل علي رضي الله عنه، عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] فقال^(٢): الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

قال ابن الجزري^(٣): ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته. انتهى^(٤). قال ابن الأنباري^(٥): من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء فيه. انتهى.

ولا يَعْرِفُ مواضع الوقف والابتداء في القرآن إِلَّا مَنْ عَرَفَ تفسير القرآن ووجوه إعرابه، ووجوه قراءاته كذا صرّح به السيوطي في «الإتقان»^(٦).

وهذا فن دقيق السر، وأقوال المصنفين مضطربة متناقضة في بعض مباحثه، فلا يتيسر البحث فيه إِلَّا للأفراد من العلماء، فالله المستعان ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] ﴿وَكَفَىٰ بَرِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]، وهنا مقالات أربع:

المقالة الأولى: في تقسيم الوقف وتعريف أقسامه:

اعلم أَنَّ من العلماء من رَبَعَ قسمة الوقف كاللداني^(٧) وابن

(١) «لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءاً من كتب التجويد» ساقط من (ط).

(٢) «المنح الفكرية» (١٧).

(٣) «النشر» (١ / ٢٢٥).

(٤) «انتهى» ساقطة من (م).

(٥) «إيضاح الوقف والابتداء» (١ / ١٠٨).

(٦) «الإتقان» (١ / ٢٤١ - ٢٤٢).

(٧) «المكتفي» (١٠٦).

الجزري^(١) فهو على رأيهما إمّا تام أو كاف أو حسن أو قبيح، لأنّ الكلمة الموقوف عليها^(٢) إنّ لم يتم الكلام عندها^(٣) فالوقف قبيح، وإنّ تمّ فإمّا أن يتعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظاً فالوقف حسن، أو لا. فإنّ تعلق معنى فكاف وإلاّ فتام.

فالوقف التام هو: الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لفظاً^(٤) ولا معنى^(٥)، كالوقف على ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] في سورة البقرة.

والوقف الكافي (٥٤ ظ) هو: الوقف [على كلمة] لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لفظاً بل معنى فقط^(٦) كالوقف على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] في أوّل البقرة لأنّها مع ما بعدها وهو ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] متعلق ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩].

والوقف الحسن هو: الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظاً بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة^(٧) كالوقف على^(٨) ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] في الفاتحة، لأنّ (ربّ) صفة له، فتعلق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بها لفظاً، [و] كالوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] الأولى^(٩) في الفاتحة، لأنّ ﴿غَيْرِ﴾ [الفاتحة: ٧] صفة للذين أو بدل منه، فتعلق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بما قبلها لفظاً.

(١) «النشر» (١ / ٢٢٦).

(٢) (ب): «إمّا».

(٣) (ب): «عندها الوقف عليها فالوقف قبيح».

(٤) «لفظاً فالوقف حسن... إلى ولا بما قبلها لفظاً» ساقط من (ط).

(٥) «المكتفى» (١٠٧).

(٦) «التمهيد» (١٨٣).

(٧) ينظر: «المكتفى» (١٠٩)، «التمهيد» (١٨٦).

(٨) (ب): «على لفظ الله».

(٩) (م): «الأول».

والوقف القبيح هو: الوقوف على كلمة لم يتم الكلام عندها^(١) كالوقف على^(٢) ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ١] في الفاتحة، وهنا فصول.

الفصل الأول

في بيان تمام الكلام

هو أن يصح^(٣) السكوت على الكلمة الموقوف عليها بحصول ركني الجملة من المسند والمسند إليه. كذا قال^(٤).

أقول: والشرط والجزاء بمنزلتهما، ثم أقول: عدّ الداني^(٥) الوقف على المضاف دون المضاف إليه قبيحاً. وعدّ ابن الجزري^(٦) الوقف على الموصول دون الصلة قبيحاً.

فظهر أن السكوت لا يصح بدون المضاف إليه والصلة^(٧)، ثم أقول: قال السيوطي^(٨): والوقف القبيح هو الذي لا يُفهم المراد منه. يعني: من الكلمة الموقوف عليها.

وقال^(٩) ابن الحاجب^(١٠): المتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب،

(١) «المكتفى» (١١١).

(٢) (ب): «على لفظ».

(٣) (ط): «يقبح».

(٤) «المنح الفكرية» (٥١).

(٥) «المكتفى» (١١١).

(٦) «النشر» (١ / ٣٣٤).

(٧) «قبيحاً فظهر أن السكوت لا يصح بدون المضاف إليه والصلة» ساقط من (ط).

(٨) «الإتقان» (١ / ٢٣٣).

(٩) «الفوائد الضيائية» (٢ / ٢٧٤).

(١٠) عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين بن الحاجب، من النحاة المشهورين، ت ٦٤٦هـ.

«بغية الوعاة» (٢ / ١٣٤)، «غاية النهاية» (١ / ٥٠٨).

وأراد من المتعلق المفعول به . وقال^(١) الجامي^(٢) : فَإِنَّ فَهَمَ (ضرب) موقوف على متعلق^(٣) المضروب ولا يمكن تعلقه إلا بعد تعقله^(٤) ، بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل أو المفعول ، فَإِنَّ فَهَمَ الفعل بدون هذه الأمور ممكن . انتهى .

فظهر أَنَّ الوقف على الفعل المتعدي قبل المفعول به صريحاً أو غير صريح قبيح . ولذا قال السيوطي^(٥) : كل ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه لأنَّ ما بعده^(٦) (٤٦ و) حكايته .

وقال أيضاً^(٧) : الوقف على ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٧] قبيح . أقول : مع أَنَّ^(٨) مفعوله وهو ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة : ٧] غير صريح .

وبالجملة المراد من تمام الكلام في تقسيم الوقف ان فهم المراد منه . إن قلت : أليس الوقف على القسم^(٩) قبل جوابه قبيحاً ، لِمَا قال الداني^(١٠) في سورة الطور جواب القسم ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ [الطور : ٧] فلا وقف دونه ؟

قلت : ليس بقبيح لِمَا قال^(١١) الداني [أيضاً] ﴿الْمَسْجُورِ﴾ في الطور [آية :

(١) «الفوائد الضيائية» (٢ / ٢٧٤) .

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي ، ت ٨١٩ هـ .

«شذرات الذهب» (٧ / ٣٦٠) .

(٣) (ب) : «تعقل» .

(٤) «إلا بعد تعقله» ساقط من (ب) .

(٥) «الإتقان» (١ / ٢٤٦) .

(٦) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «ما بعدها» .

(٧) «الإتقان» (١ / ٢٣٨) .

(٨) (م) : «إنه» .

(٩) (م) : «تقسيم» .

(١٠) «المكتفي» (٣٣٧) .

(١١) «المكتفي» (١١٠) .

[٣] ^(١)، و ﴿نُذْرًا﴾ [آية: ٦] في المرسلات، و ﴿الثَّاقِبُ﴾ [آية: ٣] في الطارق، و ﴿الْأُنثَى﴾ [آية: ٣] في الليل، و ﴿وَلَدٌ﴾ [آية: ٣] ^(٢) في البلد ^(٣)، و ﴿الْأَمِينِ﴾ [آية: ٣] في التين، و ﴿جَمْعًا﴾ [آية: ٥] في العاديات، رؤوس الآي. [انتهى]، والظاهر أنَّ رؤوس الآي لا تكون قبل تمام الكلام وانفهام المراد، فقوله: ﴿وَالطُّورِ﴾ [آية: ١] إلى تمام القسم كلام تام يفهم منه المراد لأنَّ المعنى: أقسم بهذه الأشياء بل ^(٤) ﴿وَالطُّورِ﴾ فقط كلام تام ^(٥) فالوقف قبل جواب القسم وقف حسن.

فمراد الداني نفي التام والكافي لا الحسن أيضاً، وهذا كقوله في الدخان من قرأ ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ [آية: ٧] بالرفع وقف على ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [آية: ٦]، ومن قرأ بالخفض لم يقف على ذلك لأنَّ (الرب) بدل من (الرب) الأول.

أقول: أنظر كيف نفى الوقف على قراءة الخفض مع أنَّه وقف حسن؟ فمن قال: الوقف على ﴿جَمْعًا﴾ في العاديات حرام أو كفر، فهو خاطيء خطأ عظيماً، كيف وهو رأس آية؟

والوقف على رؤوس الآي سنة عند بعض أرباب الوقوف، واعلم أنَّ الوقف قبل تمام الكلام ليس إلّا ترك ما استحب، لِمَا قال السيوطي ^(٦): قولهم: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، إنَّما يريدون الجواز الأدائي ^(٧)

(١) (م): «أو».

(٢) (م): «والد».

(٣) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «بلد».

(٤) (ب): «بل لفظ».

(٥) «يفهم منه المراد . . . إلى فقط كلام» ساقط من (ط).

(٦) «الإنقان» (١ / ٢٣٩).

(٧) (م): «الأداء».

وهو الذي يحسن في القراءة، ولا يريدون بذلك أنه حرام أو مكروه إلا أن يُقصدَ بذلك تحريف القرآن، وخلاف المعنى (٤٦ظ) الذي أراد الله فإنه حينئذ يكفر فضلاً عن أن يَأْثَمَ. انتهى.

أقول: سواء كان اعتقاد [ذلك] المعنى المخالف كفراً أو لا، ثم أقول: وإنما يتصور قصد خلاف ما أراد الله، إذا كان الوقف موهماً له كالوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] والوقف على ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦] فتعمد ذلك الوقف بلا ضرورة بدون قصد المعنى [الذي] يوهمه حرام وليس بكفر، وسيأتي^(١).

وأما قصد^(٢) ذلك المعنى فكفر لأنه تحريف للقرآن فقوله: (إلا أن يُقصدَ) يعني: فيما هو محل قصد ذلك بسبب إيهام الوقف خلاف ما أراد الله كما في المثالين المذكورين.

وأما إذا لم يكن محل قصد ذلك بأن لا يكون موهماً لخلاف ما أراد الله كالوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ و﴿رَبِّ﴾ في الفاتحة [آية: ١]^(٣)، فلا يُتصوّر قصد خلاف ما أراد الله^(٤)، ولا يحرم تعمد ذلك الوقف.

وقوله: (أو مكروه) يعني: تحريماً لأن ترك المستحب مكروه تنزيهاً.

خاتمة:

قال السيوطي^(٥): الوقف على الجملة الندائية جائز كما نقله ابن الحاجب^(٦) عن المحققين، لأنها مستقلة وما بعدها جملة أخرى، وإن كانت

(١) (م): «كما سيأتي إن شاء الله».

(٢) «قصد» ساقطة من (ب).

(٣) وهي: «الحمد لله رب العالمين».

(٤) «كالوقف على «الحمد»... إلى ما أراد الله» ساقط من (ط).

(٥) «الإتقان» (١ / ٢٤٦).

(٦) «الإيضاح في شرح المفصل» (١ / ٢٥١).

الأولى^(١) تتعلق بها. انتهى.

أقول: وذلك كالوقوف على ﴿يَا آدَمُ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، والظاهر أنَّ هذا التعلق معنوي. فالوقوف كافٍ فيبتدىء مما^(٢) بعده إلا أنَّ يقبح الابتداء منه بسبب أنَّه خطأ^(٣) منقول عن كافر كقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] الآية فحيثُ يجب العود إلى (قالوا) كما سيأتي في الفصل السابع.

الفصل الثاني

في بيان التعلق اللفظي والمعنوي

أقول: الظاهر أنَّ معنى التعلق اللفظي أنَّ يكونَ ذلك التعلق مؤثراً في التلفظ، وليس معنى هذا التأثير إلا^(٤) التأثير في الإعراب. ولذا قال^(٥): التعلق اللفظي أنَّ يكونَ ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب، كأنَّ يكونَ صفةً أو معطوفاً. انتهى.

أقول: المراد من هذا الإعراب ما يعُمُّ المحلي لما قال^(٦) الداني^(٧) في البقرة: إِنَّ خَفَضَ (٤٧و) (الذين) على النعت للمتقين. فالوقوف على (المتقين) حسن، أقول: وإعراب الذين محلي.

وملخص ما قال^(٨) في تعريف التعلق اللفظي: إِنَّه تعلق معمول بعامله

(١) (ب): «وإن كانت الجملة تتعلق».

(٢) (م): «بما».

(٣) (م): «خطاب».

(٤) «إلا» ساقطة من (ط).

(٥) «المنح الفكرية» (٥٣).

(٦) (م): «قاله».

(٧) «المكتفي» (١١٩).

(٨) (م): «قاله».

وتابع بمتبوعه، فدخل فيه جميع المعمولات والتوابع، وهذا التعريف يشمل الحال والمستثنى والمعطوف بالحرف، مع أَنَّ الداني^(١) صَرَّحَ بِأَنَّ الوقف على ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] كافٍ مع أَنَّ ما بعده وهو ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ عطف عليه، ولأنَّ^(٢) الوقف على رؤوس الآي في أوَّل المؤمنين كافٍ إلى ﴿الْوَارِثُونَ﴾ [آية: ١٠] مع عطف بعضها على بعض بل لم يجعل^(٣) الداني^(٤) قبل معطوف بحرف وقفاً حسناً. وأمَّا الحال فصرح الداني في كثير من المواضع بِأَنَّ لا وقف قبلها يعني: لا تاماً ولا كافياً. فالوقف قبلها في تلك المواضع حسن^(٥).

وهذا هو الموافق لقياس قولهم: إِنَّ الوقف قبل المتعلق لفظاً حسن، لكنَّ صَرَّحَ الداني^(٦) في موضع واحد بِأَنَّ الوقف قبل الحال كافٍ، فلا أدري أسهي أم يستثني ذلك الموضع عن القياس لأمر يخصه؟ والله أعلم.

وأمَّا المستثنى المنقطع الذي بُيِّنَ حكمه فلا أعلم موضعاً صرح الداني^(٧) بِأَنَّ لا كفاية قبله، بل صرح بِأَنَّ الوقف على ﴿أَلِيمٍ﴾^(٨) في الانشقاق [آية: ٢٤] وعلى ﴿بِمُصِيطِرٍ﴾^(٩) في الغاشية [آية: ٢٢] كافٍ، مع أَنَّ ما بعدها مستثنى منقطع بُيِّنَ حكمه، فالغالب على الظنِّ أَنَّ الوقف قبل المنقطع الذي بُيِّنَ حكمه كافٍ،

(١) «المكتفى» (١٠٩).

(٢) من (ط)، وفي الأصل و (ب): «بان»، (م): «بيان».

(٣) (م): «بأن راجع الداني».

(٤) «المكتفى» (٢٥٩).

(٥) «المكتفى» (٢٥٥).

(٦) لم أقف عليه في «المكتفى».

(٧) «المكتفى» (٣٨٤، ٣٨١).

(٨) زيادة في (م): من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَدْعُونَ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ﴾ وبعده

﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾ في الانشقاق.

(٩) (م): «بعده»: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾. فيعذبه الله ﴿فِي الْغَاشِيَةِ﴾.

وأنّه مستثنى على القياس المذكور^(١).

فتعريفهم الوقف الحسن: بأنّه الوقف على كل كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظاً [تعريف] غير مانع عن أغياره، ثم إنّ التعريف المذكور للتعلق اللفظي لا يشمل تعلق جواب القسم، إذ لا محل له من الإعراب مع أنّ التحقيق أنّ الوقف قبل جواب القسم حسن كما عرفت في الفصل الأول، فتعريف الوقف الحسن غير جامع لأفراده.

وهذا بحث لم أر مصنفاً يكشف عن وجهه القناع. والذي انتهى إليه ظني أنّ الوقف قبل المعمولات (٤٧ظ) جميعها حسن، بشرط تمام الكلام سوى المستثنى المنقطع الذي يبيّن حكمه، فإنّ الوقف قبله كافٍ، فيدخل^(٢) في المعمولات المتعلقة بحرف الجر وإن كان الجار مقدراً، ولذا قال السيوطي^(٣): والوقف على ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [آية: ١] في الممتحنة حسن، مع أنّ ما بعده وهو ﴿أَنْ تَوَمَّنُوا﴾ متعلق بيخرجون بتقدير: لأنّ تؤمنوا. وكذا الوقف قبل التوابع كلّها حسن سوى المعطوف بالحرف فإنّ الوقف قبله^(٤) كافٍ، وكذا الوقف قبل جواب القسم حسن، وكذا الوقف قبل جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض سواء نُصِبَ الفعل الذي هو جواب هذه الأشياء الستة أو جُزِمَ، وبيانه في كتب النحو، لكن لا جزم بعد النفي، ويدخل في النفي التحضيض نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ لَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]^(٥) كذا قاله الجامي^(٦)، بخلاف جواب^(٧) إذا الشرطية فإنّ الوقف قبله كافٍ

(١)

(٢) (ب) و (م) و (ط): «ويدخل».

(٣) «الإتقان» (١ / ٢١٩).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «قبلها».

(٥) في الأصل و (م) و (ط): «لولا أنزل عليه»، وهو تحريف.

(٦) «الفوائد الضيائية» (٢ / ٢٤٨).

(٧) (م): «جوابه».

لَمَّا^(١) قاله الداني^(٢) في التكوير جواب إذا ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [آية: ١٤] ولا تمام دونه، ورؤوس الآي بين ذلك كافية.

أقول: هذا مخالف لَمَّا في «المدارك»^(٣) و «تفسير»^(٤) الكواشي^(٥) أَنَّ لا وقف من أوّل التكوير إلى ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ لأنّ عامل النصب في ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [آية: ١] وفيما عطف عليه جوابها، والمراد نفي التام والكافي، لكنّ ما قاله الداني مبني على القول بأنّ العامل في إذا الشرطية هو فعل الشرط.

قال^(٦): وأمّا التعلق المعنوي فهو أنّ يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الأعراب كالإخبار عن حال المؤمنين في أوّل سورة البقرة، فإنّه لا يتم إلّا إلى قوله: ﴿المُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثمّ أحوال الكافرين تتم عند قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ثمّ تمام أحوال المنافقين تتم^(٧) عند قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، حيث لم يبق لَمَّا بعده تعلق بما قبله لا لفظاً ولا معنى. انتهى.

أقول: يعني: لا ينقطع التعلق المعنوي إلى ﴿المُفْلِحُونَ﴾ (٤٨ و) لأنّ الجميع متعلق بالمؤمنين، فالوقف عند انقطاع التعلق اللفظي قبله كافٍ كالوقف على ﴿يُوفُونَ﴾ [البقرة: ٤]، والوقف على ﴿المُفْلِحُونَ﴾ تام. وكذا الكلام فيما

(١) (ط): «كما».

(٢) «المكتفى» (٣٣٨).

(٣) «تفسير المدارك» (٤ / ٣٣٦).

(٤) «التلخيص في تفسير القرآن» المجلد الثاني (٢٤٤ و).

(٥) أحمد بن يوسف بن حسن موفق الدين الكواشي الفقيه الشافعي كان بارعاً في العربية والقراءات والتفسير، ت بالموصل ٦٨٠ هـ.

«طبقات الشافعية» (٢ / ١٣٠)، «النجوم الزاهرة» (٧ / ٣٤٨)، «بغية الوعاة» (١ / ٤٠١).

(٦) «المنح الفكرية» (٥٣).

(٧) «تتم» ساقطة من (ط).

يتعلق بالكافرين والمنافقين .

إن قلت : قال الداني^(١) : الوقف التام عند تمام القصص وانقضائها . وهذا يدل على أَنَّ جُمَلَ القصة الواحدة متعلقة بعضها ببعض معنىً ، فيلزم أَنَّ لا يكون في أثناء قصة يوسف عليه السلام وشبهها وقف تام ، مع أَنَّ الداني قال^(٢) في سورة يوسف : الوقف على ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف : ٦] تام ، وكذا الوقف على ﴿لَخَاسِرُونَ﴾ [يوسف : ١٤] وعلى ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف : ١٥] ، مع أَنَّ هذا الوقف في أثناء قصة يوسف عليه السلام . قلت : في سورة يوسف عليه السلام قصص متعددة متعلقة بيوسف عليه السلام ، فقصة رؤياه تتم عند ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ، وقصة تدبير إخوته تبعيده عن أبيه تتم عند ﴿إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾ ، وقصة ما فعلوه به تتم عند ﴿يَشْعُرُونَ﴾ ، وهكذا إلى آخر ما يتعلق به ، وتُعَدُّ جميع القصص المتعلقة بيوسف عليه السلام [في تلك السورة] قصة واحدة ، وحدة^(٣) اعتبارية لا حقيقية ، ولا يَقْهَمُ مقاطع القصص في القرآن إلَّا لأفراد من العلماء .

الفصل الثالث

قد يقبح الوقف على كلمة لإيهام الوقف عليها معنىً فاسداً ، ولو كان هذا مع عدم تمام الكلام ، كان^(٤) هذا الوقف أقبح . وذلك المعنى الفاسد على ضربين :

أحدهما : ما اعتقاده كفر كما في الوقف على ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء : ٤٣] وعلى ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون : ٤] وعلى ﴿لَا إِلَهَ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، والوقف على هذه المواضع قبيح مع تمام الكلام ، فإن لم يتم الكلام مع ذلك الإيهام كان الوقف أقبح كالوقف على ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٥٨] .

(١) «المكتفى» (١٠٧) .

(٢) «المكتفى» (٢١٥) .

(٣) (ب) : «واحدة» .

(٤) «هذا» ساقطة من (ط) .

والضرب الآخر: ما ليس اعتقاده ككفرًا كالوقف على ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ (٤٨ظ) الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦] ولم يتم الكلام في هذا المثال، فالوقف أقبح، والوقف في الضرب الأول إن كان عمداً بلا ضرورة فحرام لما قال ابن الجزري^(١):

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ وَلَا حَرَامٍ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبٌ
وأشار علي القاري^(٢) إلى أَنَّ سبب الحرمة: تعمد الوقف الموهم لما اعتقاده كفر، وقال الداني^(٣): لَوْ وَقَفَ وَقَفٌ قَبْلَ حَرْفِ الْإِيجَابِ فِي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] و﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]، وشبهه من غير عارض لكان ذنباً عظيماً. انتهى.

يجب أَنْ يرجع حينئذٍ إلى الكلمة الموقوف عليها فإن^(٤) لم يرجع كان ذنباً آخر لما سنقله^(٥) عن الداني، وإن كان ذلك الوقف سهواً أو لضيق النفس، أو لمانع من القراءة فلا بأس به، لكن يجب الرجوع حينئذٍ أيضاً إلى الكلمة الموقوف عليها لما قال الداني^(٦) هنا^(٧): فمن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أَنْ يرجع إلى ما قبله وَيَصِلَ الكلام بعضه ببعض فإن لم يفعل أثم. انتهى.

وأما قصد ذلك المعنى الذي أوهم فكفر، ولا يتصور ذلك القصد إلا من العالم بالمعنى، وفي الضرب الثاني إن كان عمداً بلا ضرورة فحرام أيضاً كما أشار إليه الداني^(٨).

(١) «متن الجزرية» (٣٢).

(٢) «المنح الفكرية» (٥٥).

(٣) «المكتفى» (١١١).

(٤) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «وإن».

(٥) (ب) و (م) و (ط): «سنقل».

(٦) «المكتفى» (١١٢).

(٧) «هنا» ساقطة من (ط).

(٨) «المكتفى» (١١٢).

أقول: فالظاهر أنَّ سبب الحرمة في كلام ابن الجزري يَعُمُّ هذا الضرب أيضاً، فسبب الحرمة إيهام خلاف ما أراد الله سواء كان اعتقاده كُفراً أو لا .
وأما قصد المعنى الذي أوهم في الضرب الثاني فكفر أيضاً لما قال السيوطي^(١): إنَّ قصد تحريف القرآن وخلاف المعنى الذي أراد الله كُفراً، يعني: وإن لم يكن اعتقاده كُفراً في الواقع^(٢).

الفصل الرابع

الملخص من كلام^(٣) الداني أنَّ التام مستحب^(٤) والكافي جائز (٤٩و)، وإن تيسر الوصول إلى التام. وأما الذي سُمِّيَ حسناً فهو [جائز] إن لم يتيسر الوصول^(٥) إلى التام أو الكافي، بسبب طول القصة وتعلق الكلام ببعضه ببعض لفظاً، وأما إن تيسر أحدهما فقيح.

أقول: إلا أنَّ يكون رأس آية كالوقف على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [آية: ١] في الفاتحة، فإنَّ الوقف على رأس الآية يُسْتَحَبُّ عند الداني^(٦)، سواء وُجِدَ التعلق اللفظي كما في المثال المذكور، أو لا كالوقف على ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وإنما قلنا عند الداني لأنَّ الوقف الذي سُمِّيَ^(٧) حسناً قبيح عند الجمهور، وإن كان رأس آية، منهم السَّجَّاءوندي^(٨)، ولذا رسم على ﴿عليهم﴾

(١) «الإنقان» (١ / ٢٣٩).

(٢) (ب) و (ط): «الواقع كُفراً».

(٣) «المكتفى» (١٠٦).

(٤) (م): «يستحب».

(٥) (م): «الوصل».

(٦) «المكتفى» (١١٦).

(٧) (م): «يسمى».

(٨) محمد بن طيفور السجَّاءوندي إمام كبير محقق مقرئ نحوي مفسر، له تفسير حسن

للقرآن وكتاب «علل القراءات» وكتاب «الوقف والابتداء» الكبير وآخر صغير، ت ٥٦٠هـ.

«غاية النهاية» (٢ / ١٥٧)، «طبقات المفسرين» (٢ / ١٥٥).

[الفاتحة : ٧] الأول في الفاتحة (لا) بمعنى^(١) لا تقف عليها^(٢)، مع أنه رأس آية لأن (غير) صفة (الذين) أو بدل^(٣) منه.

قال^(٤): ثم اعلم أن الوقف على رؤوس الآي سنة، لما روي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قطع آية آية يقول ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة : ١]، ثم يقف ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة : ٢] ثم يقف ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآي^(٥) يُسْتَحَبُّ الوقف عليها سواء وُجِدَ تعلق لفظي لما بعده أم لا، وهو الذي اختاره^(٦) البيهقي^(٧).

قال^(٨) أبو عمرو الداني^(٩): وهو أحب إليّ، لكنّه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف كالسجاوندي وصاحب «الخلاصة»^(١٠) وغيرهما، من أن رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه، يعني: لفظاً، وكذا كتبوا (قف) و (لا) فوق الفواصل، كما كتبوا فوق غيرها، مع اتفاقهم على جواز الابتداء بما بعد رؤوس الآي، يعني: وإن كتبوا عليه (لا)^(١١)

(١) (ب): «وذا بمعنى».

(٢) (ب) و (ط): «عليه».

(٣) «جامع الوقف والآي» (٣ظ).

(٤) «المنح الفكرية» (٥٢).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الآية».

(٦)

(٧) أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، من أئمة الحديث، ت ٤٥٨ هـ.

«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٨ / ٢٤٢)، «شذرات الذهب» (٣ / ٣٠٤).

(٨) «المنح الفكرية» (٥٢).

(٩) «المكتفى» (١١٠).

(١٠) لم آقف عليه.

(١١) (ب): «لا الناهية».

لأجل التعلق اللفظي وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز وتعليم الفواصل . انتهى .

قوله : «على بيان الجواز» يعني : جواز^(١) الوقف وإن كان الوصل أولى .
(٤٩ ظ) قوله : «مع اتفاقهم» فيه نظر ، لِمَا قال^(٢) السيوطي نقلاً عن ابن
الجزري^(٣) : لا يجوز ألا ابتداء مما^(٤) بعد الموقوف عليه في الوقف الحسن إلا إذا
كان رأس آية ، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء . انتهى .

أقول : والداني لم يُجَوِّزْهُ كما سيأتي في الفصل السابع . أقول : فَمَنْ وقف
على ﴿غير﴾ في الفاتحة فراراً عن^(٥) الوقف على ﴿عليهم﴾ الأول لِرَقْمِ
السجواتندي عليه^(٦) (لا) فهو جاهل ؛ لأنه فرَّ من الوقف الذي اخْتَلَفَ في قبحه
ووقع في الوقف الذي اتَّفَقَ على^(٧) قبحه .

الفصل الخامس

اعلم أنه قد يقبح الوصل أيضاً لإيهامه معنى فاسداً ، قال الداني^(٨) [في]
قوله تعالى في البقرة : ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة : ٨١] :
هنا الوقف ، ولا يجوز أن يُوصَلَ ذلك بقوله : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة : ٨٢] ويقطع على ذلك ويختم به الآية ، ومثله ﴿وَكَذَلِكَ
حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر : ٦] هنا التام ، ولا

(١) «جواز» ساقطة من (ب) .

(٢) «الإتقان» (١ / ٢٣٧) .

(٣) «النشر» (١ / ٢٦٦) .

(٤) (ب) و (م) و (ط) : «بما» .

(٥) من (ب) و (م) ، وفي الأصل : «من» .

(٦) (ب) : «على لفظ» ، «عليه» ساقطة من (ط) .

(٧) (ب) و (ط) : «في» .

(٨) «المكتفى» (١٠٣) .

يجوز أَنْ يُوصَلَ ذلك بقوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧] ويقطع عليه، ويجعل خاتماً للآية^(١). ومثله ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [الشورى: ٨] هنا الوقف، ولا يجوز أَنْ يُوصَلَ [ذلك] بقوله: ﴿وَالظَّالِمُونَ﴾^(٢) ويقطع على ذلك، وكذا ما أشبهه. انتهى.

أقول: فالوصل في هذه المواضع يوهم معنى فاسداً، فيَحْرُمُ أَنْ تقرر ذلك الوهم بسبب القطع على ما ذكره، فلو لم يقطع على ما ذكره^(٣) لارتفع الوهم فلا يحرم الوصل، فلو لم يقطع على ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ بل وصله بقوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢] لاندفع الوهم الحاصل من وَصَلَ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بما قبله، وكذا في المثالين الآخرين^(٤).

وقد لا يندفع توهم المعنى الفاسد الحاصل من الوصل، وَلَوْ وَصَلْتُ إِلَى آخر السورة (٥٠و) كالتوهم الحاصل مِنْ وَصَلَ ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ العنكبوت [آية: ٢٦] بقوله: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ في العنكبوت [آية: ٢٦]، ولا يَعْرِفُ ذلك الوهم وتقرره واندفاعه إلا العالم الذكي.

وَأَمَّا قَصْدُ المعنى الذي أوهمه الوصل فهو كفر أيضاً لِمَا سبق نقله عن السيوطي^(٥): إِنَّ قَصْدَ خلاف المعنى الذي أراد الله كفر.

يقول الفقير: وظنِّي أَنَّ أَلَا سَتْنَاءَ فِي قول ابن الجزري^(٦):

وليس في القرآن مِنْ وَقَفٍ وَجَبَ ولا حرامٍ غيرَ مَالِهِ سَبَبٌ

(١) (ب): «خاتمة الآية».

(٢) جميع النسخ: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ وما أثبتناه من المصحف.

(٣) (م): «ذكر».

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الأخيرين».

(٥) «الإتقان» (١ / ٢٣٩)، وتقدم ذكره في (٤٦و - ط).

(٦) «متن الجزرية» (٣٢).

مصرف إلى الواجب^(١) والحرام جميعاً على التنازع. والسبب: هو إيهام المعنى الفاسد سواء كان اعتقاده كفرًا أو لا. فالوقف الواجب هو: الوقف الذي لو وصل تغير المعنى، وقد عرفت تفصيل ذلك.

الفصل السادس

في تقسيم الابتداء

قال السيوطي^(٢): [الابتداء] لا يكون إلا اختياريًا لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى مَوْفٍّ^(٣) بالمقصود. وهو^(٤) في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، تتفاوت تمامًا وكفايةً وحسنًا وقبحًا، بحسب تمام الكلام وعدم تمامه، وفساد المعنى وإحالة نحو الوقف. فلو وَقَفَ عَلَى ﴿وَمَنْ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] في البقرة فإن الابتداء بـ (الناس) قبيح وبـ (من) تام، ولو وَقَفَ عَلَى ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان أَلابتداء بـ (يقول) أحسن من ابتدائه بـ (من)، وكذا الوقف عَلَى ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح، وأَلابتداء بـ (الله) أقبح، وبختم كاف، والوقف عَلَى ﴿عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]^(٥) و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]^(٦) قبيح. وأَلابتداء بـ (ابن) أقبح وبـ (عزير) و(المسيح) أشدُّ قبحًا. انتهى.

أقول: فيما ذكره إشكال وهو: أنه جَوَّز الابتداء بـ (من يقول) مع أنه مبتدأ تقدم خبره وهو (من الناس)، والمبتدأ لا يتم إلا مع خبره، فينبغي أن يكون أَلابتداء به قبيحًا، ودُفِعَ^(٧) هذا الإشكال (٥٠ ظ): أنَّ المعبر في جواز أَلابتداء

(١) (ب): «لِلواجب».

(٢) «الإتقان» (١ / ٢٣٨).

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «معرف»، وفي «الإتقان»: «موف».

(٤) (م): «وهي».

(٥) (م): «عزير ابن».

(٦) (م): «والمسيح ابن».

(٧) (م): «ورفع».

كون المبتدأ به مقيداً للمعنى^(١) بسبب تضمنه المستند والمستند إليه، ولا يضر توقف فهم المراد منه على سابقه لسبق ذكره، فلا يشتبه أمره عند الابتداء به بخلاف الوقف، فاعرف الفرق.

فيجوز الابتداء بـ ﴿رَجَالٌ﴾ [آية: ٣٧] في سورة النور عند الوقف عليه لأنه مع صفته التي هي ﴿لَا تُلْهِيمُهُمْ﴾ يفيد معنى مع أنه فاعل لِيُسَبِّحَ^(٢) السابق ذكره على قراءة كسر^(٣) الباء الموحدة^(٤)، فلا يُفْهَمُ المراد منه بدون يسبح لكنه سبق ذكره.

وجوّزَ علي القاري^(٥) عند الوقف^(٦) على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الابتداء^(٧) بالله مع أنه خير يتوقف فهمه على المبتدأ لأنه يفيد معنى، إذ تقديره: ثابت لله، وقد ثبت في الحديث أَنَّ النبي ﷺ وقف على ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]^(٨) وابتدأ بـ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] لأن الصفة متضمنة لضمير الفاعل.

أقول: الوقف على ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ قبيح لعدم تمام ركن الجملة، وكذا على ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ لعدم ذكر المقول فلا يُوقَفُ عليهما إلا اضطراراً، والابتداء بـ (الناس) قبيح لعدم إفادته معنى، وبـ (من) تام لعدم تعلقه بما قبله لا لفظاً ولا معنى^(٩). والابتداء بـ (من يقول) حسن، لتعلقه لفظاً بالخبر المتقدم، وبـ (يقول) أحسن؛ لأن تعلق الصلة بالموصول أَخَفُّ من تعلق المبتدأ بالخبر،

(١) «المعنى» ساقطة من (ط).

(٢) (م): «السبح».

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «كسره».

(٤) قرأ ابن عامر وأبو بكر «يسبح له» بفتح الياء والباقون بكسرها.. «التيسير» (١: ٦٢).

(٥) «المنح الفكرية» (٥٢).

(٦) «الوقف» ساقطة من (ب).

(٧) (ب): «بلفظ الله».

(٨) الآية: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.

(٩) «وبمن تام لعدم تعلقه بما قبله لا لفظاً ولا معنى» ساقط من (ط).

والله أعلم .

وإنَّما كان الوقف على ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ قبيحاً لعدم ذكر المفعول به، وإنَّما كان الابتداء بـ (الله) أقبح لأنَّ الفاعل المفرد لا يفيد معنى أصلاً بدون الفعل، بخلاف الفعل المتعدي بدون [ذكر] المفعول به، فإنَّه يفيد معنى، وإنَّ لم يكن مفهوماً. وإنَّما كان الابتداء بـ (ختم) كافياً لتعلقه معنى بما قبله لأنَّه مع ما قبله متعلق بـ (الكافرين).

الفصل السابع

في حكم الابتداء

قال^(١) (٥١و) السيوطي^(٢): يحسن ألابتداء بما بعد الموقوف عليه في الوقف التام والكافي، ولا يحسن في الوقف الحسن إلا أن يكون رأس آية، فإنَّه يَحْسُنُ ألابتداء حيثُذ بما بعد الموقوف عليه في الوقف الحسن في اختيار أكثر أهل الأداء^(٣) لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة [رضي الله عنها]. انتهى.

قال بعض الشارحين^(٤): هذا إذا كان ما بعده^(٥) مفيداً لمعنى، وإلا فلا يحسن ألابتداء به كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ * في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿[آية: ٢١٩ و ٢٢٠]، فإنَّ تفكروا رأس آية لكن لا يفيد^(٦) ما بعده معنى فلا يحسن ألابتداء به، ويُستَحَبُّ العود إلى ما قبله. انتهى.

وإنَّما قال السيوطي: «في اختيار أكثر أهل الأداء»، لأنَّ الداني^(٧) لم يُحَسِّنْهُ

(١) «قال» مكررة في الأصل.

(٢) «الإتقان» (١ / ٢٤٣).

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الابتداء».

(٤) «شرح الدر اليتيم» (٢٥و).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «بعدها».

(٦) (م): «لا يفيدها».

(٧) «المكتفى» (١١٠).

حيث صرح بأنَّ الابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] وبـ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] لا يَحْسُنُ^(١) عند الوقف على ما قبلهما. أقول: مع أنَّ ما قبلهما رأساً آية.

وكذا لا يَحْسُنُ الابتداء بما بعد الموقوف عليه^(٢) في الوقف القبيح ولا يوجد فيه رأس آية فيستحب في القبيح وفي الحسن إذا لم يكن رأس آية، أنَّ يتبدأ من الكلمة الموقوف عليها، وإن لم يفعل فلا إثم عليه.

قال الداني^(٣): والجملة من القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على (بسم) و (رب) و (ملك) وشبهه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، فإن لم يفعله^(٤) فلا حرج عليه. انتهى.

أقول: إذا لم يكن عدم الرجوع في الوقف القبيح إثماً، فكون الأمر كذلك في الوقف الحسن أولى، وقوله: «ينهون»، يريد النهي التنزيهي كما سبق في الفصل^(٥) الأول نقلاً عن السيوطي^(٦).

وقوله: «إلى ما قبله» الظاهر أن يقول بدله: إليه، فتأمل. ثم أقول: هذا إذا كان قُبْحُ الوقف^(٧) لعدم تمام الكلام.

وأما إذا كان لإيهامه معنى فاسداً سواء كان كفراً أو لا فيجب الرجوع إلى الموقوف عليه، فإن لم يفعل أثم، صرح به الداني^(٨) (٥١ ظ) كقوله تعالى:

(١) زيادة في (ط): «الابتداء بما بعد الوقف».

(٢) (ط): «وفي».

(٣) «المكتفى» (١١١).

(٤) (ط): «يفعل».

(٥) سبق في (٤٦ و).

(٦) «الإتقان» (١ / ٢٣٩).

(٧) «الوقف» ساقطة من (ب).

(٨) «المكتفى» (١١٢).

﴿قَبِهُتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦]^(١) فَمَنْ انقطع نَفْسُهُ وجب أَنْ يرجع ويبتدىء بلفظة الجلالة^(٢) في المثال الأول، وبقوله: «والموتى» في المثال الثاني.

إِنْ قلت: لِمَ حَسُنَ الابتداء بما بعد الموقوف عليه في التام والكافي، ولم يَحْسُنْ في الحسن والقيح؟ قلت: لَعَلَّ السبب أَنَّ الكلمة الموقوف عليها في الحسن والقيح، الذي قبحه لعدم تمام الكلام، متصلة بما بعدها اتصالاً قوياً، خصوصاً في القبيح^(٣) الذي قُبِحَ لعدم تمام الكلام^(٤)، فاستحبوا العود إلى الكلمة الموقوف عليها ليتصل الكلام بعضه ببعض.

وكرهوا الانقطاع الكلي وهو الانقطاع في الوقف والابتداء إلا إذا كانت رأس آية، فَإِنَّ رؤوس^(٥) الآيات في أَنْفُسِهِنَّ مقاطع كما صرح به الداني^(٦)، فلا يُكْرَهُ^(٧) فيها الانقطاع الكلي.

أَمَّا الكلمة الموقوف عليها في التام والكافي فهي منقطعة عما بعدها لفظاً، فلا يُكْرَهُ فيهما الانقطاع الكلي، وَأَمَّا القبيح لإيهامه معنى فاسداً فيجب فيه العود إلى الكلمة الموقوف عليها إعداماً للجناية وتحصيلاً للمعنى الصحيح.

واعلم أَنَّهُ إِنَّمَا يستحب الابتداء بالكلمة الموقوف عليها في الحسن والقيح إذا لم يكن الابتداء^(٨) بها قبيحاً، وَأَمَّا إِذَا قُبِحَ فَيُبْتَدَأُ مِنْ حَيْثُ لَا يَقْبَحُ الابتداء به.

(١) الآية: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾.

(٢) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «الجلال».

(٣) «قلت: لعل السبب أن الكلمة... خصوصاً في القبيح» ساقط من (ط).

(٤) «متصلة بما بعدها اتصالاً... لعدم تمام الكلام» ساقط من (م).

(٥) (ب): «رأس».

(٦) «المكتفى» (١١٠).

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «يكن».

(٨) من (ب) و (م)، وفي الأصل و (ط): «به».

أقول: وَقُبْحُ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا إِمَّا لِعَدَمِ كَوْنِهَا مُفِيداً لِمَعْنَى كَأَلْبَتْدَاءِ بـ ﴿الْأَصَالِ﴾ [آية: ٣٦] فِي النُّورِ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ وَقَفَ قَبِيحٌ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بِالْبِنَاءِ^(٢) لِلْفَاعِلِ، وَالْإِبْتِدَاءُ بـ (الْأَصَالِ) لَا يَفِيدُ مَعْنَى، فَيُبْتَدَأُ مِنْ ﴿يُسَبِّحُ﴾ لَكِنْ لَا إِثْمَ فِي الْإِبْتِدَاءِ^(٣) بِمَا لَا يَفِيدُ مَعْنَى كَمَا صَرَحَ بِهِ الدَّانِي^(٤). وَأَمَّا لَكُونُهَا مُوْهَمًا لِّلْمَعْنَى الْفَاسِدِ^(٥) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمُمْتَحِنَةِ: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ (٥٢و) بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [آية: ١] الْوَقْفُ عَلَى (إِيَّاكُمْ) حَسَنٌ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ قَبِيحٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى إِذْ يُصِيرُ تَحْذِيرًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢] الْوَقْفُ عَلَى (لَا أَعْبُدُ) قَبِيحٌ لِعَدَمِ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ قَبِيحٌ لَكُونِهِ مُوْهَمًا لِلخَطَأِ فَيَجِبُ الْإِبْتِدَاءُ بـ (يُخْرِجُونَ) فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَبـ^(٦) (مَا لِي) فِي الْمِثَالِ الثَّانِي، فَمَنْ ابْتَدَأَ بِمَا يُوْهَمُ الْخَطَأَ يَأْثُمُ. صَرَحَ بِهِ الدَّانِي^(٧)، وَأَمَّا لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ هِيَ مَعَ مَا بَعْدَهَا خَطَأٌ مَنْقُولٌ عَنْ كَافِرٍ، فَيَجِبُ الْإِبْتِدَاءُ بـ (قَالَ)^(٨) أَوْ (قَالُوا)، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَابْتَدَأَ بِخَطَأٍ الْكَافِرُ يَأْثُمُ. صَرَحَ بِهِ الدَّانِي^(٩)، فَإِنَّ^(١٠) مَنْ انْقَطَعَ نَفْسُهُ عَلَى ﴿قَالَتْ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ﴾ [التوبة: ٣٠] يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى (قَالَتْ) فَإِنْ ابْتَدَأَ^(١١) (بِعُزَيْرِ ابْنِ

(١) «المنح الفكرية» (٥٤).

(٢) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «بناء الفاعل».

(٣) (م): «إلا بما».

(٤) «المكتفي» (٢٦٤).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المعنى فاسد».

(٦) (ب): «بلفظ ما لي».

(٧) «المكتفي» (١١٢).

(٨) (ب): «بلفظ قال».

(٩) «المكتفي» (١١٢).

(١٠) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «فمن».

(١١) (ب): «ابتدأ الجملة».

الله) يَأْتُم .

واعلم أنَّ القارىء كما يضطر إلى الوقف القبيح، يضطر إلى ألابتداء القبيح أيضاً، وذلك إذا كان المنقول عن بعض الكفرة طويلاً لا ينتهي نفسُ القارىء إلى آخر المنقول فيقف في بعض مواضعه بالضرورة، فيضطر إلى ألابتداء بما بعده، إذ لا فائدة حينئذ في العود إلى (قال) أو (قالوا)؛ لأنَّه ينقطع نفسُه في أثناء المنقول^(١) البتة^(٢)، وكل المنقول^(٣) كفر كقوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِلقاءِ الْآخِرَةِ وَآتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا يَشْرُءُ مِثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣] إلى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٨]، فإنَّه قلَّما يوجد قارىء ينتهي نفسُه إلى آخر المنقول هنا. وكل المنقول كفر، وبالجمله ليس من وقف ولا وصل ولا ابتداء يوجب تعمد الكفر، وإن كان تعمُّد بعضها إثماً كما عرفت. نعم قصد معنى يوهمه شيء من هذه الثلاث إذا كان خلاف ما أراد الله كفر، وإن لم يكن اعتقاده كفراً في الواقع، لأنَّ قصد ذلك المعنى تحريف للقرآن، وهو كفر كما صرح به السيوطي^(٤)، ولا يلزم من تعمُّد شيء من هذه الثلاث قصد المعنى الذي يوهمه، وذلك ظاهر.

(٥٢ ظ) الفصل الثامن

قال شارح «المنية»^(٥): وأمَّا الوقف في غير موضعه، وألابتداء من غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة، لعموم البلوى بانقطاع النَّفْسِ والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام والعجم، وهذا عند عامة علمائنا، وعند بعض العلماء تفسد، إذا تغيَّر المعنى تغيُّراً فاحشاً نحو أن يقرأ: ﴿لَا إِلَهَ﴾ ووقف،

(١) (م): «المقول»..

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «البيتة»..

(٣) (م): «المقول»..

(٤) «الإتقان» (١ / ٢٣٤)..

(٥) غنية المتملي (١٦٤ ظ)، والمنح الفكرية (٥٦)..

وابتدأ بقوله: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣] ^(١) هذا مثال الوقف.

وأما مثال الابتداء كأن يقف على ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ﴾ [الممتحنة: ١]،
ويبتدأ بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكأن يقف على
﴿قَالَتِ الْيَهُودُ﴾ ويبتدأ بـ ﴿عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ^(٢) ونحو ذلك،
والصحيح عدم الفساد في ذلك. انتهى.

وحاصله أنَّ الصلاة لا تفسد بذلك عند عامة علمائنا، وإن كان عمداً بلا
ضرورة من العالم بالمعنى، نعم يحرم ذلك كما عرفت هذا، إذا لم يقصد
المعنى ^(٣) الذي أَوْهَمَ، وأما إذا قصده يكفر فضلاً عن أن تفسد صلاته، قوله:
«وابتدأ بقوله: إلا هو» يُشعرُ أنه لو ابتدأ بـ (لا إله) لا تفسد ^(٤) عند الجميع لإعدام
الجنابة بذلك.

الفصل التاسع

اعلم أنَّ من العلماء من ثلث القسم ^(٥) كابن الأنباري ^(٦) فقال: الوقف على
ثلاثة أوجه: تام وحسن وقبيح، كذا قاله السيوطي ^(٧). والتام على هذا التقسيم
شامل للكافي في التقسيم السابق. فالوقف ^(٨) على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] في
أَوَّلِ البقرة تام على هذا التقسيم كما صرح به السيوطي ^(٩)، وكافٍ على التقسيم

(١) الآية: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

(٢) الآية: ﴿وقالت اليهود عزيز بن الله﴾.

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «معنى».

(٤) (ب): «لا تفسد صلاته».

(٥) (ب) و (ط): «ثلث قسمة الوقف».

(٦) «إيضاح الوقف والابتداء» (١ / ١٤٩).

(٧) «الإتقان» (١ / ٢٣٢).

(٨) (ط): «في الوقف».

(٩) «الإتقان» (١ / ٢٣٢).

السابق لأن ما بعده وهو ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] متعلق بأحوال الكافرين أيضاً.
وقال الداني^(١): قال بعض العلماء: الوقف على أربعة أقسام: تام مختار،
وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك.

أقول: والمراد من الصالح هو الذي سموه حسناً، ومعناه صالح لأن يُوقَفَ
عليه لكونه كلاماً مفهوماً. وقال آخرون: [الوقف] على ثلاثة أقسام: تام وكاف
وقبيح. أقول: فالحسن في التقسيم السابق داخل في القبيح على هذا (٥٣ و)
التقسيم، وقال آخرون: الوقف على قسمين: تام وقبيح. أقول: وعلى هذا
التقسيم يدخل الكافي في التام والحسن في القبيح. والقول الأول يعني عدم
إدخال الحسن^(٢) في القبيح أعدل وأصح عندي وبه أقول، لأنَّ القاريء قد ينقطع
نَفْسُهُ دون التمام والكافي ولا يَتَهَيَّأَنَ له، وذلك عند طول القصة وتعلق الكلام
بعضه ببعض، يعني: لفظاً، فيقطع حينئذ على الحسن تيسيراً وَسَعَةً إذ لا حرج في
ذلك. انتهى.

يقول الفقير: يشعر كلام الداني أنَّ الوقف الحسن يقبح عند تيسير التام أو
الكافي، أعني: إذا لم يكن الوقف الحسن في رأس آية لِمَا سبق أنَّ الوقف على
رأس الآية^(٣) مستحب عند الداني.

المقالة الثانية: في كيفية الوقف:

قال السيوطي^(٤): الاسم المنصوب المنون يُوقَفُ بِالْأَلْفِ بدلاً من التنوين،
ومثله (إذاً) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]^(٥) فَإِنَّ نُونَهُ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ تَنْوِيناً لَكِنَّهُ يُبَدَّلُ أَلْفاً أيضاً في الوقف.

(١) «المكتفى» (١٠٦).

(٢) (ب): «إدخال الوقف الحسن».

(٣) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «آية».

(٤) «الإتقان» (١ / ٢٤٩).

(٥) في (ب): «إذاً لا يلبون خلفك».

وقال ابن الأنباري في^(١) كتاب الوقف: ومثل التنوين في حالة النصب النون الخفيفة اللاحقة بالفعل، والواقع منه في القرآن موضعان: ﴿لَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ [آية: ٣٢] في يوسف و﴿لَسْفَعًا﴾ [آية: ١٥] في العلق. يُوقَفُ عليهما بالألف بدلاً من النون الخفيفة.

ذكر^(٢): أَنَّ المراد بالمنصوب المنون ما لم يكن فيه تاء التأنيث الإسمية، أقول: وذلك نحو ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [الدخان: ٦] وإذا^(٣) وَقَفَ عَلَى (رحمة) يحذف التنوين^(٤) وَيُبْدَلُ مِنَ التَّاءِ هَاءٌ.

وأما المرفوع والمجرور المنونان^(٥) فيحذف التنوين فيهما عند جميع القراء، لكن بعض النحويين يُبْدَلُ من التنوين في المرفوع المنون واواً مدية وفي المجرور المنون ياءً مدية. كذا ذكر^(٦). أقول: وإذا يجوز في الشعر ولا يجوز في القرآن.

اعلم أَنَّ تاء التأنيث الكائنة في الاسم المفرد الواقع في القرآن منها ما هي مرسومة برسم الهاء، وهي^(٧) (٥٣ ظ) تُسَمَّى تاء مربوطة كما في ﴿التوراة﴾ [آل عمران: ٣]، اتفق القراء على أَنَّها عند الوقف عليها تُبْدَلُ هَاءً، ومنها ما هي مرسومة على الأصل، وتفصيل مواضعها في كتب^(٨) الرسم، وهي تُسَمَّى تاء مجرورة كما في ﴿شجرت﴾ [آية: ٤٣]^(٩) في الدخان و﴿هيهات﴾

(١) «إيضاح الوقف والابتداء» (١ / ٣٥٩ - ٣٦٠).

(٢) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ١٧١).

(٣) (ب): «فإذا وقف»، (م): «فإذا وقفت».

(٤) «التنوين» ساقطة من (م).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المنون».

(٦) «شرح الشافية» للجاربردي (١ / ١٧١).

(٧) «وهي» مكررة في الأصل و (ب)..

(٨) «المقنع» (٧٧ - ٨٢).

(٩) ينظر عنها: «المقنع» (٨١)..

اختلف القراء في أنها عند الوقف عليها تاءً أيضاً أتباعاً للرسم أو هاءً، واختار عاصم الأول. كذا قال ^(٢)، وليس ^(٣) أسم مفرد رُسِمَتْ [فيه] التاء المجرورة إلا وُقِفَ عليه عند بعض القراء بالتاء، وبعض آخر بالهاء.

وأما تاء التأنيث الكائنة في الجمع ^(٤) ك ﴿عَرَفَات﴾ [البقرة: ١٩٨] ^(٥) أو في الفعل فلا ^(٦) خلاف في أنها عند الوقف عليها بالهاء ^(٧).

ثم اعلم أنه قد يَلْحَقُ الكلمة ألف في الوقف بدون أن يكون بدلاً من شيء وذلك عند حفص في سبع كلمات الأول ﴿أَنَا﴾ [الكهف: ٣٤] ومواضع أخرى للمتكلم وحده حيث وقع، وافقه فيه ^(٨) جميع القراء ^(٩)، والثاني ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ [آية: ٣٨] في الكهف وافقه فيه جميع القراء ^(١٠)، والثالث والرابع والخامس ﴿الظُّنُونَا﴾ [آية: ١٠] و ﴿الرَّسُولَا﴾ [آية: ٦٦] و ﴿السَّبِيلَا﴾ [آية: ٦٧] في الأحزاب. أثبت ابن كثير وحفص ألف في هذه المواضع [الثلاثة] في الوقف وحذفها ^(١١) في الوصل. والباقون منهم من أثبتها في الحالين ^(١٢)، ومنهم من

(١) ينظر عنها: «المقنع» (٨١).

(٢) «المنح الفكرية» (٦٦).

(٣) (ب) و (م): «فليس».

(٤) (ط): «وأما تاء التأنيث المجرورة كعرفان».

(٥) (ب): «عرفات»، وهي الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «ولا خلاف».

(٧) (ب): «تاء»، وهي ساقطة من (م).

(٨) (ب): «أيضاً».

(٩) ينظر: «التيسير» (٨٢).

(١٠) ينظر: «التيسير» (١٤٣).

(١١) «في الوقف وحذفها» ساقط من (ط).

(١٢) (ب): «الحال».

حذفها في الحالين^(١)، والسادس ﴿سَلَا سَلَا﴾ [آية: ٤] في الإنسان لم ينونه حفص في الوصل ووقف عليه بالآلف في رواية.

وبلا آلف بإسكان اللام في رواية أخرى، والسابع ﴿قَوَارِيرَا﴾ [آية: ١٥ و١٦] الأوّل في الإنسان لم يُنَوِّنْهُ حفص في الوصل ووقف عليه بالآلف^(٢)، والكل مرسوم بالآلف في جميع المصاحف، وأمّا ﴿قَوَارِيرَا﴾ الثاني فلم يُنَوِّنْهُ أيضاً [حفص] في الوصل، ووقف عليه بلا آلف^(٣) بإسكان الراء^(٤). وهو في بعض المصاحف مرسوم بالآلف وفي بعضها بدون آلف^(٥). ومن القراء من نوّن (قواريرا) في الموضعين في الوصل، ووقف عليهما بالآلف^(٦).

ثم اعلم أنّ الأصل في الوقف على ما لم يوقف عليه بالآلف السكون المحض، قال صاحب^(٧) «التيسير»^(٨): اعلم أنّ عادة القراء أنّ يقفوا على أواخر الكلم المتحركة في الوصل بالسكون لا غير لأنّه (٥٤و) الأصل، ووردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى^(٩) الحركة سواء كانت إعراباً أو بناءً، والإشارة تكون رؤماً وإشماماً، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيءٌ من الإشارة، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أنّ يُوقَفَ في مذاهبهم كلهم بالإشارة لِمَا في ذلك من البيان. انتهى.

(١) ينظر: «التيسير» (١٧٨).

(٢) (م): «بالآلف».

(٣) (م): «بالآلف».

(٤) ينظر عن قراءات القراء في هذه الثلاثة: «سراج القارىء» (٣٨٧).

(٥) ينظر: «المقنع» (٣٨ و٥٣).

(٦) قال ابن الباذشي في «الإقناع» (٢ / ٨٠٠): «بالتنوين فيهما، وبآلف في الوقف: نافع والكسائي وأبو بكر».

(٧) «التيسير» (٥٨).

(٨) (ب): «النشر».

(٩) (م): «على».

وَالرَّوْمُ أَكَّدَ اسْتِحْبَاباً لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ^(١)، يَعْنِي الْبَيَانَ الْوَاضِحَ، كَمَا فِي «التيسير» فِي آخِرِ الْإِدْغَامِ^(٢) الْكَبِيرِ.

وَفِي بَعْضِ الرِّسَالِ^(٣) يَجِبُ الرَّوْمُ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَى الْكَلِمَةِ الَّتِي حُذِفَ مِنْ آخِرِهَا الْيَاءُ نَحْوَ ﴿وَلِيَّ دِينٍ﴾ [الْكَافِرُونَ: ٦] وَ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وَ﴿إِذَا يَسِرَّ﴾ [الفجر: ٤] وَ﴿بِالْوَادِ﴾ [طه: ١٢] وَشَبَّهَ ذَلِكَ.

أَقُولُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ كَمَالَ أَكْدِيَّةِ الْاسْتِحْبَابِ لَا الْوَجُوبَ الشَّرْعِي الَّذِي يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ. وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ لَا يَأْتِيَانِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُتَحَرِّكاً قَبْلَ الْوَقْفِ.

قَالَ^(٤): الرَّوْمُ إِتْيَانُ^(٥) بَعْضِ الْحَرَكَةِ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ وَكَأَنَّهُ يَضْعُفُ صَوْتُهَا لِقَصْرِ زَمَانِهَا فَيَسْمَعُهَا الْقَرِيبُ الْمَصْنَعِيُّ دُونَ الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبُ غَيْرُ الْمَصْنَعِيِّ. وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً قَبْلَ الْوَقْفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً، فَلَا يَجُوزُ الرَّوْمُ فِيهِ بِاتِّفَاقِ الْقُرَّاءِ. وَجُوزُهُ^(٦) أَهْلُ النَّحْوِ^(٧) وَبَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ كَمَكِّيٍّ.

قَالَ أَبُو شَامَةَ^(٨): قَالَ مَكِّي^(٩): يَجُوزُ فِي الْفَتْحِ الرَّوْمُ غَيْرَ أَنَّ عَادَةَ الْقُرَّاءِ أَنَّ يَرُومُوا فِيهِ. وَأَمَّا أَهْلُ النَّحْوِ فَأَجَازُوا الرَّوْمَ فِي الْفَتْحِ كَمَا فِي الْكَسْرِ وَالضَّمِّ مِنْ

(١) (م): «من البيان . انتهى» .

(٢) «التيسير» (٢٨) .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) «المنح الفكرية» (٧١) .

(٥) (م): «الإتيان» .

(٦) (ب): «وجوزها» .

(٧) ينظر: «الموضح في تحليل وجوه القراءات السبع» (١٦٧) .

(٨) «إبراز المعاني» (١٩٣) .

(٩) «التبصرة» (٣٣٦) .

غير فرق . انتهى^(١) .

قال^(٢) : الرّوم وأختلاس يشتركان في تبعيض الحركة إلّا إنّ الثابت في الرّوم أقلها ، وفي أختلاس ثلثاها ، وهذا لا يضبط إلّا بالمشافهة ، والرّوم يُخَصُّ بالوقف وبالأخر ، والأختلاس يُخَصُّ^(٣) بالوصل ولا يُخَصُّ^(٤) بالأخر ، والرّوم لا يكون في الفتح عند القراء ، وأختلاس يكون في الحركات الثلاث كما ثبت في بعض القراءات . انتهى ملخصاً .

والثابت في الرّوم ثلث الحركة^(٥) كما صرّح به في بعض الرسائل^(٦) . وقال^(٧) : الإشمام (٥٤ظ) : أنّ تَضُمَّ شفتيك بُعَيْدَ الإسكان إشارة إلى الضم ، وترك بينهما بعض الانفراج ليخرج النَّفْسُ فيراهما المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنّك أردت بضمهما^(٨) الإشارة إلى حركة^(٩) الآخر قبل الوقف ، فهو شيء يُخَصُّ بإدراكه العين دون الأذن ، إذ هو ليس بصوت يُسْمَعُ ، وإنّما هو تحريك عضو فلا^(١٠) يدركه الأعمى ، والرّوم لا يدركه الأصم . انتهى موضحاً .

أقول : فالإشمام يُخَصُّ بالضم كما قالوا . قال^(١١) : اعلم أنّ الرّوم والإشمام لا يكونان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة

(١) «قال أبو شامة . . . من غير فرق . انتهى» ساقط من (ط) .

(٢) «المنح الفكرية» (٧١) .

(٣) «يخص» ساقطة من (ب) .

(٤) (ب) : «يختص» .

(٥) «ثبت في بعض . . . ثلث الحركة» ساقط من (ط) .

(٦) «شرح الدر اليتيم» (٢٣و) .

(٧) «المنح الفكرية» (٧١) .

(٨) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «بضمتهما» .

(٩) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «الحركة» .

(١٠) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل «ولا» .

(١١) «المنح الفكرية» (٧١) .

في الوصل، والمراد من هاء التأنيث تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف، وهو تاء الاسم المفرد المؤنث^(١).

قال السيوطي^(٢): قَيَّدَ أَبْنُ الْجَزْرِيِّ^(٣) هاء التأنيث^(٤) هنا بما يوقف عليه بالهاء بخلاف ما يوقف عليه بالتاء للرسم، فَإِنَّ فِيهِ رُومًا وَإِشْمَامًا، والمراد بميم الجمع ما يُوصَلُ بواوٍ عند بعض القراء، وقد سبق بيانه، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ متحركة^(٥) فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا يَحذف الصلة ويسكن الميم بلا روم ولا إشمام.

والحركة العارضة^(٦) هي: الحركة العارضة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١] و﴿عَصَوْا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢] و﴿أَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ [عبس: ٢٤، الطارق: ٥]. قال أبو شامة^(٧): وَأَمَّا ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] فبِالْإِسْكَانِ نقف عليه، يعني: بحذف التنوين وإسكان الذال بلا روم ولا إشمام، لأنَّ الذي من أَجله تحرك الذال وهو التنوين يسقط في الوقف. فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون. انتهى.

أَمَّا هاء الكناية فيجوز فيه الرُّوم والإشمام كيف كانت على ما حكاه الشاطبي^(٨) عن بعض الشيوخ، لكنَّ الإشمام يُخَصُّ^(٩) بالضم كما عرفت.

(١) «وهو تاء الاسم المفرد المؤنث» ساقط من (ب).

(٢) «الإِتقان» (١ / ٢٤٩).

(٣) «النشر» (٢ / ٨٢).

(٤) «المبدلة هاء... قيد ابن الجزري هاء التأنيث» ساقط من (ط).

(٥) «متحركة» ساقط من (م).

(٦) «العارضة» ساقطة من (ب).

(٧) «إبراز المعاني» (١٩٥).

(٨) «سراج القاري» (١٥٨)، و«المنح الفكرية» (٧٢).

(٩) (ب): «يختص».

ثم^(١) اعلم أنَّه قد يُطْلَقُ الإِشْمام على خلط حرفٍ بحرفٍ كخلط الصاد بالزاي في ﴿الْصَّرَاطُ﴾ [الفاتحة: ٦] في قراءة حمزة^(٢)، وعلى خلط حركةٍ بأخرى كخلط الكسرة^(٣) (٥٥و) بالضمّة في ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١] و﴿جِيءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و﴿غِيضٌ﴾ [هود: ٤٤] في قراءة الكسائي^(٤)، وعلى إخفاء الحركة، فيكون بين التحريك والإسكان كما في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]. كذا قاله أبو شامة^(٥).

وفَسَّرَ ابنُ القاصح^(٦) إخفاء الحركة في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ بإظهار النون الأولى، واختلاس حركتها وهي الضم، وهذا مروى عن جميع القراء كما قاله الشاطبي^(٧).

ورُويَ أيضاً عن جميعهم الإدغام المحض مع الإشارة إلى الضمة مع لفظك بالنون المدغمة. كذا قاله أبو شامة^(٨).

أقول: وهو عين الإِشْمام في باب الوقف، إلّا إنّه هنا^(٩) مع لفظك بالنون، وفي باب الوقف عقيب^(١٠) الفراغ من الحرف.

(١) (ثم) ساقطة من (م).

(٢) قال ابن مجاهد في «السبعة» (١٠٦): «إن حمزة كان يُسمِّنُ الصاد فيلُفِظُ بها بين الصاد والزاي».

(٣) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «كسره».

(٤) قرأ الكسائي وهشام: «قِيلَ» و «غِيضٌ» و «جِيءَ» بإشمام الضم لأول ذلك حيث وقع والباقون بإخلاص كسره. «التيسير» (٧٢).

(٥) «إبراز المعاني» (٥٦ - ٥٧).

(٦) «سراج القاريء» (٢٩٥).

(٧) «سراج القاريء» (٢٩٥).

(٨) «إبراز المعاني» (٣٥٨).

(٩) (م): «ها هنا».

(١٠) (م): «عقب».

المقالة الثالثة^(١) في الوقف على^(٢) الهمز وعلى المشدد:

فهنا مقامان:

المقام الأول: الوقف^(٣) على الهمزة:

قال في «الرعاية»^(٤): يجب على القارئ إذا وَقَفَ على الهمزة وهي متطرفة بالسكون لا بالرَّوم أَنْ يُطِيلَ^(٥) اللفظ بها، لأنَّهَا لَمَّا بَعُدَ مخرجها، وضعفت بسبب السكون خِيفَ عليها النقص، ولا بدَّ من التكلف لإظهارها نحو ﴿أَسْوَأَ﴾ [الزمر: ٣٥]^(٦) و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]. انتهى. فُهِمَ من قوله: «لا بالرَّوم» أَنَّ ذلك التكلف لا يجب عند الرَّوم، وذلك لأنَّه ملحق بالتحريك، وفي كلامه خفاء، لأنَّ الهمز شديد فلا يجري صوته، وتطويل اللفظ كيف يمكن بدون جريان الصوت؟ فليس المراد من تطويل اللفظ بها إِلَّا إظهار قلقلتها^(٧)، إذ بالقلقلة يطول الصوت، ويناسب هذه الإرادة قوله: «فلا بد من التكلف لإظهارها»، وتوضيح المقام أَنَّ الهمزة من حروف القلقلّة في الأصل لاجتماع الشدة والجهر فيها، لَكِنْ لَمَّا لزمهما صوت يشبه التهوع والسعلة كما نقله مكّي^(٨) عن الخليل^(٩)، وصَّى مكّي في «الرعاية»^(١٠) بالتلفظ بها تلفظاً سهلاً، ومعناه

(١) (ب): «الثانية».

(٢) «على الهمز» ساقط من (ب).

(٣) (م): «في الوقف».

(٤) «الرعاية» (١٥٠ - ١٥١).

(٥) في «الرعاية»: «يطلب»، ولو قلنا بدل «يطلب» و«يطيل»: «يلطف» لَحُلَّ لنا الأمر دون أَنْ ندخل في تفسير كيفية تحقيق إطالة الصوت بها كما فعل المرعشي.

(٦) (م): «سواء».

(٧) «قلقلتها» ساقطة من (ط).

(٨) «الرعاية» (١٣٤).

(٩) ينظر: «الكتاب» (٣ / ٥٤٨).

(١٠) «الرعاية» (١٤٦).

تخفيف شدتها^(١) فتتفي القلقة حيثئذ، ولَمَّا خِيفَ عليها النقص عند سكونها وجب التكلف لإظهارها عند الوقف بتقوية شدتها وإظهار قلقلتها، وإن لزم صوت يشبه التهوع والسعلة، لأنَّ الضرورات تبيح المحظورات.

واعلم (٥٥ ظ) أنَّ قوله: «وضعت بسبب السكوت» يقتضي لزوم التكلف في مطلق السكون، لكنَّ صريح كلامه يدل على أنَّ التكلف قبيح في غير سكون الوقف، حيث قال^(٢): قال أبو بكر ابن عياش^(٣) صاحب عاصم: كان إمامنا يهمز ﴿مُؤَصِّدَةً﴾ [الهمزة: ٨] فأشتهي أنَّ أَسَدَّ أذني، يريد أنَّه كان يتكلف في اللفظ بالهمز فيقبح صوتها. انتهى.

أقول: ظني أنَّ مراده بالإمام إمام مسجده لا عاصم^(٤).

المقام الثاني: الوقف على المشدد:

قال في «الرعاية»^(٥) ما ملخصه: إنَّ الوقف على المشدد فيه صعوبة على اللسان، فيجب بيان التشديد في الوقف إذا لم تَرْمُ نحو ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢]، ﴿مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، ﴿هُمُ الْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]، وأما إذا رُمَتْ فإظهار التشديد سهل، لأنَّ الرُّومَ في حكم الوصل، لكنَّ الواو والياء يصعب تشديدهما في الوصل أيضاً بخلاف سائر الحروف نحو ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿أَوَابٌ﴾ [ص: ١٧]، وإن كان دون صعوبة الوقف.

(١) (ب) و (ط): «شدته».

(٢) «الرعاية» (١٤٦).

(٣) (ب): «عباس».

(٤) حدد الداني المقصود بالإمام بأنَّه إمام مسجدهم حيث قال في «التحديد» (٩٣): «وقول أبي بكر إمامنا يعني إمام مسجدهم مسجد بني السيد بالكوفة كان يقرأ بحرف حمزة».

(٥) «الرعاية» (٢٥٩ - ٢٦٠).

المقالة^(١) الرابعة في السكت :

وهو القطع ما دون مقدار التَّنَفُّس ، وله أسماء أُخَر وهي : وقيفة ووقفه خفيفة ووقفه يسيرة وسكتة لطيفة وسكتة يسيرة . كذا في «الإتقان»^(٢) ، وإنَّما قَيَّدَ السكتة لأنها تُطْلَقُ في عبارات المتقدمين على الوقف أيضاً كما عرفت .

قال في «النشر»^(٣) : والصحيح أَنَّ السكت مُقَيَّدٌ بالسماح والنقل ، فلا يجوز إلاَّ فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته . وقيل : يجوز في رؤوس الآي مطلقاً ، أي سواء صحت الرواية به أو لا حال الوصل لقصد^(٤) البيان ، أي بيان أنَّها رؤوس الآي ، وبعضهم حمل الحديث الوارد على ذلك . انتهى . وقد سبق^(٥) نقل ذلك الحديث^(٦) .

قوله : «لمعنى مقصود» كسكت حفص على ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف : ١] في الكهف : لدفع وَهْمٍ كَوْنِ ﴿قِيَمًا﴾ [الكهف : ٢] بعده صفة له ، وكسكته على ﴿مَرْقَدِنَا﴾ [يس : ٥٢] ، لدفع وَهْمٍ كَوْنِ^(٧) هذا بعده صفة ، وكسكته على (من) في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة : ٢٧] وعلى (بل) في ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين : ١٤] ، لأنَّ الوصل فيهما (٥٦ و) يوجب إدغام النون واللام في الراء فيتوهم كَوْنِ (من) و^(٨) (بل) مع ما بعدهما^(٩) كلمة ، ولم يُرَوَ عن حفص سكت في غير هذه

(١) (ب) : «المقام» .

(٢) «الإتقان» (١ / ٢٤٤) .

(٣) «النشر» (١ / ٢٤٣) .

(٤) (م) : «كقصد» .

(٥) (ط) : «ثبت» .

(٦) سبق في (٤٩ و) .

(٧) (ب) : «لدفع توهم كَوْنِ لفظ» .

(٨) ساقطة من (م ، ط) .

(٩) (ب) و (م) : «بعده» .

المواضع^(١)، ولبعض الأئمة سكت في بعض المواضع الآخر^(٢)، وبيانه في كتب القراءات.

قال أبو شامة^(٣): المختار الوقف على ﴿مَالِيَهٗ﴾ [الحاقة: ٢٨] وإن^(٤) وُصِلَ لم يَتَأْتِ الوصل إلا بالإدغام أو تحريك الساكن. وقال في «الرعاية»^(٥): الاختيار أن لا تُدْغَمَ الهاء الأولى الساكنة في الثانية في ﴿مَالِيَهٗ﴾. هَلَكَ [الحاقة: ٢٨ و ٢٩] يعني في الوصل^(٦)، وأن ينوي^(٧) عليها الوقف. وقد أخذ قوم في ذلك بالإدغام والتشديد، وليس هو بمختار، لأنه يصير قد أثبت هاء السكت في الوصل وذلك قبيح. انتهى.

ومراده من قوله: «وأن ينوي عليها الوقف»، هو السكت كما أشار إليه أبو شامة^(٨) عند قول الشاطبي:

وما أَوَّلُ المِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ
.....

وقال^(٩) أبو الحسن في «التذكرة»^(١٠): وينبغي لمن أثبت هاء السكت في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿أَقْتَدِهٖ﴾ [الأنعام: ٩٠]^(١١) و﴿كِتَابِيَهٗ﴾ [الحاقة:

(١) ينظر: «التيسير» (١٤٢).

(٢) ينظر: «النشر» (١ / ٤٢٤، ٤٢٥) حيث ذكر سكت أبي جعفر.

(٣) «إبراز المعاني» (١٤٥).

(٤) (ب) و (م) و (ط): «فإن».

(٥) «الرعاية» (١٥٨).

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «في الأصل».

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «لم ينو»، وفي «الرعاية»: «أن ينوي».

(٨) «إبراز المعاني» (١٤٥) وتماهه:

..... فلا بُدَّ مِنْ إدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا

(٩) (م): «قال».

(١٠) «التذكرة» (٨٣ و - ظ).

(١١) ساقطة من (م).

[١٩] و ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٠] و ﴿مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨] و ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] و ﴿مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [القارعة: ١٠] أَنَّ يَقِفَ عَلَيْهَا فِي حَالٍ وَصَلَهَا وَقْفَةً يَسِيرَةً ثُمَّ يَصِلُ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي الْوَقْفِ ، أَنَّ الْهَاءَ ثَابِتَةٌ . انْتَهَى .

وَلِلْقُرَّاءِ خِلَافٌ فِي إِثْبَاتِ هَاءِ السَّكْتِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي الْوَصْلِ إِلَّا فِي (كِتَابِيهِ) وَ (حِسَابِيهِ) ، فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى ثَبُوتِهَا فِيهِمَا ، وَاخْتَارَ عَاصِمُ الْإِثْبَاتِ^(١) فِي الْجَمِيعِ .

قَالَ صَاحِبُ «الْمَدَارِكِ»^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: ٦٦] : بَعْضُهُمْ^(٣) يَسْكُتُ عَلَى (قَالَ) ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : قَالَ يَعْقُوبُ ، غَيْرَ أَنَّ السَّكْتَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْمَقُولِ ، وَذَا^(٤) لَا يَجُوزُ ، فَأَلَّأُولَى أَنَّ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالصَّوْتِ ، فَيَقْصُرُ بِقُوَّةِ النِّعْمَةِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى^(٥) . انْتَهَى .

أَقُولُ : قَوْلُهُ : «فَيَقْصُرُ» مَعْنَاهُ : يَمْنَعُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِقَالَ بِقُوَّةِ النِّعْمَةِ ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ لِقَالَ .

وَفِي بَعْضِ الرِّسَالِ^(٦) : حَكْمُ السَّكْتِ حَكْمُ^(٧) (٥٦ ظ) الْوَقْفِ ، يَعْنِي فِي قَلْبِ التَّنْوِينِ أَلْفًا ، وَقَلْبِ التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ هَاءً^(٨) ، وَإِسْكَانِ الْمُتَحَرِّكِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

قِيلَ عَلَيْهِ^(٩) : لَا يَقَاسُ حَكْمُ السَّكْتِ عَلَى حَكْمِ الْوَقْفِ بَلْ حَكْمُهُ سَمَاعٌ

(١) يَنْظُرُ : «السَّبْعَةُ» (١٨٨ و ١٨٩) ، «إِيضَاحُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ» (١ / ٣٠٥ - ٣١١) .

(٢) «تَفْسِيرُ الْمَدَارِكِ» (١ / ٢٣٠) .

(٣) (م) : «وَبَعْضُهُمْ» .

(٤) (م) : «وَإِذَا» .

(٥) «تَعَالَى» سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

(٦) «شَرْحُ الدَّرِ الْيَتِيمِ» (٢٦ ظ) .

(٧) «حَكْمٌ» مُكَرَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٨) مِنْ (ب) وَ (ط) ، وَفِي الْأَصْلِ : تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ هَاءً .

(٩) «شَرْحُ الدَّرِ الْيَتِيمِ» (٢٦ ظ) .

أيضاً، فحفص يقلب التنوين ألفاً في ﴿عَوْجاً﴾ [الكهف: ١] كالوقف^(١). وحمزة يسكت على (شيئاً) في قوله تعالى: ﴿لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا﴾ [النجم: ٢٦] بلا قلب التنوين ألفاً. انتهى.

أقول: لعلّ الصواب أن يُقال: يقاس حكم السكت على حكم الوقف لأنه يشبه الوقف في قطع الصوت، ما لم يُرَوَّ ما يخالف القياس كما رُوِيَ عن حمزة، ويُعَصِّدُهُ ما قاله أبو شامة^(٢): وَلَمَّا التزم حفص الوقف في (عَوْجاً) لزمه أن يُبَدِّلَ مِنَ التنوين ألفاً يقف عليها، لأنَّ التنوين لا يُوقَفُ^(٣) عليه. انتهى.

والمراد من الوقف هنا: السكت.

قال^(٤): وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القراء أن في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء في مثل هذا التركيب فخطأ فاحش^(٥) وإطلاق قبيح، ثم سكتهم على دال ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] وكاف ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] وأمثالهما غلط صريح. انتهى.

أقول: وتلك^(٦) الأسماء على ما زعموا^(٧) ذِلُّ وهَرَبٌ وَكَيْوٌ وَكَنْعٌ وَكَنْسٌ^(٨).

(١) «بل حكمه سماع... عوجاً كالوقف» ساقط من (ط).

(٢) «إبراز المعاني» (٣٨١).

(٣) (م): «يقف».

(٤) «المنح الفكرية» (٥٦).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «في».

(٦) جميع النسخ: «ذلك»، وفي (ب) جاءت ملاحظة في الحاشية وهي: أقول صوابه تلك الأسماء، فأثبت ما في الحاشية، فهو أنسب.

(٧) «ما» ساقطة من (ب).

(٨) هذه الألفاظ عبارة عن الحرف الأخير من الكلمة الأولى مع أول حرفين من الكلمة التي تليها «قدلل» عبارة عن دال الحمد واللام الأولى والثانية من لفظ الجلالة، و «هرب» عبارة عن الهاء من لفظ الجلالة والراء والباء من «رب»، وهكذا الثلاثة الباقية.

وَأَمَّا الْخَاتَمَةُ [فهي] في التنبيهات والتحذيرات :

وَلْيَقْرَأْ^(١) المثلين المتحركين إذا لم يُدغم على تَوَدَّةٍ لِيُؤدِّيَهُمَا عَلَى حَقِّهِمَا
نَحْوُ^(٢) ﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤] ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ^(٣)
و ﴿يُضِيبُ بِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] ^(٤) و ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وليحذر عن
إحداث غُنة مجردة قبل حرفٍ أتصف بالغُنة في نحو ﴿إِنَّكَ﴾ [البقرة: ٣٢]
و ﴿ثُمَّ﴾ [البقرة: ٢٨] وفي نحو ﴿مَنْ وَالِ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾
[البقرة: ٩٠]، وطريق الخلاص^(٥) عنه أَنْ لَا يَشْرَعَ^(٦) في الغُنة إِلَّا حين وصول
اللسان إلى مخرج حرف اتصف بالغُنة، وليحذر عن المبالغة في تطويل غُنة
الإنسان، وليخلص سكون ما عدا حروف القلقلة عن شبه التحريك والقلقلة في
نحو ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] ﴿سَيِّضَلِي﴾ [المسد: ٣] و ﴿سَبَّحُهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]
و ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] ^(٧) و ﴿أَفْوَاجًا﴾
[النبا: ١٨] (٥٧و)، فليحذر عن الحركة المختلطة في هذه السواكن وأمثالها.

أَقُولُ وبالله التوفيق: إِلَّا في الكاف والتاء الساكنتين لَأَنَّ هُمَسَهُمَا يُشَبِّهُ
القلقلة، حتى جعل بعض العلماء الكاف من حروف القلقلة كما سبق نقله، فلا
يمكن تخليص سكونيهما عن شبه التحريك والقلقلة، وليحافظ على بيان قلقلة
حروف القلقلة عند السكون خصوصاً عند^(٨) سكون الوقف، وليحذر عن المبالغة
في البيان بحيث تتحرك أَوْ تُشَدَّدُ.

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «واليقْرَأْ».

(٢) (ب): «نحو لفظ».

(٣) الأصل: «ولما».

(٤) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «نحي به».

(٥) (م): «الخلاصة».

(٦) (م): «لا يسرع».

(٧) (م): «وأنعمت والمغضوب».

(٨) «عند» ساقطة من (ط).

ولنذكر من الحروف وما^(١) ينبغي التنبيه عليه

الهمزة

قال في «الرعاية»^(٢): قال الخليل^(٣): الهمزة كالتهوع. وقال^(٤) مرة أخرى: كالسعلة. وقال فيها^(٥) في باب الهمزة: لا يتكلف القارئ في إخراج الهمزة لئلاً يظهر صوت قبيح، لكن يُخْرِجُهَا بلطافةٍ ورفقٍ فيلفظ بها مع النَّفَس لفظاً سهلاً.

أقول: يعني إذا تكلف القارئ في إخراج الهمزة، وحَبَسَ النَّفَسَ معها يَظْهَرُ صوت يشبه التهوع والسعلة وذلك قبيح.

وقال فيها^(٦) أيضاً: فقد حُكِيَ عن حماد بن زيد^(٧) أنه قال: رأيت رجلاً يستعدي على رجل بالمدينة فقلت: ما تريد منه؟ فقال: إنه يتهدد القرآن، قال: فإذا المطلوب رجل إذا قرأ يهمز. يعني: كان يهمز همزاً متعسفاً. انتهى.

أقول: هذا إذا لم يُوقَف على الهمزة، إذ حينئذٍ يجب التكلف لإظهارها كما سبق في باب الوقف على الهمزة المكسورة^(٨).

ثم^(٩) أقول وبالله التوفيق: يجب المحافظة على الهمزة بعد ألف المدّ لئلاً

(١) «الواو» ساقطة من (ب) و (م).

(٢) «الرعاية» (١٣٤).

(٣) ينظر: «الكتاب» (٣ / ٥٤٨).

(٤) «الرعاية» (١٣٤).

(٥) «الرعاية» (١٤٦).

(٦) «الرعاية» (١٤٦).

(٧) حماد بن زيد بن درهم الإمام البصري مقرر ومحدث، ت ١٩٩ هـ.

«حلية الأولياء» (٦ / ٢٥٧)، «غاية النهاية» (١ / ٢٥٨).

(٨) «المكسورة» ساقطة من (ب) و (م) و (ط).

(٩) «ثم» ساقطة من (ب).

يصير ياء نحو ﴿كَلَّا إِنَّ﴾ [العلق: ٦] ^(١)، كذا يشهد به وجداننا، والله أعلم ^(٢).

وقال فيها ^(٣) أيضاً: وإذا لفظ القاريء بهمزة بعدها ألف فلا يُعَلِّظُ لفظها وليُخرجها مرققاً سهلاً نحو ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿ءَالَلَهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩]. انتهى.

أقول: وإنما خُصِّصَ التنبيه بترقيقها قبل الألف، لأنَّ الألف يزيد الحرف ^(٤) المفخم تفخيماً كما سبق، فهو أعون للتفخيم فيُخَشَى أَنْ يُعْطِيَ للمرقق تفخيماً ^(٥). ثم أقول: إذا وقعت الهمزة التي بعدها ألف بعد (٥٧ ظ) الحرف المفخم أو قبله ينبغي شدة الاعتناء بترقيقها نحو ﴿قُرْآنٍ﴾ [الحجر: ١] و ﴿الْأَصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وكذا إذا وقعت كذلك بلا ألف بعدها نحو ﴿أَصْبِرْ﴾ [يونس: ١٠٩] و ﴿خِطْباً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٣١] و ﴿يُرَاوُونَ﴾ [النساء: ١٤٢] و ﴿أَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] و ﴿أَقْرَزْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] و ﴿أَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] و ﴿أَلَلَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وكذا كل حرف مرقق أتى ^(٦) بعد الحرف المفخم أو قبله، ولذا أمر ابن الجزري في «نظمه» ^(٧) بترقيق الميم من ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣] ^(٨) و ﴿مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، والباء من ﴿بَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿بَاطِلٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، وكتاب

(١) في (ب): «كلا إن الإنسان».

(٢) «اعلم» ساقطة من (م).

(٣) «الرعاية» (١٥٣).

(٤) من (ب)، وفي الأصل و (م) و (ط): «للمفخم».

(٥) «تفخيماً» ساقطة من (ب).

(٦) (م): «أي».

(٧) قال ابن الجزري «متن الجزرية» (١٧):

والمِيمُ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ
فأَحْرَصُ عَلَى الشَّدَةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي

وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضَّ
وباءٌ بَرَقَ باطل بهم بذي

(٨) وهي ساقطة من (ب).

«الرعاية»^(١) مشحون بالتنبيه على أمثال ذلك .

وسبب ذلك ما في «اللاتقان»^(٢) إذا تقارن المفخم المرقق يُغَلَّبُ المفخم على المرقق فيصعب على اللسان النطق بالمرقق على حَقِّه . انتهى .

أقول : فيسبق اللسان إلى أَنْ يُعْطِيَ للمرقق تفخيماً لِيَعْمَلَ عملاً واحداً . كذا في «الرعاية»^(٣) نحو ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء : ٢٩] ، ومما تجب المحافظة [عليه] قوله تعالى : ﴿يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص : ٢٣] الياء مرقق و الصاد مفخم والdal مرقق والراء الأولى مفخمة والراء الثانية مرققة .

قيل : تَبَيَّنَ من كلام ابن الجزري في «النشر»^(٤) أَنَّ أكثر غلطات قراء الزمان في تفخيم الحروف المرققة ، ويعترضون بجهلهم على الذين أخذوا القرآن من المجوّد الحاذق ، ويقولون : هم يرققون المرققات على الإفراط ويتلفظون أَلَفَاتٍ^(٥) على الإمالة ، وليس تلفظهم على الإفراط والإمالة ، وإنّما هو على الحد المعين ، يفهمه مَنْ له ذوق سليم وطبع مستقيم . انتهى .

أقول : وينبغي أَنْ يُزَادَ ويُقَالَ : أكثر غلطاتهم أيضاً في زيادة المدّ الطبيعي في غير محل زيادته ، وترك الزيادة في محلها ، وإحداث مدّ فيما ليس فيه مدّ أصلاً .

الهاء

قد سبق التنبيه على بيانها لكونها^(٦) حرفاً خفياً ، وتجب المحافظة على تريقها إذا [كان] بعدها ألف مدّية نحو ﴿هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [النساء : ١٠٩] ، وكذا

(١) «الرعاية» (١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢١٢) وغيرها .

(٢) «اللاتقان» (١ / ٢٨٥) .

(٣) «الرعاية» (١٨٩) .

(٤) «النشر» (١ / ٢١٥) .

(٥) (ب) : «اللغات» .

(٦) «لكونها» ساقطة من (ط) .

إذا قارن المفخم نحو ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] و ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ﴾ [الروم: ٤١] و ﴿نَصَرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وفي «الرعاية»^(١): وإذا وقعت الهاء بعد حاءٍ مهملةٍ وجب التحفظ^(٢) بإظهار الهاء نحو ﴿سَبَّحَهُ﴾ [الإنسان: ٢٦] لئلاً تصير مع (٥٨) الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشددة بأن تنقلب حاء وتندغم فيها لقوة الحاء وضعف الهاء. والقوي يَغْلِبُ على الضعيف، ويجذبه إلى نفسه.

وكذا إذا وقعت قبل حاء^(٣) مهملة، يجب التحفظ ببيان الهاء نحو ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] و ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]^(٤) لئلاً تزداد خفاءً عند الحاء، أو تصير حاءً فيتلطف بحاءين، أو تصير مدغمةً في الحاء. انتهى.

أقول: وتجب المحافظة على الهاء في ﴿مُزَحَّزِحِهِ﴾ [البقرة: ٩٦] لئلاً يصير حاءً، وكذا يجب التحفظ بالهاء قبل العين المهملة نحو ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٠]. وفي «الرعاية»^(٥): يجب بيان الهاء المشددة^(٦) نحو ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] و ﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، وتجب المحافظة على الهاء الساكنة بعد العين نحو ﴿الْعِهْنِ﴾ [القارعة: ٥] و ﴿عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]^(٧) لئلاً يتغير الهاء. انتهى.

أقول: والظاهر أنَّ المراد من تغييرها انقلابها حاءً كما في ألفاظ المبتدئين، وكذا تجب المحافظة على الهاء الساكنة بعد الحاء لئلاً تصير حاءً، وهو

(١) «الرعاية» (١٥٨ و ١٥٩).

(٢) في «الرعاية»: إذا وقعت... إلى وجب التحفظ ساقطة من (ط).

(٣) (ب): «حاله».

(٤) في (ب): «سبحان الله حين تمسون».

(٥) «الرعاية» (١٥٧ و ١٥٩).

(٦) «والله عليم... الهاء المشددة» ساقط من (ط).

(٧) (ب): «عهد الله».

في^(١) قوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اٰهْبِطْ﴾ [هود: ٤٨]، وكذا تجب المحافظة على بيان الهاء الساكنة^(٢) حيث وقعت لكن ليحترز عن الإفراط في بيانها، لئلا يؤدي إلى تحريكها في مثل ﴿أُهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] كما نبّه عليه شارح «تجويد الفاتحة»^(٣).

العين المهملة

قال في «الرعاية»^(٤):

وإذا سكنت العين وأتت بعدها هاء وجب التحفظ بإظهار العين؛ لئلا تقرب من لفظ الحاء، وتندغم^(٥) فيها الهاء وتصير كأنها حاء مشددة نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠] ﴿فَاتَّبَعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨] ﴿فَبَايَعُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢] ﴿لَا تُطْعَمُ﴾ [العلق: ١٩]، ولا يجوز الإدغام في ﴿وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦]، فوجب بيان العين المهملة فيه لئلا يبادر اللسان إلى إدغامها في الغين المعجمة. انتهى.

وفي «التمهيد»^(٦): وإذا وقع بعد العين ألف نحو ﴿أَلْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فَلَطَّفَ العين ورقق الألف، وبعض الناس^(٧) يفخمونه، وهو خطأ. انتهى.

وفي «الرعاية»^(٨): وإذا تكررت العين يجب التحفظ بإظهارهما^(٩) لصعوبة

(١) «في» ساقطة من (م).

(٢) «بعد الحاء لئلا... إلى بيان الهاء الساكنة» ساقط من (ب).

(٣) «شرح الواضحة في تجويد الفاتحة» (٥٤).

(٤) «الرعاية» (١٦٣).

(٥) (م): «ندغم».

(٦) «التمهيد» (١٤٦).

(٧) جاء في «الجامع المفيد» (٦٠و): «قال الإمام شريح: فإن القراء يغلطون في ذلك فيقولون: «العالمين» فيخشنون».

(٨) «الرعاية» (١٦٢).

(٩) (م): «بإظهارها».

اللفظ بحرف الحلق منفرداً. وإذا^(١) (٥٨ ظ) تكرر كان أصعب نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٥] و﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧] و^(٢) ﴿فَزَعَنْ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] و﴿تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ﴾ [الكهف: ٩٠] و﴿نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠] وشبهه. انتهى، ومن شبهه ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿تَطْلُعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ﴾ [الهمزة: ٧].

أقول: هذا^(٣) إذا لم يقرأ قراءة أبي عمرو لأنه يُدْغَم المتحركين المثلين من كلمتين. وتفصيله في كتب القراءات^(٤)، ويُسمَّى إدغاماً كبيراً، ففي تلك الكلمات إدغام كبير على قراءة أبي عمرو. ثم أقول: ويجب أن يتحرز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شُدَّ نحو ﴿يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] و﴿يَوْمَ يَدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاءً﴾ [الطور: ١٣] لئلا يصير من الحروف الشديدة. قال الرضي^(٥): ينسل صوت العين قليلاً، أقول: ولذا عُدَّ من الحروف البينية^(٦).

الحاء المهملة

قال في «الرعاية»^(٧): قال الخليل^(٨): لولا بُحَّةٌ في الحاء لأشبهت العين في اللفظ. انتهى. أقول: بل يصير عيناً لا تحاد مخرجهما، ولا فارق بينهما إلا

(١) (ب): «فإن».

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «ف».

(٣) «هل» ساقطة من (ط).

(٤) ألف الداني كتاباً خصه للإدغام الكبير ولا يزال مخطوطاً، ومعظم كتب القراءات تُخَصِّصُ باباً للإدغام الكبير كـ «الإقناع» (١ / ١٩٥) و «النشر» (١ / ٢٧٤)، واشتهر به من القراء السبعة أبو عمرو بن العلاء.

(٥) «شرح الشافية» (٣ / ٢٦٠).

(٦) الحروف البينية: هي الحروف التي لا يتحقق فيها الحصر التام ولا الانفتاح التام فتلك شديدة وهذه رخوة.

(٧) «الرعاية» (١٦٤).

(٨) «العين» (١ / ٥٧).

وفي «الرعاية»^(١): إذا أتى بعد الحاء ألف وجبت المحافظة على ترقيقتها نحو قوله تعالى: ﴿حَمَّ﴾^(٢) و ﴿أَلْحَاكِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٧] و ﴿الْأَرْحَامَ﴾ [آل عمران: ٦] وشبهه . ويجب أن يُتَحَفَّظَ ببيان لفظها عند إتيان العين بعدها، لأنَّ العين أقوى قليلاً من الحاء، فهي تجذب لفظ^(٣) الحاء إلى نفسها نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] و ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] و ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥] و ﴿زُحْرَجَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وشبهه . انتهى .

فيصير الحاء عيناً، فأما أن يُلْفَظَ بالعينين بلا إدغام وذا لا يجوز عند أحدٍ أو بإدغام، وذا ليس إلّا عند أبي عمرو في رواية^(٤) .

قال^(٥) أبو شامة^(٦): ورؤي عن أبي عمرو إدغام الحاء في العين، يعني المهملتين، حيث التقيا مطلقاً. أقول: يعني: رواية غير مشهورة^(٧) إذ لا يدغم في المشهورة إلّا في^(٨) ﴿زُحْرَجَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] كما في «التيسير»^(٩) .

قال^(١٠): ويجب التحفظ عن إدغام الحاء في العين في ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾

(١) «الرعاية» (١٦٥) .

(٢) وهي الآية الأولى من فصلت والشورى والزخرف والدخان والجمعة والأحقاف .

(٣) (ب): «نفس» .

(٤) ينظر: «النشر» (١ / ٢٩٠) .

(٥) «إبراز المعاني» (١٧١) .

(٦) «قال أبو شامة» ساقط من (ب) .

(٧) (م): «مشهور» .

(٨) «في» ساقطة من (ب) .

(٩) «التيسير» (٢٣) .

(١٠) «المنح الفكرية» (٢٥) .

[الزخرف: ٨٩] فكثيراً ما يلقبون الحاء^(١) فيه عيناً ويدغمونها، وذا^(٢) لا يجوز إجماعاً. انتهى (٥٩و).

أقول: وقد يعكس المبتدئ الإدغام هنا. وفي «الرعاية»^(٣): وإذا لقيت الحاء حاءً مثلها وجب التحفظ ببيانها، لئلا تندغم^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى﴾ [البقرة: ٢٣٥] و﴿لَا أْبْرُحُ حَتَّى أَبْلُغَ﴾ [الكهف: ٦٠] وشبهه. انتهى.

أقول: هذا أيضاً إذا لم يقرأ قراءة أبي عمرو لما سبق بيانه في العين.

الخاء المعجمة

قال في «التمهيد»^(٥): وينبغي أن يُخَلَّصَ لفظها إذا سكنت، وإلا رُبَّمَا انقلبت غيناً معجمة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧] وشبهه. انتهى^(٦).

وقال في «الرعاية»^(٧): يجب على القارئ أن يلفظ بالخاء مفخمة^(٨) إذا كان بعدها ألف نحو ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧] و﴿خَالِقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢] و﴿خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] وشبهه. انتهى.

أقول: إنَّما خُصَّ التنبيه^(٩) بالذي بعده ألف، مع أنه مفخم دائماً؛ لأنَّ المفخم إذا كان بعده ألف يكون تفخيمه بالغاً كما سبق، فالمراد أنه يفخم تفخيماً

(١) (ب): «يلقبون فيه الحاء».

(٢) (م): «وإذا».

(٣) «الرعاية» (١٦٦).

(٤) (م): «تدغم».

(٥) «قال» ساقطة من (ط).

(٦) «التمهيد» (١٢٩).

(٧) «الرعاية» (١٦٨).

(٨) (ب): «الخاء المعجمة».

(٩) (ب): «التنبيه بلفظ الخاء الذي».

بالغاً فلا تغفل فيما بعد .

الغين المعجمة

قال في «الرعاية»^(١): يجب التحفظ ببيان الغين المعجمة^(٢) إذا وقع بعدها عين مهملة أو قاف لقرب مخرجها منهما، فيُخَافُ أَنْ يبادر اللسان^(٣) إلى الإخفاء أو الإدغام نحو ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] و ﴿أَفَرِحْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠] وشبهه . انتهى .

أقول: الظاهر أنَّ المراد من الإدغام إدغامه فيهما، ويحتمل العكس، وفي «الرعاية»^(٤): وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين معجمة وجب بيان الغين، لئلاَّ يقرب من لفظ الخاء المعجمة نحو ﴿يُعْشِي﴾ [الأعراف: ٥٤]، ويجب أَنْ يُلْفَظَ بالغين^(٥) مفخمةً، يعني تفخيماً بالغاً، إذا وقع بعدها ألف نحو ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾ [غافر: ٣] و ﴿غَاسِقٍ﴾ [الفلق: ٣] . انتهى .

القاف والكاف

قال في «الرعاية»^(٦): يجب على القارئ أَنْ يُفَخِّمَ القاف تفخيماً بالغاً، إذا أتت بعدها ألف نحو ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]، وإذا وقعت^(٧) الكاف بعدها أو قبلها وجب البيان، يعني: بيان كُلِّ منهما، لئلاَّ يشوب القاف شيءٌ من لفظ الكاف لقربها منها، أو يشوب الكاف شيءٌ من لفظ القاف^(٨) نحو ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾

(١) «الرعاية» (١٦٩) .

(٢) «المعجمة» ساقطة من (ب) .

(٣) (ب) و (م) و (ط): «اللفظ» .

(٤) «الرعاية» (١٧٠) .

(٥) «لئلا يقرب . . . أن يلفظ بالغين» ساقط من (ط) .

(٦) «الرعاية» (١٧١ ، ١٧٣) .

(٧) «وقعت» ساقطة من (ب) .

(٨) «لقربها منها، أو يشوب الكاف شيء من لفظ القاف» ساقط من (ط) .

[الأنعام: ١٠٢] و ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] و ﴿رَزَقَكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢] و ﴿تَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]، وتجب المحافظة على ترقيق الكاف إذا كان بعدها ألف نحو ﴿كَانُوا﴾ [البقرة: ١٠] و ﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١] و ﴿كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]. انتهى.

قال^(١) (٥٩ظ) أبْنُ الْجَزْرِيِّ فِي^(٢) «النشر»: وَلْيُعْنَ^(٣) بِمَا فِي الْكَافِ مِنَ الشَّدَةِ وَالْهَمْسِ، لئَلَّا يذهب بها إلى الكاف الصماء الثابتة في بعض لغات العجم. انتهى.

وهي كما يقول العجم لبعض الأمراء: بك، وَلْيُعْنَ^(٤) بِهَمْسِ الْكَافِ خصوصاً عند الإسكان نحو ﴿أَكْبَرُ﴾ [البقرة: ٢١٧] و ﴿حُكْمُ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقد نرى^(٥) مِنَ الْمَبْتَدِئِينَ مَنْ يترك هَمْسَهَا عند الإسكان، وَلْيُعْنَ بِشَدَّتِهِ خصوصاً عند التكرار نحو ﴿بِشْرِكُكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] كما وصَّى به أبْنُ الْجَزْرِيِّ فِي «نظمه»^(٦).

الجيم

قال في «الرعاية»^(٧): وَإِذَا سَكَنْتَ الْجِيمَ وَبَعْدَهَا زَايٌ وَجِبَ أَنْ يُتَحْفَظَ بِإِظْهَارِ الْجِيمِ، وَإِلَّا سَارَعَ اللَّفْظُ إِلَى جَعْلِ الْجِيمِ زَايًّا، فَيَصِيرُ زَايًّا مَدْغَمَةً فِي الزَايِ الَّتِي^(٨) بَعْدَهَا نَحْوُ ﴿رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿الرَّجْزَ فَأَهْجُرْ﴾

(١) «قال» مكررة في الأصل.

(٢) «النشر» (١ / ٢٢١) ..

(٣) (م): «وليعتني».

(٤) (ب) و (ط): «أقول وليعن».

(٥) (م): «يرى».

(٦) قال أبْنُ الْجَزْرِيِّ «متن الجزرية» (٢٠):

وَرَاعَ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا
(٧) «الرعاية» (١٧٦، ١٧٧، ١٧٨).

(٨) «التي» ساقطة من (ط).

[المدثر: ٥] و ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤]^(١). وكذا تجب المحافظة بإخراج الزاي التي بعد الجيم الساكنة فيما ذكرنا، لئلاً يقرب من السين المهملة، وإذا سكنت الجيم وأتت بعدها تاء أو دال^(٢) وجب أن يُتَحَقَّقَ بإخراج الجيم من مخرجها، وإعطائها حقها وإلا سارع اللفظ إلى أن يخالطها لفظ الشين المعجمة نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] و ﴿أَجْتَبَاهُ﴾ [النحل: ١٢١] و ﴿أَجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، ونحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [يس: ٥١] و ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]. انتهى.

أقول: وطريق المحافظة على الجيم هنا المحافظة على جهرها وشدتها^(٣)، وقَلَّ من يُحَافِظُ عليها من الأعاجم، إذ أكثرهم يلفظون بالجيم ممزوجة بالشين المعجمة في جميع المواضع فتتفي قلقلتها حينئذ، ثم أقول: وهو حرف مرقق تجب المحافظة على ترقيقها^(٤) خصوصاً إذا كان قبل الألف نحو ﴿إِذَا جَاءَ﴾ [الأنعام: ٦١] ثم أقول: وإذا أتى بعد الجيم سين مهملة نحو ﴿رَجُسُ﴾ [المائدة: ٩٠] تجب المحافظة على الجيم لئلاً ينقلب إلى السين، وتندغم فيها.

الشين المعجمة

قال في «الرعاية»^(٥): وإذا وقع بعد الشين جيم وجب أن يُبَيَّنَ الشين، لئلاً يَقْرُبَ من لفظ الجيم نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا شَجَرَ﴾ [النساء: ٦٥] و ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]. أقول: أو لئلاً يَقْرُبَ^(٦) اللفظ بالجيم إلى اللفظ بالشين.

(١) (ب): «النجزي».

(٢) (ب): «تاء أو دال أو هاء».

(٣) «شدتها» ساقطة من (ب).

(٤) (م): «ترقيقه».

(٥) «الرعاية» (١٧٥).

(٦) (م): «أو لا يقرب إلى».

الياء المثناة التحتية

قال في «الرعاية»^(١): وإذا تكررت الياء في كلمة أو [في] كلمتين وَجَبَ بيانهما نحو ﴿إِنَّ (و) اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿الْبَغْيَ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣]، خصوصاً إذا كانت إحداهما مشددة مكسورة نحو ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦]^(٢) و﴿أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠١] و﴿إِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦] و﴿إِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَنِيِّ يَتَّخِذُوهُ﴾ [الأعراف: ١٤٦] وإن لم يَتَّخِظْ أُسْقَطْ إحداهما في التلاوة.

وإذا كانت الياء أو الواو مشددة وجب بيان التشديد فيهما نحو ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧] لثقل التشديد^(٣) فيهما، وإن^(٤) كانتا متطرفتين^(٥) ووقفت عليهما بغير روم كان^(٦) التشديد إلى بيانهما^(٧) أحوج، نحو ﴿هُوَ الْحَيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] و﴿بِمُصْرِحِيٍّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] و﴿هُمْ الْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤].

وأما في الوصل فإظهار التشديد أسهل، وفي «الرعاية»^(٨): [و] إذا كان بعد الياء أَلَفٌ وجب أَنْ تَلْفِظَ^(٩) بها مرققةً نحو ﴿شَاطِئِنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿يَا أَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] و﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٧]^(١٠) و﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥].

(١) «الرعاية» (١٨٠، ١٨٢).

(٢) (ب): «إن ولي الله الذي نزل الكتاب».

(٣) من (ب) و (ط)، وفي الأصل: «التشد».

(٤) (ب) و (ط): «وإذا»، (م): «فإذا».

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «متطرفين».

(٦) (م): «فإن».

(٧) (ب) و (ط): «البيان».

(٨) «الرعاية» (١٧٩).

(٩) (م): «تلفظها».

(١٠) في الأصل: «ذرياتهم» بالدال.

أقول: وإذا أتى بعد الياء حرف مفخم تجب المحافظة على ترقيق الياء،
لئلا يسبق اللسان إلى تفخيمها لتفخيم^(١) ما بعدها نحو ﴿يُطْعَمُونَ﴾ [الإنسان:
٨] و ﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] و ﴿يَصْطَرِّخُونَ﴾ [فاطر: ٣٧].

الضاد المعجمة

قال في «الرعاية»^(٢): وإذا كان بعدها ألف يجب على القارئ أن يلفظ بها
بالتفخيم البين نحو ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وإذا اجتمع مع الظاء^(٣)
المعجمة وجب الاعتناء ببيان إحداها من الأخرى لتقارب التشابه [نحو]:
﴿أَنْقَضَ ظَهْرُكَ﴾ [الشرح: ٣] [و] ﴿بَعْضَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]^(٤)، وإذا
سكنت وأتت^(٥) بعدها حرف إطباق يسبق اللسان إلى إدغامها فيه نحو ﴿فَمَنْ
أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وإذا^(٦) أتت^(٧) بعدها تاء وجب التحفظ ببيان الضاد،
لئلا تندغم^(٨) في التاء لسكونها ورخاوتها وشدة التاء نحو ﴿أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء:
٦٧] و ﴿قَبَضْتُ﴾ [طه: ٩٦]. انتهى. يعني: أن القوي يجذب^(٩) الضعيف إلى
نفسه، والتاء قوي^(١٠) لشدته، وقد سبق تفصيل حال الضاد المعجمة في المقالة
الثانية من تنمة الصفات.

(١) زيادة في (ب): «لأجل تفخيم».

(٢) «الرعاية» (٨٤، ١٨٥، ١٨٧).

(٣) (م): «الضاد».

(٤) (ب) و (م) و (ط): «بعض الظالم» [الفرقان: ٢٧].

(٥) (م): «أتى».

(٦) زيادة في (م): «أنقض ظهره».

(٧) (م): «أتى».

(٨) (م): «تندغم».

(٩) «التاء نحو أعرضتم... أن القوي يجذب» ساقط من (ط).

(١٠) (ط): «أقوى».

اللام

قال في «الرعاية»^(١): وإذا سكنت اللام وأتت بعدها نون وجب التحفظ ببيان اللام (٦٠ظ) ساكنة^(٢)، لئلا تندغم في النون للتناسب^(٣) الذي بينهما نحو ﴿أَرْسَلْنَا﴾ [البقرة: ١٥١] و﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] و﴿خَوَّلْنَاكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وأكثر ما يقع لفظ اللام مرققاً غير^(٤) مُغْلَظ، لا سيما إذا كان بعدها ألف نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]^(٥)، وإذا وقع بعد اللام لام أخرى مفخمة أو حرف إطباق وجبت^(٦) المحافظة على ترقيق اللام الأولى نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥] و﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] و﴿لَطِيفٌ﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿سَلَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. انتهى.

أقول: وكذلك إذا وقع بعد الحرف المفخم نحو: ﴿وَبَطَلَ مَا كَانُوا﴾ [الأعراف: ١١٨]^(٧) و﴿فَصَلَّتِ الْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] و﴿تَطَّلَعُ﴾ [المائدة: ١٣].

وأما النون فيجب المحافظة على ترقيقها في نحو ﴿نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤].

وأما الراء فمواضع المحافظة فيه^(٨) معلومة مما^(٩) سبق^(١٠).

(١) «الرعاية» (١٨٨، ١٨٩).

(٢) (م): «الساكنة».

(٣) (م): «لا تأنيث».

(٤) «غير» ساقطة من (ط).

(٥) (ب): «ما إله إلا».

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وجب».

(٧) (ب): «وبطل ما كانوا يعملون».

(٨) (ب): «فيها»، (م): «عليها».

(٩) (م): «كما».

(١٠) خصص المرعشي للراء البحث الثالث. تنظر: (٢١ظ).

الطاء المهملة

تجب المحافظة على إظهار شدتها وعلى كمال تفخيمها سيما إذا كان بعدها ألف نحو ﴿الطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١] و ﴿طه﴾ [طه: ١] و ﴿طس﴾ [النمل: ١]، وليحذر عن^(١) إعطائها همساً^(٢)، لئلا يكون بعد إزالة إطباقها^(٣) وتفخيمها تاء مثناة فوقية، وحققها أن تكون بعد إزالة إطباقها^(٤) وتفخيمها دالاً مهملة كما سبق بيانه في الفرق بين الحروف المتشابهة.

الدال المهملة والتاء المثناة فوقية

تجب المحافظة على همس التاء خصوصاً عند الوقف عليها نحو ﴿حَقَّتْ﴾ [يونس: ٣٣] لئلا يصير دالاً مهملة، وعلى جهر الدال خصوصاً عند الوقف عليها نحو ﴿أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] لئلا يصير تاءً، ووصى ابن الجزري بالمحافظة على شدة^(٥) التاء، خصوصاً في مثل ﴿تَتَوَقَّى﴾ [النحل: ٢٨] و ﴿فَتَنَّتْ﴾ [المائدة: ٤١]، يعني لئلا يصير رخوةً. كذا قال^(٦).

وتجب المحافظة على ترقيق الدال إذا قارن المفخم^(٧) نحو ﴿صُدُورٌ﴾ [التوبة: ١٤] و ﴿يَصْدُرُ﴾ [الزلزلة: ٦] و ﴿أَصْدَقُ﴾ [المنافقين: ١٠] لئلا تفخم فتصير طاءً مهملةً، وعلى ترقيق التاء في نحو ﴿تَطَّلُعُ﴾ [المائدة: ١٣] و ﴿تَصْلَى﴾ [الغاشية: ٤]، لئلا تفخم فتصير طاءً مهملةً مهموسةً^(٨).

- (١) (م): «من».
- (٢) نجد أن المرعشي يُحذّر من إعطاء الطاء همساً، علماً أن المحدثين يؤكدون أن الطاء حرف مهموس.
- (٣) «بعد إزالة إطباقها وتفخيمها تاء مثناة فوقية وحققها أن تكون» ساقط من (م).
- (٤) (م): «إزالتها إطباقها».
- (٥) «التمهيد» (١٢٠، ١٢٢).
- (٦) «المنح الفكرية» (٣١).
- (٧) (ب): «الحرف المفخم».
- (٨) «مهموسة» ساقطة من (ب).

الزاي

قال في «الرعاية»^(١): وإذا وقعت الزاي قبل جيم أو دال أو تاء وجب أن تُبينَ لفظ الزاي لئلاً يَقْرُبَ لفظها من لفظ السين نحو ﴿يُزْجِي سَحَابًا﴾ [النور: ٤٣] و ﴿مُزْجَاة﴾ [يوسف: ٨٨] (٦١ و)^(٢) و ﴿هَذَا مَا كُنَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥] و ﴿تَزْدَرِي﴾ [هود: ٣١] و ﴿أَزْدَادُوا﴾ [آل عمران: ٩٠]. انتهى. فيحافظ على جهر الزاي، إذ لا يفارق السين إلا به.

السين المهملة

قال في «الرعاية»^(٣): وإذا أتت بعد السين جيم وجب بيان السين لئلاً يذهب اللفظ بها إلى الزاي نحو ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ﴿لَمَسْجِدٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]^(٤). انتهى.

ويجب المحافظة على تريقها إذا قارن المفخم^(٥) نحو ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧].

الصاد المهملة

قال في «الرعاية»^(٦): وإذا سكنت الصاد وأتت بعدها دال مهملة وجبت المحافظة على تَصْفِيَةِ لفظ الصاد^(٧)، لئلاً يخالطها لفظ الزاي نحو ﴿يَصْدُرُ﴾ [الزلزلة: ٦] و ﴿تَصْدِيَّةً﴾ [الأنفال: ٣٥] و ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]،

(١) «الرعاية» (٢٠٩ - ٢١٠).

(٢) «الواو» ساقطة من (ب).

(٣) «الرعاية» (٢١٤).

(٤) (م): «والمسجد».

(٥) (ب): «الحرف المفخم».

(٦) «الرعاية» (٢١٨).

(٧) «الصاد» ساقطة من (ب).

ولذلك قرأ حمزة والكسائي هذا الصنف بمخالطة لفظ الصاد بلفظ الزاي^(١).

أقول: فوجوب التصفية المذكورة إنّما هو على من ينقل قراءة غيرهما، وأمّا [من] ينقل قراءتهما فيجب عليه خلط لفظ الصاد هنا بلفظ الزاي، وأمّا مَنْ لم يقصد النقل عن أحدٍ مِنَ القراء فيجوز له ألاّمران.

وقال فيها^(٢): وإذا وقع بعد الصاد تاء بادر اللسان إلى اللفظ بالسین في موضع الصاد نحو ﴿حَرَضْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] ﴿وَلَوْ حَرَضْتَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

الظاء المعجمة

قال في بعض الرسائل: وليتحفظ^(٣) عن إعطاء^(٤) الصفيّر للظاء المعجمة حتى تصير كالزاي المفخمة^(٥).

أقول^(٦): والظاهر أنّ سببه إخراجها من مخرج الزاي.

ثم أقول: والذال المعجمة إلى آخر الحروف مرققات تجب المحافظة على تريقها، سيما إذا كان بعدها ألف نحو ﴿ذَاقَ﴾ [الأعراف: ٢٢]^(٧) و ﴿ثَالِثُ﴾ [المائدة: ٧٣] و ﴿فَاءَتْ﴾ [الحجرات: ٩] و ﴿بَاطِلٌ﴾ [هود: ١٦] و ﴿مَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢]^(٨) و ﴿وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]. وإذا أتى بعد الذال المعجمة قاف فلا بُدَّ من التحفظ بلفظ الذال، وإلاّ دخلها تفخيم فيصير ضاداً أو ظاء معجمتين كما

(١) ينظر عن قراءة حمزة والكسائي: «التيسير» (٩٧).

(٢) «الرعاية» (٢١٩).

(٣) «شرح الدر اليتيم» (٣٢٢ظ).

(٤) (ب): «وليحذر»، (م): «والتحفظ».

(٥) (م): «الصاد».

(٦) «أقول» ساقطة من (ب)، «أقول... إلى مخرج الزاي ثم» ساقطة من (م).

(٧) في المصحف: ﴿ذَاقَا﴾ ﴿ذَاقَتْ﴾ [الطلاق: ٩].

(٨) (ط): «هاء».

صرح به في «الرعاية»^(١). وليتحفظ^(٢) على الواو إذا كان بعد الفاء الساكنة، لثلاً تنقلب الواو إليها نحو^(٣) ﴿أَفَوَاجًا﴾ [النبا: ١٨]، وليحذر عن إدغام الميم الساكنة في الواو في مثل ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا أَلْضَالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وليحافظ على ترقيق الباء في مثل ﴿صُبُّوا﴾ [الدخان: ٤٨]^(٤) و ﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

وليحذر عن زيادة الهمزة^(٥) بعد المدّ في الوقف^(٦) في مثل (٦١ ظ) ﴿عَلِيمًا﴾ [النساء: ١١]، وطريق الخلاص عنه^(٧) المحافظة على أنَّ لا ينضغط أقصى الحلق عند انتهاء المدّ، وعن إشباع فتحة ﴿الصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢] و ﴿خَوْفٍ﴾ [البقرة: ٣٨] و ﴿يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿خَيْرٍ﴾ [البقرة: ٥٤] و ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، وأمثالها في الوقف حتى يصل ألف مدّية، غلَطَ مَنْ مَدَّ الواو والياء اللينتين. وكذا عن إشباع فتحة عين في ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] و ﴿عَسَقَ﴾ [الشورى: ٢]، وطريق الخلاص عنه أنَّ لا يشرع في المدّ إلا حين الشروع في الواو والياء، وعن إعطاء الغنة لغير حروفها، كما يفعله بعض الناس في الياء المدّية والواو المدّية في مثل ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿طَسَ﴾ [النمل: ١] و ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥] تبعاً لغنة النون. وفي بعض^(٨) الرسائل: وليتحفظ عن تحريك هاء التأنيث في الوقف، وعن زيادة الهمزة^(٩) بعدها، وعن عدم بيانها في نحو ﴿رَحْمَةً﴾ [البقرة: ١٥٧]، وعن تلفظ الذال

(١) «الرعاية» (٢٢٤).

(٢) (م): «التحفظ عن».

(٣) (ب): «نحو لفظ».

(٤) (م): «صبراً».

(٥) (ب) و (م): «الهمز».

(٦) ينظر: «شرح الدرر اليتيم» (٣١ ظ).

(٧) (م): «عند».

(٨) «شرح الدرر اليتيم» (٣٣ ظ).

(٩) (ب) و (م) و (ط): «الهمز».

المعجمة كالزاي^(١).

أقول: وسبب^(٢) تلفظها كالزاي إخراجها من مخرج الزاي، وطريق التحفظ عنه إخراج الذال من بين رأس اللسان ورأسي الشيتين العلين، بحيث يرى الناظر رأس اللسان.

فصل

وليكن القارئ على بصيرة في قراءته، طالباً من نفسه تجويد الحروف، وليكن المتصدي لتعليم أداء القرآن عالماً بالقراءات^(٣) المتواترة، وبه يكمل تعليمه إذ لو لم يعلمها لنسب المتعلم إلى الخطأ عند سبق لسانه إلى قراءة أخرى متواترة، وهذا كفر، وليكن أيضاً عالماً برسم المصاحف^(٤) لينبّه المتعلم عليه، إذ قد لا يساوي رسمها التلفظ، ولا يقاس رسمها على الخط^(٥) العربي، فإن^(٦) ﴿وَرِي﴾ [آية: ٢٠] في الأعراف^(٧) بواو واحدة في الرسم مع أنه بواوين في اللفظ، و ﴿تَفْتُوْا﴾ [آية: ٨٥]^(٨) في يوسف، و ﴿يَتَفَيَّوْا﴾ [آية: ٤٨]^(٩) في النحل، و ﴿يَعْبُوْا﴾ [آية: ٧٧]^(١٠) في الفرقان، و ﴿يَذَرُوْا﴾ [آية: ٨]^(١١) في

(١) «شرح الدر اليتيم» (٣٢و).

(٢) (م): «بسبب».

(٣) من (ب)، وفي الأصل: «القرآن».

(٤) (ب): «المصاحف العثمانية».

(٥) الآيات في هذا الفصل التزمت فيها أن يكون رسمها وفق قواعد الرسم القرآني.

(٦) (ب): «فإن لفظ».

(٧) من (ب)، وفي الأصل: «الإعراب».

(٨) «الجامع» (١٠٠).

(٩) «الجامع» (١٠٣).

(١٠) «الجامع» (١١٢).

(١١) «الجامع» (١١٢).

النور، و ﴿أَتَوَكَّوْا﴾ [آية: ١٨] و ﴿لَا تَظْمَوْا﴾ [آية: ١١٩] ^(١) كلاهما ^(٢) في طه،
و ﴿يُنشِئُوا﴾ [آية: ١٨] ^(٣) في الزخرف ^(٤) بواو بعده أَلِف في الرسم، فيتوهم
المبتدئ أنه يقرأ بواو مدّية بعد الهمزة ^(٥)، وليس كذلك بل ^(٦) أَوَاخِرُهَا همزة ليس
بعدها واو مدّية في اللفظ، والواو صورة للهمزة والألف زائد في الرسم.
و ﴿أُولَاتِ الْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤] ^(٧) و ﴿أُولَاتِ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦] ^(٨)
و ﴿أُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] ^(٩) و ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ١٦] ^(١٠) بواو بعد
الهمزة (٦٢) في الرسم، ولا ^(١١) واو في اللفظ ^(١٢)، و ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة:
٢٥١] ^(١٣) بواو واحدة في الرسم مع أنه بواوين في اللفظ ^(١٤)، و ﴿تَنَّا﴾ [الإسراء:
٨٣، فصلت: ٥١] ^(١٥) في الإسراء ^(١٦)، وفصلت رسم بألف فقط بعد النون مع

(١) «الجامع» (١٠٨).

(٢) (م): «بطة».

(٣) «الجامع» (١٥٦).

(٤) زيادة في (ب): «في الزخرف جميعها».

(٥) (م): «الهمز».

(٦) (ب): «بل هي».

(٧) «المقنع» (٥٣).

(٨) «المقنع» (٥٣).

(٩) «المقنع» (٥٣).

(١٠) «المقنع» (٥٣).

(١١) «ولا واو في اللفظ، و «داود» بواو واحدة في الرسم» ساقط من (م).

(١٢) قال الشاطبي في «العقيلة» (رقم البيت ١٩٥):

وهم نسوا الله والواو زيدت أولو أولى أولات وفي أولئك انتشرا

(١٣) «الجامع» (٤٣).

(١٤) قال الشاطبي في «العقيلة» (رقم البيت ١٤٩):

داود مثبت إذ واو به حذفوا والحذف قلّ بإسرائيل مختبرا

(١٥) «المقنع» (٢٥).

(١٦) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «الرسم».

أَنَّ فِيهِ هَمْزَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَقَبْلَ الْأَلْفِ فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ^(١)،
و﴿بِرَّاءِ﴾ [آية: ٤] ^(٢) فِي الْمَمْتَحَنَةِ بَعْدَ رَائِهِ وَآوَ بَعْدَهَا أَلْفٌ فِي الرَّسْمِ، مَعَ
أَنَّهُ^(٣) فِي اللَّفْظِ بَعْدَ رَائِهِ هَمْزَةٌ بَعْدَهَا أَلْفٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ عَلَى وَزْنِ كِبْرَاءٍ وَعِظْمَاءٍ.
و﴿الْأَسْوَأَى﴾ [آية: ١٠] ^(٤) فِي الرُّومِ بَوَاوَ بَعْدَهَا أَلْفٌ بَعْدَهَا يَاءٌ فِي الرَّسْمِ،
وَالْأَلْفُ صُورَةُ الْهَمْزَةِ^(٥)، وَالْيَاءُ صُورَةُ لِلْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ تَأْنِيثُ أَسْوَأَ^(٦) عَلَى
وَزْنِ طَوْبَى تَأْنِيثُ أَطِيبَ، ﴿وَلَاؤُضْعُوا﴾ [آية: ٤٧] ^(٧) فِي التَّوْبَةِ وَ﴿لَاذْبَحَنَّهُ﴾
[آية: ٢١] ^(٨) فِي النَّمْلِ وَ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آية: ١٥٨] ^(٩) فِي آلِ عِمْرَانَ
وَ﴿لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾ [آية: ٦٨] ^(١٠) فِي الصَّافَاتِ بِالْفَيْنِ بَعْدَ اللَّامِ فِي الرَّسْمِ،
وَبَهْمَزَةٍ^(١١) وَاحِدَةً بَعْدَ اللَّامِ فِي اللَّفْظِ^(١٢)، وَهَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ، وَبَيَانُهُ
فِي كِتَابِ^(١٣) رَسْمِ الْمَصَاحِفِ مِثْلُ: «الْمَقْنَعِ»^(١٤) لِلدَّانِي وَ«الرَّائِيَةِ»^(١٥)

(١) «النشر» (٢ / ٣٠٨).

(٢) «المقنع» (٢٥).

(٣) (م): «أَن».

(٤) «المقنع» (٢٥).

(٥) (ب): «لِلْهَمْزَةِ».

(٦) «أَسْوَأُ» سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(٧) «المقنع» (٤٥).

(٨) «المقنع» (٤٥).

(٩) «الجامع» (٥٣).

(١٠) «الجامع» (٥٣).

(١١) (م): «وَهَمْزَةٌ».

(١٢) (م): «التَّلْفِظُ».

(١٣) (م): «فِي كِتَابِ الرَّسْمِ، أَيْ رَسْمِ الْمَصَاحِفِ».

(١٤) «الْمَقْنَعُ فِي مَعْرِفَةِ مَرْسُومِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي.

(١٥) «الرَّائِيَةُ» هِيَ قَصِيدَةُ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي الرَّسْمِ الْمُسَمَّاةِ: «عَقِيلَةُ أَتْرَابِ الْقَصَادِ فِي أَسْنَى الْمَقَاصِدِ».

وينبغي أيضاً لمعلم الأداء أن يعرف مواضع الوقف المؤكد^(٢) استحبابه، وهو الوقف اللازم فيما قسمه السجاوندي^(٣) لينبه المتعلم عليها.

فصل

وينبغي لمعلم الأداء أن يبدأ بتعليم ألفاظ حروف الهجاء^(٤) بأن يقول: ألف، با، تا، ثا، جيم... إلى آخرها، ثم بتعليم مسميات تلك الحروف مع إسكانها^(٥) وإدخال همز عليها^(٦)، ثم بالتعود والبسملة وفاتحة الكتاب.

وقد أفرد الجعبري تجويد الفاتحة^(٧) بالتدوين^(٨)، وإن كان ما ذكره من تجويدها^(٩) داخلاً في القواعد التجويدية المذكورة في كتب التجويد، لشدة الاهتمام بها لتكررها، وعدم الانفكاك عنها في الصلوات.

- (١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «لِلشَّاطِيبِ».
- (٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «المؤكدة».
- (٣) قال السجاوندي في «جامع الوقوف» (١ ط): «... مراتب الوقوف وأساميها وهي: لازم ومطلق وجائز ومجوز له ومرخص ضرورة».
- (٤) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «الهيحاء».
- (٥) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «إسكانه».
- (٦) زيادة في (ب) و (ط): «... ليتحقق مخرجها، وينبغي أن يكون ذلك على ترتيب المخارج لأنه أعون على معرفة ترتيب المخارج، ثم».
- (٧) (م): «فاتحة الكتاب».
- (٨) استوفى الجعبري ما يتعلق بتجويد الفاتحة في منظومته المسماة بـ: «الواضحة في تجويد الفاتحة».
- (٩) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «التجويد».

بيان تجويد الفاتحة

لا بُدَّ هنا من تقديم مقدمة لم يسبق ذكرها وهي أربعة أبحاث:

البحث الأول

قال في «المنية»^(١): لو وَصَلَ حرفاً مِنْ آخر كلمة بكلمة أُخرى بأنْ قرأَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤ و ٥] بوصل كاف (إياك) بالنون، أو^(٢) قرأَ: (كالكوثر) بوصف كاف ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ [الكوثر: ١] بلام الكوثر^(٣)، وقرأَ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١] بوصل همزة جاء (٦٢ظ) بنون (نصر الله) وما أشبه ذلك، لا تفسد صلاته على قول العامة من العلماء، وعلى قول بعض المشايخ تفسد^(٤). انتهى.

قال: والظاهر أنَّ المراد من هذا الوصل السكت على (إيَّا) ونحوها وإلَّا فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد فضلاً عن العالم. انتهى.

أقول: والصحيح وإن كان قول العامة كما صرَّح به في «شرح المنية»، لكنَّ المُجَوِّد^(٥) ينبغي أن يحذر عمَّا يُوهِمُ خلاف المراد، ولذا^(٦) جُعِلَ الوقف في بعض المواضع لازماً لإيهام الوصل خلاف المراد، فينبغي الحذر عن السكت المذكور وأمثاله^(٧).

(١) «المنية» (٤٢و)، «المنح الفكرية» (٥٦).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «و».

(٣) (ب): «أو».

(٤) «المنح الفكرية» (٥٦).

(٥) (م): «المجمود».

(٦) (م): «ولنا».

(٧) (ط): «وأمثال».

البحث الثاني

إِنَّ الحرف المدغم وإن [كان] ساكناً غير مستهلك، لكنّه لشدة الامتزاج كالمستهلك، وإنّ المدغم والمدغم فيه لشدة الامتزاج^(١) كالحرف الواحد في السمع، وإن كانا حرفين في الحقيقة كما سبق نقلاً عن علي القاري^(٢)، فلا يجوز إظهار سكون الحرف الأول بأن يقرأ كأنّه يقول: مَد في ﴿يوم الدين﴾ ومِلْ ونِرْوهر^(٣) في بسم الله الرحمن الرحيم، بل يجب إخفاء سكونه بالسكت^(٤) على ما قبل المشدد، لأنّ المدغم ساكن في الحقيقة فيلزم الابتداء بالساكن على أنّ^(٥) السكت المذكور غير جائز، فطريق الحذر عن ذلك أنّ تقرأ المشدد كأنّه حرف واحد متحرك.

البحث الثالث

إِنَّ الغُنةَ لَمَّا أَشْبَهت المَدَّ كما سبق نقلاً عن التمهيد^(٦) يلائم إحداث الغُنة مع تلفظ المدّ، ولذا يلفظ بعض الناس المدّ مصحوباً بالغُنة في مثل ﴿نُسْتَعِين﴾ [الفتحة: ٥] وهو لا يشعر بذلك، وذلك لَحْنٌ^(٧)، وطريق معرفة حدوثها في

(١) «كالمستهلك وإن المدغم والمدغم فيه لشدة الامتزاج» ساقط من (م).

(٢) سبق في (٢٤و).

(٣) (ب): «مِل ونير وهير» وهو تحريف، عبارة عن ألفاظ مكونة من الحرف الأخير من كلمة، والأول من الكلمة التي تليها من كلمات البسملة، الأولى (مد) مكونة من آخر حرف من (يوم) وأول حرف من ملفوظ من (الدين)، والثانية (نر) مكونة من آخر حرف من (الرحمن) وأول حرف ملفوظ من (الرحيم)، والثالثة (هر) مكونة من آخر حرف من (الله) وأول حرف ملفوظ من (الرحمن).

(م): «مه وهل وهرنر».

(٤) «بالسكت» ساقطة من (ب) و (م) و (ط)، وجاء مكانها: «ولا يمكن الحذر عن إظهار سكونه».

(٥) «إن» ساقطة من (م).

(٦) سبقت الإشارة إلى ذلك في (٢٤و).

(٧) (ب): «لحسن صريح»، وهي ساقطة من (ط).

مثل ذلك أَنَّ تلفظه مرة مع الإمساك على أنفك ومرة بدونه، فإنَّ اختلف صوت المدَّ في الحالين فاعلم أنَّه مصحوباً بها.

وطريق الحذر عنها مَنعُ النَّفسِ الجاري^(١) مع المدَّ عن التجاوز إلى الخيشوم، وامتحان صوته بالإمساك على الأنف وتركه إلى أن يتعوَّد^(٢) تخلص المدَّ عنها.

البحث الرابع

إنَّ حرفي اللين لَمَّا اشتركا^(٣) مع حروف المدَّ في عدم الصلابة، وضعف ضغط المخرج، وهذا معنى اللين، سهل فيهما إحداث المدَّ، وإنَّ لم يكن لهما (٦٣و) مدُّ أصلي، فقد يسبق اللسان إلى^(٤) إحداث المدَّ معهما بدون سبب يدعو إليه، وهذا لحن. ولذا يلفظ بعض الناس الياء في ﴿الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٣٦] و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] والواو في ﴿يَوْمَ﴾ [الفاتحة: ٣]^(٥) وأمثالها، كالمدَّ الطبيعي، وبعض من أراد الحذر [عن ذلك] يسكت على الواو والياء، وذلك لا يجوز فطريق^(٦) الحذر عن ذلك سرعة التلفظ بالواو^(٧) والياء وعدم المكث عليهما قدر ألف إذ بذلك يحدث مدُّ طبيعي البتة.

وإنَّما قيَّدنا عدم المكث بقدر ألف لأنَّ حروف الرخو لا تخلو عن مكث قليل عليها، لأنَّها زمانية يجري فيها الصوت زماناً كما سبق نقلاً عن «شرح»^(٨)

(١) «اختلف صوت المد . . . منع النفس الجاري مع» ساقط من (ط).

(٢) (م): «يعود».

(٣) من (م) و (ط)، وفي الأصل: «اشتركا حروف»، وفي (ب): «شاركا حروف».

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «عن».

(٥) في (م): «يوم الدين».

(٦) (م): «بطريق».

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «في الواو».

(٨) سبق في (١٢و).

فإذا علمت هذا فاعلم أَنَّ المقصود هنا^(١) التنبيه على تجويد التعوذ
وبالسملة^(٢) والفاتحة^(٣)، فاحذر^(٤) عن ضغط وَسَطِ اللسان للمبالغة في ترقيق واو
أعوذ، لأنَّ ذلك إشراب^(٥) الواو صوت الياء، واحذر عن إيهام كنع وكنس كما
عرفت في البحث الأول^(٦)، وعن مدِّ ياء ﴿الشيطان﴾^(٧) و ﴿عليهم﴾ [و] واو
﴿يوم﴾ كما عرفت في البحث الرابع^(٨).

وبالغ في تشديد الراء لأنَّ الراء المشدد^(٩) أبلغ تشديداً من سائر
الحروف^(١٠) المشددة كما عرفت، وحافظ على إخفاء تكريره إذا كان مشدداً
بِلَصْقِ^(١١) اللسان إلى اللَّثَّة لصقاً محكماً كما قاله الجعبري^(١٢)، لكنَّ احذر عن
حبس صوته بالكلية، لئلا يكون طاءً مهملةً، وإِنَّمَا خصصنا المحافظة على إخفاء
تكريره بالمشدد^(١٣)، لأنَّ اللسان قَلَمًا يَسْبِقُ إلى التكرير في المخفف^(١٤)،
وحافظ على بيان تشديد الياء في ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، لكنَّ احذر عن حبس

(١) «هنا» ساقطة من (م).

(٢) «السملة» مكررة في (ب).

(٣) «الفاتحة» ساقطة من (ب).

(٤) من (ب)، وفي الأصل: «احذر»، (م): «واحذر».

(٥) (ب): «إشراب للواو».

(٦) تراجع (٥٦ ظ).

(٧) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الشيطا».

(٨) تراجع (٦٢ ظ).

(٩) (ب): «المشددة».

(١٠) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «حروف».

(١١) (م): «فلصق».

(١٢) «شرح الواضحة» (٤٤).

(١٣) (ب): «بالحرف المشدد»، (م): «تكريره بالمشددة».

(١٤) (م): «البعض».

صوته بالكلية لئلا يكون جيماً^(١).

وحافظ على تشديد الباء^(٢) في ﴿رَبِّ﴾ [الفاتحة: ٢] وتفسد الصلاة بترك تشديد ﴿رَبِّ﴾ و ﴿إِيَّاكَ﴾ عند بعض المشايخ كما في «شرح المنية»^(٣)، واحذر عن زيادة المَدَّات على قدر ألف في التعوذ والبسملة. والفاتحة سوى ألف ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] إلا أن يقع بعدها (٦٣ ظ) سكون الوقف بلا روم، فحيثُ تمدها قدر ألف أو ألفين أو ثلاث ألفات^(٤) أو أربع، وإنما قلنا بلا روم، لأنَّ الرُّوم في حكم الوصل فلا يَزَادُ^(٥) المَدُّ حيثُ على قدر ألف.

وحافظ على بحة الحاء^(٦) لئلا يصير عيناً، واحذر عن البحة في العين وعن حصر صوته كما في الحروف الشديدة.

قال الرضي^(٧): ينسلُّ صوت العين قليلاً^(٨)، واحذر عن مزج صوته بصوت الهمزة.

واحذر عن إعطاء الطاء همساً كما يفعله^(٩) بعض الناس، حتى إذا أزلت إطباقه وتفخيمه على ما لفظوا به يصير تاءً، وحق الطاء^(١٠) أن يكون

(١) «الياء في «إياك» لكن احذر عن حبس صوته بالكلية لئلا يكون جيماً وحافظ على تشديد» ساقط من (م).

(٢) (ب): «الباء الموجودة في لفظ».

(٣) جاء في «شرح المنية» (١٦٧ ظ): «... أو قرأ «إياك نعبد» بترك التشديد لا تفسد صلاته عند عامة المتأخرين».

(٤) «ألفات» ساقطة من (ط).

(٥) (م): «يزداد».

(٦) (ب): «الحاء المهملة».

(٧) (ب): «العين المهملة».

(٨) «شرح الشافية» (٣ / ٢٦٠).

(٩) (ب): «يفعل».

(١٠) (ب): «وحق التاء».

بحيث^(١) إذا أزلت إطباقه وتفخيمه يصير^(٢) دالاً، وحافظ على شدة الطاء والبدال المهملتين، وبالغ^(٣) في تفخيم الطاء لأنه أفخم الحروف.

واحذر عن إحداث واو مدّية بعد دال الحمد، كما يفعله بعض الجهلة^(٤).

واحذر عن إحداث الغنة مع المدّات كما عرفت في البحث الثالث، واحذر عن تفخيم الكاف في ﴿مالك﴾ [الفاتحة: ٤] و﴿إياك﴾ [الفاتحة: ٥]، قرأ عاصم والكسائي (مالك) بالألف، والباقون بغير ألف^(٥) كرسمه في المصحف^(٦)، وقرأ خلف ﴿الصّراط﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿صِراط﴾ [الفاتحة: ٧] حيث وقعا بإشمام الصاد الزاي^(٧)، وقبل بالسين حيث وقعا^(٨) والباقون بإخلاص الصاد حيث وقعا^(٩) إلاّ خلاداً فإنّه قرأ ﴿الصراط المستقيم﴾ (في الفاتحة) خاصة^(١٠) بإشمام الصاد الزاي^(١١).

ثم إن لم تقف على النون في مثل ﴿العالمين﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿الذين﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿الضّالين﴾ [الفاتحة: ٧] وعلى الميم في مثل ﴿الرحيم﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿المستقيم﴾ [الفاتحة: ٦]

(١) «إذا أزلت إطباقه وتفخيمه على ما لفظوا به يصير تاء، وحق الطاء أن يكون بحيث» ساقط من (م).

(٢) (م): «يكون».

(٣) (م): «بالغ».

(٤) «واحذر عن إحداث واو مدّية بعد دال الحمد كما يفعله بعض الجهلة» ساقط من (م).

(٥) ينظر: «التيسير» (١٨).

(٦) ينظر: «المقنع» (٨٣)، كتب في المصحف: (مالك) بغير ألف.

(٧) ينظر: «التيسير» (١٨).

(٨) ينظر: «التيسير» (١٨).

(٩) ينظر: «التيسير» (١٩).

(١٠) «الباقون بإخلاص... خاصة» ساقط من (ط).

(١١) ينظر: «النشر» (١ / ٢٧٢).

و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فلا تُظْهِرْ غُنَّتَهُمَا، وَأَمَّا إِنْ وَقَفْتَ بِلا روم فأظهر غُنَّتَهُمَا^(١)، واجعل غُنَّةَ النون أَكْمَلَ مِنْ غُنَّةِ الميم لِأَنَّهَا أَغْنُ مِنَ الميم، لَكِنْ احذر من تطنين الغُنَّةِ عند الوقف عليهما؛ لِأَنَّ إِظْهَارَ الغُنَّةِ وَإِنْ احتاج إلى تمديد لَكِنْ المبالغة في التمديد لَحْنٌ، وهو معنى التطنين، وهو في اللغة: صوت الطست عند ضربه^(٢)، واحتمال التطنين^(٣) في النون أَقْرَبُ (٦٤و) من احتمالهِ في الميم، لِأَنَّ النون^(٤) أَغْنُ.

وإِنَّمَا قلنا بلا روم لِأَنَّ الرُّومَ ملحقٌ بالتحريك، فيجب أَنْ لَا يُظْهِرَ الغُنَّةَ حيثُ، وحافظ على بيان كسرة همزة^(٥) ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، وعلى بيان الهاء، لكن احذر عن تحريكه وإحداث شبه القلقلة فيه للمبالغة في بيانه.

وحافظ على الذال المعجمة بحيث إذا تكلمت بها يرى الناظر رَأْسَ لسانك^(٦) متصلاً برأسي الشيتين العليين، وبعض العوام يلفظها زايًا، وعلى إثبات أَلِفٍ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ في الدرج بخلاف أَلِفٍ ﴿أَهْدِنَا﴾ فَإِنَّهُ يسقط في الدرج، واحذر عن تحريك نون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] وعن إِظْهَارِ غُنَّةِ^(٧) [نونه] وَغُنَّةِ ميمه.

ويجوز الوقف على^(٨) ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ، وَإِنْ رَقَمَ السجاوندي^(٩) عليه^(١٠) (لا)، واحذر عن إخفاء [الميم] في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثاني

(١) (م): «عنتها».

(٢) «القاموس المحيط» (٤ / ٢٤٧، مادة طن).

(٣) «في اللغة: صوت الطست عند ضربه واحتمال التطنين» ساقط من (م).

(٤) (ب): «النون حرف».

(٥) «همزة» ساقطة من (م).

(٦) (م): «اللسان».

(٧) (م): «غنّته».

(٨) (ب): «لفظ عليهم».

(٩) «جامع الوقوف» (٣ظ).

(١٠) (ب): «لفظ لا».

وعن إدغامه في الواو.

قال^(١): إذا أظهرت الميم، يعني الساكنة، عند الواو، فاحذر^(٢) عن أحداث الحركة في الميم وعن السكت عليها كما يفعله العامة. انتهى.

أقول: وإنما يفعلهما من يفعلهما حذراً من الإخفاء والإدغام لاتحاد مخرجي الميم والواو.

وفي تجويد الفاتحة^(٣) للجعبري: احذر عن أحداث مد^(٤) في ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وشدد لام (الذين)، وراع سكون الغين^(٥) في ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، فكم سُمع تحريكه من بعض الناس. انتهى.

وفخم غين ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾، وحافظ على ترقيق ميمه لئلا يُفَخِّمَ تبعاً لتفخيم الغين، وفخم الضاد المعجمة فوق تفخيم^(٦) الظاء المعجمة [و] دون تفخيم الظاء المهملة، واجعلها من إحدى حافتي اللسان، وحافظ على استطالتها ورخاوتها، وكذا على تفشيها القليل ليظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الأضراس كما صرح به في «الرعاية»^(٧)، واحذر عن تلفظها كالطاء المهملة، وعن جعلها ظاء معجمة، وقد سبق تفصيل ذلك، ومُدَّ أَلْفُ ﴿الضَّالِّينَ﴾ قدر أربع ألفات أو ثلاث أو ألفين، ومُدَّ ياءه عند الوقف كذلك (٦٤ ظ) إلا إنه يجوز فيه القصر^(٨) أيضاً، وإن زدت على قدر أربع ألفات في

(١) «المنح الفكرية» (٤٠).

(٢) من (ب) و (م)، وفي الأصل: «واحذر».

(٣) «شرح الواضحة» (٥٨)، والمطبوع خالٍ من الإشارة إلى التحذير من مدّ الطاء.

(٤) (م): «مدّه».

(٥) (ب): «الغين المعجمة».

(٦) «تبعاً لتفخيم الغين، وفخم الضاد المعجمة فوق تفخيم» ساقط من (م).

(٧) «الرعاية» (١٨٥).

(٨) (م): «يجوز القصر فيه وإن».

أحد^(١) الموضوعين فهو لَحْنٌ.

قال في بعض الرسائل : وليحذر عن إخفاء النون في ﴿الَّذِينَ﴾ و ﴿نَسْتَعِينُ﴾ و ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ عند الوقف^(٢). أقول^(٣): لعل معنى إخفائه: تقليل الاعتماد على مخرجه.

واعلم أنَّ حمزة قرأ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و ﴿إِلَيْهِمْ﴾ و ﴿لَدَيْهِمْ﴾ بضم الهاء وقفاً ووصلًا، وعاصم يكسرها وصلًا ووقفاً^(٤)، وقد سبق تفصيل ذلك^(٥).

ثم^(٦) اعلم أنَّ (أمين) ليس من القرآن لَكِنْ يُسَنُّ^(٧) خَتَمُ الفاتحة به، ومعناه: أَسْتَجِبُ^(٨)، وحافظ على ترقيق ألفه، وهو مبني على الفتح، فإذا وصلته بشيء آخر كبسمة سورة أخرى تفتحها، وإذا وقفت عليه فَسَكَّنَهُ^(٩)، وَتَمَدُّ ياءه كما سبق في (الضالين).

وقال^(١٠) الداني: الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر البسمة أتم وعلى قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] تام؛ لأنَّ ما بعده مُسْتَعْنٍ عنه، وعلى ﴿إِنَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] تام؛ لأنَّه انقضاء الثناء على الله عز وجل، وعلى ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] حسن وليس بتام ولا كافٍ، فلا يقطع ما

(١) (م): «إحدى».

(٢) جاء في «شرح الدرر اليتيم» (٣٣و): «وليتحفظ عن إخفاء النون في وقف نحو: يعلمون ويصنعون وما أشبه ذلك».

(٣) (م): «اعلم».

(٤) «ووصلًا وعاصم يكسرها وصلًا ووقفًا» ساقط من (م).

(٥) سبق في (٤٢و).

(٦) (م): «قال الداني أن أمين».

(٧) (ب): «يستحب».

(٨) ينظر: «مدارك التنزيل» (١ / ٨).

(٩) من (م)، وفي الأصل و (ب): «تسكنه».

(١٠) (المكتفي) (١١٦).

بعده منه إلا على غير الاختيار، والوقف على ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٥] تام. انتهى.

والفاتحة سبع آيات بالإجماع كما صرَّح به الداني. وقال^(١) الداني: رؤوس الآي: العالمين، الرحيم، الدين، نستعين، المستقيم^(٢)، أنعمت عليهم، ولا الضالين. انتهى.

واختلف في أنَّ التسمية جزء من الفاتحة أو لا:

فمذهب أبي حنيفة^(٣) ومالك^(٤) أنَّها ليست جزءاً من شيء من السور، وإنَّما تُكتب للفصل والتبرك.

ومذهب الشافعي^(٥) أنَّها آية تامة من الفاتحة ومن كل سورة، كذا في «الكشاف»^(٦). وقال^(٧) في بعض حواشي «الكشاف»^(٨): فالآية الأولى من الفاتحة^(٩) عند من عدَّ التسمية من الفاتحة (بسم الله الرحمن الرحيم)،

(١) «البيان في عدَّ آي القرآن» (٤٤ و).

(٢) «المستقيم» ساقطة من (م).

(٣) النعمان بن ثابت أبو حنيفة المجتهد، أحد الأئمة الأربعة، إمام الحنفية، ت ١٥٠ هـ.

«تاريخ بغداد» (١٣ / ٣٢٣)، «النجوم الزاهرة» (٢ / ١١).

(٤) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة، وإليه يُنسب المذهب المالكي، ت ١٧٩ هـ.

«حلية الأولياء» (٦ / ٣١٦)، «اللباب» (١ / ٦٩).

(٥) محمد بن إدريس بن العباس بن شافع الهاشمي، أحد الأئمة الأربعة، وإليه تُسببت الشافعية كافة، ت ٢٠٤ هـ.

«تاريخ بغداد» (٢ / ٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٩ / ٢٥).

(٦) «الكشاف» (١ / ٢٤ و ٢٥).

(٧) لم أقف عليها.

(٨) «وقال في بعض حواشي الكشاف» ساقط من (م).

(٩) «من الفاتحة» ساقط من (م).

وابتداء الآية الأخيرة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ ، وَمَنْ لَمْ يَعُدَّهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ قَالَ : ابتداء الفاتحة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ، وابتداء الآية الأخيرة ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ . انتهى .

أقول : ولا خلاف (٦٥ و) في أَنَّ التسمية جزء من سورة النمل .

فصل

وينبغي أَنْ يقول معلم الأداء للمتعليم : إِنَّ بعض حروف القرآن فيها اختلاف بين مشايخ القراءات ، وَأَنَا أَعْلَمُكُمْ قراءة الشيخ الفلاني . أقول : والمأخوذ به في ديارنا قراءة عاصم ورواية حفص عنه .

قال^(١) : التلاوة : قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والأوراد الموظفة ، والأداء : [هو] الأخذ عن الشيخ^(٢) . والقراءة أَعْمُ ، والأخذ عن الشيخ على نوعين :

أحدهما : أَنْ يَسْمَعَ من لسان الشيخ ، وهو طريقة المتقدمين .

وثانيهما : أَنْ يقرأ في حضرته وهو يسمعه ، وهو^(٣) مسلك المتأخرين .

وَأَخْتَلَفَ أَيُّهُمَا أَوْلَى ، وَأَلْأَظْهَرُ أَنَّ الطريقة^(٤) الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أَقْرَبُ إلى الحفظ^(٥) . انتهى .

أقول : وَأَلْأَنْسَبُ لأهل زماننا في أمثال ديارنا أَنْ يقرأ الشيخ أولاً ثم المتعلم ، فَيُبَيِّنَ الشيخ على غلظه حينئذ^(٦) .

(١) «المنح الفكرية» (١٨) .

(٢) (م) : «الشيخ» .

(٣) (ب) و (م) : «وهذا» .

(٤) من (ب) و (م) ، وفي الأصل : «طريقة» .

(٥) (م) : «التحفظ» .

(٦) «حينئذ» ساقطة من (م) .

قال^(١): ثم التجويد يعني قراءة القرآن بإعطاء الحروف حقوقها على ثلاث مراتب: ترتيل وتدوير وحدر. فالترتيل تُؤدَّة وتَأَنُّ^(٢)، وهو مختار ورش وعاصم وحمزة، والحدر هو الإسراع، وهو مختار أبن كثير وأبي عمرو، والتدوير هو المتوسط بينهما وهو مختار أبن عامر^(٣) والكسائي.

وهذا كله إنما يتصوَّرُ في مراتب المدِّ، وأمَّا ما ذكره أبن المصنف^(٤) مِنْ أَنَّ إسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومدَّه أتمَّ، وكذلك المتوسط بالنسبة للحادر، فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر. انتهى ما قال.

أقول: وقال السيوطي^(٥) كما قاله أبن المصنف، وفي كتاب أبي^(٦) شامة عن حذيفة^(٧) إِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ بِالْحَانَ الْعَرَبِ، - وفي رواية: بلحون العرب وأصواتها -، وإيَّاكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين»^(٨). انتهى.

قال: والمراد بالحن العرب^(٩): القراءة بالطباع وبالأصوات السليقة^(١٠)، وبألحن أهل الفسق: الأنغام المستفادة من الموسيقى، والأمر محمول على

(١) «المنح الفكرية» (١٨).

(٢) (م): «تأت».

(٣) من (ب) و (م)، وفي الأصل «ابن عاصم»، وفي «المنح الفكرية»: «ابن عامر».

(٤) «الحواشي المفهومة» (٢٦ و).

(٥) «الإتقان» (١ / ٢٨٠).

(٦) «إبراز المعاني» (١٥٢).

(٧) حذيفة بن حِسل بن جابر أبو عبد الله، واليمان لقب حِسل، صحابي، وهو العارف بالمحن وأحوال القلوب، ت ٣٦ هـ.

«حلية الأولياء» (١ / ٢٧٠)، «تهذيب التهذيب» (٢ / ٢١٩).

(٨) «المنح الفكرية» (١٩).

(٩) «... العرب وفي رواية... إلى بألحن العرب» ساقط من (ب).

(١٠) من (ب) و (م)، وفي الأصل و (ط): «السليقة».

الندب، والنهي محمول على الكراهة إن حصل معه (٦٥ظ) أي مع المنهي عنه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف وإلا فمحمول على التحريم. انتهى.

واللحن هنا^(١) بمعنى الصوت، وقد يجيء بمعنى الخطأ^(٢)، وهو المراد فيما سبق^(٣) في فصل اللحن.

أقول: ومن تمام التجويد أن يُقرأ القرآن بلطافة ورفق بلا تعسف، وفَسَّر البعض^(٤) التعسف بالتعب، وذلك بالمبالغة في أداء مخارج الحروف وبيان صفاتها. كذا^(٥) قال^(٦).

ومن تمام التجويد أيضاً التلفظ في نظير^(٧) الحرف^(٨) كمثله، كما في نظم ابن الجزري^(٩). وقال^(١٠) في بيانه إذا نُطِقَ بالحرف مرققاً أو مفخماً أو مشدداً أو مقصوراً أو ممدوداً أو مظهراً أو مدغماً وأمثال ذلك، وجاء شبيهه^(١١) مما يقتضي تلك الصفات فَيَتَلَفَّظُ به بلا تفاوتٍ، لتكون القراءة على المناسبة والمساواة. انتهى.

أقول: مراده بشبيهه^(١٢) عين ذلك الحرف في موضع آخر كما

(١) «هنا» ساقطة من (م).

(٢) «القاموس المحيط» (٤ / ٢٦٨، مادة اللحن).

(٣) «فيما سبق» ساقط من (م).

(٤) «الحواشي المفهمة» (٢٧و).

(٥) «المنح الفكرية» (٩).

(٦) (م): «قيل».

(٧) (م): «يعلم».

(٨) (ب): «الحروف».

(٩) قال ابن الجزري «متن الجزرية» (١٥):

وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ

وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

(١٠) «المنح الفكرية» (١٩).

(١١) (م): «شبيه».

(١٢) (م): «المراد يشبهه».

يفيده^(١) سوق كلامه . قال^(٢) : أو المراد أنَّ مدَّة بألف (الرحمن) يكون على مقدار مدَّة بياء (الرحيم) وأمثال ذلك . انتهى .

وبالجملة إنَّ المراد بنظير الحرف في كلام ابن الجزري إمَّا عينه في موضع آخر ، أو حرف آخر يستحق عين يستحقه من الصفات . أقول : والظاهر التعميم فاعرف . ثم أقول : ذلك في قراءة واحدة . وأمَّا إذا قرأ القرآن مرة على هيئة ثم قرأه^(٣) على هيئة أخرى فلا بأس به ، إذا كانت كلتا^(٤) الهياتين مما صحَّ عن أهل الأداء والقراء .

ولمَّا أردت ختم الرسالة على هذا القدر حرضني بعض إخواني على^(٥) أنَّ أختمها ببحث الياء^(٦) لكثرة وقوعها في القرآن ، وكثيراً ما يُشْتَبَه^(٧) أمرها على القاريء والمقرئ .



(١) من (ب) و (م) و (ط) ، وفي الأصل : «يفيد» .

(٢) «المنح الفكرية» (١٩) .

(٣) (م) : «اقرأ» .

(٤) (م) : «إذا كانت تلك كلتا تلك» .

(٥) «على» ساقطة من (ط) .

(٦) (ب) و (م) و (ط) : «الياءات» .

(٧) (ب) : «يشبه» .

[رسالة الياءات]

فأقول وبالله التوفيق: الياءات التي في أواخر الكلمات القرآنية على أربعة أقسام: لأنها إمّا ياء المتكلم أو لا، وكل منها إمّا مرسوم في المصاحف، وإمّا غير مرسوم، وهنا ثلاثة فصول.

الفصل الأول

في غير المرسوم سواء كان ياء المتكلم أو لا (٦٦ و)، جمعتها في فصل واحد على ما هو العادة في كتب القراءات، وقدّمتُ هذا الفصل لسهولة معرفة غير المرسوم، وإذا^(١) عرفتُها تعرف أنّ البواقي^(٢) مرسومة. والمراد من غير المرسوم في عرفهم، ما حُذِفَ رسماً للاكتفاء بالكسرة، والأصل فيه التلّفظ فيخرج كل ياء لم ترسم لسقوطها من^(٣) اللفظ بجزم^(٤) أو أمرٍ نحو ﴿لَا تُغْنِ﴾ [يس: ٢٣] ﴿وَإِنْ يَأْتِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]، فإنّ الأصل فيه عدم التلّفظ.

فنقول^(٥): الياء غير^(٦) المرسوم^(٧) قسمان: قسم لا يدخل تحت الضابط، وقسم يدخل تحته.

أمّا ما لا يدخل تحت الضابط فهو خمس^(٨) وثمانون كلمة: ﴿فَارْهَبُونِ﴾

(١) (ب) و (م) و (ط): «إذا».

(٢) (م): «الباقى».

(٣) (م): «في».

(٤) (م): «لجزم».

(٥) (م): «مقول».

(٦) من (م) و (ط)، وفي الأصل و (ب): «الغير».

(٧) (ط): «المرسومة».

(٨) (ب) و (ط): «ست وثمانون»، (م): «خمس»، ونفهم اختلاف العدد بين النسختين من =

[البقرة: ٤٠، النحل: ٥١] في البقرة والنحل، ﴿وَأَتَقُونِ﴾ [آية: ١٩٧] بالواو في البقرة، ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١، النحل: ٢، المؤمنون: ٥٢، الزمر: ١١] بالفاء في البقرة والنحل والمؤمنين والزمر، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]^(١) في البقرة، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [آل عمران: ٥٠، الزخرف: ٦٣، نوح: ٣، الشعراء: ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩] في آل عمران والزخرف ونوح، وثمانية مواضع في الشعراء، ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥، ٩٢، العنكبوت: ٥٦] في الأنبياء موضعين والعنكبوت، إلا ما في يس ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي﴾ [آية: ٦١] فإنه مرسوم بالياء، ﴿الَّذَاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦، القمر: ٦، ٨] في البقرة وموضعي القمر، ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [آية: ١٩٥] في الأعراف، ﴿فَكِيدُونِ﴾ [آية: ٣٩] في المرسلات، إلا ما في هود ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعاً﴾ [آية: ٥٥] فإنه مرسوم بالياء، ﴿تُخْزَوْنَ﴾ [هود: ٧٨، الحجر: ٦٩] في هود والحجر، ﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤، ق: ١٤، ١٥] في إبراهيم وموضعي قاف^(٢)، ﴿وَأَخْشُونَ﴾ [آية: ٣، ٤٤] في المائدة موضعين، إلا ما في البقرة ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾ [آية: ١٥٠] فإنه مرسوم بالياء، ﴿يَحْضُرُونَ﴾ ﴿أَرْجِعُونَ﴾، ﴿تُكَلِّمُونَ﴾ في [آية: ٩٨، ٩٩، ١٠٨] المؤمنين، ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [الشعراء: ١٢، القصص: ٣٤] ﴿يَقْتُلُونَ﴾ [الشعراء: ١٤، القصص: ٣٣] كل منها في الشعراء والقصص، ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [آية: ٢٢] ﴿دُعَاءِ﴾ [آية: ٤٠]^(٣) في إبراهيم، إلا ما في نوح ﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ [آية: ٦]^(٤) فإنه مرسوم بالياء، ﴿وقد

= خلال ما قاله ابن الجزري في «النشر» (٢ / ١٩٠): «وأما الياءات المحذوفة من رؤوس الآي وجملتها بما فيه أصلي وإضافي ست وثمانون ياء... ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً وهي «يسري» في الفجر بقي خمس وثمانون ياء».

(١) في (ب): «ودعاء».

(٢) من (م) و (ط)، وفي الأصل: «القاف»، (ب): «ق والقرآن».

(٣) (م): «دعائي».

(٤) (م): «إلا» ساقطة.

هَذَانِ ﴿ فِي [آية: ١٨٠] الْأَنْعَامِ، إِلَّا ﴿إِنِّي هَدَانِي﴾ [آية: ١٦١] فِي الْأَنْعَامِ
 أَيْضاً ^(١) فَإِنَّهُ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ، ﴿نَذِيرٍ﴾ [آية: ١٧] فِي الْمَلِكِ، ﴿نُذْرٍ﴾ [آية: ١٦،
 ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩] بغير لام التعريف في القمر ^(٢)، ستة مواضع،
 ﴿تَسْأَلُنْ﴾ [آية: ٤٦] فِي هُودٍ، إِلَّا مَا فِي الْكَهْفِ ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [آية:
 ٧٠] فَإِنَّهُ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ، ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [آية: ١٠٥] فِي هُودٍ إِلَّا ﴿يَوْمَ﴾ (٦٦ظ)
 يَأْتِي ﴿ [آية: ١٥٨] فِي الْأَنْعَامِ فَإِنَّهُ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا ﴿لَا يَأْتِ﴾ [آية: ٧٦] ^(٣)
 فِي النِّحْلِ، وَ ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ﴾ [آية: ٧٤، ٧٥] ^(٤) كِلَاهُمَا فِي طه، ﴿وَإِنْ
 يَأْتِ﴾ [آية: ٢٠] ^(٥) فِي الْأَحْزَابِ ^(٦) فَهِنَّ مَجْزُومَاتٌ فَلَسْنَ مِنْ قَبِيلِ الْمَحْذُوفَاتِ
 مِنَ الرَّسْمِ لِمَا عُرِفَتْ، ﴿إِنْ يُرْدَنْ﴾ ﴿يُنْقِذُونَ﴾ ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [آية: ٢٣، ٢٣،
 ٢٥] ^(٧) فِي يَسٍ، ﴿نَكِيرٍ﴾ [الحج: ٤٤، سبأ: ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨]
 فِي الْحَجِّ وَسَبَأٍ وَفَاطِرٍ وَالْمَلِكِ، ﴿الْمُتَعَالِ﴾، ﴿إِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [آية: ٩، ٣٠، ٣٦]
 فِي الرِّعْدِ، ﴿عِقَابٍ﴾ [الرعد: ٣٢، ص: ١٤، المؤمن: ٥] فِي الرِّعْدِ وَصَّ
 وَالْمُؤْمِنِ، ﴿تُزِيدِينَ﴾، ﴿صَالٍ﴾ [آية: ٥٦، ١٦٣] ^(٨) فِي الصَّافَاتِ ^(٩)، ﴿تُؤْتُونَ﴾
 [آية: ٦٦] ﴿فَارْسِلُونِ﴾ ﴿تَقْرُبُونَ﴾ ﴿تُفْنِدُونَ﴾ [آية: ٤٥، ٦٠، ٩٤] فِي يُوسُفَ.

وَأَمَّا ﴿يَرْتَعِ﴾ [آية: ١٢] فِي يُوسُفَ فَعَلَى قِرَاءَةِ كَسْرِ الْعَيْنِ ^(١٠)، هُوَ مِنْ

(١) «أَيْضاً» ساقطة من (م).

(٢) زيادة في (م): «في ستة».

(٣) (ب): «لا يأت بخير».

(٤) (ب): «ومن يأت ربه»، (ب): «ومن يأتاه مؤمناً».

(٥) (ب): «وإن يأت الأحزاب».

(٦) (ب): «في سورة الأحزاب».

(٧) في الأصل: «وينقذون».

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «تزيدين».

(٩) (ب): «في الصفات صفاً».

(١٠) قال الداني في «التيسير» (١٢٨): «وكسر الحريمان العين من «نرتع» وجزمها الباقون».

رعى يرمى ففي آخره ياء حذفت للجزم، فليس من قبيل المحذوفات من الرسم لِمَا عرفت، وعلى قراءة إسكان العين هو من رتع يرتع فلا ياء فيه. كذا في «الكواشي»^(١).

وَأَمَّا ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ [يوسف: ٩٠] في هذه السورة فهو مجزوم، فليس من قبيل المحذوفات من الرسم.

وَأَمَّا إثبات قبل^(٢) الياء في هاتين الكلمتين فوجهه: أَنَّ من العرب مَنْ يجري المعتل^(٣) في الجزم مجرى الصحيح^(٤) فلا يحذف شيئاً^(٥) من حروفه للجزم، كما لا يحذف من الصحيح ويكتفي بإسكان آخره. قاله أبو شامة^(٦).

﴿إِنْ تَرَنِ﴾ [آية: ٣٩]، ﴿تُعَلِّمَنِ﴾ [آية: ٦٦]، ﴿نَبِّغْ﴾ [آية: ٦٤] في الكهف، إِلَّا ما في يوسف ﴿مَانِبِغِي هَذِهِ﴾ [آية: ٦٥]^(٧) فَإِنَّه مرسوم بالياء، ﴿الْبَادِ﴾ [آية: ٢٥] في الحج، ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [آية: ١٣] في سبأ، ﴿يَهْدِينِ﴾ [الكهف: ٢٤]، الشعراء: [٧٨] في الكهف والشعراء، إِلَّا ما في القصص ﴿أَنْ يَهْدِينِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [آية: ٢٢] فَإِنَّه مرسوم بالياء، ﴿أَخْرَجْنِي﴾ [آية: ٦] في الإسراء، ﴿الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧]، الكهف: [١٧] في الإسراء والكهف، إِلَّا ﴿الْمُهْتَدِي﴾ [آية: ١٧٨] في الأعراف فَإِنَّ المصاحف اتفقت على رسمه بالياء، كذا في «المقنع»^(٨). ﴿يَسْقِينِ﴾ ﴿يُشْفِينِ﴾ ﴿يُحْيِينِ﴾ [آية: ٧٩، ٨٠، ٨١] في

(١) «التلخيص في تفسير القرآن» المجلد الأول (١٩١ و).

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «القبل».

(٣) (ب): «الفعل المعتل».

(٤) (ب): «الفعل الصحيح».

(٥) (م): «شيء».

(٦) «إبراز المعاني» (٢٢٥).

(٧) (ب): «ما نبغي هذه بضاعتنا».

(٨) «المقنع» (٤٥).

الشعراء، ﴿تَسْتَعْجِلُونَ﴾ بالخطاب [الأنبياء: ٣٧] ^(١) في الأنبياء وبالغيبة ^(٢) في الذاريات [آية: ٥٩] ^(٣)، ﴿نُجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آية: ١٠٣] في يونس، إلا ﴿نُجِّ رُسُلَنَا﴾ في يونس [آية: ١٠٣] أيضاً، وإلا ﴿نُجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في [آية: ٨٨] ^(٤) الأنبياء (٦٧ و)، وإلا ﴿فَنُجِّ﴾ [آية: ١١٠] في يوسف، فإن هذه الثلاثة مرسومة بالياء، ﴿هَادٍ﴾ [الحج: ٥٤، الروم: ٥٣] مضافاً في الحج والروم، إلا في النمل ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمَى﴾ [آية: ٨١] ^(٥) فإنه مرسوم بالياء، وإنما قيدها ^(٦) بمضاف احترازاً عن ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧، الزمر: ٢٣] منوناً، وهو ^(٧) في الرعد والزمر لأنه داخل تحت الضباط وسيدكر، ﴿وَادِ النَّمْلِ﴾ [آية: ١٨] ^(٨)، ﴿تَشْهَدُونَ﴾ [آية: ٣٢]، ﴿أَتَمِدُّونَ﴾ [آية: ٣٦]، ﴿ءَاتَانِ اللَّهَ﴾ [آية: ٣٦] في النمل، ﴿الْوَادِ﴾ [طه: ١٢، القصص: ٣٠، النازعات: ١٦، الفجر: ٩] في طه والقصص والنازعات والفجر، ﴿الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢، الرحمن: ٢٤] التكوير: [١٦] في الشورى والرحمن والتكوير، ﴿كَذَّبُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٦ و ٣٩، الشعراء: ١١٧] في المؤمنين موضعين والشعراء، ﴿فَمَا تُغْنِ﴾ [آية: ٥] في القمر، إلا ما في يونس ﴿وَمَا تُغْنِي آيَاتُ﴾ [آية: ١٠١] فإنه مرسوم بالياء، وإلا ﴿لَا تُغْنِ﴾ [آية: ٢٣] ^(٩) في يس، فإنه حُذِفَ ياءه من اللفظ للجزم، فليس من قبيل المحذوف من الرسم ﴿يَسِرْ﴾، ﴿أَكْرَمَنِ﴾، ﴿أَهَانَنِ﴾ في الفجر [آية: ١٠١]

(١) في الأصل: «ستجعلون»، وهو تحريف.

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «وفي الغيبة».

(٣) (م): «يستعجلون».

(٤) (ب): «ننجي المؤمنين فالذين آمنوا».

(٥) الواو ساقطة من (م).

(٦) (ب) و (م): «قيد بمضافا».

(٧) «وهو» ساقطة من (م).

(٨) (م): «سيدكر في النمل».

(٩) (ب): «لا تغن عني»، (م): «في يونس».

٤، ١٥، ١٦، ﴿سَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ﴾ [آية: ١٤٦] ^(١) في النساء، ﴿يَقْضِ﴾ [آية: ٥٧] في الأنعام على قراءة سكون القاف وكسر الضاد المعجمة المخففة وهي ^(٢) قراءة يعقوب وأبي عمرو وأبن عامر وحمزة والكسائي، وأمّا على قراءة نافع وأبن كثير وعاصم فهو ﴿يَقْضِ﴾ بضم القاف وضم الصاد المهملة وتشديدها فليس في الكلمة حينئذ ^(٣) ياء، ﴿تُشَاقُّونَ﴾ [آية: ٢٧] في النحل على قراءة كسر النون، وهي قراءة نافع، وأمّا على قراءة فتحه فليس في الكلمة ياء ^(٤)، وهي قراءة ^(٥) الباقيين ^(٦).

قال في «التذكرة» ^(٧): قرأ أبن كثير ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] بكسر النون وتشديدها، وقرأ نافع بكسرها وتخفيفها، وقرأ الباقون بفتحها وتخفيفها.

﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ [آية: ٤١] كلاهما في ق ^(٨)، ﴿تَفْضَحُونَ﴾ [آية: ٦٨] في الحجر، ﴿دِينِ﴾ [آية: ٦] في الكافرين، إلّا ﴿مِنْ دِينِي﴾ [آية: ١٠٤] في يونس، و﴿لَهُ دِينِي﴾ [آية: ١٤] في الزمر فإنّهما مرسومان بالياء، ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾، و﴿يُطْعَمُونَ﴾ [آية: ٥٦ و ٥٧] في الذاريات، ﴿تَتَّبِعَنِ﴾ [آية: ٩٣] في طه، ﴿خَافُونَ﴾، ﴿مَنْ أَتَّبَعَنِ﴾ [آية: ١٧٥ و ٢٠] في آل عمران، إلّا ما في يوسف ^(٩) ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [آية: ١٠٨] فإنّه مرسوم بالياء، ﴿أَتَّبِعُونَ﴾ [المؤمن: ٣٨]،

(١) من (ب) و (م) و (ط): «يؤتى»، في المصحف بدون ياء.

(٢) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «هو».

(٣) ينظر: «النشر» (٢ / ١٣٨ و ٢٥٨).

(٤) ينظر: «السبعة» (٣٧١).

(٥) «وهي على قراءة الباقيين» ساقط من (ب).

(٦) زيادة في (م) بعد لفظة الباقيين، وهي: «تبشرون في الحجر على قراءة كسر النون وأمّا على قراءة فتحه فليس في الكلمة ياء».

(٧) «التذكرة» (١٢٥ ظ).

(٨) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «القاف».

(٩) (ب): «يونس».

الزخرف: ٦١] ^(١) في المؤمن والزخرف، إِلَّا ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُم﴾ [آية: ٣١] ^(٢) [في آل عمران] فَإِنَّهُ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [آية: ١٧] في الزمر (٦٧ظ)، ﴿التَّلَاقِ﴾، ﴿التَّنَادِ﴾ في المؤمن، ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾، ﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ [آية: ٢٠ و ٢١] في الدخان، ﴿تَنْظُرُونَ﴾ [يونس: ٧١، هود: ٥٥] في يونس وهود، و﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢، الصافات: ٩٩، الزخرف: ٢٧] في الشعراء والصافات والزخرف، ﴿عَذَابٍ﴾ [آية: ٨] في صاد.

فحفص حذف الياء وصلًا ووقفًا في جميع ما ذُكِرَ من المحذوفات من الرسم، إِلَّا في ﴿ءَاتَانِ اللَّهَ﴾ [آية: ٣٦] في النمل فَإِنَّهُ أَثْبَتَ الياء فيه مفتوحة في الوصل بلا خلاف عنه، وساكنة في الوقف بخلاف عنه ^(٣)، وأُثْبِتَ يعقوب ^(٤) الياء الساكنة في الكل في الحالين ^(٥)، إِلَّا فيما لَقِيَ ساكنًا فَإِنَّهُ يَحذف الياء فيه في الوصل ^(٦) نحو ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] و﴿تُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، لَكِنْ لَا ياء عنده ^(٧) في ﴿تُشَاقُّونَ﴾ [النحل: ٢٨] و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] ^(٨)، ويعقوب من الأئمة [المعتبرين] المشهورين، ووافقه ^(٩) أبو عمرو في الوصل فقط في عشرين كلمة وهي: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانَ﴾ [البقرة: ١٨٦] و﴿وَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٩٧] بالواو، ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥] و﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [هود: ٧٨]، والمراد من الأخير ما

(١) ساقطة من (ط).

(٢) (م): «يحبكم الله» ساقطة من (ط).

(٣) ينظر عن قراءة حفص في ﴿ءَاتَانِ اللَّهَ﴾: «التيسير» (٧٠)، «النشر» (٢ / ١٨٧ و ١٨٨).

(٤) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «اليعقوب».

(٥) ينظر: «النشر» (٢ / ١٨٢).

(٦) ينظر: «النشر» (٢ / ١٣٨).

(٧) (م): «عنه».

(٨) ينظر عن القراءة فيها وفي ﴿تُشَاقُّونَ﴾: «النشر» (٢ / ٣٠٢ و ٣٠٣).

(٩) (م): «وافقه بواو واحدة».

في^(١) هود فقط، ﴿وَأَخْشُونَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] ﴿قَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: ١٨٠] ﴿تَسْأَلْنَ﴾ [هود: ٤٦] ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]^(٢) ﴿تُؤْتُونَ﴾ [يوسف: ٦٦] ﴿الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧] ﴿أَتَمِدُونِ﴾ [النمل: ٣٦] ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى: ٣٢] ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] ﴿تَتَّبِعْنَ﴾ [طه: ٩٣] ﴿خَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿مَنْ أَتَّبَعْنَ﴾ [آل عمران: ٢٠] ﴿أَتَّبِعُونَ﴾ [المؤمن: ٣٨] فأثبت الياء في هذه الكلمات ساكنة في الوصل وحذفها في الوقف.

وأثبت أبو عمرو ياء ﴿ءَاتَانِ اللَّهُ﴾ [آية: ٣٦]^(٣) في النمل، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧ و ١٨] في الزمر مفتوحة في الوصل بلا خلاف عنه، وساكنة في الوقف بخلاف عنه^(٤) فيهما^(٥)، ووافقه ابن كثير في الوصل والوقف في ست وعشرين كلمة وهي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] ﴿حَتَّى تُؤْتُونَ﴾ [يوسف: ٦٦] ﴿يَرْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢] ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ [يوسف: ٩٠] الأخيران في رواية^(٦) قبل، ﴿تَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]^(٧) في رواية البزي^(٨)، ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] ﴿لَيْنُ أَخْرَتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢] ﴿أَنْ يَهْدِينَ﴾ [الكهف: ٢٤] ﴿أَنْ يُؤْتِينَ﴾ [الكهف: ٤٠] ﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنَّ﴾ [الكهف: ٦٦] ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ [الكهف: ٣٩] ﴿نَبْعِ﴾ [الكهف: ٦٤]^(٩) ﴿تَتَّبِعْنَ﴾ [طه: ٩٣] ﴿الْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]

(١) (م): «ما هو في هود».

(٢) (م): «الجوار».

(٣) (ب): «فما أتانا الله».

(٤) ينظر: «التيسير» (١٧٠ و ١٨٨).

(٥) (م): «فيها».

(٦) ينظر: «النشر» (٢ / ٢٩٧).

(٧) (م): «دعائي».

(٨) ينظر: «النشر» (٢ / ٣٠١).

(٩) ساقطة من (م).

﴿كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣] ﴿الْتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ﴿الْتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] ﴿اتَّبَعُونَ﴾ [المؤمن: ٣٨] ﴿الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى: ٣٢] ﴿الْمَنَادِ﴾ [ق: ٤١] ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [القمر: ٨٠] ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] الأخير في رواية البزي^(١)، ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] ﴿أَهَانَنِ﴾ [آية: ١٢] في الفجر، الأخيران في رواية^(٢) البزي، فأثبت الياء في هذه الكلمات ساكنة (٦٨ و) في الوصل والوقف، وتفصيل قراءات الباقيين في كتب القراءات^(٣).

وبالجملة ليس شيء من الياءات غير المرسومة سوى ما في ﴿تُشَاقُونَ﴾ [النمل: ٢٧] و ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] إلّا حذفه بعض القراء في الوقف تبعاً لرسمه، وأثبتته بعض آخر فيه ساكناً، وكذا في الوصل حذفه بعض القراء تبعاً لرسمه، وأثبتته بعض آخر^(٤) إلّا ما لقي ساكناً بعده^(٥)، فإنّ القراء اتفقوا على حذفه وصلاً لالتقاء الساكنين سوى يائنين أحدهما في ﴿ءَاتَانِ اللَّهَ﴾ [آية: ٣٦]^(٦) في النمل، أثبتته نافع وأبو عمرو وحفص في الوصل مفتوحة، وحذفه الباقيون فيه،

(١) ينظر: «النشر» (٢ / ٣٨٠).

(٢) ينظر: «النشر» (٢ / ٤٠٠، ٤٠١).

(٣) عقد الداني باباً بعنوان: «باب ذكر أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم» في «التيسير» (٦٩)، وكذلك ابن الجزري في كتابه «النشر» (٢ / ١٧٩)، وغيرهما من علماء القراءات.

(٤) زيادة في (م): «آخر فيه ساكنة إلّا».

(٥) قال الداني في «المقنع» (٣٣): «فأما قوله: ﴿فبم تبشرون﴾ و ﴿تشاقون﴾ فمن كسر النون فيهما ألحقهما بنظائرهما من الياءات المحذوفات ومن فتح النون فيهما أخرجهما من جملة الياءات»، وقال في «التيسير» (١٣٦): «قرأ نافع ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون مخففة وابن كثير بكسرها مشددة، والباقيون بفتحها». وقال في «التيسير» أيضاً (١٣٧): «قرأ نافع ﴿تشاقون فيهم﴾ بكسر النون والباقيون بفتحها».

(٦) ينظر عنها: «التيسير» (١٧٠).

والآخر ما في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ . الَّذِينَ﴾ [آية: ١٧ و ١٨]^(١) في الزمر، أثبتته السوسي في الوصل مفتوحة، وحذفه الباقون فيه، ولا تغفل عن معنى غير المرسوم في عرفهم، وإنما قلت: سوى ما في ﴿تُشَاقُّونَ﴾ و ﴿تُبَشَّرُونَ﴾ إذ لا ياء فيهما إلا على قراءة كسر النون، ولم يثبت من كسر نونهما الياء في شيء منهما لا وصلاً ولا وقفاً.

وأما ما يدخل تحت الضابط من غير المرسوم فهو نوعان:

أحدهما: ما قال في «المقنع»^(٢) كل اسم مخفوض أو مرفوع لحقه التنوين فإن المصاحف اتفقت على حذف الياء من آخرها رسماً، وهي^(٣): ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿لِيَالٍ﴾ [مريم: ١٠]، ﴿بِوَادٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ﴿كُلِّ وَادٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]، ﴿وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ [الرعد: ١٠]، ﴿زَانٍ﴾ [النور: ٣]، ﴿دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، ﴿لَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿مُلَاقٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، ﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿لَعَالٍ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]، ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

قال أبو شامة^(٤): وأما هارٍ فأصله هاور أو هاير ثم قُدِّمَت^(٥) اللام إلى موضع العين وأُخِرَتِ العين إلى موضع اللام وفُعِلَ فيه ما فُعِلَ في قاضٍ، فالراء على ما استقر عليه الأمر آخرٌ، ليست بطرف وإن كان طرفاً في الأصل. انتهى.

اتفق القراء على حذف الياء في الجميع في الوصل، وكذا في الوقف إلا في

(١) ينظر عنها: «النشر» (٢ / ١٨٩).

(٢) «المقنع» (٣٤).

(٣) زيادة في (ب) و (ط): «نحو موص».

(٤) «إبراز المعاني» (١٧١).

(٥) (م): «فقدمت».

أربع كلمات حيث وقعت وهي^(١): ﴿هَادٍ﴾ ﴿وَالٍ﴾ ﴿وَاقٍ﴾ ﴿بَاقٍ﴾.

قال في «التيسير»^(٢): وقف ابن كثير في هذه الكلمات الأربع بالياء حيث وقعت والباقون بغير ياء، وإنما قيّد بالخفض والرفع لأن شيئاً من هذه الكلمات إذا كانت منصوبة^(٣) رسم الياء فيها كثبوتها في اللفظ نحو ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ [الفرقان: ٣١] و﴿سِيرُوا فِيهَا﴾ (٦٨ ظ) ﴿لِيَالِي﴾ [سبأ: ١٨].

[و] النوع الآخر: ما قال^(٤) في «المقنع»^(٥) [أيضاً] كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه، فالياء منه ساقطة من الرسم، يعني: باتفاق المصاحف سواء حذف حرف النداء من اللفظ نحو ﴿رَبِّ هَبْ لِي﴾ [آل عمران: ٣٨] ﴿رَبِّ ابْنِ لِي﴾ [التحریم: ١١] وشبههما أو لم يُحذف نحو ﴿يَا رَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨] ﴿يَا قَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤] ﴿يَا عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٠] ﴿يَا أَبَتِ﴾ [يوسف: ٤] ﴿يَا بَنِي﴾ [هود: ٤٢] بضم الباء الموحدة وفتح النون، سواء قرئ بتثنية الياء المثناة مفتوحة أو مكسورة أو بتخفيفها ساكنة^(٦)، إلا كلمتين اتفقت المصاحف على إثبات الياء فيهما في الرسم^(٧): ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آية: ٥٦] في العنكبوت، ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [آية: ٥٣] في الزمر، وإلا ﴿يَا بَنِي﴾ بفتح الباء الموحدة وكسر النون، إذ أصله (بنين) أُضيف إلى ياء المتكلم فحذف نون الجمع، وأدغم ياء الجمع في ياء الإضافة، فياء الإضافة فيه مرسومة في جميع المصاحف، وإلا ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ٦٧] في الزخرف، فهو في مصاحف أهل المدينة والشام بياء، وفي مصاحف أهل العراق بغير

(١) «وهي» مكررة في (ب).

(٢) «التيسير» (١٣٣).

(٣) (م): «مرسومة».

(٤) (م): «ما قاله».

(٥) «المقنع» (٣٤).

(٦) ينظر: «السبعة» (٣٣٤).

(٧) ينظر: «المقنع» (٣٤).

ياء^(١)، ثم إِنَّ القراء اتفقوا على حذف يائه^(٢) وصلًا ووقفًا، فيما اتفقت المصاحف على حذف يائه من الرسم من هذا النوع.

وأما ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾^(٣) في الزخرف ففتحها في الوصل وسكّنها^(٤) في الوقف أبو بكر، وسكّنها في الحالين نافع وأبو عمرو وأبن عامر، وحذفها الباقون في الحالين^(٥)، وليس من هذا القبيل (يا بُنَيَّ) بضم الباء الموحدة وفتح النون^(٦)، وسيأتي بيان الياء التي اتفقت المصاحف على إثباتها في الرسم.

الفصل الثاني

في المرسوم في المصاحف من ياء المتكلم سواء كان متصلًا بالاسم أو الفعل أو الحرف نحو: ﴿عَذَابِي﴾ [الأعراف: ١٥٦] و ﴿لِيَلُؤْنِي﴾ [النمل: ٤٠]، و ﴿إِنِّي﴾ [يوسف: ٣]^(٧) اتفق القراء على إثبات جميعها في الوقف ساكنة^(٨)، إلا في ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ [آية: ٦٨]^(٩) في الزخرف، وقد سبق.

وأما في الوصل فما كان منها بعد الياء الساكن فهو مفتوح عند الجميع؛ لثلاً يجتمع ساكنان نحو ﴿عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤] و ﴿أَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿يَا بُنَيَّ﴾ [هود: ٤٢] بفتح الباء^(١٠) الموحدة وكسر النون، وليس من هذا القبيل ﴿يَا بُنَيَّ﴾ بضم الباء الموحدة وفتح النون لأنّ الكلام

(١) ينظر: «المقنع» (٣٤).

(٢) (ب) و (ط): «حذف الياء».

(٣) (ب): «يا عباد لا خوف عليكم اليوم»، (م): «يا عباد لا خوف عليكم».

(٤) (م): «في الزخرف فحذفها في الوقف وسكّنها في الوصل».

(٥) ينظر: «التيسير» (٩٧)، «النشر» (٢ / ٣٧٠).

(٦) «وليس من هذا القبيل (يا بني) بضم الياء الموحدة وفتح النون» ساقط من (م) و (ط).

(٧) ساقطة من (ب)، (م): «وإن اتفقت».

(٨) ينظر: «التيسير» (٦٢، ٦٤).

(٩) سبقت في (ق ٦٨ ظ).

(١٠) «الباء» ساقطة من (م).

في المرسوم من ياء الإضافة^(١)، وياء الإضافة فيها غير مرسومة^(٢) كما عرفت إلا موضعاً واحداً وهو ﴿بِمُصْرِحِي﴾ [آية: ٢٢] في إبراهيم فإن حمزة يكسره، والباقون سوى أبي عمرو يفتحونه، وأبو عمرو أجاز الأمرين^(٣)، وما كان منها بعد ألف المد فهو مفتوح أيضاً عند الجميع، لئلا يجتمع ساكنان نحو ﴿عَصَاي﴾ [طه: ١٨]^(٤) و﴿٦٩و﴾ و﴿هُدَاي﴾ [البقرة: ٣٨]^(٥) و﴿مَثْوَاي﴾ [يوسف: ٢٣]^(٦) إلا ﴿مَحْيَاي﴾ [آية: ١٦٢]^(٧) في الأنعام، فإن نافعا يسكنها في الحاليين، والباقون يفتحونها وصلاً ويسكنونها وقفاً، وما عدا هذين النوعين بعضها متفق على فتحها، وبعضها متفق على إسكانها، وبعضها اختلف فيها بين الفتح والإسكان لا غير إلا في ﴿يَا عِبَادَ لَا خَوْفٌ﴾ [آية: ٦٨]^(٨) في الزخرف، فإن الخلاف فيه بين الفتح والإسكان^(٩) والحذف وقد عرفت^(١٠)، ومرجع الإسكان فيما لقي ساكناً بعده الحذف.

ولنشرع في بيان حال المرسوم من ياء المتكلم في الوصل فنقول: إنها ستة أنواع:

- (١) ينظر: «السبعة» (٣٠١ و ٣٠٢).
- (٢) (م): «ياء الإضافة غير مرسوم فيها».
- (٣) ينظر: «السبعة» (٣٦٢)، «النشر» (٢ / ٢٩٨)، «غيث النفع في القراءات السبع» (١٨٥).
- (٤) ينظر عنها: «السبعة» (٣٤٧).
- (٥) ينظر عنها: «النشر» (٢ / ١٦٢).
- (٦) ينظر عنها: «السبعة» (٣٥٢).
- (٧) ينظر عنها: «السبعة» (٢٧٤).
- (٨) (ب): «يا عباد لا خوف عليكم».
- (٩) «لا غير إلا في «يا عباد لا خوف» في الزخرف، فإن الخلاف فيه بين الفتح والإسكان ساقط من (م).
- (١٠) من (ب)، وفي الأصل و (م) و (ط): «عرفت»، سبق في (٦٨ ظ).

النوع الأول: ما وقع قبل همز القطع المفتوح، أجمع^(١) القراء على إسكانها في أربع كلمات^(٢) وهي: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ [آية: ١٤٣] في الأعراف، ﴿وَلَا تَقْتَتِي إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ﴾ [آية: ٤٩] في التوبة، ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [آية: ٤٣] في مريم، ﴿وَتَرَحَّمْنِي لَأُكْنِ﴾ [آية: ٤٧] في هود، ومن هذا القبيل ﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ [طه: ٣٠ و ٣١] على قراءة قطع همزة (اشدد) وفتحها، وهي قراءة ابن عامر فقط^(٥)، وهو يُسَكِّنُ الياء البتة، وأجمعوا على فتح ما وقع بعد ألف المد والياء^(٦) الساكن نحو ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّوْا﴾ [طه: ١٨] و ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ﴾ [الجن: ١]^(٧)، والبواقي مختلف بين إسكانها وفتحها، فليس منها ياء إلا فتحها، بعض القراء، وأسكنها بعض آخر، ولم يفتح حفص من تلك البواقي إلا ياء^(٨) ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [آية: ٨٣] في التوبة، ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ [آية: ٢٨] في الملك، وأسكن غيرهما في الحاليين.

النوع الثاني: ما وقع قبل همز القطع المكسور^(١٠).

أجمع القراء على إسكانها في تسع كلمات^(١١) وهي: ﴿يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾ [آية: ٣٤]^(١٢) في القصص، و ﴿أَنْظُرْنِي إِلَى﴾ [الأعراف: ١٤، الحجر: ٣٦،

(١) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الجميع».

(٢) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٦).

(٣) (م): «ولا تقتني إلا».

(٤) (م): «وفاتبعني».

(٥) ينظر: «السبعة» (٤١٨).

(٦) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٧).

(٧) «إنه» ساقطة من (ب).

(٨) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٦).

(٩) في الأصل: «ومعي».

(١٠) من (ب)، وفي الأصل و (م) و (ط): «المكسورة».

(١١) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٩).

(١٢) (م): «يصدقني رداء».

صَر: [٧٩] في الأعراف والحجر وصاد، و﴿أَخَّرْتَنِي إِلَى﴾ [آية: ١٠] في المنافقين، و﴿ذَرَيْتِي إِنِّي﴾ [آية: ١٥] في الأحقاف، و﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [آية: ٣٣] في يوسف، و﴿تَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [آية: ٤١] و﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [آية: ٤٣]^(١) كلاهما في المؤمن.

وأجمعوا على فتح^(٢) ما وقع (٦٩ظ) بعد ألف المدِّ نحو: ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، وعلى فتح ما وقع بعد الياء الساكن^(٣) نحو: ﴿إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ [آية: ٣٥] في هود، و﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ﴾ [آية: ١٣٢]^(٤) في البقرة، إِلَّا ياء ﴿مُصْرِخِي إِنِّي﴾ [آية: ٢٢]^(٥) في إبراهيم، فَإِنَّ^(٦) حمزة يكسره، والباقون يفتحونه سوى أبي عمرو فَإِنَّه أجاز الأمرين^(٧)، والبقاوي مُخْتَلَفٌ بين إسكانها وفتحها، فليس منها ياء إِلَّا فتحتها بعض القراء وأسكنها بعض آخر^(٨)، ولم يفتح حفص من تلك البقاوي إِلَّا ياء ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ [يونس: ٧٢] ومواضع أخرى [حيث وقع، وياء ﴿يَدَيَّ إِلَيْكَ﴾ [آية: ٢٨] و﴿أُمِّي إِلْهِينَ﴾ [آية: ١١٦] كلاهما في المائدة، وأسكن البقاوي^(٩) في الحاليين^(١٠).

(١) (م): «تدعونني».

(٢) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٩).

(٣) (ب): «الساكنة».

(٤) (م): «يا بني إن الله اصطفى».

(٥) في الأصل: «إياه مصرخي».

(٦) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «الحمزة».

(٧) قال ابن الجزري معلقاً على قراءة حمزة في «النشر» (٢ / ٢٩٨): «... وأجازها الفراء

وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء».

(٨) ينظر عن هذا الخلاف: «النشر» (٢ / ١٦٧ - ١٦٩). «آخر» ساقطة من (م).

(٩) (م): «الباقي».

(١٠) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٨).

النوع الثالث: ما وقع قبل همز القطع المضمومة.

أجمع القراء على إسكانها^(١) في الكلمتين^(٢) ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾ [آية: ٤٠] في البقرة و ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ﴾ [آية: ٩٦] في الكهف، والبواقي^(٣) مختلف بين إسكانها وفتحها، فنافع يفتحها، والباقون يسكنونها^(٤).

وبالجملة إِنَّ حَفْصاً يُسَكِّنُ جميع هذا النوع^(٥)، وليس في هذا النوع^(٦) ما وقع بعد أَلَف المد والياء الساكن.

النوع الرابع: ما وقع قبل همز الوصل الداخل على لام التعريف.

أجمع القراء على فتحها بعد الياء^(٧) الساكن نحو ﴿إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [آية: ١٤] في لقمان، وكذا أجمعوا على فتح غير ما وقع بعد الياء الساكن في ثماني عشرة^(٨) كلمة وهي ﴿نِعْمَتِي إِلَيَّ﴾ [آية: ٤٠ و ٤٧ و ١٢٢] في ثلاثة مواضع في البقرة، و ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩، الزمر: ١٣٨] في التوبة والزمر، و ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ [النحل: ٢٧، الكهف: ٥٢، القصص: ٦٢، ٧٤] في النحل والكهف وموضعي^(٩) القصص، و ﴿بَلَّغْنِي الْكِبَرُ﴾ [آية: ٤٠] في آل عمران، ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ ﴿وَمَا مَسَّنِيَ الشُّوْءُ﴾ و ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ﴾ [آية: ١٥٠ و ١٨٨ و ١٩٦] الثلاث في الأعراف، و ﴿مَسَّنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آية: ٥٤]^(١٠) في

(١) (ب): «إسكانه».

(٢) ينظر: «النشر» (٢ / ١٧٠).

(٣) وعددها عشرة. ينظر: «الإقناع» (١ / ٥٤٠)، و «النشر» (٢ / ١٦٩).

(٤) ينظر: «التيسير» (٦٦).

(٥) من (ب) و (م) و (ط)، وفي الأصل: «هذه الأنواع».

(٦) «وليس في هذا النوع» ساقط من (م).

(٧) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٢).

(٨) ينظر: «النشر» (٢ / ١٦٢).

(٩) من (ب)، وفي الأصل: «موضع».

(١٠) زيادة في (م): «ومسني الضر في الأنبياء».

الحجر، و ﴿أُرُونِي الَّذِينَ﴾ [آية: ٢٧] في سبأ، و ﴿رَبِّيَ اللَّهُ﴾ و ﴿لَمَّا جَاءَنِي﴾
 الْبَيِّنَاتُ﴾ [آية: ٢٨ و ٦٦] كلاهما في المؤمن، و ﴿نَبَأَنِي الْعَلِيمُ﴾ [آية: ٣] في
 التحريم، والبواقي مختلف بين إسكانها وفتحها، فليس من البواقي (٧٠ و) ياء إلا
 فتحها بعض القراء، وأسكنه بعض آخر^(١)، ومرجع إسكان الياء في هذا النوع
 الحذف لالتقاء الساكنين، ولذا^(٢) وقع في بعض الكتب [الحذف في هذا النوع
 بدل الإسكان، وحفص يفتح هذا النوع] كله^(٣) إلا ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [آية:
 ١٢٤] في البقرة فإنه يسكنها في الحاليين^(٤).

ان قلت: ﴿وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [آية: ١٩٦] في الأعراف بياء واحدة في الرسم
 فكيف ذكر في المرسومات من ياء المتكلم؟ قلت: المحذوفة من الرسم هي ياء
 الكلمة والمرسومة هي ياء المتكلم كما صرح به في «المقنع»^(٥).

النوع الخامس: ما وقع قبل همز الوصل الغير الداخل على لام التعريف.

نحو: ﴿أَخِي . أَشَدُّ﴾ [طه: ٣٠ و ٣١] على قراءة وصل همزة^(٦)
 (اشدد)، و ﴿إِنِّي أَضْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١١٤] وشبههما، وليس من هذا النوع
 ياء إلا فتحها بعض القراء وأسكنها بعض آخر^(٧)، وحفص أسكنها كلها^(٨) في
 الحاليين إلا ياء ﴿يَا بَنِي أَذْهَبُوا﴾ [آية: ٨٧] في يوسف، فإن^(٩) القراء أجمعوا على

(١) ينظر: «النشر» (٢ / ١٧٠)، وذكر أن المختلف فيه أربعة عشر ياء.

(٢) (م): «كذا».

(٣) من (م)، وفي الأصل و (ب) و (ط): «كلها».

(٤) ينظر عن قراءة حفص: «النشر» (٢ / ٢٣٧).

(٥) «المقنع» (٥٠).

(٦) الذي جعلها همزة قطع هو ابن عامر. «التيسير» (١٥١).

(٧) ينظر: «النشر» (٢ / ١٧١).

(٨) ينظر: «الإقناع» (١ / ٥٤٣).

(٩) «فإن» مكررة في (م).

فتحه ، و مرجع الإسكان هنا^(١) أيضاً الحذف .

النوع السادس : ما وقع قبل بواقي الحروف .

أجمع القراء على فتح ما وقع بعد الياء الساكن^(٢) نحو : ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء : ١٤] في الشعراء ، و ﴿يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا﴾ [آية : ٦٧] في يوسف ، وكذا ما وقع بعد ألف المدّ نحو : ﴿هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ﴾ [البقرة : ٣٨] ، سوى ﴿مَحْيَايَ﴾ [آية : ١٦٢] في الأنعام^(٣) وسيجيء ، وأجمعوا على إسكان غيرهما إلا في إحدى^(٤) وثلاثين كلمة وهي : ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ ﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ [آية : ١٦٢ ، ١٥٣ ، ٧٩]^(٥) الثلاث في الأنعام ، ﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران : ٢٠] في آل عمران والأنعام^(٦) ، ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة : ١٢٥] ، الحج : ٢٦] في البقرة والحج ، ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [آية : ٢٨] في نوح ، ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا﴾ [فصلت : ٤٧]^(٧) في حم السجدة ، ﴿مَنْ وَرَائِي وَكَانَتِ﴾ [آية : ٥] في مريم ، ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ [آية : ٢٢] في إبراهيم ، ﴿مَا لِي لَا﴾ [النمل : ٢٠ ، ويس : ٢٢] في النمل ويس ، ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ [آية : ٢٣] ، ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [آية : ٦٩] كلاهما في ص ، ﴿وَلِي فِيهَا﴾ [آية : ١٨] في طه ، ﴿وَلِي دِينٍ﴾ [آية : ٦٠] في قل يا أيها الكافرون] ، ﴿أَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [آية : ١٠٥] في الأعراف ، ﴿مَعِيَ عِدْوًا﴾ [آية : ٨٣] في التوبة ، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [آية :

(١) (م) : «هذا» .

(٢) (ب) : «الساكنة» .

(٣) ينظر : «النشر» (٢ / ١٦٢) .

(٤) (م) : «اثنتي» .

(٥) وفي الأصل : ﴿وجهي للذين﴾ .

(٦) عطف الأنعام على آل عمران يظهر أنه وهم من النسخ لأن «وجهي لله» في آل عمران فقط والتي في الأنعام «وجهي للذي» .

(٧) وقول المرعشي «في حم السجدة» معناه أن سورة فصلت تبدأ بـ (حم) وهي السورة الوحيدة من بين السور التي تبدأ بـ (حم) فيها سجدة تلاوة .

٦٧ و ٧٢ و ٧٥] في ثلاثة^(١) مواضع في الكهف، ﴿مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ﴾ [آية: ٢٤] ^(٢) في الأنبياء، ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ﴾ ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾ كلاهما [آية: ٦٢ و ١١٨] ^(٣) في الشعراء، ﴿مَعِيَ رِذَاءٌ﴾ [آية: ٣٤] في القصص، ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ﴾ [آية: ١٨٦] ^(٤) في البقرة (٧٠ظ)، ﴿إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً﴾ [آية: ٥٦] ^(٥) في العنكبوت، ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي﴾ [آية: ٢١] في الدخان، ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ﴾ [آية: ٦٨] في الزخرف، ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [آية: ٧٠] في الكهف، وليس ياء من هذه الإحدى^(٦) والثلاثين إلا فتحه بعض القراء وأسكنه بعض آخر^(٧)، إلا ياءين أحدهما ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ﴾ [آية: ٦٨] في الزخرف فإن الخلاف فيها بين الفتح والإسكان والحذف، وقد سبق بيانه^(٨) في أوّل الفصل.

والأخرى: ياء ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [آية: ٧٠] في الكهف، فإنّها حذفها ابن ذكوان في الحاليين، وأثبتها الباكون ساكنة في الحاليين^(٩)، وحفص^(١٠) فتح من هذه المذكورات ياء ﴿بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٥، الحج: ٢٦، نوح: ٢٨] وهي في ثلاثة^(١١) مواضع، و ﴿وَجْهِي﴾ [آل عمران: ٢٠، الأنعام: ٧٩] وهي في موضعين، و ﴿لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢ موضعان في هذه الآية، طه: ١٨،

(١) (ب): «مواضع ثلاثة».

(٢) في (ب): «من معي في الملك وذكر».

(٣) الآية الأولى في (م) بزيادة ربي.

(٤) ساقطة من (ط).

(٥) ساقطة من (ط).

(٦) (م): «الاثنتين».

(٧) ينظر: «النشر» (٢ / ١٧٢).

(٨) سبق في (٦٨ظ).

(٩) ينظر: «التيسير» (١٤٧).

(١٠) ينظر: «التيسير» (٦٩)، «النشر» (٢ / ١٧٢ - ١٧٣).

(١١) (ب): «مواضع ثلاثة».

النمل: ٢٠، ص: ٢٣ و ٦٩، الكافرون: ٦] وهي في سبعة مواضع، و ﴿مَعِيَ﴾
[الأعراف: ١٠٥، التوبة: ٨٣، الكهف: ٦٧ و ٧٢ و ٧٥، الأنبياء: ٢٤،
الشعراء: ٦٢ و ١١٨، القصص: ٣٤] وهي في تسعة مواضع، و ﴿مَحْيَايَ﴾
[الأنعام: ١٦٢] وهي في موضع واحد^(١)، حذف في الحالين ياء ﴿يَا عِبَادِ لَا
خَوْفٌ﴾ وأسكن البواقي^(٢) في الحالين^(٣).

الفصل الثالث

في المرسوم مما سوى ياء المتكلم

منها ضمير المؤنث نحو ﴿أَفْتَتِي﴾ [آل عمران: ٤٣] و ﴿أَسْجُدِي
وَأُزْكِعِي﴾ [آل عمران: ٤٣] و ﴿هُزِّي﴾ [مريم: ٢٥]، ومنها ياء جمع السلامة
نحو: ﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿مُهْلِكِي الْقُرَى﴾ [القصص: ٥٩]،
ومنها ما في أواخر الموصولات نحو (الذي) (التي)، ومنها ما في أواخر
الحروف نحو (في) و (كي) و (إليه) و (عليه)، وهذه الأنواع لا تحذف من
الرسم البتة، ولا من اللفظ إلا لاجتماع الساكنين، ومنها ما في أواخر الأسماء
والأفعال نحو: ﴿الزَّانِي﴾ [النور: ٢] و ﴿التَّوَّاصِي﴾ [الرحمن: ٤١] و ﴿أَمَّ مَنْ
يَأْتِي﴾ [فصلت: ٤٠]^(٤) و ﴿يُوحِي﴾ [الأنعام: ١١٢] و ﴿الْقِي﴾ [النمل: ٢٩]
و ﴿أُوحِي﴾ [الأنعام: ١٩]، وبعض^(٥) هذه الياءات مرسوم كما في هذه الأمثلة،
وبعضها غير مرسوم، وقد عرفت، والمرسوم منها لا يحذف من اللفظ إلا
لاجتماع الساكنين.

وحكم المرسوم من ياء الفعل المضارع السكون في حالة الرفع نحو ﴿أَمْ

(١)

(٢) (م): «الباقيين».

(٣) ينظر: «النشر» (٢ / ٧٥).

(٤) (م): «وأما من يأتي».

(٥) (ب) و (م): «فبعض».

مَنْ يَأْتِي ﴿فصلت: ٤٠﴾^(١) و ﴿فِيمَا يُوحِي﴾ [سبأ: ٥٠]، والفتح في حاله
النصب نحو ﴿لِنُحْيِي بِهِ﴾ [الفرقان: ٤٩] لأنَّ التقدير: لأنَّ نحْيِي، والحذف في
الجزم والتقاء الساكنين، ومن حكمه القلب إلى حرف آخر للإعلال كما عرفت
في الصرف. (٧١و).

قال أبو شامة في حاشية شرحه^(٢): سمعت بعض خطباء دمشق على المنبر
وفي المحراب يفتح ياء ﴿مَنْ يَأْتِي﴾ و ﴿يُوحِي﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي
أَمِنًا﴾ و ﴿فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ يظن أنَّهما مثل ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]
و ﴿أُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦] فالله المستعان. انتهى.

أقول: هذا يؤذن أنَّ باب الياءات متعسر ومتشابه على الفضلاء، وقد
أوضحته في هذه الرسالة بتوفيق الله تعالى، وخذ هذا وكن من الشاكرين، ولا
تحملنَّك البطالة على التضجر من الإطالة وليكن آخر الرسالة: الحمد لله الذي
بعزته وجلاله تتم الصالحات، وعلى رسوله محمد وعلى آله أفضل الصلوات
وأكمل التحيات، وسبحان ربِّنا^(٣) ربَّ العزة عمَّا يصفون، وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين.

تمت الرسالة بعون الله الخالق البرية على يد أضعف العباد، وأحقر
الطلاب في بلدة عينتاب حسن الكامرني في وقت الضحى في يوم الأربعاء وفي
شهر رمضان سنة ثمان وثمانين ومئة وألف سنة ١١٨٨.

وقابلت هذه النسخة الشريفة عن النسخة التي قابلها مؤلفها بيده رحمه الله
بإحسانه.

تم التبييض في سنة ألف و مئة وأربع وعشرين من الهجرة النبوية، رحم

(١) (م): «من يأتي».

(٢) لم أقف على هذا القول في شرح أبي شامة المطبوع، ويمكن أن تكون تعليقا لأحد القراء
على الشرح المذكور ثم دخلت الشرح، فنقلها المرعشي ظناً منه أنَّها من الأصل.

(٣) (م): «ربك».

الله مؤلفه وكاتبه وقارئه وناظره^(١).

كتبست الكتاب وأتممته
وما كنت أدري إلى مت أن
وما كنت أدري إلى أن حصل
يباع كتابي بقشر البصل^(٢)

(١) هذه العبارة ختمت بها نسخة الأصل، أما ما ختمت به بقية النسخ سبقت الإشارة إليها

عند الحديث عن النسخ الخطية.

(٢) هذان البيتان يظهر لي أنهما من عمل النساخ.

فهرس المصادر والمراجع^(١)

المخطوطة:

— «بيان جهد المقل»: لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده، ت ١١٥٠هـ، نسخة خطية مصورة عن الأصل المحفوظ في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٢٨١٢).

— «البيان في عدّ آي القرآن»: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت ٤٤٤هـ، نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة الأزهر تحت رقم (٢٧٢)، (٢٢٧٩) قراءات، نسخة د. غانم قدوري حمد.

— «التذكرة في القراءات»: لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ت ٣٩٩هـ، نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ في الخزانة العامة في الرباط، نسخة د. أحمد نصيف الجنابي.

— «الجامع المفيد في صناعة التجويد»: جعفر بن إبراهيم السنهوري، ت ٨٩٤هـ، نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ تحت رقم (١٣٠٧، برلين)، نسخة د. غانم قدوري حمد.

— «جامع الوقوف والآي»: لأبي جعفر محمد بن طيفور السجاوندي، ت ٥٦٠هـ، نسخة خطية محفوظة في مركز صدام للمخطوطات تحت رقم (٢١٣٣٣).

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط.

— «الجواهر المضية على شرح المقدمة الجزرية»: لسيف الدين بن عطاء الوفاي، ت ١٠٢٠هـ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف في بغداد تحت (رقم ٢٤٠٢).

— «حاشية على حاشيتي الخيالي وقول أحمد»: لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف في الموصل، تحت رقم (١٣ / ٩٩ مجموع).

— «الحواشي المفهمة في شرح المقدمة»: لأحمد بن محمد بن الجزري، ت ٨٣٥هـ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف في بغداد تحت رقم (٢٤٠٤).

— «رسالة رقص الذكر»: لمحمد المرعشي، نسخة خطية محفوظة في المكتبة القادرية تحت رقم (١٤٦٠ / ٨ مجموع).

— «الرسالة الولدية»: لمحمد المرعشي، نسخة خطية محفوظة في مكتبة المجمع العلمي العراقي تحت رقم (١٦٥٥ / ٦).

— «روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد»: لمحمد بن محمود بن محمد السمرقندي، ت ٧٨٠هـ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف في الموصل تحت رقم (٣ / ١٩ مخطوطات مدرسة الحجيات).

— «شرح الدر اليتيم»: لأحمد فائز الرومي، ت ٩٨١هـ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد تحت رقم (٦١٠).

— «شرح كتاب سيبويه»: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت ٣٦٨هـ، نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٢٨ تيمور)، نسخة مصورة.

— «شرح المقدمة الجزرية»: لطاش كبري زاده أحمد بن مصطفى، ت ٩٦٨هـ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب،

جامعة بغداد تحت رقم (٦٢١ / ٣).

— «الطرازات المعلمة في شرح المقدمة»: لعبد الدائم بن علي الأزهري،
ت ٨٧٠هـ، نسخة خطية محفوظة في مركز صدام للمخطوطات تحت رقم
(٢٠١٦٥).

— «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد»: للقاسم بن فيره الشاطبي،
ت ٥٩٠هـ، نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩ قراءات
و ٣٠ قراءات).

— «غنية المتملي في منية المصلي»: لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم
الحلي، ت ٩٧١هـ، نسخة محفوظة بمركز صدام للمخطوطات تحت رقم
(٦٨٩٣).

— «كفاية المستفيد في علم التجويد»: للشيخ عبد الغني التابلسي، ت
١١٤٣هـ، نسخة خطية محفوظة بمركز صدام للمخطوطات تحت رقم
(١٠٨٩٥).

— «كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني»: لإبراهيم بن عمر
ابن إبراهيم الجعبري، ت ٧٣٢هـ، نسخة خطية محفوظة بمركز صدام
للمخطوطات تحت رقم (٢٢٩١).

— «كيفية أداء الضاد»: لمحمد المرعشي، نسخة خطية محفوظة بمركز
صدام للمخطوطات تحت رقم (٦ / ١١٠٦٨).

— «الآلء السنية في شرح المقدمة الجزرية»: للشيخ أحمد بن محمد بن
أبي بكر القسطلاني، ت ٩٢٣هـ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف العامة
في بغداد تحت رقم (٢٤٠٢).

— «منية المصلي وغنية المبتدي»: لمحمد بن محمد الكاشغري، ت
٧٠٥هـ، نسخة خطية محفوظة في مركز صدام للمخطوطات تحت رقم
(٣٧٢٥).

— «الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع»: لأبي العباس أحمد بن
عمار المهدوي، ت ٤٤٠هـ، (رسالة ماجستير بتحقيق سالم قدوري حمد - كلية
الآداب، جامعة بغداد، سنة ١٩٨٨).

— نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين»: لابن القاصح علي
ابن محمد بن عثمان، ت ٨٠١هـ، نسخة خطية محفوظة بمركز صدام
للمخطوطات تحت رقم (٦٩٠ / ٤).

المطبوعة:

(أ)

— «إبراز المعاني من حرز الأمانى»: للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن
إبراهيم المعروف بأبي شامة، ت ٦٦٥هـ، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده، مصر، سنة ١٣٤٩هـ.

— «الإتقان في علوم القرآن»: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت
٩١١هـ، لمحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٨٧ - ١٩٦٧، القاهرة -
مصر.

— «أخبار النحويين البصريين»: لأبي سعيد الحسن عبد الله السيرافي، ت
٣٦٨هـ، عني بنشره فريس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٣٦م.

— «الأصوات اللغوية»: للدكتور إبراهيم أنيس، ط ٤، مكتبة الأنجلو
المصرية القاهرة، ١٩٧١.

— «الأعلام»: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦م، دار العلم للملايين،
بيروت - لبنان، ط ٥، ١٩٨٠م.

— «الإقناع في القراءات السبع»: لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ابن
الباذش، ت ٥٤٠هـ، تح. د. عبد المجيد قطامش، ط ١ عام ١٤٠٣هـ، دار
الفكر - دمشق.

— «إنباه الرواة على أنباء النحاة»: لجمال الدين علي بن يوسف القفطي،
ت ٦٤٦هـ، تح. أبو الفضل، مطبعة دار الكتب؛ القاهرة، ط ١، ١٣٧٤هـ -
١٩٥٠م.

— «الإيضاح في شرح المفصل»: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن
الحاجب النحوي، ت ٦٤٦هـ، تح. د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني
بغداد، ١٩٨٣.

— «إيضاح الوقف والابتداء»: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ت
٣٢٨هـ، تح. محي الدين عبد الرحمن رمضان - دمشق ١٩٧١م.

(ب)

— «البداية والنهاية»: لأبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، ت ٧٧٤هـ،
ط ١، ١٩٦٦م، مكتبة المعارف - بيروت، مكتبة النصر - الرياض.

— «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»: لجلال الدين السيوطي،
تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

(ت)

— «تاريخ آداب اللغة العربية»: جرجي زيدان، دال الهلال القاهرة - مصر.

— «تاريخ الأدب العربي»: كارل بروكلمان، وأشارت إليه بـ «بروكلمان»
عندما يكون النقل عن الأصل وبـ (بروكلمان - الذيل) عندما يكون النقل من
الذيل، الأصل ١٩٤٩م، لايدن، الذيل ١٩٣٨ لايدن.

— «تاريخ بغداد»: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، دار
الكاتب العربي، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

— «تاريخ الدولة العلية»: محمد فريد بك المحامي، دار الجيل - بيروت -
لبنان، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

— «التبصرة في القراءات السبع»: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، ت

٤٣٧هـ، تحـ محمد غوث الندوي، الدار السلفية بالهند، ط ٢، ١٩٨٢م.

— «تحرير التيسير في قراءات الأئمة العشرة»: لأبي الخير محمد ابن محمد بن محمد الجزري، ت ٨٣٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

— «التحديد في الإتيان والتجويد»: لأبي عمرو الداني، تحـ د. غانم قدوري حمد - دار عمار - الأردن، ط ١، ٢٠٠٠م.

— «تذكرة الحفاظ»: لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ت ٧٤٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، وهي مصورة عن طبعة حيدر آباد - الدكن - ١٣٧٦هـ.

— «تراجم الأعيان من أنباء الزمان»: الحسن بن محمد البوريني، ت ١٠٢٤هـ، تحـ د. صلاح الدين المنجد، دمشق ١٩٥٩م.

— «ترتيب العلوم»: لمحمد المرعشي، تحـ نجلاء قاسم عباس، بغداد ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

— «تفسير النسفي (مدارك التنزيل)»: عبد الله النسفي، ت ٧١٠هـ - مصر.

— «التمهيد في علم التجويد»: لابن الجزري، تحـ د. غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

— «التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي»: لأبي الحسن علي بن جعفر، ت بعد ٤٠٠هـ، تحـ د. غانم قدوري حمد، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج ٢، مج ٣٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار عمار - الأردن ٢٠٠٠م.

— «تهذيب التهذيب»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، طبع في حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٦هـ.

— «التيسير في القراءات السبع»: لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه

أوتوبرتزل، مطبعة الدولة باستانبول ١٩٣٠ م.

(ج)

— «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء»: للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ت . . . ، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط ٢، مصورة عن الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن.

— «الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف»: لابن وثيق الأندلسي، ت ٦٥٤ هـ، تح د. غانم قدوري حمد، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

— «جذوة المقتبس»: محمد بن فتوح الحميدي، ت ٤٨٨ هـ، تح محمد تاويت الطحني، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٢ م.

(ح)

— «حرز الأمانى ووجه التهاني»: للشاطبي، دار الفكر - بيروت.

— «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، ت ٤٣٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

— «الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية»: للشيخ خالد الأزهرى، بتصحيح الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

(خ)

— «الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة»: علي مبارك، ط ١، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق - مصر، سنة ١٣٠٦ هـ.

— «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»: محمد أمين فضل الله المحبي، ت ١١١١ هـ، مكتبة خياط، بيروت - لبنان.

(د)

— «دراسة الصوت اللغوي»: الدكتور أحمد مختار عمر، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

— «درة الغواص في أوهام الخواص»: لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، ت ٥١٦هـ، طبعة مصورة عن طبعة لايبزك، ١٨٧١م، قام بالتصوير مكتبة المثنى في بغداد.

— «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة»: للشيخ زكريا الأنصاري، ت ٩٢٦هـ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر ١٣٧٥هـ، في حاشية متن «الجزرية».

(ر)

— «رسم المصحف» (دراسة لغوية تاريخية): غانم قدوري حمد، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ط ٢، دار عمار - الأردن ٢٠٠١م.

— «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة»: لمكي بن أبي طالب، تحد. أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، عمان - الأردن.

(س)

— «السبعة في القراءات»: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـ، تحد. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٨٠.

— «سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي»: لابن القاصح، دار الفكر - بيروت.

— «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»: محمد خليل المرادي، ت ١٢٠٦هـ، نسخة مصورة عن طبعة بولاق المصرية، ١٣٠١هـ.

(ش)

— «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد

الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

— «شرح الشافية»: لفخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردي، ت ٧٤٦هـ، طبعة حجرية قديمة سنة ١٣٠٥هـ، واعتمد على طبعة أخرى بعنوان: «مجموعة الشافية في الصرف والخط»، عالم الكتب - بيروت، أما الإشارة في الهامش فكانت بشرح الشافية.

— «شرح شافية ابن الحاجب»: رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، ت ٦٨٦هـ، تح محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي - القاهرة.

— «شرح فتح القدير»: محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي، ت ٦٨١هـ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية الكبرى ببولاق - مصر، ط ١، سنة ١٣١٥هـ.

— «شرح المواقف»: علي بن محمد الشريف الجرجاني، ت ٨١٦هـ، ط ١، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م.

— «شرح الواضحة في تجويد الفاتحة»: بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بابن أم قاسم المرادي، ت ٧٤٩هـ، تح د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت - لبنان.

— «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»: لطاش كبري زاده، دار الكاتب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(ص)

— «الصحاح»: إسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٩٣هـ، تح أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

(ض)

— «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت ٩٠٢هـ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.

(ط)

— «طبقات الشافعية»: لأبي بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي، ت ٨٥١هـ، صححه د. عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

— «طبقات المفسرين»: محمد بن علي الداودي، ت ٩٤٥هـ، تحه علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

— «طبقات النحويين واللغويين»: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ت ٣٧٩هـ، تحه أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، ١٩٧٣م.

(ع)

— «عثمانلي مؤلفري»: محمد طاهر بورسالي، استانبول، والكتاب مكتوب باللغة التركية، وعنوانه: المؤلفون العثمانيون، وكانت الإشارة في الهامش بعثمانلي مؤلفري، واستفدنا منه بطريق الترجمة.

— «علم الأصوات»: برتزل مالمبرج، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب - مصر، ١٩٨٥.

— «علم اللغة العام - الأصوات»: الدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧١م.

— «العين»: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، تحه د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨٠ - ١٩٨٥م.

(غ)

— «غاية النهاية في طبقات القراء»: لابن الجزري، تحه ج برجستراسر،

القاهرة، ١٩٣٢ م.

— «غيث النفع في القراءات السبع»: علي النوري الصفاقسي، ت ١١١٨ هـ، بهامش «سراج القارىء».

(ف)

— «فهرس الآثار الخطية في المكتبة القادرية»: د. عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المعارف - بغداد، ١٩٨٠ م.

— «فهرس الخزانة التيمورية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨ م.

— «فهرس الخزانة العلمية الصبيحية»: د. محمد حجي، من منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

— «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» - قسم البحث وآداب المناظرة: عبد الحميد محسن، دمشق، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، وقسم علوم القرآن: عزة حسن، دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

— «فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية»: تصنيف فؤاد السيد، القاهرة، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

— «فهرس المخطوطات العربية» في دار الكتب الشعبية (كيرل وميتودي): وضعه عدنان الدرويش، دمشق ١٩٦٩ م.

— «فهرس المخطوطات العربية» في لنين غراد، موسكو ١٩٨٦ م.

— «فهرس المخطوطات العربية» في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد: عبد الله الجبوري، مطبعة الرشاد - بغداد ١٩٧٣ م.

— «فهرس المخطوطات العربية» المحفوظة في الخزانة العامة للكتب والوثائق بالمغرب - الرباط، ١٩٧٣ م.

— «فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل»: سالم عبد

الرزاق، بغداد، ١٩٧٥ م.

— «فهرس مخطوطات كوبرلي»: إعداد الدكتور رمضان ششن وجواد إيزكي وجميل آفيكار، استانبول، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

— «فهرس المكتبة الأزهرية»: مطبعة الأزهر، ١٩٥٢ م.

— «فهرس مكتبة قوله»: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.

— «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني»: تح. د. غانم قدوري حمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

— «الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب»: نور الدين عبد الرحمن الجامي، ت ٨٩٨ هـ، تح. الدكتور أسامة طه الرفاعي، بغداد ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(ق)

— «القاموس المحيط»: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت ٨١٧ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

(ك)

— «الكتاب»: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠ هـ، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

— «كشاف اصطلاحات الفنون»: محمد التهاوني، ت بعد ١١٥٨ هـ، طبعة كلكتا سنة ١٨٦٢ م، باهتمام الويس أسدرنكر البترولي ووليم نا سوليص الإيرلندي.

— «الكشاف عن حقائق التنزيل»: محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٩٧ هـ -

١٩٧٧ م.

— «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧ هـ، استانبول ١٩٤١ م.

— «الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة»: لنجم الدين الغزي، ت ١٠٦١ هـ، تحـ جيرائيل سليمان جبور، المطبعة الأمريكية، بيروت، سنة ١٩٤٥ م.

(ل)

— «لسان الميزان»: لابن حجر العسقلاني، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

— «لطائف الإشارات لفنون القراءات»: للقسطلاني تحـ د. عبد الصبور شاهين والشيخ عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

(م)

— «متن الجزرية»: لابن الجزري، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.

— «مراتب النحويين»: أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١ هـ، تحـ أبي الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٥.

— «معجم الأدباء»: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦ هـ، مطبعة دار المأمون، القاهرة، مصر ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٦ م.

— «معجم البلدان»: ياقوت الحموي، دار صادر، دار بيروت - بيروت، ت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

— «المعجم العربي التركي»: عبد اللطيف بندر اوغلو ومحمد خورشيد ود. إبراهيم الداقوقي، بيروت - لبنان، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- «معجم المؤلفين»: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق ١٩٦٠ م.
- «معجم مصنفات القرآن الكريم»: الدكتور علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي - الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- «معجم المطبوعات العربية والمعربة»: جمعه ورتبه يوسف البيان سركيس، مطبعة سركيس في مصر، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
- «معجم المفسرين»: عادل نويهض، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار»: للإمام شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، تح محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة بمصر، ط ١، ١٩٦٩ م.
- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»: لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١ هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة بدون تاريخ.
- «مفتاح السعادة ومصباح السعادة»: لطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- «مفتاح العلوم»: لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكالكلي، ت ٦٢٦ هـ، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- «المفيد في شرح عمدة المجيد في شرح النظم والتجويد»: للحسن بن قاسم المشهور بابن أم قاسم المرادي، تح د. علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- «المقتضب»: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت ٢٨٥ هـ، تح عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.

- «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»: لأبي عمرو الداني،
تحـ محمد أحمد الدهمان، مطبعة الترقى - دمشق، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
- «المكتبة البلدية فهرس الفنون المنوعة (بالإسكندرية)»: أحمد أبو علي
الأمين، شركة المطبوعات المصرية بالإسكندرية، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م.
- «المكتفى في الوقف والابتدا»: لأبي عمرو الداني، تحـ جايـد زيدان
مخلف، بغداد ١٩٨٤م.
- «مناهج البحث في اللغة»: الدكتور تمام حسان، دار الثقافة - الدار
البيضاء، ط ٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي
ابن الجوزي، ت ٥٩٧هـ، الدار الوطنية - بغداد، ١٩٩٠م.
- «المنح الفكرية على متن الجزرية»: للملا علي بن سلطان القاري، ت
١٠١٤هـ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢٢هـ.

(ن)

- «النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة»: يوسف بن تغري بردي الأتايكي،
ت ٨٧٤هـ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة العامة للتأليف
والترجمة والطباعة، القاهرة - مصر.
- «النشر في القراءات العشر»: لابن الجزري، تصحيح علي محمد
الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(هـ)

- «هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين»: إسماعيل باشا
البغدادى، ت ١٣٣٩هـ، استانبول، ١٩٥٥م.
- البحوث المنشورة في مجلات:**

- «علم التجويد نشأته ومعالمه الأولى»: د. غانم قدوري حمد، مجلة

كلية الشريعة - جامعة بغداد، العدد ٦، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

— «فهرس مخطوطات محرم جليبي المرعشي»: د. طه محسن، مجلة

المورد، مج ٤، العدد ٤، سنة ١٩٧٥م.

— «فهرس مخطوطات المكتبة المركزية لجامعة البصرة»: مجلة المورد،

مج ٩، العدد ١، سنة ١٩٨٠.

— «مخطوطات الزهاوي»: مكتبة التربية الإسلامية، مجلة المورد، مج

٦، العدد ٢، سنة ١٩٧٧.

الفهرس

المقدمة	٥
القسم الأول: الدراسة	٩
الفصل الأول: المؤلف، حياته وثقافته	١١
١ - حياته	١١
٢ - تكوينه العلمي	١٦
٣ - اتجاهه الفكري	١٨
٤ - نشاطه العلمي	٢٠
٥ - مؤلفاته	٢٤
الفصل الثاني: الكتاب	٣٩
١ - موضوعه	٣٩
٢ - منهجه	٤٢
٣ - مصادره	٤٩
٤ - آراؤه	٥٧
١ - أفكار المرعشي عن حقيقة الصوت وإنتاجه	٥٧
٢ - آراؤه في المخارج والصفات	٥٩
١ - المخارج	٥٩
٢ - الصفات	٦٥
١ - الجهر والهمس	٦٥
٢ - الشدة والرخاوة والتوسط	٦٧

٧٠	٣- الاستعلاء والإطباق
٧٢	٣- آراؤه في الظواهر الصوتية
٧٢	١- الإدغام
٧٤	٢- الإخفاء
٧٥	٣- المد
٧٧	٤- التفخيم والترقيق
٧٩	قياس الصوت اللغوي
٨١	الوقف والابتداء
٨٣	٥- أهميته
٨٨	الخاتمة
٩١	الفصل الثالث: النسخ الخطية ومنهج التحقيق
٩٣	١- منهج التحقيق
٩٥	٢- النسخ الخطية
١٠٣	القسم الثاني: متن الكتاب (جهد المقل)
١٠٥	المقدمة
١٠٩	الفصل الأول: في ماهية علم التجويد وموضوعه وحكمه
١١١	الفصل الثاني: في بيان اللحن
١١٤	الفصل الثالث: في ذكر أسماء أئمة القراءات ورواتهم
١١٨	الفصل الرابع: في بيان الأسنان
١١٩	الفصل الخامس: في مسائل يتوقف عليها بيان المخارج
١٢٧	المقصد
١٢٧	البحث الأول: في المخارج السبعة عشر
١٣٩	تمة
١٤١	البحث الثاني: في صفات الحروف

١٤٥	فصل
١٦٥	تمة بكلام يتعلق بالصفات وفيها مقالتان
١٦٥	المقالة الأولى : في بيان الصفات القوية والضعيفة
١٦٦	المقالة الثانية : في بيان الفرق بين بعض الحروف المتشابهة
١٦٩	فصل
١٧١	فصل
١٧٢	خاتمة
١٧٣	البحث الثالث : في بيان مواضع تفخيم الراء واللام وترقيقهما
١٧٣	الفصل الأول : في الراء المتحركة
١٧٦	الفصل الثاني : في الراء الساكنة التي ليس سكونها لأجل الوقف
١٧٧	الفصل الثالث : في حكم الراء التي سكونها لأجل الوقف
١٨١	البحث الرابع : في الإدغام
١٨٥	الفصل الأول : في إدغام المثلين
١٨٦	الفصل الثاني : في إدغام المتقاربين فيه أحد عشر نوعاً
١٩٤	الحادي عشر فيه بابان
١٩٤	الباب الأول : في النون الساكنة والتنوين
١٩٤	الحال الأول
١٩٦	الحال الثاني : فيه ثلاث مقالات
١٩٦	المقالة الأولى
١٩٨	المقالة الثانية
١٩٩	المقالة الثالثة
٢٠٠	الحال الثالث
٢٠٢	الحال الرابع
٢٠٦	الباب الثاني : في الميم الساكنة له ثلاثة أحوال

٢٠٦	الحال الأول
٢٠٦	الحال الثاني
٢٠٨	الحال الثالث
٢١٣	البحث الخامس: في المدّ والقصر
٢١٥	الفصل الأول: في المدّ الفرعي
٢٢٣	الفصل الثاني: في مدّ حرفي اللين
٢٢٦	خاتمة
٢٢٧	البحث السادس: في همز الوصل وهمز القطع
٢٣٣	البحث السابع: في اجتماع الهمزتين
٢٣٦	البحث الثامن: في الإمالة
٢٣٩	البحث التاسع: في هاء (هم) وميم الجمع مطلقاً
٢٣٩	الفصل الأول: هاء هم
٢٤٠	الفصل الثاني: ميم الجمع مطلقاً
٢٤٢	تذييل
٢٤٤	البحث العاشر: في هاء الكناية
٢٤٧	البحث الحادي عشر: في الوقف
٢٤٩	المقالة الأولى: في تقسيم الوقف وتعريف أقسامه
٢٥١	الفصل الأول: في بيان تمام الكلام
٢٥٤	خاتمة
٢٥٥	الفصل الثاني: في بيان التعلق اللفظي والمعنوي
٢٥٩	الفصل الثالث
٢٦١	الفصل الرابع
٢٦٣	الفصل الخامس
٢٦٥	الفصل السادس: في تقسيم الابتداء

٢٦٧	الفصل السابع: في حكم الابتداء
٢٧١	الفصل الثامن
٢٧٢	الفصل التاسع
٢٧٣	المقالة الثانية: في كيفية الوقف
٢٨١	المقالة الثالثة: في الوقف على الهمز وعلى المشدد
٢٨٣	المقالة الرابعة: في السكت
٢٨٧	الخاتمة: في التنبيهات والتحذيرات
٢٨٨	الحروف
٢٨٨	الهمزة
٢٩٠	الهاء
٢٩٢	العين المهملة
٢٩٣	الحاء المهملة
٢٩٥	الخاء المعجمة
٢٩٦	الغين المعجمة
٢٩٦	القاف، الكاف
٢٩٧	الجيم
٢٩٨	الشين المعجمة
٢٩٩	الياء المثناة التحتية
٣٠٠	الضاد المعجمة
٣٠١	اللام
٣٠٢	الطاء المهملة
٣٠٢	الذال المهملة والتاء المثناة الفوقية
٣٠٣	الزاي
٣٠٣	السين المهملة

٣٠٣	الصاد المهملة
٣٠٤	الطاء المعجمة
٣٠٦	فصل
٣٠٩	فصل
٣١٠	بيان تجويد الفاتحة
٣١٠	البحث الأول
٣١١	البحث الثاني
٣١١	البحث الثالث
٣١٢	البحث الرابع
٣٢٠	فصل
٣٢٤	رسالة الياءات
٣٢٤	الفصل الأول
٣٣٥	الفصل الثاني
٣٤٣	الفصل الثالث : في المرسوم مما سوى ياء المتكلم
٣٤٧	المصادر
٣٦٣	الفهرس

التنفيذ الإلكتروني والإخراج الفني : قسم الكمبيوتر

دار الحسن للنشر والتوزيع

هاتف ٤٦٤٨٩٧٥ - فاكس ٤٦٤٨٩٧٥ - ص.ب ١٨٢٧٤٢ - عمان ١١١١٨ - الأردن